جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

الفكر اللغوي عند الصَّبَّان في حاشيته على الأشموني

إعداد الطالب
زياد محمد سلمان أبو سمور

إشراف
الأستاذ الدكتور يحيى عبابنة

رسالة مقدمة إلى عمـــــادة الدراسات العليـــا
استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه
في اللغة والنحو قسم اللغة العربية وآدابهـــــا

جامعة مؤتة، 2006

بسم الله الرحمن الرحيم

MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب زياد محمد أبو سمور الموسومة بـــ:

الفكر اللغوي عند الصبان في حاشية على الأشموني

استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في **اللغة العربية.**

القسم: اللغة العربية.

	التوقيع	التاريخ	
أ.د. يحيى عطيه عبابنة		2006/10/9	مشرفاً ورئيسا
أ.د. عبدالقادر مرعي الخليل		2006/10/9	عضواً
د. جزاء محمد المصاروة		2006/10/9	عضواً
د. حسن خميس الملخ		2006/10/9	عضواً

عميد الدراسات العليا
أ.د. حسام الدين المبيضين

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الشكر والتقدير

حقّ عليَّ أنْ أنسُبَ الفضل لأهله، فإني أتقدم بخالص شكري وعظيم ثنائي؛ لمن أسدى إليَّ معروفاً. أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور يحيى عبابنة ملاذي الأمين، في كثيرٍ مما استغلق عليَّ، إذ كان يتلقى أسئلتي بصدرٍ رحبٍ؛ فيضعُ لها الحلولَ التي كانت ردءاً للبحث وعماداً له، فجزاه الله عني خير الجزاء، وأسأل الله تعالى أن يَمُنَّ عليه بالصحةِ والعافيةِ والعمرِ المديدِ، لينعمَ بفيئِهِ كلُّ مَنْ طلبَ النَجاةَ من زلاَّتِ القلم؛ وَوَهْنِ الفكرِ.

كما أسجلُ جزيلَ شكري وخالص احترامي؛ لأساتذة اللغة العربية في جامعة الإسراء الذين أحاطوني برعايتهم الكريمة؛ وأغدقوا عليّ من فيض علمهم؛ وأخص بالذكر الدكتور محمد سمير اللبدي، والدكتور غازي فتحي سليم، والدكتور ياسين أبو الهيجاء، والدكتور محمود خريسات، والدكتور منصور عياصرة.

ويطيب لي في هذا المقام أن أشكر أستاذي الفاضل الدكتور موسى الشلتاوي الذي أطلق يديّ في مكتبته العامرة أنتقي من كنوزها ما أشاء، فجزاه الله خيراً.

كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة؛ الذين جَشَّموا أنفسهم عناءَ قراءة هذه الأطروحة؛ لإصلاح ما اخْتَلَّ فيها، وتقويم ما اعوجّ منها، فلهم مني كل الشكر والتقدير.

زياد محمد أبو سمور

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الشكر والتقدير	أ
فهرس المحتويات	ب
الملخص باللغة العربية	د
الملخص باللغة الإنجليزية	هـ
الفصل الأول: منهج الصَّبَّان ومصادره في الحاشية	
1.1 المقدمة	1
2.1 التمهيد	2
3.1 منهج الصَّبَّان في الحاشية	9
1.3.1 مُقَدِّمَةُ الحاشية	10
2.3.1 طريقة الشرح	10
3.3.1 الحدود النحوية	15
4.3.1 دلالة المصطلحات	17
5.3.1 الشواهد النحوية	19
6.3.1 لغة الصَّبَّان	23
7.3.1 الاستطراد	25
4.1 مصادر الصَّبَّان في الحاشية	30
1.4.1 طرق الإفادة من المصادر	42
2.4.1 طرق النقل عند الصَّبَّان	45
الفصل الثاني: أصول الاحتجاج عند الصَّبَّان	
1.2 الأدلة النقلية "السماع"	48
2.2 الأدلة العقلية	89
1.2.2 القياس	89
2.2.2 العلَّة النحوية	101

3.2.2 الإجماع 114
4.2.2 استصحاب الحال 116
الفصل الثالث: شخصية الصَّبَّان العلمية .....
1.3 موقف الصَّبَّان من الشارح 120
2.3 موقف الصَّبَّان من بعض شيوخه 130
1.2.3 المُدَابِغِي 130
2.2.3 البُلَيْدِي 139
3.3 موقف الصَّبَّان من الحَفْنِي 140
4.3 موقف الصَّبَّان من بعض علماء النحو السابقين 158
1.4.3 الرضي الإستراباذي 159
2.4.3 ابن هشام الأنصاري 159
3.4.3 الدَّمَامِيني 162
4.4.3 العَيْنِي 164
5.4.3 خالد الأزهري 166
6.4.3 السيوطي 170
الخاتمة 172
المراجع 175

ملخص

الفكر اللغوي عند الصَّبَّانِ في حاشيته على الأشموني

زياد أبو سمور

جامعة مؤتة، 2006

هـدفت هـذه الدراسـةُ إلى البحث في شخصية الصَّبَّانِ؛ وفكرِه اللغوي، وإسـهاماتِه الفكريةِ واللغويةِ من خلال حاشيته على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك.

ومهـدْتُ لهذا كلِّه بحديث موجز؛ تناول سيرةَ الصَّبَّانِ وشيوخَه الذين تلقى عنهم علومَه؛ كما تحدثْتُ عن أهمِّ صفاته ومنزلته العلمية؛ ومصنفاته ووفاته. وقد قَـسَّمْتُ البحثَ فصولاً: تناولت في الفصل الأول: منهجَ الصَّبَّانِ في حاشيته على الأشموني، وطريقَتَهُ في الشرح واستطراداتِه وعنايتَهُ بالحدود، وأهمَّ المصادر التي استقى منها الصَّبَّانُ مادته، وطرقَ أخذه من هذه المصادر.

وفـي الفـصل الثاني تحدثْتُ عن أصولِ الاحتجاج عند الصَّبَّانِ، فقد احتج بالقرآن وقراءاته وبالحديث الشريف؛ وكذلك الحال بالنسبة للشعر والأمثال، وبيّنَت الدراسـةُ مكانـةَ الأدلةِ العقلية عنده، ومقدارَ اهتمامِه بالقياس والعِلَّةِ واستصحابِ الحالِ والإجماع.

وأمـا الفصل الثالث؛ فقد عُقِدَ للحديث عن شخصية الصَّبَّانِ العلمية، وقِيْمَةِ حاشيته؛ وما قَدَّمَتْ تلك الحاشيةُ في خدمة النصِّ وتجليته، وقد درسْتُ شخصيةَ هذا العـالم مـن خـلال موقفه من الشارح وبعضِ شيوخه، وبعضِ العلماء الذين كان للـصَّبَّانِ موقف خاصّ منهم، وختمْتُ هذه الدراسة بخاتمةٍ سجلت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها.

Abstract

Al-Sabban's Linguistic Thought with Reference to his Footnotes on Al-Ashmouni

Ziad Mohammed Sammour

Mu'tah University, 2006

This study aims at looking into Al-Sabban's linguistic thought and contribution through the footnotes that he made on Al-Ashmouni's explanation of *Alfiyyat Ibn Malek.*

The study begins with a brief about the life of Al-Sabban, the scholars under whom he learnt, his scholastic position, his works and his death. The first chapter looked into to Al-Sabban's methodology in the footnotes he made on Al-Ashmouni, his method of explanation, and his main resources.

Chapter II dealt specifically with the argumentative pillars of Al-Sabban and his reliance on reason in giving evidence, and it also shed light the a keen interest on Al-Sabban's part to adopt *qiyas, illa, istishab al-hal and ijma'.*

In Chapter III, the researcher talked about the scholastic position of Al-Sabban and the values of his footnotes represented in explaining the original text. The researcher also looked into the personality of this prominent scholar through his position towards the explainer, some of his master scholars and some other scholars with whom Al-Sabban differed.

The study was concluded with relevant results and recommendations.

الفصل الأول

منهج الصبَّان ومصادره في الحاشية

1.1 المقدمة

الحمدُ لله الذي أنزلَ الكتاب؛ على خيرِ الأنام، وأفصحِ مَنْ نطقَ بالضاد، المبعوثِ رحمةً للعباد، وعلى آلهِ الأطهار، وأصحابِه الأعلام، ومَنْ تبعه بإحسانٍ إلى يوم الدين.

وبعدُ ،

فالعربيةُ واحدةٌ من اللغات التي يصحُّ تقديمُها نموذجاً لعنايةِ أهلِها بها – منذُ أنْ وُجِدت – إذ نَظَموا بها الشعر؛ وتبارَوْا في فنونِها؛ وبقيتْ كذلك إلى أن زادَها الله شرفاً ومنعةً، بنزول القرآن الكريم بها، فألبسها رداءَ الخُلْدِ والعزّة، فزاد تعلقُ أبنائها بها؛ حتى أصبح درسُ العربية ميداناً تتبارى فيه العقول والأفكار، وأصحابُ هذا الدرسِ أعلامٌ وعلماءُ؛ أغنَوْا هذا الدرسَ بمؤلفاتهم الغزيرةِ النافعة، وتُعَدُّ المتونُ النحويةُ خيرَ مثال عليها، لما أَوْدَعَ أصحابُها فيها من خُلاصة للعلم؛ إذ استوعبتْ ما في المطولات؛ ومن هنا مَسَّتِ الحاجةُ إلى الشروح، وربما جُلِّلَتْ بالحواشي.

لقد شَدَّتْني حاشيةُ الصَّبَّانِ منذ أن عرفْتُ الحياةَ الجامعية، فهي تقدمُ للقارئ زاداً قلَّمَا يوقَع عليه في كتب النحو المعروفة مجموعاً مرتباً كما جاء فيها. ولعلَّ اهتمامي المبكر بها؛ أوقعَ في نفسي أسئلةً كثيرةً، منها: "ما طبيعة الحاشية ؟" وما الذي دفع المتأخرين إلى هذا الفنِّ ؟ وماذا قدَّمَ أربابُ الحواشي من خدمة للنحو ؟

كل هذه الأسئلة؛ وأكثر منها؛ دفعتني إلى الكتابة في هذا الموضوع، فأنا أبغي من خلال دراسة الحاشية أن أضع بين يدي الباحث صورةً صادقةً عن قيْمَةِ الحاشية؛ بشكل عام؛ والفكر اللغوي في حاشية الصَّبَّانِ بشكلٍ خاصٍّ، وهل حققت هدفَها المنشود، أم طاشَ سهمُها، كما رماها الكثيرُ من المُحْدَثين.

وزادَ رغبتي في طرق هذا الباب أنَّني لم أعثرْ على دراساتٍ سابقة تخصُّ حاشية الصَّبَّانِ؛ في حدودِ ما اطلعتُ عليه، اللهمّ إلاَّ بعضَ الوريقات التي خصَّها بها محمدٌ الطنطاوي في كتابه "نشأة النحو".

وستقومُ هذه الدراسة على اتباعِ منهجٍ يُجَلي هذه الحاشية؛ من حيث مضمونُها وأسلوبُها والقضايا التي تعرض لها الشارح والمُحَشِّي، كما سيستعان بالمنهج المقارن؛ لدراسة آرائه؛ وتحليلها في ضوء الدراسات اللغوية المعاصرة إذا لزم الأمر.

وقد اقتضت طبيعة هذا البحث؛ أن يكون من ثلاثة فصول؛ مسبوقةٍ بتمهيد، أبنتُ فيه أهميةَ شرح الأشموني في الدرس النحوي؛ وأوجزتُ فيه سيرةَ الصَّبَّانِ العلميةَ، أما الفصول، في الأول منها؛ تحدثْتُ عن منهجِ الصَّبَّانِ في حاشيته، وفي الثاني: عرضْتُ لأهم المصادر؛ التي اعتمدها الصَّبَّانُ في الحاشية، وخَصَّصْتُ الفصل الثاني: للحديث عن أصول الاحتجاج عند الصَّبَّانِ؛ وقد جاء هذا الفصلُ في مبحثين تناول الأولُ منهما الأدلة النقلية (السماع وما ينضوي تحته)، والمتمثل في القرآن وقراءاته والحديث الشريف وكلام العرب شعراً ونثراً، وتحدثَ الثاني عن الأدلة العقلية المتمثلة في القياس والعِلَّةِ والإجماع واستصحاب الحال.

أما الفصل الأخير؛ فقد أفردته لبيان شخصية الصَّبَّانِ العلمية، وجاء هذا الفصلُ في أربعة مواضيع، ألَمَّ الأولُ منها بموقف الصَّبَّانِ من الشارح، واتجه الثاني للحديث عن موقف الصَّبَّانِ من شيوخه، ووضّح الثالث موقف الصَّبَّانِ من الحَفْنِي، وعرض الأخير: موقف الصَّبَّانِ من بعض العلماء.

وأعقبْتُ الفصولَ بخاتمةٍ دَوّنْتُ فيها أهم النتائجِ التي تَمَخَّضَ عنها البحث.

وبعد ،

فهذا البحثُ خلاصةُ جهدٍ وعناء، ولا أزعم فيه الكمال؛ فالكمال للباري وحده؛ فإن وُفّقْتُ إلى الغايةِ المنشودةِ، فبتوفيقٍ من الله، وإن أخطأْتُ؛ فحسبي أني طالبُ علمٍ أُخْطِئُ وأُصيبُ.

2.1 التمهيد

أولاً: شرح الأشموني وأهميته في الدراسات النحوية

تُعَدُّ ألفيةُ ابنِ مالكٍ من أكثر المؤلفاتِ شهرةً وذيوعاً، إذ لم يُوْضَعْ على متن من المتون النحوية – نثراً كان أم نظماً – مثلُ ما وُضِعَ على هذه الألفية، فقد أقبلَ

علـــيها الطلابُ والعلماءُ درساً وشرحاً، وانكبَّ عليها المحققونَ تعليقاً وتفصيلاً، حتى غدَتْ حديثَ الناسِ، وراحَتِ الأجيالُ تتواصلُ في الإفادةِ من علمِها الغزيرِ؛ فحفظوها فـــي عقـــولِهم؛ وعملـــوا بهـــا في حياتِهم العلميةِ؛ وراحوا يضعونَ عليها الشروحَ والحواشـــي والتعلـــيقاتِ، وخيرُ دليلٍ على ما نقوله كثرةُ ما أُلِّفَ حولَها من شروحٍ وحواشٍ[1].

وكان من بينها شرحُ العلامة أبي الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى بن يوسف بن محمد، الأشموني الأصل، القاهري الموطن[2]، المتوفىَّ سنة 929هـــ (تقريبا)[3].

ولـــه مـــصنفاتٌ نافعـــةٌ، لها مكانةٌ عظيمةٌ بين أهلِ العربيةِ، أبرزُها وأهمها شـــرحُهُ على الألفية الذي بلغَ شهرةً واسعةً، وذاعَ صيتُهُ، حتى قيل إنَّهُ أنفعُ ما كُتِبَ عن الألفية[4].

ووصـــفَهُ الأشموني في مقدمته بأنَّهُ شرحٌ لطيفٌ بديعٌ مهذبُ المقاصدِ واضحُ المـــسالكِ[5]. ولعـــلَّ ســـببَ شهرةِ هذا الشرحِ يعود إلى مجيء الأشموني في فترة متأخـــرة من تاريخ تأليف الشروح التي أتاحتْ له فرصةَ الاطِّلاع على تراث ضخم مـــن المـــتون والشروح، فجاء شرحه مُلخِّصاً صفوةَ ما ذهب إليه سابقوه. فكان له الـــشرحُ اللطيفُ المبدعُ. ولهذا نجد العلماءَ يتداولونه بكثرةٍ فيما بينهم، وأقاموا عليه حواشيَ وتعليقاتٍ كثيرةً[6]، كان من أبدعها وأبرزها كمّاً ونوعاً، حاشيةُ الصَّبَّانِ التي نحن بصددها.

---

(1) أحصى الكثير من باحث هذه الشروح، حتى قيل أنها بلغت أكثر من أربعمائة شرح، عدا بالحواشي والتعليقات. ينظر كشف الظنون 151/1، تاريخ الأدب العربي بروكلمان 154/1.

(2) ينظر: ترجمته في الكواكب السائرة 285/1، شذرات الذهب 207/8، الضوء اللامع 5/6، البدر الطالع 335/1، حسن المحاضرة 252/1، كشف الظنون 153/1، هدية العارفين 739/1، الأعلام 10/5، اكتفاء القنوع 304، معجم المؤلفين 38/7، معجم المطبوعات العربية - سركيس 451، تاريخ النحو العربي نشأته وتطوره د. صلاح رواي، 654.

(3) اختلفت كتب التراجم في تحديد سنة وفاته فمنهم من قال وفاته سنة 900هـــ، ينظر كشف الظنون 153/1، معجم المطبوعات العربية سركيس 451، الاعلام 10/5، حاشية الصبان على شرح الأشموني – مقدمة المحقق – محمود بن جميل 22، ومنهم من قال سنة 929، من أمثال شذرات الذهب 207/8، البدر الطالع 335/1، نشأة النحو 245.

(4) ينظر تاريخ النحو العربي 375.

(5) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المقدمة 3.

(6) بروكلمان 285/5، 286.

وقــد خصَّه أكثرُ من محقق بالدراسة والتحليل. فهذا محمد الطنطاوي يُسهب فـــي الحديث عنه إذ يقول فيه: "رَسَمَ الصَّبَّانُ في مقدمة الحاشية الخطة التي سيتّبعُها فـــيها، وأنَّهـــا تقومُ على تلخيص زُبْدَةِ ما كتبه السابقون قبله على شرح الأشموني. وتنبيهِه على ما وقع لهم من أسقام الأفهام، وتعليقِه مما فتح به الله عليه فاهتدى إليه. رســـم الصَّبَّانُ اصطلاحاً خاصاً في الإشارة إلى أسماء السابقين؛ ومنهم الحَفَنِي الذي التزم التعبير عن اسمه بلفظ (البعض).

وعلـــيه يمكـــن القول: إنَّ الصَّبَّانَ – في جانب معين – كان موافقاً لغيره من الـــنحاة، وفـــي جانب آخر اتَّسَمَ بالموضوعية العادلة، هدفه تبيان الحقيقة العلمية مع غير الحَفْني، الذي تَحَامَلَ عليه في شِدَّةٍ وعُنْفٍ لا هوادةَ فيهما، وأسرفَ في التشهير بـــه مـــتجاوزاً العرفَ التقليديَّ في ردِّ العلماء بعضهم على بعض، حتى في الهَنَات والهَيِّنَات[1].

وقـــد وافقه أكثر من محقق فيما ذهب إليه، فنقلوا كلامه في مقدمات تحقيقهم للحاشية[2]، إيذاناً بموافقتهم له. وهو ما سنحاولُ التعرضَ له من خلال الفصل الثالث من هذا البحث، كي نرى مدى صحة ما يقولون.

ثانياً: الصَّبَّان

اسمه ولقبه:

الـــصَّبَّانُ هـــو الإمـــام العلامة، أبو العرفان محمد بن علي الصَّبَّان الشافعي الحَنَفـــي[3]، ولـــد بمـــصر، وحفظ القرآن والمتون، واجتهد في طلب العلم، وحضر أشياخ عصره وجهابذة مصره[4].

---

[1] نشأة النحو 256.

[2] ينظر مقدمة تحقيق الحاشية / طه عبد الرؤوف سعد/ 25/1، وتحقيق محمود بن الجميل 27/1.

[3] ينظر ترجمته: تاريخ الجبرتي 96/2-97، إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون 78/1، هدية العارفين 349/2، حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر 1384/3، فهرس الفهارس والأثبات705/2، الخطط التوفيقية 306/3، معجم المطبوعات العربية سركيس 1194، معجم المؤلفين 17/2، الأعلام للزركلي 297/6، تاريخ آداب اللغة العربية – جرجي زيدان 304/3، اكتفاء الضوع 260، النحو العربي نشأته وتطوره 659، نشأة النحو 256.

[4] تاريخ الجبرتي 96/2، الخطط التوفيقية 306/3، نشأة النحو 256.

أساتذته وشيوخه

تلقى طريق السادة الوفائية عن أبي الأنوار محمد السادات بن أبي الوفا[1]، وهو الذي كناه بأبي العرفان[2]، وتلقّى طريق القوم؛ وتلقين الذكر؛ على منهج السادة الشاذلية؛ على الأستاذ عبد الوهاب العفيفي المرزوقي[3].

اجتهد في طلب العلم، وقد قُدِّرَ له أنْ يلتقيَ بعددٍ كبيرٍ من العلماء ومشايخِ عصره، فأخذ منهم معظم علمه، وكان من أبرز شيوخه[4]: الشيخ المَلَويّ فقد تَلقّى منه شرحه الصغير على السُّلَّم، وشرح الشيخ عبد السلام على جوهرة التوحيد، وشرح المكودي على الألفية، وشرح الشيخ خالد على قواعد الإعراب.

وحضر على الشيخ حسن المُدَابِغي صحيح البخاري بقراءته لكثير منه وحضر على الشيخ محمد العثماوي (الشفا) للقاضي عياض، وجامع الترمذي، وسنن أبي داود. وعلى الشيخ أحمد الجوهري شرح أم البراهين لمصنفها بقراءته لكثيرٍ منها، وعلى الشيخ السيد البُلَيْدِي صحيح مسلم، وشرح العقائد النسفية للسعد التفتازاني، وتفسير البيضاوي، وشرح رسالة الوضع للسَمَرْقَنْدِي. وعلى الشيخ عبد الله الشبراوي تفسير البيضاوي، وتفسير الجلالين، وشرح الجوهرة للشيخ عبد السلام. وعلى الشيخ محمد الحفناوي صحيح البخاري، والجامع الصغير، وشرح المنهج، والشنشوري على الرحبية ومعراج النجم الغيطي، وشرح الخزرجية لشيخ الإسلام.

وعلى الشيخ حسن الجبرتي التصريح على التوضيح، والمطول ومتن الجغميني في علم الهيئة، وشرح الشريف الحسيني على هداية الحكمة.

---

[1] انظر تاريخ الجبرتي 97/2، الخطط التوفيقية 307/3.

[2] فهرس الفهارس 705، تاريخ آداب اللغة العربية، جرجي زيدان، 304/3.

[3] الخطط التوفيقية 306/3-307، معجم المطبوعات العربية - سركيس 1194.

[4] انظر تاريخ الجبرتي 97/2، حلية البشر 1384/3-1385، نشأة النحو 256.

شخصيته وصفاته

من خلال عرضنا لأهم شيوخ الصَّبَّان، نجده انكبّ على كتب سابقيه بالقراءة والتمعن والتدقيق، فلم يزل يخدم العلم ويجتهد في تحصيله حتى تمهر في العلوم العقلية والنقلية، فقرأ الكتب المعتبرة في حياة أشياخه، وربَّى التلاميذ، واشتُهر بالتحقيق والتدقيق والمناظرة والجدل، وشاع ذكرُه وفضلُه بين العلماء بمصر والشام[1]، حتى قيل عنه إنَّهُ: "الإمامُ الذي لمعتْ في أُفُق الفضل بوارقُه، وروّى أفئدةَ الواردين عَذْبُ شرابِ عرفانه ورائقُه، لا يُدْرِك بحرَ وصفِه الإغراقُ، ولا تَلْحَقُه حركاتُ الأفكار، ولو كان لها في مضمار الفضل، السباق العالم النِّحْرِيرُ واللَّوْذَعِيُّ الشهير"[2].

ألَّفَ الكتبَ المُعْتَبَرَةَ، منها "حاشيته على الأشموني، التي سارت بها الركبان وشهد بدقتها أهل الفضل والعرفان"[3]. وله في النثر كَعْبٌ عليٌّ، وفي الشعر كأسٌ ملي، فمن نظمه قصيدة في مدح الأستاذ أبي الأنوار بن وفا، يستعطف خاطره عليه بتقصير وانقطاع وقعا منه، إذ يقول فيها[4]: **(البحر الطويل)**

عُبَيْدٌ جَنَى ذَنْباً ورحْبُ الحِمَى حَلاَّ	فَهَلْ مِنْ رِضاً عَنْهُ تَجُودُ به فَضْلاَ
إِلَيْكَ أبا الأنوارِ قَدْ أُبْتُ مُخْلِصاً	ومَنْ ذَا الذي يا سَيِّدِي قَطُّ مَازِلاَّ
أُعِيذُكَ أَنْ يَسْعَى لِبَابِكَ عَائِذٌ	وتَكْسوَهُ مِنْ أَجلِ ذَنْبٍ لَهُ ذُلاَّ
أُعِيذُكَ أَنْ تَرْضَى حَقَارَةَ لاَئِذ	لِسَالِفِ جُرْمٍ تَابَ مِنْهُ وَإِنْ جَلاَّ
إِذَا أَنْتَ بالغُفْرَانِ والصَّفْحِ لَمْ تَجُدْ	فَمَنْ مِنْهُ نَرْجُو العَفْوَ والصَّفْوَ والبَذْلاَ

وله أيضاً: **(البحر الوافر)**

أهابُكَ أنْ أُجِيبَكَ لا لِعَجْزٍ	ولكنَّ المَحبةَ أَخْرَسَتْنِي
وأحتملُ المَكَارِهَ لا لِذُلٍّ	ولكنَّ الصَّبابةَ أَحْوَجَتْنِي
وقَدْرِي لَسْتَ تَجْهَلُهُ ولكنْ	غَرَامِي بَاعَنِي لَكْ بَيْعَ غُبْنِ
فَكُنْ يا ابنَ الأكابِرِ أَهْلَ عُرْفٍ	ولا تُكْثِر عَلَيَّ مِنَ التَّجَنِّي

---

(1) ينظر الخطط التوفيقية 306/3، 307، معجم المطبوعات العربية – سركيس 1194، نشأة النحو 256، النحو العربي نشأته وتطوره 656.

(2) ينظر تاريخ الخبرق 96/2، وحلية البشر 1384/3.

(3) ينظر تاريخ الخبرق 96/2، حلية البشر 1386/3، معجم المطبوعات العربية – سركيس 1195، نشأة النحو 256، النحو العربي نشأته وتطوره 660.

(4) ينظر حلية البشر 1386/3.

فَلِي جِسْمٌ كَسَاهُ الشوقُ سُقْماً وَلِي قَلْبٌ عَلاَهُ كُلُّ حُزْنٍ
وَلِي فِي مَذْهَبِ العُشَّاقِ حَالٌ يَطُولُ بِذِكْرِهَا شَرْحِي وَمَتْنِي

ولـــه غيـــر ذلـــك كثير، وكان في مبتدأ أمره وعنفوان شبابه وعمره، معانقاً للخمـــول والإمـــلاق مُتَّكِلاً على مولاه الرزاق، يستجدي مع العفة، ويستدر من غير كلفـــة، وتنزل أياماً في وظيفة التوقيت بالصلاحية بضريح الإمام الشافعي رضي الله عنه، ثم ترك ذلك[1].

وكـــان خصيـــصاً بعـــبد الـــرحمن الجبرتي وبوالده، قال الجَبَرْتِي فيه بآخر ترجمته[2]:

مَضَتِ الدهورُ وما أَتَينَ بمثلِه ولَئِن أتى لَعَجَزْنَ عن نُظَرائِه (البحر الكامل)

آثاره

صنَّفَ الصَّبَّانُ تآليفَ عِدَّة، في مختلف العلوم في النحو، والعروض، والبلاغة والمنطق، ومن أشهر مصنفاته:

1- حاشية على شرح الأشموني لألفية ابن مالك[3]، والتي نحن بصدد دراستها.
2- حاشية على شرح العصام للسَمَرْقَنْدية (بلاغة)، مطبوع[4].
3- حاشية على شرح المَلوي على السُّلَّم في (المنطق)، مطبوع[5].
4- رسالة في علم البيان[6].
5- الكافية الشافية في علمي العروض والقافية وشرحها (منظومة)، مطبوع[7].
6- منظومة في علم الحديث، عدتها ستمائة بيت[8].
7- مثلثات في اللغة[9].

---

(1) ينظر تاريخ الجبرتي 2/96-98، وحلية البشر 3/1392، الخطط التوفيقية 3/307.

(2) ينظر تاريخ الجبرتي 2/96، حلية البشر 3/1393، ومعجم المطبوعات العربية سركيس 1194.

(3) ينظر تاريخ الجبرتي 2/98، حلية البشر 3/1386، نشأة النحو 256، النحو العربي نشأته وتطوره 660.

(4) ينظر حلية البشر 3/1386، تاريخ الجبرتي 2/98، الخطط التوفيقية 3/307، اكتفاء القنوع 359.

(5) ينظر تاريخ الجبرتي 2/98، حلية البشر 3/1386، الخطط التوفيقية 3/307، اكتفاء القنوع 359.

(6) ينظر حلية البشر 3/1386، الخطط التوفيقية 3/307، فهرس الخزانة التيمورية 3/174.

(7) ينظر تاريخ الجبرتي 2/98، معجم المطبوعات العربية - سركيس 1195، الخطط التوفيقية 3/307، معجم المؤلفين 6/18، اكتفاء القنوع 476، فهرس الخزانة التيمورية 3/174.

(8) ينظر فهرس الفهارس 2/705، تاريخ الجبرتي 2/98، حلية البشر 3/1386.

(9) ينظر الخطط التوفيقية 3/307، تاريخ الجبرتي 2/98، حلية البشر 3/1386، هدية العارفين 2/349.

8- رسالة في علم الهيئة (مخطوط)[1].

9- حاشية على السعد في المعاني والبديع (مطبوع)[2].

10- رسالتان في شرح البسملة[3].

11- منظومة في ضبط رواة البخاري ومسلم[4].

12- رسالة في أسماء أهل بدر[5].

13- إسعاف الراغبين – في السيرة النبوية (مطبوع)[6].

14- إتحاف أهل الإسلام بما يتعلق بالمصطفى وأهل بيته الطاهرين (مخطوط)[7].

15- أرجوزة في علم العروض مع شرحها (مطبوع)[8].

16- منظومة عارض بها قصيدة ابن فرح[9].

17- حاشية على شرح مُلاّ حَنَفي على الرسالة العَضُدية (آداب البحث)[10].

18- رسالة في الاستعارات[11].

19- تقرير على مقدمة جمع الجوامع[12].

20- رسالة في مَفْعِل[13].

21- رسالة في أهل البيت[14].

---

[1] ينظر تاريخ الخيرى 98/2، حلية البشر 1386/3، هدية العارفين 349/2.

[2] ينظر حلية البشر 1386/3، تاريخ الخيرى 98/2، اكتفاء القنوع 358.

[3] ينظر تاريخ الخيرى 98/2، حلية البشر 1386/3، فهرس الخزانة التيمورية 97/1.

[4] فهرس الفهارس 705/2، تاريخ الخيرى 98/2، حلية البشر 1386/3.

[5] فهرس الفهارس 705/2، تاريخ الخيرى 98/2، حلية البشر 1386/3.

[6] ينظر معجم المطبوعات العربية – سركيس 1194، معجم المؤلفين 18/6، فهرس الخزانة التيمورية 174/3، إيضاح المكنون 78/1، السر المصون على كشف الظنون 185، الكشاف عن مخطوطات خزائن كتب الأوقاف 51.

[7] ينظر الاعلام 297/6، تاريخ آداب اللغة العربية 304/3.

[8] ينظر معجم المطبوعات العربية – سركيس 1194، الخطط التوفيقية 307/3، حلية البشر 1386/3، اكتفاء القنوع 260.

[9] ينظر فهرس الفهارس 705/2.

[10] ينظر تاريخ الخيرى 98/2، الإعلام 297/6، حلية البشر 1386/3، معجم المطبوعات العربية – سركيس 1195، تاريخ آداب اللغة العربية جرجي زيدان 3 /304، هدية العارفين 349/2.

[11] ينظر الخطط التوفيقية 307/3، الإعلام 297/6، تاريخ آداب اللغة العربية جرجي زيدان 304/3.

[12] ينظر الإعلام 297/6.

[13] ينظر تاريخ الخيرى 98/2، حلية البشر 1386/3.

[14] ينظر حلية البشر 1386/3، الخطط التوفيقية 307/3.

ولادته ووفاته

لـــم تحـــدد كتبُ التراجم تاريخ ولادة هذا العالم – كعادتها في أكثر الأحيان– كمـــا لا يـــوجد قـــرائن أو أدلـــة تُسْعِفُهم إلى معرفة هذا التاريخ، والسببُ في ذلك معروفٌ؛ إذ إنّه لم يُعْرَفْ إلاَّ بعد اشتغاله بالعلم. أما بالنسبة إلى تاريخ وفاته؛ فالأمر مخـــتلف؛ فقد أجمعت معظم كتب التراجم على أنَّهُ توفي بالقاهرة ليلة الثلاثاء، الأول مـــن شـــهر جمـــادى الأولى سنة ست بعد المائة الثانية عشرة، بعد وعكة بالسعال وقـــصبة الـــرئة[1]، وقيل إنَّهُ مات بداء السل[2]. وصُلِّيَ عليه بالأزهر الشريف في مشهدٍ حافلٍ مهيبٍ، ودُفِنَ بالبستان – عليه رحمة الله[3].

3.1 منهج الصبّان ومصادره في الحاشية

مما لا شكَّ فيه أنَّ للألفيةِ حظاً كبيراً من الشهرة، إذ حظيت بشروح وتعليقات عديـــدة، سلكت طريقَ الشرح والتوضيح والزيادة والتعليق، وقد تنوعت أساليب هذه الـــشروح في تناول نَصِّ الألفية وتوضيحه، تبعاً لتباين مستوياتها التعليمية من جهة؛ وقـــدرة المؤلـــف على صياغة التركيب مع إصابة المعنى وجلائه، وتحقيق الغرض وتوضيحه من جهة أخرى، لذا لم تكن هذه الشروح بمنزلة واحدة، فشرح الأشموني امتاز عن غيره بغزارة مادته العلمية، وقد عُدَّ أوفى كتب النحو جمعاً لمذاهبِ النحاة، وتعليلاتهم وشواهدهم على نمط البسط والتفصيل مع المحافظة على ترتيب المصنف لأبواب الألفية والالتزام بعناوينها[4].

وكـــذلك الحـــال بالنسبة إلى الصبَّان في حاشيته على الأشموني؛ فلم يختلف منهجه كثيراً عن منهج الشارح الرامي إلى الشرح والتفصيل، أي: أنَّ السِّمَةَ الغالبةَ لصاحب الحاشية هي المتابعة للشارح، إذ التزم بتبويب الشارح للموضوعات وترتيبه لها. ويمكن بيان منهج الصبَّان في حاشيته بالنقاط الآتية:

---

[1] ينظر هدية العارفين 349/2، تاريخ الخيري 98/2، الخطط التوفيقية 308/3، نشأة النحو 256، النحو العربي نشأته وتطوره 660.

[2] ينظر فهرس الفهارس والأثبات 705/2.

[3] ينظر حلية البشر 1393/3.

[4] ينظر نشأة النحو 245.

1.3.1 مُقَدِّمَةُ الحاشية:

بيَّنَ فيها الصَّبَّان مقصده من هذا العمل؛ فقال: "هذه حواشٍ شريفةٌ؛ وتقديراتٌ جليلةٌ منيفةٌ، وتحقيقاتٌ فائقةٌ؛ وتدقيقاتٌ رائعةٌ؛ خَدَمْتُ فيها شرحَ العلامة نور الدين أبي الحسن علي بن محمد الأشموني" الشافعي على ألفية الإمام ابن مالك"[1]. مُوضِّحاً طبيعةَ عملِه وقيْمَتَهُ فيها؛ بقوله: "صرفْتُ في تحرير مبانيها؛ وتهذيبِ معانيها؛ جميعَ الهمة، مُلَخِّصاً فيها زُبْدَ ما كتبه عليه المشايخُ الأعيان، ومُنَبِّهاً على كثير مما وقع لهم من أسقام الأفهام وأوهام الأذهان، ضامّاً إلى ذلك من نفائس السطور؛ ما ينشرح به الخاطر، مضيفاً إليه من عرائس بنات فكري ما تَقَرُّ به عينُ الناظر"[2].

ولعلَّ في هذا إشارةً إلى أنَّ الصَّبَّان جمع بين دفتي هذا الكتاب مجموعةً كبيرةً من آراء أئمة هذا الدرس وأعلامه، وفيه إشارة إلى أنَّ له آراءً ووجهاتِ نظرٍ، خالف فيها الشارحَ والمصنفَ من جهة؛ وعلماءَ العربية من جهة أخرى.

كما تُبَيِّنُ المقدِّمةُ منهجَهُ في النقل عن العلماء؛ فيقول: "وحيث أطلقْتُ شيخنا؛ فمرادي به شيخنا العلامة المُدَابِغي، أو قلْتُ: شيخنا السيِّد؛ فمرادي به شيخنا المحقق السيِّد البُلَيْدِي، أو قلْتُ: (البعض) فمرادي به الفهامة الفاضل سيِّدي يوسف الحَفْني، رحمهم الله وجزاهم عنا خيراً، وما كان زائداً على ما في حواشيهم؛ وليس معزوّاً لأحدٍ، فهو غالباً؛ مما يظهر لي؛ وربما نَسَبْتُهُ إليّ صريحاً"[3].

2.3.1 طريقة الشرح

تَقَيَّدَ الصَّبَّانُ في حاشيته تقيُّداً تاماً بالعناوينِ والموضوعاتِ الواردةِ في شرحِ الأشموني، محافظاً على تبويب الأشموني للمادة العلمية، فلم يلجأ إلى تقديم فصل على آخر؛ ولا عبارة على أخرى؛ كما لم يغفل شرحَ شيءٍ من متن الشارح، وهذا الأمر ربَّما لا يلتزم به بعضُ شُرَّاحِ المتونِ[4]. وكانت طريقته في الشرح تسير على

---

(1) الحاشية، المقدمة، 3.

(2) الحاشية، المقدمة، 3.

(3) المصدر نفسه.

(4) فمثلاً ينظر ابن الحاجب في شرحه للمفصل؛ عند شرحه لحدّ الزمخشري للكلام: المفصل 6، والإيضاح في شرح المفصل 61/1 وما قام به من تقديم وتأخير في مبحث الأسماء الممنوعة من الصرف ينظر المفصل 16، والإيضاح في شرح المفصل 126/1-127

وللمزيد ينظر المفصل 122 والإيضاح 453/1 ، والمفصل 141، والإيضاح 480/1، والمفصل 180، والإيضاح 524/1 ، والمفصل 312، والإيضاح 327/2 ، وكذلك ابن يعيش في شرحه للمفصل 114/2، و 124/7، و 126/8

نَسَقٍ واحدٍ في أبواب الكتاب كافةً، فهو يذكر النصَّ المُرادَ شَرْحُهُ مصدِّراً إيَّاه بقوله: "وقوله . . . .".

والصبَّان في حاشيته على الأشموني لم يكن همُّهُ مقتصراً على توضيح عبارةٍ أو شـــرح شاهدٍ فحَسْب، بل إنَّ المتنَ بين يديه ليس سوى منطلقٍ لِيُعَبِّرَ به عن ثقافة واسعة؛ وإدراكٍ تامٍّ؛ ووعي فذٍ؛ لما يؤول إليه.

وقـــد مال الصبَّان في شرحه إلى الإسهاب والإطناب، فهو إذا ما عالج مسألة نحـــوية حـــشَد أقوالَ العلماءِ فيها ناسباً كلَّ قولٍ إلى صاحبه، ثم يوازن بين الآراء؛ ويُبَيِّنُ راجحَها من مرجوحِها، مُعْتَمِداً في ذلك على الحُجَجِ والأدلةِ المَبْنِيَّةِ على سماع العرب وأقيستهم.

والقـــارئ للحاشية يدرك أنَّها قد اشتملت على معارفَ وعلومٍ شتى، بأسلوبٍ ســـهلٍ مُسْهَبٍ غيرِ مُخلٍّ، فالكتاب يكاد يستوعب النحو كلَّه، ويشمل أصولَه وقواعدَه وعلله ومسائله، والخلافات التي قامت فيه، مع الإحاطة الشاملة بالموضوع، والإلمام الكامل بمضمون الفكرة، وهو في كلِّ ذلك مُسْتَنِدٌ إلى أصلٍ، آخذٌ بمذهبٍ، عنه ينافح، وإلـــيه يؤول، مع احتفاظه لشخصيته بحقها، ولرأيه بأصالته، سواء أكان ذلك الرأي ترجيحاً واختياراً أم رفضاً وتجديداً، وإذا كان الصبَّان قد بحث فأجاد، وجمع فأوعى، وقـــرر فأفـــاد، فإنه أيضاً حلَّلَ فجلَّى، وناقش فأبدع، فغالباً ما يثير أسئلة جدليَّة حول كثير من القضايا ويجيب عنها. من أمثلة ذلك[1]:

مـــا قالـــه الأشموني في مبحث (المعرب والمبني) أنَّ من أسباب البناء على الفـــتح: "طلـــبُ الخفة كـــ (أين)، ومجاورة الألف كـــ (أيّان)، . . . والإتباع، نحو (كَـــيْفَ): بُنِـــيَتْ على الفتح إتباعاً لحركة الكاف؛ ولأنَّ الياء بينهما ساكنة، والساكن حاجز غير حصين".

أثار الصبَّانُ على هذا سؤالاً؛ فقال: "إنْ قلت: لِمَ مَثَّلَ للفتح إتباعاً بـــ (كيف)؛ وللفتح تخفيفاً بـــ (أين)، مع أنَّهُ يصح العكس، وكَوْنُ الفتحِ في كل للأمرين معاً، لأنَّ الأســـباب قد تتعدد. أجيب: بأنَّ وجه ما صنعه أنَّ الهمزة لما كانت ثقيلة؛ ناسب أن

---

[1] ينظر الحاشية 64/1، 77، 80، 111، 295/2، 315، 330، 115/3، 129، 160، 178، 270، 377، 31/4، 45، 52، 63، 81، 96

يُمَـثَّلَ بـــ (أين) لطلب الخفة، بخلاف الكاف فإنها خفيفة؛ فناسب إن يُمَثَّلَ بـــ (كيف) للإتباع"[1].

وكذلك أورد الشارح تبعاً للمصنف في مبحث (أما ولولا ولوما) قوله: **(بحر الرجز)**

أَمَّا كَمَهْمَا يَكُ مِنْ شَيءٍ وَفَا لِتِلْوِ تِلْوِهَا وُجُوْبَا أُلِفَا

فَعَلَّـقَ الصَّبَّان على البيت؛ بقوله: "وقوله (كمهما يك من شيء): (مهما) اسم شـــرط؛ مبـــتدأ، وفـــي خبره الخلاف، و(يكن) تامَّة؛ فاعلها ضمير فيها؛ يرجع على مهمـــا، أو ناقصة؛ اسمها ذلك الضمير وخبرها محذوف؛ أي: موجوداً، و(من شيء) بيان لمهما، فإنْ قلْتَ: أيُّ فائدةٍ في هذا البيان، مع كونه كالمبين في العموم والإبهام. قلْـــتُ: دفع تَوَهُّمِ إرادة نوع بعينه، والبيان كما يكون للتخصيص، وهو الغالب، يكون للتعمـــيم، وأما ما قيل من أنَّ (من) زائدة و(شيء) فاعل يكن؛ أو اسمها، فيلزم عليه خلو الخبر من رابطه بالمبتدأ"[2].

ولغـــته تَعُـــجُّ بالإحالات المُوَثَّقَةِ إلى أصحاب الرأي أو التوجه[3]، فيعمد إلى الرمـــز من باب الاختصار، نحو قوله شيخنا وشيخنا السيد والبعض، وهو ما أشار إليه في بداية كتابه – كما ذكرت –.

ولكـــن مما يؤخذ عليه في هذا الجانب، أنَّهُ أطلق رمز (سم) على أحد العلماء الذين نقل عنهم وناقش آراءَهم في حاشيته دون أن يشير إليه، أو يصرِّحَ باسمه كما فعـــل مـــع الآخرين، ومن خلال تتبعي لمواضع ذكر (سم) في الحاشية؛ وقعت على بعض الأدلة والمفاتيح التي كان من شأنها الكشفُ عن هوية صاحب هذا الرمز؛ ألا هـــو (ابـــن قاسم العبادي) المتوفَّى سنة (994هـــ)، ويمكن أنْ نُجْمِلَ هذه الأدلة التي أدَّتْ إلى هذه النتيجة بما يلي:

1- أورد الـــصَّبَّانُ أنَّ (سم) له كتاب اسمه (الآيات البينات)[4] وفي موضع آخر قال: (وابن قاسم في آياته)[5]. وبالرجوع إلـــى كتب التراجم، اتَّضح أنَّ هذا

---

(1) المصدر نفسه، 97/1.
(2) ينظر الحاشية، 62/4.
(3) ينظر المصدر نفسه 211/6، 25، 91، 148، 238، 63/2، 258، 297 . . . .
(4) ينظر الحاشية 198/.
(5) ينظر المصدر نفسه 162/2.

الكتاب هو أحد مؤلفات ابن قاسم العَبَّادي[1].

2- ذكر الصَّبَّان - كذلك - أنَّ (سم) له حاشية على ابن الناظم[2].

3- كذلك ذكر الصَّبَّان في موضعين؛ أنَّ (سم) له كتاب النكت[3].

وإذا ما عالج مسألة نحوية برع في تتبع آراء العلماء فيها، واستقصاء الأقوال التي تعنيها، كي يَتَسَنَّى له الحكم على صحتها أو بطلانها - كما يراها هو -، نحو ما ذكره؛ تعليقاً على قول الأشموني في أنَّ: (قد وقط) تأتيان بمعنى اكتفى، فقال: "كان الصواب بمعنى (يكفي) كما في المُغْنِي؛ أو (كفى) كما في الجَنى الداني لابن أم قاسم، واستقر به الدَّمَاميني، لأنَّ مجيء اسم الفعل بمعنى المضارع فيه خلاف، وفي كلام التَفْتَازَاني مجيء (قط) بمعنى انْتَهَى، فيكون اسم فعل أمر، وإنَّما قلنا الصواب ذلك ليكون مُتَعدِّياً"[4].

ومنه ما ذكره في قول الشارح عند تعريفه للكلام: بأنَّ الكلام (ضَمُّ كلمة إلى كلمة فأكثر؛ على وَجْهٍ تحصل معه الفائدة المذكورة . . . وأقلُّ ما يكون منه ذلك: اسمان، نحو: ذا زيد . . . أو فعل واسم، نحو: استقم وقام زيد).

وعَلَّقَ الصَّبَّانُ على هذا بقوله: "وظاهرٌ أنَّ الكلام يتركب من أكثرَ من اسمين، أو اسم وفعل، وهو ما اعتمده ابن هشام؛ وفَصَّلَهُ في شرح قطر الندى، مع الإشارة إلى ما دَلَّ عليه قول ابن الحاجب؛ لأنَّهُ لا يتأتى إلاَّ من اسمين أو اسم وفعل، ويوافقه قول الرضي، وكان على المصنف يعني (ابن الحاجب)؛ أن يقول: كلمتين أو أكثر اهـ، لكن قال السيِّد: قيل الإسناد نسبة، فلا يقوم إلاَّ بشيئين مسند ومسند إليه، لا بأكثر، وهما إما كلمتان أو ما في حكمهما في قبول إسناده أو الإسناد إليه، فلذلك اقتصر على كلمتين اهـ. وقال في مَحَلٍّ آخر أنَّ الكلام: إنَّما يتحقق بالإسناد الذي يتحقق بالمسند إليه والمسند فقط، وهما إما كلمتان أو ما يجري مجراهما، وما

---

(1) ينظر كشف الظنون 596/1، و 149/5، ومعجم المؤلفين 48/2، والكواكب السائرة في أعيان المئة العاشرة 111/3 وإيضاح المكنون 423/1، وشذرات الذهب 505/8، والأعلام 198/1، وفهرس الخزانة الطاهرية 146/2.

(2) ينظر الحاشية 24/1 وكشف الظنون 152/1، ومعجم المؤلفين 48/2، ونشأة النحاة 254-255، والنحو العربي نشأته وتطوره 655.

(3) ينظر الحاشية 3/1 و 70 وكشف الظنون 149/5 ومعجم المؤلفين 48/2.

(4) ينظر الحاشية، 184/1، وينظر للمزيد 36/1، 180، 187، 191، 277، 325، 397، 64/2، 250، 3/3، 48، 68، 70، 89، 139، 180، 317، 364.

عَـدَاهما مـن الكلمات التي ذُكِرَتْ في الكلام خارجةٌ عن حقيقة الكلام عارضةٌ لها اهـ"[1].

وتزخـرُ الحاشية -أيضاً- بكثرة نقولات العلماء بعضهم عن بعضٍ.[2] وفي أحـيانٍ يذكـر الصَّبَّانُ شيوخَ العلماء وتلاميذهم، نحو قوله:(والذي استوجهه الشيخ الغُنَيْمِي وتلميذه الشَّبْرَمُلِّسِّيّ).[3]

فالسِّمَةِ الغالبة – إذن – على أسلوبه في الشرح هي الجمع والتحقيق؛ المتمثل في حشد أقوال النحاة ومذاهبهم – حتى غدا كتابه موسوعةً نحويةً.

ومما يُلاحَـظُ على أسلوبِ الصَّبَّانِ أنَّهُ يُردفُ الأقوالَ والآراء التي يوردها بعـبارات تدلُّ على طغيان الأسلوب التعليمي عليه؛ ومنها: "فتأملْ، فتفطن، فاعرفه، باختـصار، فلا تغفل، فانظر، سهو، ببعض التصرف، فتأمل منصفاً، وفي هذا تَكَلُّفٌ كثيـر، فاحفظ ما تلوناه عليه، فافهم ولا تغفل، فتدبر، فاحفظه فإنَّهُ نفيس، لا ينهض، فاحرص على تلك الفائدة، إلخ".[4]

وهـو فـي كلِّ ذلك يستخدم لغةً واضحةً، مَصوغَةً بعبارات مُحْكَمةٍ، فلم يَفْقِدِ العبارة مَقْصَدَها، ولم يكن شرحُه عصياً على طالبي النحو.

ومما يسجَّلُ له؛ أنَّهُ لم يتركْ شاردةً ولا واردةً إلاَّ وحلَّلها؛ أو فسَّرها؛ أو عقَّبَ علـيها، فهـو لـذلك يأتي بما لم يتيسر لصاحب المتن أن يأتي به، غايته التوضيح والإبانة عن مقاصد الكلام، وهو يُكثر من رصد الألفاظ اللغوية وتفسير معانيها؛ بكلِّ دقـة ووضوح، مُعْتَمِداً في ذلك على المعاجم اللغوية – بالدرجة الأولى –، ومستعيناً – بالدرجة الثانية – بمَعِينِه الثرِّ.

وأهـمُّ ما في حاشية الصَّبَّانِ فوائدُها؛ التي أكثرَ منها واستطاع بها أن يضيف إلى ما ذكره الشارح إضافاتٍ رائعةً ومعلوماتٍ تزيد على ما في الشرح أضعافاً.

---

[1] الحاشية 36/1، وينظر الكافية لابن الحاجب 7، وشرح قطر الندى وبل الصدى 161.

[2] الحاشية 36/1، 325، 397، 68/3، 89، 177، 180، 2، 258، 317، 22/4، 27، 31، 35، 37، 38، 52 . . .

[3] ينظر الحاشية 199/1. وينظر للمزيد: 26/1، 199، 250، 38/2، 381/3.

[4] ينظر الحاشية، 18/1، 23، 34، 58، 61، 70، 75، 83، 84، 111، 125، 39/2، 138، 148، 191/3، 197، 376، 31/4، 42.

والقارئ للحاشية يدرك أنَّ الصَّبَّانَ لم يعتمد **نسخة واحدة** أثناء تأليفه للكتاب؛ بـــل كان مُطلعاً ومعتمداً على أكثرَ من نسخة، وقد صَرَّحَ بذلك في أكثر من موضع؛ ومنه: قوله في البيت الذي أورده الشارح[1]: **(البحر الوافر)**

مُعَاوِدُ جُرأَةً وَقْتَ الْهَوَادِي أَشَمُّ كَأَنَّهُ رَجُلٌ عَبُوْسٌ

قـــال الصَّبَّانُ فيه: (في شواهد العَيني أنَّ صَدْرَهُ: "أَشَمُّ كَأَنَّهُ رَجُلٌ عَبُوسٌ". وكذا في الهمـــع، وفـــي بعض نسخ الشارح جعله عجزاً)[2]. وفي هذا دلالة على مقدار الدقة التي توخاها الصَّبَّانُ خلال قيامه بهذا العمل.

3.3.1 الحدود النحوية:

قـــبل الحديث عن مِقدارِ اهتمام الصَّبَّانِ بالحدود، لا بدَّ من التعريفِ له، فالحدُّ لغـــةً؛ هـــو: "الفصل بين الشيئين، لِئلاَّ يختلط أحدهما بالآخر، أو لِئلاَّ يتعدَّى أحدهما علـــى الآخـــر"[3]. وقيل: هو المنع؛ فحدَّ الرجلُ عن الأمرِ يَحُدُّهُ حَدّاً؛ منعه وحبسه، ولهـــذا المعنى الأخير؛ سُمِّيَتْ الحدودُ في الشرعِ حدوداً؛ لأنَّها تَمْنَعُ من إتيان الأفعال المحرمة[4].

وأمـــا في الاصطلاح فهو: "قولٌ دالٌّ على ماهية الشيءِ"[5] وعَرَّفَهُ السكاكي بقوله: "عبارة عن تعريف الشيء بأجزائه، أو بلوازمه، أو بما يتركب منهما، تعريفاً جامعـــاً مانعـــا"[6] ونعنـــي بالجامع كونَهُ متناوِلاً لجميعِ أفرادِه، إن كانت له أفراد، وبالمانع كونَهُ آبياً دخول غيره فيه.

وعلـــيه فـــاللفظ الموضح للشيء الجامع يسمى حَدّاً، لأنَّهُ يجمع معنى الشيء، ويمنع دخول غيره فيه[7].

---

(1) ينظر شرح الاشموني، 329/2، والبيت على النحو التالي:
أشم كأنه رجل عبوس معاود جراة وقت الهوادي
في المقتضب 377/4، وشرح الشواهد للعيني بهامش حاشية الصبّان 422/2، والهمع 497/4. وهو مجهول القائل

(2) الحاشية 422/2. وللمزيد ينظر ج151/1، 223، 296، ج54/2، 68، 81، 210، 254، ج18/3، 20، 32، 162، 184، 217، 253 ، 268، 283، 319، 332.

(3) لسان العرب مادة (حدد) 140/3.

(4) المصدر نفسه.

(5) التعريفات - الشريف الجرجاني - 73.

(6) مفتاح العلوم / السكاكي 545.

(7) تبين الحقائق / شرح كنز الدقائق، الزيلعي 538/3.

وقد اعتنى النحاة الأوائل بالحدود عناية واضحة، فهي ركنٌ حصينٌ، تقوم عليه مختلف مصنفاتهم، لذا لا يكاد كتابٌ يخلو منها، فمن خلالها يستطيع العالم عرض ما يريد؛ وبها تظهرُ الأُطُرُ العامَّةُ لموضوعاته وقضاياه، لذلك تَوَخَّى النحاة الدقة في وضع الحدود لكثير مما عالجوه في كتبهم، وكذلك الحال عند الصَّبَّان، فقد وجدنا لديه اهتماماً واضحاً بها، وكان له أسلوبه المميز في التعامل مع الحدود، إذ أظهر براعة في هذا الصدد؛ تَتَمَثَّلُ في تناوله المصطلح لغةً واصطلاحاً، فهو شارحٌ حيناً لما يورده صاحب المتن، محللٌ له، مفسرٌ لألفاظه، موضحٌ لغوامضه، مناقشٌ لما قاله يُعَقِّبُ على الحدِّ، ويُظْهِرُ محترزاته تارةً، يُبْرِزُ ما إذا كان الحدُّ ناقصاً أو كاملاً أخرى. وفي هذا إظهارٌ لقيْمةِ الحاشيةِ وأثرِها في إجلاء المعنى وانتقاء اللفظ الجامع المانع. وأمثلة ذلك كثيرة منها[1]: حدَّ الأشموني: ("البدل" بقوله "هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة).

وعند تناول الصَّبَّانِ هذا الحدَّ، قال: "وقوله (التابع إلخ) هذا معنى البدل اصطلاحاً؛ وأما معناه لغة: فالعِوض، قال بعضهم: كيف يستقيم للناظم تعريف البدل بحدٍّ جامعٍ مانعٍ من قوله في عطف البيان: "وصالحاً لبدلية يُرَى ؟" أجيب: بأنَّ جواز الأمرين باعتبار قصدين؛ فإن قُصِدَ بالحكم الأول؛ وجُعِل الثاني بياناً له؛ فهو عطف البيان، وإنْ قصد به الثاني؛ وجعل الأول كالتوطئة له؛ فهو البدل، وحاصلُ الجواب أنَّ الحيثيةَ ملحوظة في تعريف كلٍّ منهما. وقوله (المقصود) أي: وحده دون المتبوع هذا هو المناسب؛ لإخراج الشارح به ما عُطِفَ نسقاً بغير بل ولكن؛ بعد الإثبات، مما قُصِدَ فيه التابع والمتبوع معاً، فإنْ قُلْتَ: يخرج عن ذلك بدل البداء؛ لأنَّ متبوعه أيضاً مقصود كما يأتي، قلت: المراد: المقصود؛ قصداً مستمراً؛ ومتبوع بدل البداء؛ وإن قُصِدَ أولاً، لكن صار بالإبدال كالمسكوت عنه؛ فَقَصْدُهُ لم يستمر؛ وبما قرَّرْنَاه؛ يُعْلَمُ ما في كلام البعض. وقوله: (بالحكم) أي: المنسوب إلى متبوعه نفياً أو إثباتاً اهـ، وقوله: (بلا واسطة) المراد بها حرف العطف".[2]

---

[1] ينظر الحاشية تعريف الكلام وما يتألف منه 29/1، والموصول 212/1، وقوله في الفاعل 59/2 والاستثناء 208/2 والتمييز 288/2 والنعت 82/3 والعطف 125/3 والترخيم 254/3.

[2] الحاشية 183/3.

وإذا مـــا أهمل الشارح حدَّ بعض الموضوعات، شرع الصَّبَّانُ في حدِّها، نحو مـــا قاله في مبحث (التنازع في العمل) "التنازع: – لغةً – التجاذب؛ واصطلاحاً: أن يتقدَّمَ عاملان على معمولٍ، كلٌّ منهما طالبٌ له من جهة المعنى".[1]

4.3.1 دلالة المصطلحات

لـــم يكـــن اهـــتمامُ الـــصَّبَّانِ بتوضيح معنى المصطلح أقلَّ شأناً من اهتمامه بالحدود، وهذا واضحٌ في معظم أبواب كتابه، نحو: قوله في مقدمة الشارح: والجزم: القطـــع، وعامله آلته، كالسيف؛ ووصفها بالعمل؛ مجاز عقلي؛ مِنْ وصفِ آلةِ عملِ الشيء به.[2]

وقوله أيضاً في خطبة الكتاب: (والتنبيه – لغة –: الإيقاظ، واصطلاحاً: جملة دالة على بحث؛ يفهم إجمالاً من البحث السابق؛ قيل: أو على بحث بديهي، فالترجمة بـــه لما لم يفهم مما سبق؛ ولم يكن بديهياً غيرَ جاريةٍ على الاصطلاح، كما هنا؛ بل غالـــبُ تنبـــيهاتِ الشارحِ من هذا القبيل؛ فالمراد بها مطلق الألفاظ الذي هو المعنى اللغوي).[3]

وأحـــياناً يُعلِّلُ سبب تسمية بعض المصطلحات؛ نحو قوله في مبحث (حروف الجـــرِّ): "وإنَّما سُمِّيَتْ بحروف الجرِّ؛ إما لأنَّها تَجُرُّ معاني الأفعال إلى الأسماء، أي: تُوصـــلُها إليها؛ فيكون المرادُ من الجرِّ المعنى المصدري، ومن ثَمَّ سمَّاها الكوفيون حروف الإضافة؛ لأنَّها تضيف معاني الأفعال؛ أي: توصلُها إلى الأسماء، وإما لأنَّها تعمـــل الجـــرَّ؛ فـــيكون المراد بالجرِّ: الإعراب المخصوص، كما في قولهم حروف النصب وحروف الجزم".[4]

وفـــي حـــينٍ آخرَ يميلُ إلى التعقيب على بعضِ مصطلحاتِ الشرح النحوية؛ فنـــراه مثلاً ينافح عن تسمية (أفعل التفضيل) بهذا المسمى؛ فيقول: "وقيل: أولى منه التعبيـــر باسم التفضيل ليشملَ خيراً وشراً؛ لأنَّهما ليسا على زنة أفعل؛ وأولى منهما التعبير باسم الزيادة؛ ليشملَ نحو: أجهل وأبخل؛ مما يَدلُّ على زيادة النقص؛ لا على

---

(1) الحاشية 142/2. النداء 197/3، والإضافة 356/2، وحروف الجر 372/2، الحال 250/2، والمعرف بال 257/1.
(2) الحاشية، مقدمة الشارح 5/1.
(3) المصدر نفسه، خطبة الكتاب 16/1. وينظر كذلك 22/1، 38، 141.
(4) الحاشية 302/2.

الفـضل. ويدفع الأول: بأنَّ قوله (أفعل) أي: لفظاً أو تقديراً؛ وخَير وشر من الثاني؛ ويُدْفَعُ الثاني: بأنَّ المراد بالفضل الزيادة مطلقاً في كمال أو نقص".[1]

ومِثْلُ ذلك تعقيبُهُ على مصطلح (النائب عن الفاعل)، فقال: "هذه العبارة أولى وأخصر من قول كثير (المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله) لصدقه على (ديناراً) من قولهم: أُعْطِـيَ زيـدٌ ديناراً، وعدمُ صدقِه على الظرف وغيره؛ مما ينوب عن الفاعل، وإن أُجِـيْبَ: بـأنَّ المفعولَ الذي لم يسمَ فاعله؛ صار كالعلم بالغلبة؛ على ما ينوب مناب الفاعل من مفعولٍ وغيره".[2]

وتَجْـدُرُ الإشـارةُ إلى أنَّ النحاةَ الأوائلَ استعملوا مصطلحاتٍ عديدةً؛ للدلالة علـى نائـب الفاعـل[3]. منها (المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعلُه) ويُعَدُّ ابن جني أول من اسـتعمل هذا المصطلح[4]. أما مصطلح نائب الفاعل؛ فهو من استعمال ابن مالك[5]، إذ يقـول أبـو حـيان: "اصطلح ابن مالك على أن يُسَمَّى هذا البابُ بـ (النائب عن الفاعل)، ولم أرَ مثل هذه الترجمة لغيره"[6].

ويـرى د. يحيـى عبابـنه: أنَّ جميعَ المصطلحات التي استخدمت منذ زمن سـيبويه إلـى الزَمَخْشَرِي كانت بمثابة توطئة لظهور مصطلح "نائب الفاعل" الذي استعمله ابن مالك في ألفيته الشهيرة[7].

وتسمية ابن مالك أولى، وأوجز من مصطلح ابن جني: لوجهين:

1- أنَّ النائبَ عن الفاعل يكون مفعولاً وغيرَه[8].

2- أنَّ المنـصوبَ فـي قولهم "أُعْطِيَ زيدٌ ديناراً" يصدق عليه أنَّهُ مفعول للفعل الذي لم يُسَمَّ فاعلُه[9]، وهذا غير مراد، كما ذكر الصَّبَّانُ.

---

(1) المصدر نفسه 62/3.

(2) المصدر نفسه 87/2 وينظر قوله في المعرف بأل التعريف 257/1 وفي الموصول 212/1 وفي الابتداء 275/1 و 331 و 379 و 4/ 133.

(3) ينظر مصطلحات العلماء في "المصطلح النحوي البصري من سيبويه إلى الزمخشري" ص 57-62، يحيى القاسم، رسالة ماجستير، 1979م، والنحو عند ابن مالك ص 168، ليلى محمد بايزيد، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق.

(4) ينظر اللمع في العربية 33.

(5) ينظر التسهيل 77، شرح التسهيل لابن مالك 124/2، والمساعد 397/1، والمصطلح النحوي من سيبويه إلى الزمخشري 61.

(6) الارتشاف 1325/3، وشرح التصريح على التوضيح 286/1.

(7) ينظر في المصطلح النحوي البصري من سيبويه إلى الزمخشري 61.

(8) ينظر شرح شذور الذهب 179، وشرح التصريح على التوضيح 286/1.

(9) ينظر شرح شذور الذهب 179.

وعلـــيه فنائب الفاعل أولى بالاستعمال؛ لأنَّهُ أوضح في بيان المراد، وأخصر من المصطلحات الأخرى، والمُعْرِبُ: ينبغي أنْ يُخْتَارَ الأخصرُ والأوضحُ[1].

وخلاصـــةُ القول: أنَّ ابنَ مالك أَعْرَبَ في هذا المصطلح عن الدقة التي كان يتمـــتع بهـــا؛ عند إطلاقه المسمياتِ على أسمائها، وأظهَرَ بهذه التسمية سعَةَ اطِّلاعه التـــي سمحت له أن يوجز هذا المصطلح، وبالوقت نفسه عبَّرَتْ – عمَّا وُضِعَ له – تعبيراً أدق[2].

5.3.1 الشواهد النحوية

اســـتعان الـــصَّبَّانُ بالـــشواهد القرآنية في كثيرٍ من المواضع لِتَعْضيد الحكم النحوي الذي يميل إلى ترجيحه. وفي أغلب الأحيان يذكر القراءاتِ الواردةَ في الآية والأوجـــهَ الجائـــزةَ فيها مبيناً آراءَ بعضِ المفسرين في كثير منها.[3] نحو قوله في الآية الكريمة: ﴿**قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ**﴾ [4]

فقـــال: (والواو نَدُرَ حذفها والاستغناء عنها بالضمة قبلها . . . كقراءة طلحة "قـــد أفلـــحُ المؤمـــنون". بـــضم الحاء، والجري على لغة أكلوني البراغيث كما في الكـــشاف، وبهذه القراءة؛ يُرَدُّ على قول أبي حيان أنَّ ذلك ضرورة، وسُمِعَ ذلك مع الأمر أيضاً أفاده الدَّمَاميني).[5]

واحـــتلَّتْ الـــشواهدُ الـــشِّعريةُ مكانةً مرموقةً عند الصَّبَّانِ؛ وعنايته بها تبدو واضـــحةً فـــي معظم أجزاء الحاشية. ولم يسلك الصَّبَّانُ منهجاً واحداً في تعامله مع الـــشاهد الـــشِّعْرِي، فغالباً ما مال إلى شرح الشواهد الشِّعرية شرحاً مسهباً[6]، ومن أمثلة ذلك ما أورده الشارح في مبحث (كان وأخواتها)[7]: **(البحر الطويل)**

بِتَيْهَاءِ قَفْرٍ وَالْمَطِيُّ كَأَنَّهَا قَطَا الحَزْنِ قَدْ كَانَتْ فِرَاخاً بُيُوضُهَا

---

[1] ينظر "في المصطلح النحوي من سيبويه إلى الزمخشري" 61-62.
[2] ينظر النحو عند ابن مالك 168.
[3] ينظر الحاشية 1/9، 60، 82، 123، 161، 223، 130/2، 238، 251 . . . .
[4] المؤمنون الآية 1.
[5] الحاشية 166/1، وينظر القراءة في الكشاف 240/3، والبحر المحيط 395/6، والدر المصون 171/5، ومعجم القراءات القرآنية د. عبد اللطيف الخطيب 152/6.
[6] ينظر الحاشية 389/1، 130، 134، 452/2، 346، 379، 404/3. . . .
[7] البيت لعمرو بن أحمد الباهلي، في المقتصد في شرح الإيضاح 402/1، والفوائد الضيائية 290/2، والتعليقة على المقرب 199، وشرح المفصل لابن يعيش 102/7.

فقال فيه: "(بِتَيْهَاءَ) أي: أرضٌ يتيه فيها السائر، (قَفْرٍ) أي: خالية، (وَالْمَطِيّ): الــواو للحال؛ وهو اسم جنس جمعي للمَطِيَّة، سُمِّيَتْ مَطِيَّةً؛ لأنَّها تمطو في سيرها، أي: تــسرع كأنَّها في سرعة السير، (قَطَا الحَزْنِ) أي: القطا في الحَزْنِ؛ بفتح الحاء مــا غَلُــظَ وصَعُبَ من الأرض، وفائدة هذه الإضافة؛ أنَّ الحَزْنَ لا تألفه القَطَا؛ لأنَّ الغالــب عليه قلةُ الماءِ والعشب؛ فتكون أسرعَ سيراً فيه، وجملة (قَدْ كَانَتْ إلخ) حالٌ من قطا الحَزْنِ، وفائدتهما التنبيه على شدَّةِ سرعة سيرها؛ لأنَّ إسراعَها إلى فِرَاخِها غالباً أشدُّ من إسراعها إلى البيض"[1].

وقوله في قول الشاعر[2]:**(البحر الطويل)**

غَدَتْ مِنْ عَلَيهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظِمْؤُهَا تَصِلُّ وَعَنْ قَيْضٍ بِزِيْزَاءِ مَجْهَلِ

فقــال: ("غَــدَتْ" أي: ســارت القطاة من عليه؛ أي: الفرخ، و(الظِمْؤ) بكسر الظاء المــشالة وســكون المــيم بعدها همزة مدة صبرها عن الماء؛ و(تَصِلُّ) بفتح الفوقية وكــسر المهملة؛ أي: تُصَوِّتُ أحشاؤُها من العطش، وقوله (وَعَنْ قَيْضٍ) عطف على قــوله (مِنْ عَلَيْهِ)، و (القَيْضُ) بفتح القاف وسكون التحتية؛ بعدها ضاد معجمة، قال الدَّمَامِينــي: القِشْرُ الأعلى من البيض، و(زِيْزَاء) بزايين معجمتين مكسورة أولاهما؛ وتفــتح كما قاله السيوطي؛ أرض غليظة، (مَجْهَلِ) بفتح الميم على قاعدة اسم المكان من مفعل؛ أي: مَحَلٌّ لجهل السائر وتوهانه)[3].

ولــم يكــتفِ الصَّبَّانُ بشرحه المُفَصَّلِ للشواهد، فقد عَمِدَ في أكثرَ من موضع إلــى إتمام البيت عندما يجده ناقصاً[4]، وأحياناً ينسبه إلى صاحبه"[5] فضلاً عن ميله إلــى إعــراب بعض مفردات الشاهد ليُقَرِّبَ المعنى للقارئ. ومنه: البيت الذي ذكره الشارح في حروف الجرِّ[6]:**(بحر الرجز)**

"وَأُمَّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا"

---

(1) ينظر الحاشية 338/1.

(2) البيت منسوب لمزاحم بن الحارث العقيلي، في الخزانة 535/6 وشرح المفصل لابن يعيش 37/8، وشرح شواهد المُغني للسيوطي 425/1، ودرر اللوامع 36/2، شرح التصريح 19/2، وبلا نسبة في الكتاب 231/4، والأصول لابن السراج 216/2، والمقتضب 53/3، وتحصيل عين الذهب 573، وشرح التسهيل لابن مالك 140/3، وشرح ابن عقيل 28/2، والمُغني 194، وأوضح المسالك 58/3، والارتشاف 1722/4، والهمع 219/4.

(3) الحاشية 340/2، والقاموس المحيط 23/1 و 184/2، 355.

(4) ينظر الحاشية 180/1، 171، 62 و 323/2، 421، 422، 445 و 44/3 و 21/4.

(5) ينظر المصدر نفسه 393/1، 24/2، 421، 452، 383، 139، 60/3، 31/4.

(6) البيت منسوب للعجاج في الكتاب 384/2، والخزانة 195/10، وتحصيل عين الذهب 378، وأوضح المسالك 17/1، وبلا نسبة في الأصول 132/2، وشرح الكافية للرضي 344/2، والمساعد 275/2، وشرح المفصل لابن يعيش 16/8، والارتشاف 1710/4.

شـــرع الـــصبَّانُ في إتمام البيت؛ فقال الصبَّانُ فيه: (وصَدْرُهُ: خَلَّىَ الذَّنَابَاتِ شَمَالاً كَثَبا).

ثـــم تابع شرحه للبيت قائلاً: "وضمير (خَلَّى) لحمار وحشي، و(الذَّنَابَاتِ) بفتح الذال المعجمة اسم موضع، و(شَمَالاً) ظرف؛ أي: ناحية شماله، و(كَثَباً) بفتح الكاف والمثلـــثة؛ أي: قـــريباً مـــنه، والمفعول الثاني لـــ (خَلَّى) إما شمالاً و(كثباً) حال أو بـــالعكس، و(أُمَّ أَوْ عَالٍ) اسم موضع مرتفع؛ وهو منصوب عطفاً على (الذَّنَابَاتِ) أو مـــرفوع بالابـــتداء خبره (كها) أي: كالذَّنَابَاتِ؛ و(أَقْرَبَا) على الأول: معطوف على محلِّ الجارِّ والمجرور، وعلى الثاني: معطوف على المجرور".[1]

وكذلك استشهد الشارح بقول الشاعر: (**أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بِالأَكُفِّ الأَصَابِعُ**)[2]

وعـــندما تـــناول الـــصبَّانُ هذا الشاهد عَمِلَ على إتمامه؛ فقال: "قوله (أشارت إلخ) صدره: **إِذَا قِيلَ أيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ (البحر الطويل)**

والأصـــل أَشَـــارَتْ إلى كُلَيْبٍ الأَكَفُ بالأصابعِ، فدخله الحذف والقلب، وقيل: الـــباء بمعنـــى مـــع، فتكون الإشارة بالمجموع، ورُوِيَ (كليبُ) بالرفع على أنَّهُ خبر لمحـــذوف؛ أي: هي كليب، فيكون جَمَعَ بين العبارة والإشارة، و(كليب) قبيلة جرير، والبيت للفرزدق يهجو به جريراً".[3]

وقـــد لا يقفُ اهتمامُه بالشاهد عند هذا الحدِّ؛ بل عَمِدَ في أكثر من موقع إلى ذكر البيت الذي قبله أو الذي بعده.[4]

وتـــراه أحـــياناً أُخرى يَتَحَقَّقُ من صحةِ وسلامةِ البيتِ المُسْتَـــشْهَدِ به، نجو: الشاهد الذي أورده الأشموني في مبحث (لا النافية للجنس)[5]: (**البحر البسيط**)

وَرَدَّ جَازِرُهُم حَرْفَاً مُصَرَّمَةً ... وَلاَ كَرِيمَ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْـــبُوْحُ

---

[1] الحاشية 310/2.

[2] والبيت للفرزدق في ديوانه 362. وشرح التسهيل ابن مالك 151/2، وأوضح المسالك 178/2، والمُغْني 45، وشرح ابن عقيل 39/2، والمساعد 299/2، وشرح شواهد المُغْني للسيوطي 12/1، والارتشاف 1844/4، وشرح التصريح 312/1.

[3] الحاشية 130/2.

[4] ينظر الحاشية 35/2، 93/3، 421، 422، 54/4 . . . .

[5] البيت نُسب إلى حاتم الطائي في المفصل 29، وشرح التسهيل لابن مالك 57/2، وشرح المفصل لابن يعيش 107/1، والبيت بلا نسبة في المقتضبت 370/4، والمقتصد 803/2، وتحصيل عين الذهب 347، وقال العيني أنه لرجل بني النبيت، والبيت عنده على النحو التالي:

ورد جازرهم حرفا مصرمة ... في الرأس منها وفي الاصطلاء تمليح
إذا اللقاح غدت مُلقى أصرتُها ... ولا كريم من الولدان مَصْبُوحُ

ينظر شرح الشواهد للعيني بهامش حاشية الصبان 24/2

وعندما تحدَّثَ الصَّبَّانُ عن البيت؛ قال: "وقد لَفَّقَ الشارحُ عجزَ بيتٍ إلى صدرِ بيتٍ آخر؛ كما بينه العيني".[1]

كما أولى الصَّبَّانُ أهميةً للروايات التي قد تَرِدُ في البيت الواحد؛ ومنه: "قوله في قول الشاعر[2]:(البحر الوافر)

فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِصِدْقٍ فَأَعْرِفُ مِنْكَ غَثِّي مِنْ سَمِينِي
وَإِلاَّ فَاطَّرِحْنِي وَاتَّخِذْنِي عَدُوّاً أَتَّقِيكَ وَتَتَّقِينِي

فقال بعد شرحه لمفرداته: (ويوجد في بعض النسخ بين البيتين:

فَلَوْ أَنَّا عَلَى حَجَرٍ ذُبِحْنَا جَرَى الدَّمَيَانِ بِالخَبَرِ اليَقِينِ

وَرُوِيَ مؤخراً عنهما؛ وهو المُتَّجَه، قال شيخنا: وهو ساقط من خط المؤلف، ثم قال: وأنشده ابن دريد مع بيتين غير هذين:

لَعَمْرُكَ إِنني وأبا رَبَاحٍ عَلَى طُولِ التَجَاوِرِ منذ حين
لَيَبْغَضُنِي وأبغُضُه وأيضاً يَرَانِي دُونَهُ وَأَرَاهُ دُونِي"[3]

وقال في البيت التالي[4]:(البحر الوافر)

وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذُنَابِ عَيْشٍ أَجَبَّ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ

ورُوِيَ (نأخذ) بالجزم عطفاً على جواب الشرط؛ والرفع استئنافاً؛ والنصب بأنَّ المضمرة، . . . . ورُوِيَ (الظَّهْرُ) بالرفع على الفاعلية؛ والجرِّ على الإضافة؛ والنصبِ على التشبيه بالمفعول به"[5].

أما شواهدُه من الحديث والأمثال فلم تبلغ بمقدار ما بلغته الشواهد الشعرية والقرآنية سواء من حيث العدد أو العناية، على أنَّنا سَنُفَصِّلُ الحديثَ عن هذه الشواهد في الأول من الفصل الثاني إن شاء الله.

---

(1) الحاشية 24/2-25.

(2) البيتان الأولان للمثقب العبدي في ديوانه 211، 212، والأمالي لابن الشجري 126/3-127، والمُغني 86، والمساعد 462/2، أما البيت الأخير؛ فقد اختلف في نسبته؛ فقيل أنه للفرزدق أو للأخطل أو لعلي بن بدال، ينظر الخزانة 267/1، الأمالي لابن الشجري – الهامش – 428/2، والمقتضب 231/1، 238/2، 153/3، والجمل المنسوب للخليل 221، والمنصف 148/2، والإنصاف 357/1، وشرح المفصل لابن يعيش 151/4، وشرح الملوكي 409، والممتع في التصريف 624، وشرح شواهد المُغني للسيوطي 190/1، والهمع 254/5.

(3) الحاشية 163/3-164.

(4) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه 106، الجمل المنسوب للخليل 73، والكتاب 196/1، والمقتضب 179/2، والإنصاف 134/1، والخزانة 363/9، والأمالي لابن الشجري 29/1، و 398/2، وشرح المفصل لابن يعيش 83/6، وشرح ابن عقيل 377/2.

(5) الحاشية 15/3، وللمزيد ينظر 63/1، 194، 311، و 130/2، 429، 425، و 141/3، 149، 170 . . . .

6.3.1 لغة الصَّبَّان

لم يخرج الصَّبَّانُ في حاشيته عن لغةِ الحواشي القائمةِ على الشرحِ والتبسيطِ وإزالةِ الغموضِ عمَّا يَكْتَنِفُ بعضَ التعابيرِ الواردةِ في المَتْنِ من غموضٍ أو إبهامٍ.

تقوم لغتُهُ – كما أشارَ هو في مبدأ الحاشية – على منهجيةِ التقريرِ والتدقيق، فهو أحياناً يُقَرِّرُ ما هو مُقَرَّر، أو ما يراهُ هو مقرراً، وهو بذلك يعتمد على الاستنتاج والإخبار[1]: نحو ما مَثَّلَ به الأشموني، على أنَّ الباء تفيد معنى الإلصاق حقيقة ومجازاً، نحو: أمسكْتُ بزيدٍ؛ ونحو مررتُ به، وهذا المعنى لا يفارقها.

عَلَّقَ الصَّبَّانُ عليه قائلاً "وقوله نحو: أمسكت بزيد إلخ" فيه لفٌّ ونشرٌ مرتَّبٌ، فمعنى أمسكْتُ بزيدٍ: قَبَضْتُ على شيءٍ من جسمه، أو ما يحبسه من ثوب أو نحوه، ولهذا كان أبلغ من أمسكْتُ زيداً، لأنَّ معناه: المنع من الانصراف؛ بأيِّ وجه كان، ومعنى مررتُ بزيدٍ؛ أَلْصَقْتُ مروري بمكانٍ يقرب منه قاله في المُغْنِي، ونازع الدَّمَامِيني في كَوْنِ الإلصاقِ في صورةِ القبضِ؛ على نحو: الثوب حقيقي، واستظهر أنَّهُ مجاز؛ بجعل إلصاق الإمساك بالثوب إلصاقاً بزيد؛ لما بينهما من المجاورة، وقد يُعَدَّى بـ (على) فتكون للاستعلاء المجازي، كأنَّ المارَّ بمجاوزته المرور به استعلى عليه. وقوله: (هذا المعنى لا يفارقها) التزامه يحوج بعض الأماكن إلى تَكَلُّفٍ؛ كما في "ذهب الله بنورهم" و "بالله لأفعلن"[2].

وتراه – أحياناً أخرى – يُحَقِّقُ وَيَتَحَقَّقُ، يُحَقِّقُ العبارات المنقولة؛ ويَتَحَقَّقُ من مصادرها؛ فَيُعَدِّلَ فيها أو يُنْقِصَ منها؛ أو يزيد عليها؛ محاولةً منه لإثبات الحكم النحوي الذي يراه.

نحو ما أورده الأشموني في اطّراد حذف حرف الجرِّ مع (أنْ) و(أنّ) لطولهما بالصلة؛ ذاكراً خلاف العلماء في محلهما بعد الحذف؛ فقال: (فذهب الخليل والكسائي إلى أنَّ محلَّهما جرٌّ . . . وذهب سيبويه والفراء إلى أنَّهما في موضع نصب وهو الأقيس)[3].

---

(1) ينظر الحاشية 41/1، 99، 126، 136، 50/2.
(2) الحاشية 330/2 والمُغْنِي 137.
(3) شرح الأشموني 197/1.

وعـندما تـناول الصبَّانُ هذا الرأي أخذَ يُحَقِّقُهُ ويَتَحَقَّقُ منه؛ فقال[1]: "وقوله (فذهب الخليل إلخ) كذا في البسيط والتسهيل، لكن قال: شيخنا وغيره: الصواب ذِكْرُ سيبويه مكان الخليل، والخليل مكان سيبويه؛ كما في المُغْني والتصريح اهـ، وعبارة المُغْنـي بعد نقل النصب عن سيبويه وأكثر النحويين؛ وجَوّزَ سيبويه أن يكون المحلُّ جـرّاً، فقـال بعد ما حكى قول الخليل: ولو قال إنسان إنَّهُ جَرٌّ لكان قولاً قوياً اهـ، فليس في كلام سيبويه؛ تعيينُ الجرِّ، كما يوهمه جعله مذهباً له فافهم".[2]

ونـراه في أحيان أخرى يُدَقِّقُ في العبارة أو في اللفظ، فَيُقَرِّرُ سُقْمَ الفهم لدى صـاحبها أو يُـؤَيِّدها، فمثلاً: قوله في "أولات " إذ قال: "وأصل أولات (أُلَى) بضم الهمزة وفتح اللام؛ قُلِبَتْ الياء ألفاً، ثم حذفت لاجتماعهما مع الألف والتاء المزيدتين، فوزنه (فُعَات) قاله في التصريح، قال الروداني: فيه أنَّهُ يلزم من زيادتهما أن يكون جمعـاً حقيقـياً لا مُلْحقاً به، وهو خلاف المفروض، فالصواب أنَّ وزنَهُ (فُعَلَتْ) بلا حذف اللام؛ وما قيل لا يلزم من زيادتهما أن يكون جمعاً، يدفعه: أنا لم نجد زيادتهما في غير المفرد معنى (إلاَّ)؛ وهو جمع بخلاف المفرد، نحو: أرطاة وسعلاة وبهماة، فلو كانتا زائدتين لكان جمعاً اهـ"[3].

كمـا أورد الأشموني تعريفاً للبناء لغةً واصطلاحاً، فقال: أما في الاصطلاح: (فقيل: هو لزوم آخر الكلمة حركةً أو سكوناً لغير عامل أو اعتلال)[4].

علّـقَ الـصبَّانُ على هذا الكلام بقوله: "وفي كلام الشارح لفٌّ ونشرٌ مرتبٌ فقوله: (لغير عامل) راجع لقوله حركة؛ وقوله: (أو اعتلال) راجع لقوله سكوناً؛ كما قالـه شـيخنا الـسيد عـن الـشيخ يحيى، والأولى رجوع قوله (لغير عامل) إلى الأمرين"[5].

وعلـيه فاللغـة التـي كُتِـبَتْ بها الحاشية هي اللغة التعليمية الواضحة ذات العبارات المفهومة، ومما يدعم هذا القول مَيْلُهُ الشديد إلى شرح الكلمات الواردة في الـشرح شـرحاً وافـياً معتمداً في أغلب الأحيان على المعاجم اللغوية، وحَسْبُنا ما

---

(1) الحاشية 133/2، الكتاب 154/3-155، وشرح التسهيل لابن مالك 150/2، والمُغني 43 و 838، وشرح التصريح 312/1.
(2) ينظر الحاشية للمزيد 132/2، 93/1، 94، 105، 127، 129 . . . .
(3) الحاشية 138/1. وشرح التصريح 82/1، وينظر الحاشية كذلك 266/1 – 267.
(4) شرح الأشموني 19/1.
(5) الحاشية 75/1.

أوردنـــاه من أمثلةٍ ونماذجَ من الحاشية، والدليل الواضح على ماهية اللغة التي كتبت بها الحاشية.

وبعامـــــة نستطيع القول إنَّ لغةَ الصبَّانِ في حاشيته لغةٌ علميةٌ تُعْلِنُ عن فهم ناضـــجٍ للغـــة – نَحـــوِها وصـــرفِها – فألفاظُه سهلةٌ عميقةٌ، وعباراتُه جزلةٌ دقيقةٌ، ومعلوماتُه غنيةٌ ثريةٌ، وتقسيماتُه لمّاحةٌ ذكيةٌ.

7.3.1 الاستطراد

يـــبدو الاســـتطرادُ واضـــحاً مـــنذ بداية الحاشية، إذ تَأَنَّقَ في شرحِه مُقَدِّمَةَ الأشـــموني، واستـــشهد وتمـــثّل، ولـــم يَـــدَعْ لفظاً إلاَّ أشبعه شرحاً، ولا عبارة إلاَّ مَحَّـــصَها[1]، وكـــذلك قوله في قول الشارح: (إنَّ المثنى: اسم ناب عن اثنين؛ يشمل المثنى الحقيقي كالزيدين وغيره كالقمرين . . .)

فعلَّقَ الصبَّانُ قائلاً: "أذكَرَني ذكرُ القمرين قولَ القائل: **(البحر الوافر)**

رأَتْ قمرَ السماءِ فَأَذْكَرَتْني لَيالِيَ وَصْلِها بالرَّقْمَتين

كلانا ناظرٌ قمراً؛ ولكِنْ رأيتُ بعينِها ورأَتْ بعيني

قـــال الدَّمَامينـــي: هذا من المبالغة؛ حيث ادَّعى أنَّ القمرَ الحقيقيَّ هو وجهُها، وأنَّ قمـــرَ السماءِ قمرٌ مجازي؛ لمشابهته وجهها، وقوله (رأيتُ بعينها ورأت بعيني) يُرشـــد إليه اهـــ، أي: لأنَّ معنى (رأيت بعينها إلخ) أني: رأيت القمر الحقيقي، وهي رأَتْ القمـــر المجـــازي، لأنِّـــي رأيت وجهها؛ وهو القمر الحقيقي، وهي رأَتْ قمَر الـــسماء وهو القمر المجازي، قال الصلاح الصفدي: وهذا أحسن ما يقال في معنى البيتين".[2]

لقـــد كـــان الـــصبَّانُ راغباً في الخروج بالدرس النحوي إلى علومٍ ومعارفَ أخـــرى؛ رغـــبةً منه في الإفصاح عمَّا يُكِنُّـــهُ من ثقافة لغوية وعلمٍ واسعٍ، فمتى ما وجـــد سبيلاً يقودهُ إلى الاستطراد سارع إلى المُضيّ فيه مُوْرِداً معلوماتٍ قَيِّمَةً؛ تدلُّ على ثقافةٍ واسعةٍ في اللغة والأدب، وتُنْبِئُ عن إدراكٍ تامٍّ لمعارفَ وفنونٍ شتى، حتى

---

[1] ينظر مثلا ما قاله في عبارة الشارح: "محمد المنتخب من خلاصة معد ولباب عدنان" مقدمة المؤلف 1/5-6.

[2] ينظر الحاشية 1/113-114. والبيتان لابن المستوفي الاربلي في ديوان الصبابة 270.

يمكنَ القولُ: أنَّ الحاشية تُعَدُّ موسوعةً لغوية متكاملة لاحتوائها على الكثير من فنون العربية، ويمكن حصرُ استطرادات الصَّبَّان بالنقاط الآتية:

شرح المفردات اللغوية التي تصادفه في الشرح شرحاً لغوياً مستفيضاً:

الصَّبَّانُ يولي المفرداتِ عنايةً خاصةً، سواء أكانت تلك المفردات مما ورد في نصِّ الشارح أم في شواهده، أم مما ورد في شواهدِ الصَّبَّانِ نفسه، ومن ذلك:

قــول الأشــموني في مبحث (التعجب) في مثل "ما أَهْوَجَهُ، وما أَحْمَقَهُ، وما أَرْغَبَهُ، وهي من (فَعِلَ) فهو (أَفْعَلُ) كأنهم حَمَلُوها على ما أَجْهَلَهُ".

فقــال الصَّبَّانُ فيه: وقوله: "(وما أَهْوَجَهُ)؛ في القاموس: الهَوَجُ محركةً طولٌ فــي حُمــق وطَيْشٍ وتَسَرُّعٍ، والهَوْجَاءُ: الناقةُ المسرعةُ؛ كأَنَّ بها هَوَجاً، وفيه أيضاً: حَمُــقَ كـــ (كَرُمَ) حُمْقاً بالضم؛ وبضمتين؛ وحماقة وانحمق واستحمق؛ فهو أحمق؛ قلــيل العقــل، وفيه أيضاً الأَرْعَنُ: الأَهْوَجُ في منطقه، والأَحْمَقُ: المسترخي، وذكر صــاحبُ ضياءِ الحُلوم: الأَهْوَجُ في فَعَلَ بفتح العين يَفْعِلُ بكسرها، فعليه؛ وعلى ما تقدم؛ يعتذر النطق بقول المؤلِّف، وهي من فَعَل فهو أَفْعَل اهـ"[1].

ومثله ما ورد في مبحث (المعرف بأداة التعريف) من قول الشارح: "وبعض الأعلام . . مما يقبل (أل) من مصدر كـ (الفضل)؛ وصفة مثل الحارث؛ واسم عين مثل النُّعْمَانِ؛ في الأصل اسم من أسماء الدم".

علَّــقَ الــصَّبَّان قائلاً: "وقوله: (والنعمان): وهو اسم النعمان بن المنذر؛ ملك العرب، كما في الشُمُنِّي؛ فليس مما لِلَمْحِ؛ ولهذا لم يسمع بدونها، وعليه يحمل تمثيل المــصنف فــي شرح التسهيل لما قارنت (أل) وضعه بالنعمان"[2]، ثم تابع الصَّبَّانُ كلامه فقال: "وأما قوله: **(البحر الطويل)**

أيَا جَبَلَيْ نَعْمَانَ بِاللهِ خَلِّيَا نَسِيمَ الصَّبَا يَخْلُصْ إليَّ نَسِيمُهَا

فلــيس ممــا نحــن فيه بالكُلِّيَةِ، لأنَّ (نَعْمَانَ) فيه بالفتح كما في (ياسين) عن الــشُمُنِّي، وفــي القاموس والصحاح وغيرهما ما يُؤَيِّدُه؛ اسم لوادٍ في طريق الطائف يخــرج إلــى عرفات. ويقال له (نَعْمَانُ الأراك). وبه يعرف ما في كلام المُصَرِّحِ؛

---

(1) الحاشية 34/3، وينظر القاموس المحيط 221/1.

(2) الحاشية 266/1 وينظر شرح التسهيل 180/1.

الـذي تـبعه شـيخنا والـبعض من الخَلل، والضمير في نسيمها يرجع إلى محبوبة الـشاعر، وهـو مجنون ليلى؛ أو إلى النسيم الأول مراداً به الريح؛ وبالنسيم الثاني نفسها الضعيف، ويُؤَيِّدُ هذا رواية طريق الصبا إذ الضمير عليها؛ يرجع إلى الصبا، وبعد هذا البيت: **(البحر الطويل)**

فَإنَّ الصَّبَا ريحٌ إذا مَا تَنَسَّمَتْ عَلَى نَفْسِ مَهْمُومٍ تَجَلَّتْ هُمُومُهَا

واسـتطرد قـائلاً: "الصَّبا ريحٌ مَهبُّها المستوى من مطلع الشمس، إذا استوى اللـيل والـنهار، قال الصفدي: الظاهر أنَّها يختلف مزاجها وتأثيرها باختلاف البقاع التـي تَمُـرُّ عليها والفصول، لأنا نشاهدها بدمشق وما قاربها؛ يابسة المزاج؛ تجفف الرطوبات؛ وتُنْحلِ الأجسام؛ وتحرق الثمار والزروع، وهي في الديار المصرية أشدُّ منها في الشامية، مع أنَّ أشعار العرب مملوءة من الاسترواح بها، ووصفها باللطف وتنفـيس الكرب، فلعلَّها في الحجاز وما أشبهه بهذه الصفة، وعن الواحدي صاحب التفسير: أنَّها استأذنت ربَّها أن يأتي يعقوب بريح يوسف عليهما السلام؛ قبل أن يأتيه البشير بالقميص؛ فأذن لها؛ فأتته بذلك، فلذلك يتروح بها كل محزون"[1].

ومـن هـذا المثال نستطيع أن نَلْمَسَ مِقدار عنايته بالإطناب والإسهاب، فكان بإمكانـه أن يكتفـي بشرحه لغوياً، لكنَّ نزعته الأدبية وسعة محفوظه يَسّرَا عليه ما ذهب إليه، وهذه السِّمَةُ تبدو واضحةً في معظم أجزاء الحاشية[2].

ومـال الصَّبَّانُ في أكثر من موضع إلى إيراد قصة الشاهد ومناسبته[3] ومن ذلك قوله في البيت التالي[4]:**(البحر الطويل)**.

مِن ابْنِ أبي شَيْخِ الأَباطِحِ طَالِبِ

فقال الصَّبَّانُ: "**وصَدْرُهُ: نَجَوْتَ وَقَدْ بَلَّ المَرَادِيُّ سَيْفَهُ**

قاله معاوية: حين اتفق ثلاثة من الخوارج على قتل معاوية وعمرو بن العاص وعلي ابـن أبـي طالب رضي الله عنهم، فَسَلِمَ الأولان، وقُتِلَ عليٌّ، قتله عبد الرحمن ابن

---

(1) الحاشية 1/266-267، وينظر القاموس المحيط 184/1، والصحاح 2044/5، ومختار الصحاح 669، والبيت لقيس بن الملوح في ديوانه 225، والحماسة البصرية 994/3، والمغني 29، وشرح شواهد المغني للسيوطي 60/1-62.

(2) ينظر الحاشية للمزيد 5/1، 6، 16، 22، 24، 38، 82، 210، 260، 263، 90/2، 165، 190، 191، 379، 71/3، 251، 110/4، 111.

(3) ينظر الحاشية و 5/1، 386، 388، 389، 154/2، 314، 346، 421، 452.

(4) البيت لمعاوية بن أبي سفيان في شرح ابن عقيل 84/2، والارتشاف 1844/4، وشرح شواهد العيني بهامش حاشية الصبّان 420/2، وشرح التصريح 59/2 والهمع 296/4، والدرر 591/2، وفي شرح التسهيل لابن مالك قيل إنه لشاعر يخاطب معاوية 275/3.

ملجـم؛ بكـسر الجـيم وفـتحها، والمـرادي بفتح الميم؛ نسبة إلى مراد قبيلة، قاله ياسين"[1].

ومنه قوله في[2]:**(البحر البسيط)**

جَزَى بَنُوْهُ أبَا الْغِيْلاَنِ عَنْ كِبَرٍ وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنِمَّارُ

علَّـقَ الصَّبَّانُ عليه قائلاً: "(أبا الغيلان) بكسر الغين المعجمة، و(عن) بمعنى بعد؛ وسِنِمَّار بكسر السين والنون وتشديد الميم؛ اسمٌ لرجلٍ رومي؛ بنى قصراً عظيماً بظهـر الكـوفة للـنعمان بن امرئ القيس ملك الحيرة، فلما فَرَغَ من بنائه، ألقاه من أعلاه، لئلاَّ يَبْني لغيره مثله، فضربت به العرب المثل في سوء المجازاة".[3]

وربَّما يذهب بعيداً في الاستطراد؛ نحو: ما قاله في الشاهد الذي أورده الشارح[4]:

رَأَيْتُ الوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكاً (البحر الطويل)

فقـال فـيه: "لقـد كَـذَبَ الشاعرُ، فإنَّ الوليدَ هذا كان فاسقاً متهتكاً؛ مولعاً بالشرب والغـناء؛ جباراً عنيداً، تفاءل يوماً في المصحف؛ فخرج له، **﴿وَاسْتَفْتَحُواْ وَخَابَ كُلُّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ﴾** [5] فمزَّقَ المصحف وأنشد: **(البحر الوافر)**

تُهَدِّدُنِي كُـلَّ جَـبَّـارٍ عَـنِـيْـدٍ فَهَا أَنَا ذَاكَ جَبَّارٌ عَنِيدُ

إِذَا مَا جِئْتُ رَبَّكَ يَوْمَ حَشْرٍ فَقُلْ يَا رَبِّ مَزَّقَنِي الْوَلِيدُ

فلـم يلبثْ إلاَّ أياماً حتى ذُبِحَ؛ وعُلِّقَ رأسُهُ على قَصرِه، ثم على سُورِ بلده، نسأل الله الـسلامةَ من شرورِ أنفسنا".[6](*) واللافت للانتباه أنَّهُ لم يُعَلِّقْ على الشاهد شيئاً من الجانب اللغوي أو النحوي.

ولم يقفْ اهتمام صاحب الحاشية بالشواهد وشرحها والتعليق عليها، بل تَعدَّى ذلـك إلى اهتمامه **ببحور الشعر وأوزانها**[7]، ومن أمثلة هذا قول الشارح في "خطبة

---

(1) ينظر الحاشية 420/2.

(2) البيت لسبيط بن سعد في الأغاني 119/2، الخزانة 280/1، الأمالي لابن الشجري 152/1، وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك 161/1، وشرح ابن عقيل 497، والتعليقة 181، والهمع 230/1، والدرر 219/1.

(3) الحاشية 84/2.

(4) وتمام البيت: شديدا بأعباء الخلافة كاهله، وهو للرماح بن ميادة في شعر ابن ميادة 192، وخزانة الأدب 442/9، وسر صناعة الإعراب 415/2، والأمالي لابن الشجري 236/1، وشرح المفصل لابن يعيش 44/1، والمُغني 75، والمساعد 131/1، والهمع 77/1.

(5) سورة إبراهيم الآية 15.

(6) ينظر الحاشية 267/1. وللمزيد ينظر 113/1، 266، 394، 286/2 . . . .

(*) فند حسين عطوان في كتابه الوليد بن يزيد عرض ونقد جميع الروايات التي شوهت صورة الوليد بن يزيد، ورأى أن مصدرها شيعي ويمني، لأن الوليد كان قيسي الهوى.

(7) الحاشية 13/2، 297، 407، 24/3، 223، 342، 253، 161، 118، 240، 407، 614. . . .

الكتاب" "قصيدة الألفية" أي: عِدَّةُ أبياتها ألف أو ألفان؛ بناءً على أنَّها من كامل الرجز أو مشطوره.

فعلَّقَ الصَّبَّانُ قائلاً: "وقوله (من كامل الرجز) وزنه مستفعلن ست مرات، والشطر: حَذْفُ النِّصْف؛ بأن يكونَ البيتُ على مستفعلن ثلاثَ مراتٍ؛ فعلى أنَّها من كامله يكون مثلاً: **(بحر الرجز)**

قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكِ أَحْمَدُ رَبِّي اللهَ خَيْرَ مَالِكِ

بيتاً مصرعاً أعني: مجعولة عروضَه موافقة لضربه، يكون كلُّ بيت شعراً مستقلاً، وعلى أنَّها من مشطوره يكون مثلاً: قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكِ بيتاً، وأحمدُ ربِّي اللهَ خيرَ مالكٍ بيتاً، ويكون كلُّ بيتينِ شعراً مزدوجاً مستقلاً، فعلى كلٍّ لا يُسَمَّى مِثْلُ هذه الأرجوزة قصيدة؛ لأنَّهم لا يلتزمون بناء قوافيها على حرف واحد؛ ولا على حركة واحدة، فلو جعلنا مجموع الأبيات قصيدة للزم وجود الإكفاء والإجازة والإقواء والإصراف في القصيدة الواحدة، وتلك عيوب يجب اجتنابها، وهم لا يَعُدُّون ذلك في هذه الأراجيز عيباً، ولا نَجِدُ نكيراً لذلك من العلماء، كذا في الدَّمَاميني على الخَزْرَجِية، ومنه يُعْلَمُ ما في قول الشارح قصيدة، ويمكن أن يقال سمَّاها قصيدة من حيث مشابهتها للقصيدة؛ في تَعَلُّقِ بعضها ببعض؛ وفي كونها من بحرٍ واحدٍ فتدبر".[1]

ومنه قول الصَّبَّانِ في النون اللاحقة للقوافي المطلقة: "والقوافي جمع قافية، وقد اختلف فيها العَروضيون على اثني عشر قولاً أشهرها قولان: قول الخليل بأنَّها من المُتَحَرِّك قبل الساكنين إلى انتهاء البيت، وقول الأخفش بأنَّها الكلمة الأخيرة، واعترض على قوله: (للقوافي المطلقة) بأنَّهُ يلحق الأعاريض المصرعة أيضاً، وبأنَّ المراد آخر القوافي وآخرها مدة، والتنوين بدل منها لا أنَّهُ لحقها، وأجيب عن الأول: بأنَّ المراد بالقوافي ما يشمل الأعاريضَ المصرَّعةَ على الجمع بين الحقيقة والمجاز أو عموم المجاز، وعن الثاني بمنع أنَّ المراد آخرها بل ما يصح حمل الكلام عليه، وذلك رويّ القافية كذا في الروداني. ولا يُرَدُّ عليه ما إذا وصل الروي بالهاء نحو مقامه، لأنَّ المراد لحوق التنوين رويّ القافية، ولو مع فصل بينهما، نعم: يرد ما إذا

---

[1] الحاشية: خطبة الكتاب 21/1.

كـــان الـــرويُّ مدةً أصلية، فإنَّ الظاهرَ حينئذ حذفُها، والإتيان بالتنوين بدلها؛ فليس التنوين لاحقاً لروي القافية في هذه الصورة فتدبر".[1]

وربَّمـــا عَمِـــدَ الصَّبَّانُ إلى الاستطراد هذا رغبةً في الخروج عن النحو، لأنَّهُ ابتغـــى منه الاستئناس والتخفيف عن القارئ الذي يَملُّ من النحو، فأراد التخفيف من وطأته وزيادة الفائدة. ويُخَيَّلُ لي أنَّهُ صرَّح بذلك في المُقَدِّمَة، عند قوله: " ضاماً إلى ذلك من نفائسِ السطور ما ينشرح به الخاطر".[2]

4.1 مصادر الصَّبَّانُ في الحاشية

اســـتمدَّ الـــصَّبَّانُ مادته النحويةَ من كثير مما وقع بين يديْه من كتب سابقيه، فنقل من تلك الكتب في مواقعَ كثيرة، ويمكن بيانُ هذه المصادر وَفقاً لما يلي:

أولاً: الكتب:

اســـتقى صاحب الحاشية المادة النحوية من كتب كثيرة جَمَعْتُها بثبتٍ، رَتَّبْتُها بحـــسب ســـني وفياتِ أصحابها؛ مختاراً تاريخَ الوفاةِ الأكثرَ شهرةً في العلماء الذين اخـــتُلف في تواريخ وفياتهم، ومُبَيِّناً عددَ مراتِ ذكرها في الحاشية. وقد أوردتُ في مَـــسْرَدِ الكـــتب أسماء الكتب الواردة في الحاشية؛ إذا كانت هذه الكتب منسوبة إلى أصحابها أو وردت أسماؤها غُفلاً من ذكر أصحابها.

ت	الكتاب	المؤلف	عدد مرات ذكـــره في الحاشية
1	صحيح البخاري	البخاري (محمد بن إسماعيل) (ت 256هـــ)	184/1 و 316
2	سنن أبي داود	السجـــستاني (سليمان بن الأشعث) ت (275هـــ)	331/2
3	شرح الهذيليات	أبو سعيد السكري (ت 275هـــ)	439/1
4	سنن النسائي	النسائي (أحمد بن شعيب) (ت 303هـــ)	277/3
5	ديوان الأدب	الفارابي (ت 350هـــ)	195/2

---

(1) الحاشية 46/1.
(2) مقدمة الحاشية 3/1.

6	نوادر القالي	أبو علي القالي (ت 356هـ)	31/3
7	شرح الكتاب	أبو سعيد السيرافي (ت 368هـ)	160/3
8	شرح أبيات الإيضاح	أبو علي الفارسي (ت 377هـ)	3
9	المسائل الدمشقيات	أبو علي الفارسي	146/2
10	الصحاح	الجوهري (ت 400هـ)	14
11	البديع	محمد بن مسعود (ت 421هـ)	327/1، 2 185/
12	المُحْكَم	ابن سيده (علي بن إسماعيل النحوي) (ت 458هـ)	447/3
13	النُكَت	الأعلم الشنتمري ت (476هـ)	10
14	الأفعال	ابن القطاع (علي بن جعفر أبي القاسم السعدي) (ت 515هـ)	105/4
15	التَرشيح	ابن الطراوة (سليمان بن محمد المالقي) (ت 528هـ)	416/1
16	التلخيص	أبو البقاء العكبري (ت 616هـ)	307/1
17	الكشاف	محمود بن عمر الزمخشري (ت 538هـ)	18
18	المُفَصَّل	الزمخشري	5
19	المُعْرَب	أبو منصور الجواليقي (ت 539هـ)	12/1و 17
20	ضياء الحلوم في مختصر شمس العلوم	محمد بن نشوان بن سعيد الحميري ت (610هـ)	7
21	شرح الجزولية	ابن معطِ (يحيى زين الدين بن عبد المعطي) (ت 628هـ)	4122/4
22	شرح الصفار	(قاسم بن علي) توفي بعد (630هـ)	148/1
23	الكفاية	ابن الخباز (أحمد الضرير بن الحسين) (ت 638هـ)	108/3
24	النهاية في شرح الكفاية	ابن الخباز	105/1
25	الأمالي	ابن الحاجب (عثمان جمال الدين بن عمر الكروي) ت (646هـ)	189/2
26	شرح المفصل	ابن الحاجب	4

27	الكافية	ابن الحاجب	363/3
28	حاشية الخسرو على المطول	عبد الحميد بن عيسى الخسروشاهي ت (652هـ)	9/1
29	المختار (مختار الصحاح)	الرازي (ت 666هـ)	7
30	إعراب مشكلات البخاري	ابن مالك (جمال الدين ابن مالك الأندلسي) ت (672هـ)	20/4
31	التسهيل	ابن مالك	أكثر من 150
32	التوضيح (شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح)	ابن مالك	أكثر من 68
33	شرح التسهيل	ابن مالك	25
34	شرح العمدة	ابن مالك	5
35	شرح الكافية (الوافية)	ابن مالك	30
36	العمدة	ابن مالك	341/3و 441
37	الكافية الشافية	ابن مالك	20
38	مختصر ابن خلكان	ابن خلكان (شمس الدين أحمد بن محمد) (ت 681هـ)	12/1
39	تفسير البيضاوي	البيضاوي (ت 685هـ)	251/2
40	شرح الكافية	رضي الدين الأسترَابَاذِي (ت 686هـ)	380/2
41	البسيط	ابن أبي الربيع (ت 688هـ)	10
42	لسان العرب	ابن منظور (جمال الدين محمد بن مكرم) (ت 711هـ)	223/3 و 272 و 93/3
43	الارتشاف	أبو حيان الأندلسي (ت 745هـ)	20
44	الجنى الداني	المرادي (أبو علي الحسن بن قاسم) (ت 749هـ)	332/2
45	شرح التسهيل	المرادي	5
46	شرح المتن	المرادي	407/1
47	إعراب القرآن	السمين الحلبي (ت 756هـ)	145/2
48	الأوضح (أوضح المسالك)	ابن هشام الأنصاري (عبد الله بن يوسف) (ت 761هـ)	10
49	حاشية على التسهيل	ابن هشام الأنصاري	160/3

50	الشذور	ابن هشام الأنصاري	3
51	شرح الشذور	ابن هشام الأنصاري	6
52	شرح قطر الندى	ابن هشام الأنصاري	3
53	شرح اللمحة	ابن هشام الأنصاري	182/2
54	المغني	ابن هشام الأنصاري	أكثر من 335
55	شرح ابن عقيل على الألفية	ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله ابن عقيل) (ت 769هـ)	8
56	شرح التسهيل وهو (المساعد)	ابن عقيل	139/1 و 2/ 251
57	المصباح	أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي (ت 770هـ)	32
58	عروس الأفراح	بهاء الدين أحمد بن علي بن عبد الكافي السبكي ت (773هـ)	76/2
59	السيد عبد الله في شرحه على اللباب	جمال الدين عبد الله بن محمد الحسيني (ت 776هـ)	41/2، 263، 29/4
60	حرز الأماني	أبو القاسم ابن فيرة الشاطبي (ت 790هـ)	78/1
61	حاشية الكشاف	السعد التفتازاني (ت 791هـ)	7
62	البحر المحيط في الأصول	الزركشي (محمد بن عبد الله) (ت 794هـ)	328/1، 2/ 168
63	الكرماني في شرحه لصحيح البخاري	الكرماني (شمس الدين محمد بن يوسف بن علي) (ت 796هـ)	442/2
64	السيد في حاشية الكشاف	الجرجاني (علي بن محمد) (ت 816هـ)	293/1
65	القاموس المحيط	الفيروزأبادي (إسماعيل بن حماد محمد بن يعقوب) (817هـ)	140
66	حاشية الدَّمَامِيني على المغني	الدَّمَاميني (محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر) ت (827هـ)	20
67	شرح التسهيل	الدَّمَامِيني	15
68	حاشية على المطول	السيرامي (الشيخ يحيى بن يوسف) ت (833هـ)	52/4
69	فتح الباري في صحيح البخاري	ابن حجر العسقلاني (ت 852هـ)	331/2

70	القسطلاني على البخاري	القسطلاني (ت 852هـ)	169/2
71	شرح الشواهد	العَيني (محمود بن أحمد) (ت 855هـ)	10
72	شرح جمع الجوامع	المحلي (محمد بن أحمد) (ت 864هـ)	166/3
73	حاشية عبد القادر على ابن الناظم	عبد القادر بن أبي القاسم العبادي المالكي (ت 880هـ)	128/4
74	حواشي الجامي على المُفَصَّل	الجامي (نور الدين عبد الرحمن) (ت 898هـ)	3
75	التصريح	خالد بن عبد الله الأزهري (ت 905هـ)	أكثر من 350
76	المنهج وشرحه	شيخ الإسلام بهَراة أحمد بن يحيى ابن محمد الحفيد ت (906هـ)	126-38/4
77	الأشباه والنظائر	جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)	10
78	شرح شواهد المغنى	السُّيوطي	25
79	الشماريخ في علم التاريخ	السُّيوطي	105/1
80	النكت	السُّيوطي	10
81	الهمع	السُّيوطي	أكثر من 300
82	شرح ابن غازي	ابن غازي (محمد بن محمد بن علي بن غازي المكناسي) (ت 918هـ)	385/2
83	شرح الغزي (وهو شرح على الألفية)	الغزي (محمد بن قاسم) (ت 918هـ)	32/2
84	شيخ الإسلام في شرحه على إيساغوجي	زكريا بن محمد الأنصاري القاهري (ت 926هـ)	33/1
85	شرح الجامع	إسماعيل بن إبراهيم العلوي الزبيدي (ت 932هـ)	أكثر من 30
86	حاشية على الجامي	عصام الدين إبراهيم بن محمد ابن عربشاه الأسفراييني (ت 945هـ)	341/3
87	شرح الرسالة الوضعية	عصام الدين الأسفراييني	15/1

88	الناصر اللقاني في حواشيه على المحلي على السعد التفتازاني	ناصر الدين محمد بن حسن (ت 958هـ)	138/2
89	حاشية ابن قاسم على المختصر	شهاب الدين أحمد بن قاسم العبادي (ت 994هـ)	9/1
90	ابن قاسم في نكته	ابن قاسم العبادي	3/1 و 70
91	عبد الحكيم في حاشيته على شرح المواقف	عبد الحكيم السيالكوتي اللاهوري (ت 1060هـ)	82/1
92	عبد الحكيم في حاشية للمطول	عبد الحكيم السيالكوتي اللاهوري	313/2
93	حواشي المختصر	الشيخ ياسين العليمي (ت 1061هـ)	197/2
94	حاشية على التحرير الفقهي	الشمس الشوبري، شمس الدين، محمد بن أحمد الشوبري (ت 1069هـ)	19/1
95	الشهاب في حواشي البيضاوي	شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي (ت 1069هـ)	13/4 43/2
96	حاشية الروداني على التصريح	الروداني (ت 1094هـ)	3 (7/1، 221 ، 270)
97	شرح ألفية الأصول	البرماوي (ت 1160هـ)	113/3
98	حاشية شيخنا السيد	السيد محمد بن محمد البليدي ت (1170هـ)	5
99	شيخنا على التوضيح	العلامة المُدَابغي (ت 1176هـ)	103/4
100	المستوفى	كمال الدين علي بن مسعود الفرغاني[*]	128/3

ثانياً: العلماء والمذاهب والطوائف:

ت	اسم العالم	عدد مرات ذكره في الحاشية
1	أبو الأسود الدؤلي ت (69هـ)	366/1
2	الحسن البصري (أبو سعيد بن يسار) ت (110هـ)	455/3
3	عيسى بن عمرو ت (149هـ)	4

(*) لم أعثر على تاريخ وفاته.

4	الخليل ت (175هـ)	23
5	سيبويه ت (180هـ)	أكثر من 22
6	يونس بن حبيب ت (182هـ)	17
7	الكسائي ت (189هـ)	50
8	الفراء ت (207هـ)	65
9	قطرب ت (207هـ)	450/2 و 13/4
10	اللحياني ت (207هـ)	417/3
11	أبو عبيدة ت (210هـ)	3
12	أبو عمرو الشيباني ت (210هـ)	354/3
13	الأصمعي ت (214هـ)	378/3
14	الأخفش الأوسط ت (215هـ)	132/2
15	الجرمي ت (225هـ)	9
16	الإمام أحمد بن حنبل ت (241هـ)	105/1
17	ابن السكيت ت (244 هـ)	123/1 و 37/2
18	المازني ت (249هـ)	10
19	البخاري ت (256هـ)	192/2
20	المبرد ت (285هـ)	75
21	ثعلب ت (291هـ)	6
22	ابن كيسان ت (299هـ)	10
23	النسائي ت (303هـ)	113/1 و 105
24	الزجاج ت (311هـ)	24
25	الأخفش الصغير (علي بن سليمان) ت (315هـ)	أكثر من 88
26	ابن السَّرَّاج ت (316هـ)	15
27	ابن الخياط (أحمد بن محمد بن منصور) ت (320هـ)	3/4
28	ابن دريد ت (321 هـ)	63/3 و 163
29	ابن أبي حاتم ت (327هـ)	110/1
30	النحاس ت (338هـ)	4
31	الزجاجي ت (340هـ)	341/2
32	ابن درستويه ت (347هـ)	6
33	الطبراني (سلمان بن أحمد) ت (360هـ)	247/2
34	السيرافي ت (368هـ)	25
35	الفارسي ت (377هـ)	40
36	الرماني (أبو الحسن علي بن عيسى) ت (384هـ)	124/2
37	الخطابي (أبو سليمان أحمد بن محمد) ت (388هـ)	4/1، 161

38	ابن جني ت (392هـ)	17
39	الجوهري ت (400هـ)	13
40	الحوفي (أبو الحسن علي بن إبراهيم) ت (430هـ)	122/4
41	أبو العلاء المعري ت (449هـ)	458/3
42	ابن بَرْهان (عبد الواحد بن علي) ت (456هـ)	4
43	ابن سيده ت (458هـ)	4
44	الواحدي (علي بن أحمد) ت (468هـ)	174/3
45	ابن بشاذ (طاهر بن أحمد) ت (469هـ)	3
46	عبد القاهر الجرجاني ت (471هـ)	85/1 و 209/3
47	الأعلم الشنتمري ت (476هـ)	13
48	القزويني ت (502هـ)	18/4
49	ابن القطاع ت (515هـ)	34/3 و 141
50	أبو القاسم الحريري ت (516هـ)	47/2، 195
51	ابن الباذش (علي بن أحمد) ت (528هـ)	145/1 و 3/ 223
52	ابن الطراوة (أبو الحسين سليمان بن محمد المالقي) ت (528هـ)	5
53	الزمخشري ت (538هـ)	37
54	ابن الشجري ت (542هـ)	398/2
55	ابن هشام اللخمي ت (570هـ)	322/3، 46/4
56	أبو البركات (عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري) ت (577هـ)	9
57	ابن طاهر (أبو بكر بن طاهر الإشبيلي) ت (580هـ)	255/1
58	السهيلي ت (581هـ)	9
59	ابن بري (عبد الله بن بري) ت (582هـ)	130/2 و136/3
60	ابن مضاء القرطبي ت (592هـ)	338/2
61	ابن خروف ت (609هـ)	10
62	الجزولي (أبو موسى الجزولي) ت (610هـ)	4
63	المطرزي ت (610 هـ)	278/2
64	أبو البقاء العكبري ت (616هـ)	10
65	عمر بن عبد المجيد بن علي الأزدي ت (616هـ)	96/2 و 425/3
66	عبد الرحيم الحديثي ت (617هـ)	112/4
67	السكاكي ت (626هـ)	6

68	ابن معط ت (628هـ)	8
69	عبد اللطيف موفق الدين بن يوسف البغدادي ت (629هـ)	60/4
70	الصفار (قاسم بن علي بن سليمان الأنصاري) ت (630هـ)	4
71	الآمدي ت (631هـ)	5
72	ابن الخباز ت (639هـ)	4
73	ابن الصلاح ت (643هـ)	317/1
74	ابن يعيش ت (643هـ)	7
75	السخاوي ت (643هـ)	229/2
76	الشلوبين (أبو علي عمر بن محمد الأزدي الإشبيلي) ت (645هـ)	16
77	ابن الحاجب ت (646هـ)	65
78	ابن هشام الخضراوي ت (646هـ)	6
79	ابن الحاج (أبو العباس أحمد بن محمد الإشبيلي) ت (647هـ)	80/2
80	الخسروشاهي (عبد الحميد بن عيسى) ت (652هـ)	199/1
81	الشلوبين الصغير (محمد بن علي) ت (660هـ)	390/3
82	الرازي ت (666هـ)	209/3 و 307/1
83	ابن عصفور ت (669هـ)	36
84	أبو زكريا علي بن شرف النووي ت (676هـ)	87/4
85	ابن الصائغ (علي بن محمد الكتامي الإشبيلي ت (680هـ)	3
86	منصور بن فلاح بن محمد بن سلميان بن معمر اليمني المشهور بابن فلاح ت (680هـ)	3
87	ابن إياز ت (681هـ)	108/3
88	القرافي (أحمد بن إدريس القرافي) ت (684هـ)	216/2
89	البيضاوي ت (685هـ)	20
90	ابن الناظم ت (686هـ)	25
91	الرضي الاستراباذي ت (686هـ)	أكثر من 125
92	ابن أبي الربيع ت (688 هـ)	9
93	الخبيصي (محمد بن أبي بكر شمس الدين) ت (731هـ)	368/3

94	أبو حيان الأندلسي ت (745هـ)	أكثر من 130
95	ابن الوردي (زين الدين عمر بن المظفر) ت (749هـ)	13/2
96	المرادي ت (749هـ)	أكثر من 75
97	ابن هشام الأنصاري ت (761هـ)	أكثر من 120
98	أبو الصفاء صلاح الدين الصفدي ت (764هـ)	3
99	ابن عقيل ت (769هـ)	9
100	السبكي تاج الدين (ت 771هـ)	10
101	ناظر الجيش ت (778هـ)	79/4
102	الشاطبي ت (790هـ)	75
103	السعد التفتازاني ت (791هـ)	أكثر من 35
104	المكودي (أبو زيد عبد الرحمن بن صالح المكودي الفاسي) ت (807هـ)	15
105	ابن خلدون ت (808هـ)	317/1
106	السيد الجرجاني ت (816هـ)	4
107	الدَّمَاميني ت (827هـ)	أكثر من 500
108	ابن رسلان (أحمد بن حسين بن حسن بن علي بن يوسف) ت (844هـ)	39/4
109	الحافظ بن حجر العسقلاني ت (852هـ)	18/1 و 23/3
110	العَيني ت (855هـ)	أكثر من 125
111	الكمال بن همام ت (861هـ)	5
112	الشُمُنِّي ت (872هـ)	أكثر من 160
113	القوشجي (علي بن حميد) ت (879هـ)	260/1
114	الكافيجي (محيي الدين محمد بن سلميان) ت (879هـ)	384/2، 418/3
115	عبد القادر بن أبي القاسم أحمد السعدي العبادي ت (880هـ)	356/3
116	الحفيد (بِهَراة يحيى الهروي) ت (887هـ)	14
117	الجامي، ت (898هـ)	10
118	الشيخ خالد، ت (905هـ)	60
119	أحمد بن يحيى المعروف بحفيد السعد التفتازاني ت (906هـ)	2
120	شيخ الإسلام (بِهَراة) أحمد بن يحيى بن محمد الحفيد ت (906هـ)	45
121	السُّيوطي، ت (911هـ)	أكثر من 125

122	الغزي، (محمد بن قاسم الغزي) ت (918هـ)	16
123	أبو عبد الله محمد بن أحمد بن غازي العثماني المكناسي ت (918هـ)	9
124	شيخ الإسلام (زكريا بن محمد الأنصاري) ت (926هـ)	140
125	المنوفي (علي بن محمد) ت (939هـ)	79/1
126	ابن كمال باشا، ت (940هـ)	138/1
127	العصام، ت (945هـ)	5
128	اللقاني (ناصر الدين محمد بن حسن) ت (958هـ)	36
129	الفاكهي، ت (972هـ)	10
130	الفارضي، ت (981هـ)	90
131	سم (ابن قاسم العبادي) ت (994هـ)	أكثر من 250
132	الكرماني، ت (1016هـ)	103/4
133	الشنواني، ت (1019هـ)	أكثر من 35
134	الدنوشري، ت (1025هـ)	32
135	الطبلاوي (عبد الله بن محمد) ت (1027هـ)	3
136	أحمد بن علي السندوبي، ت (1029هـ)	16
137	المناوي شمس الدين محمد (زين الدين) المدعو بعبد الرؤوف المناوي ت (1030هـ)	56/1
138	الغنيمي (أحمد بن محمد بن علي) ت (1044هـ)	40/1، 199
139	الشيخ ياسين العليمي، ت (1061)	أكثر من 65
140	القليوبي (أحمد بن أحمد بن سلامة) ت (1069هـ)	3
141	الشَّبْرَمُلُسِّيّ، أبو الضياء (علي بن علي) ت (1087هـ)	199/1
142	البهوتي ت (1089هـ)	25
143	الروداني ت (1094هـ)	أكثر من 140
144	الإسقاطي (أحمد بن عمر القاهري) ت (1159هـ)	35
145	شيخنا السيد (البُلَيدِي) ت (1170هـ)	أكثر من 90
146	شيخنا (العلامة المُدَابغي) ت (1176هـ)	أكثر من 250
147	البعض (يوسف الحَفْني) ت (1178هـ)	أكثر من 400
148	السيد الصفوي عيسى الكردي ت (1190هـ)	8
149	الجمهور	أكثر من 150
150	القدماء	24/1
151	البصريون	أكثر من 125

152	الكوفيون	أكثر من 135
153	البغداديون	3
154	بعض المتأخرين	19
155	آخرون	171/2
156	جماعة	35
157	بعضهم	أكثر من 240
158	غيرهم أو (منهم)	13

ومما سبق يَتَبَيَّنُ أنَّ الصَّبَّانَ كثيرُ الرجوعِ إلى المصادرِ، فقد صرَّحَ بذكر مائةِ كتابٍ. كما صَرَّحَ بذكر مائةٍ وثمانيةٍ وخمسين عالماً، وقد تَنَوَّعَتْ مصادرُه ما بين اللغة والصرف والنحو والأدب وغيرها، حتى غدا كتابُهُ موسوعةً لغويةً. وفي هذا دليل على مدى إلمامه بالمادة التي يكتب بها من جهة، واتساع معرفته العلمية من جهة أخرى، كما تدلُّ على علمٍ بآراءِ الآخرين؛ وتعقيباتهم ومداخلاتهم؛ ومذاهبهم التي يوظفُها حيناً في الردِّ والنقض؛ وفي التأييد والقبول حيناً آخر.

ولعلَّ القصدَ من ذلك إغناءُ القارئ عن الرجوع إلى مصادرَ أخرى أثناء قراءته للحاشية، وعلى الرغم من ثراء مصادر حاشيته، إلاَّ أنَّ أخذَهُ من تلك المصادر كان بدرجاتٍ متفاوتةً، فنراه مثلاً أطال النظر في كتب المتأخرين كثيراً وهو يُعَلِّقُ على الحاشيةِ، نظراً لكثرةِ النقلِ عنها مقارنة بغيرها – كما هو مُبَيَّن في الثبت – ومن أهمِّ المصنفات التي عوّلَ عليها في النقل: المُغْني وشروحه؛ والتَسْهيل وشروحه؛ والكَافية وشروحها؛ والهَمْعُ والتَصْريح وغيرها. حتى إنّ ما نقله عن النحاة من آراء الخليل وسيبويه والأخفش والكسائي والمبرد وابن جني والرماني وغيره، إنَّما كان مصدرُهُ فيه كتبَ المتأخرين الذين سبقوه بزمن يسير؛ نحو ما نقله عن الهَمْع من رأي سيبويه والخليل في (أل) التعريف؛ فذكر: أنَّ الخليلَ عدَّ الهمزةَ في (أل) همزةَ قطعٍ أصليةٍ، أما سيبويه فيعدُّها همزةَ وصل زائدة.[1]

ومنه ما نقله في مبحث (النعت) عن المُغْني؛ من أنَّ ابن جني: أنكر الجرَّ على الجوار، "وجعل خَرِب من (هذا جُحْرُ ضبٍّ خَرِبٍ) صفة لضبٍّ، والأصل: (خَرِبٍ جُحرُهُ) ثم أنيب المضاف إليه عن المضاف، فارتفع واستتر، ويلزمه استتار

---

[1] ينظر الحاشية 257/1 والكتاب 324/3، والهمع 271/1. وكذلك ينظر الحاشية رأي العلماء في (فو) 108/1 والهمع 130/1-131، وينظر الحاشية رأي العلماء في الضمير "أنت" 170/1 والهمع 206/1-207.

الـضمير مع جريان الصفة على غير ما هي له، وهو لا يجوز عند البصريين وإن أمن اللَّبْس".[1]

وكذلك ما نقله في مبحث (الفاعل) عن حاشية الفَاكهي من قول ابن جني إنَّهُ: "إذا أَنَّثْتَ الجمع أعدْتَ الضمير إليه مؤنثاً؛ وإنْ ذكَّرْتَهُ أعدْتَ الضمير مذكراً؛ فتقول: ذَهَبَتِ الرجالُ إلى أخوتِها، وذهبَ الرجالُ إلى إخوتِهم؛ كذا في ياسين".[2]

ونحـو ما ذكره في أنَّ حذف الفاعل أشنعُ من الإضمار قبل الذكر، وهذا هو المشهور، وفي شرح الإيضاح ما حُكِيَ عن الكسائي: من أنَّهُ يُحْذَفُ الفاعلُ من نحو: ضـربَني وضرَبتُ الزيدين، باطلٌ، بل هو عنده مستتر في الفعل؛ مفرد في الأحوال كلِّها، قاله ياسين".[3] ومن ينظر في الهَمْع والمُغْني وشرحِ الدَّمَامِيني عليه تَتَجَلَّى له هذه الظاهرة.

ويمكـن القـولُ إنَّ الـصبَّانَ قد فَرَّغَ هذه الكتب في حاشيته. ولعلَّ تصريحَه بخاتمة كتابه أنَّهُ انتهى من عمله سنة (1193)هـ، فيه إشارةٌ إلى اطِّلاعه على كتب سـابقيه.[4] ويبدو أن للصبَّانِ عُذْرَهُ في هذا الأمرِ فهو شارح للأشموني، الذي اعتمد على كثير من هذه الكتب أثناء شرحه للألفية؛ وهو ما ذهب إليه بعض الدارسين.[5]

1.4.1 طرق الإفادة من المصادر

تَـنوَّعَتْ طرقُ استقصاءِ الصبَّانِ للمعلومات من المصادر؛ فقليلاً ما يصرِّحُ بأسـماء الكتب مقرونةً بأسماء أصحابها؛ وكثيراً ما يكتفي بذكر اسم الكتاب أو اسم مؤلفه، وفي بعض الأحيان يأخذ المعلومة دون الإشارة إلى المصدر.

فمثال التصريح باسم الكتاب والمؤلِّف معاً: قوله في كلام الشارح من أنَّ: (إذ) تلزم الإضـافة إلـى الجمل الاسمية أو الفعلية، فالفعلية نحو: قوله تعالى: ﴿**وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّـذِينَ كَفَـرُوا**﴾[6] ومعنى هذا المضارع المضي (حينئذ) فَعَلَّقَ الصبَّانُ عليه قائلاً:

---

(1) الحاشية 83/3 والمغني 896. وينظر الخصائص 171/2 و 220/3-221، وكذلك ينظر الحاشية رأي العلماء في (لكن) 133/3 والمغني 385. وينظر الحاشية رأي ابن كيسان والأنباري في (تصغير أفعل) 37/3 والمغني 894.

(2) ينظر الحاشية 76/2 وحاشية ياسين على شرح الفاكهي على قطر الندى 95/2. وينظر اللمع 32.

(3) ينظر الحاشية 150/2، وحاشية ياسين على الفاكهي على قطر الندى 93/2، وينظر رأي الكسائي في شرح التسهيل لابن مالك 127/2، والامالي لابن الشجري 372/1، والمساعد 296/1، والارتشاف 1324/1، والهمع 160/1.

(4) ينظر الحاشية 502/4.

(5) ينظر شرح الأشموني ومنزلته بين شروح الألفية، رسالة دكتوراه، اعداد محسن العبيد، جامعة دمشق، 1993م.

(6) الانفال الآية 30.

"وقــوله: (ومعنى هذا المضارع) أي: الواقع في الجملة المضاف إليها (إذ)؛ بخلاف المــضارع بعد (حيث)، وقد يقال لا حاجة إلى ذلك، لتصريح ابن هشام في المُغْنِي: بأنَّ (إذ) قد تستعمل في المستقبل؛ كما أنَّ (إذا) قد تستعمل في الماضي".[1]

ومــثل ذلــك قــوله: إنَّ (أنْ) المخففة المفتوحة الهمزة اسمها ضمير الشأن محــذوف، ثــم قال: "وقال ابن الحاجب؛ في شرح المُفَصَّل: ولولا أنَّ ضمير الشأن مُقَدَّر؛ لم يستقم تقديم الخبر هنا، فالذي سَوَّغَ التقديمَ كونُ الجملةِ واقعةً خبراً لا كونَ (أنْ) بَطُــلَ عملُهــا، فــصارَ ما بعدها مبتدأً وخبرا، لأنَّهم يعتبرون مع التخفيف ما يعتبرونه مع التشديد من امتناع تقديم خبرها اهــ"[2]

وكــذلك ما ذكره الصَّبَّانُ في مبحث (التنازع) في قوله تعالى: **﴿هَاؤُمُ اقْرَؤُوا كِتَابِيهْ﴾**[3] حيث قال: "هاء اسمُ فعلٍ بمعنى خذ، والميم علامة الجمع، والأصل هاكم أُبْــدِلَتْ الكــافُ واواً، ثم الواوُ همزةً، وفي إعراب القرآن للسَّمين، زعم القُتَيْبِي: أنَّ الهمزة بدل من الكاف، فإن عَنَى أنَّها تحلُّ محلَّها فصحيح، وإن عَنَى البدلَ الصناعي فليس بصحيح".[4]

ومثال التصريح باسم المُؤَلِّف وحده: قوله في (مهما) أهي مركبة أم أصلية: فقــد ذكر تبعاً للأشموني مذاهب العلماء فيها؛ ومنها مذهب من قال: أنَّها بسيطة، ثم علَّــقَ الصَّبَّانُ على هذا الرأي، قائلاً: "وقوله (أنها بسيطة) هو المختار، لأنَّهُ لم يقم على التركيب دليلٌ؛ قاله أبو حيان".[5]

ومــنه قوله في (عوامل الجزم) في أنَّ الفعلَ الماضي إذا كان مستقبلاً معنى؛ ولــم يُقْصَدْ به وعدٌ أو وعيدٌ؛ لا يجوزُ اقترانُه بالفاءِ "لأنّه تَحَقَّقَ تأثيرُ حرف الشرط فيه؛ بقلب معناه إلى الاستقبال؛ فاستغنوا فيه عن الرابطة جامي".[6]

وكــذا قــوله في مبحث (الإضافة) حول القراءات الواردة في (لَدُنْ) في قوله تعالــى: **﴿آتَيْــنَاهُ رَحْمَــةً مِنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِن لَّدُنَّا عِلْماً﴾**[7]، فقال: "وحكى ابنُ

---

(1) الحاشية 383/2 وينظر المغني 116.
(2) الحاشية 428/1 وينظر الإيضاح في شرح المفصل 189/2.
(3) الحاقة الآية 19.
(4) الحاشية 145/2-146 وينظر الدر المصون للسمين الحلبي 365/6.
(5) ينظر الحاشية 18/4 وينظر الارتشاف 1863/4-1864.
(6) الحاشية 32/4 وينظر الفوائد الضيائية 261/2.
(7) الكهف الآية 65.

الشجري عن الفارسي؛ أنَّ الكسرةَ في هذه القراءة ليستْ إعراباً، وإنَّما هي للتَخلُّصِ من التقاء الساكنين"[1]

ومثال تصريحه باسم الكتاب فقط:

ذكر الصَّبَّانَ في مبحث (عوامل الجزم) ما أوردهُ الأشموني من "أنَّ الفعل بعد الجـزاء يقترن بالفاء أو الواو، ويجوز فيه الرفع والنصب والجزم". ثم قال الصَّبَّانُ: "في شرح شذور الذهب جَزْمُه قويٌ؛ ونَصبُهُ ضعيفٌ؛ ورَفْعُهُ جائزٌ".[2]

ونحو ما قاله في مبحث (حروف الجرِّ)، من أنَّ الباء تزاد مع المفعول؛ فقال: "والـزائدة مع المفعول غيرُ مَقِيسة، وإن كان مفعول (كفى) نحو: كفى المرءَ كَذباً أنْ يُحَدِّثَ بكلِّ ما سَمِعَ، كذا في الجَنى الداني".[3]

وكذلك عند تعليقه على كلام الأشموني من أنَّ "إعمال (لا) عمل (ليس) قليل" فقال: "وقوله (قليل) بل قَيَّدَهُ في شرح القطر بالشِّعر".[4]

وقـد يـنقل من المصادر دون الإشارة إليها. نحو ما نقله من كلام النحاة في (مهما). وهو منقول بكامله عن المُغْني؛ مع بعض الحذف أو التغيير.[5]

ومـنه مـا نقله عن المُغْنِي من رأي المبرد من أنّ (أنْ) المفتوحة تأتي بمعنى حقاً؛ نحو: قولك (أنك ذاهب)، ثم نقل عن المُغْنِي أنَّ المبرد قال: "(أنْ) هنا بمعنى حقاً".[6]

وكذلك ما نقله عن المُغْنِي في (مسألة) عطف الخبر على الإنشاء، فقد أجازه الصفَّار وجماعة مُستَدِلِّينَ بقوله تعالى ﴿ **وَبَشِّرِ الَّذِين آمَنُواْ**﴾[7]

وبعـد شرحه للمسألة قال: "وقوله نحو: (بشر الذين آمنوا) أي: لأنَّهُ معطوف علـى (أُعِدَّتْ للكافرين) في الآية السابقة وهو خبر؛ وأجيب: بأنَّ الكلام منظور فيه إلـى المعنـى؛ فكأنَّـهُ قـيل: (والذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم جنات فبشرهم بذلك).[8]

---

(1) الحاشية 398/2 وينظر الأمالي لابن الشجري 339/1-340 .
(2) الحاشية 35/4 وينظر شرح شذور الذهب 375.
(3) الحاشية 332/2 وينظر الجنى الداني 51.
(4) الحاشية 374/1 و 403/2 وينظر شرح قطر الندى 195.
(5) ينظر الحاشية 17/4-18 والمغني 435-436.
(6) ينظر الحاشية 411/1 والمغنى 79 ولم أعثر على هذا الرأي للمبرد في المقتضب.
(7) البقرة الآية 25.
(8) الحاشية 180/3 والكلام في المغني 628.

2.4.1 طرق النقل عند الصبَّان

وقد تَعَدَّدَتْ طرقُ الصبَّانِ في النقل من المصادر، ويمكن حصرُها في ما يلي:

أولا: النقل المباشر (الحرفي):

نقل الصبَّان كثيراً من آراء العلماء من كتبهم دون أيِّ تغييرٍ أو تصرفٍ. منها قوله: في قوله تعالى: ﴿ **نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّراً**﴾[1] فقال: "قال في الكشاف: مُعْتَقاً لخدمة بيت المَقْدِس لا يَدَ لي عليه، ولا أستخدمُه، ولا أشغلُه بشيءٍ، فكان هذا النوع من النذر مشروعاً عندهم".[2] والنصُّ موجود كما هو في الكشاف.[3]

ومثله أيضاً قوله في (أو): أنَّها تفيد منع الجمع في التخيير، ثم قال: "فإن قلت: قد مَثَّلَ العلماءُ بآيتي الكفارة والفدية؛ للتخيير؛ مع إمكان الجمع، قلْتُ: يمتنع الجمع بين الإطعام والكسوة والتحرير؛ اللاتي: كلٌّ منهن كفارة، وبين الصيامِ والصدقة، والنُّسُك اللاتي: كلٌّ منهن فدية، بل تقع واحدة منهن كفارة أو فدية، والباقي قربة مستقلة خارجة عن ذلك ا هـ. مغني ؟"[4] والنصُّ بتمامه في المُغْنِي).[5]

ونحو ما نقله عن الشيخ ياسين في مبحث (الترخيم) فقال: "قال ياسين: المُحَقِّقون لا يطلقون أحرف اللين على أحرف العِلَّة؛ إلاَّ إذا كانت ساكنة، فقوله (ساكناً) وصف كاشف اهـ".[6] والنصُّ موجود بكامله في حاشية الفاكهي على شرح قطر الندى.[7]

ثانياً: النقل غير المباشر (بالمعنى):

ومنه قوله في البدل: "قال الزَمَخْشَري: في المُفَصَّل: مرادهم بكون البدل في نية طرح الأول؛ أنَّهُ مستقل بنفسه؛ لا مُتَمِّمٌ لمتبوعه؛ كالتأكيد والصفة والبيان؛ لا إهدار الأول، ألاَّ ترى أنَّكَ لو أَهْدَرْتَ الأول؛ في نحو: زيد رأيت غلامه رجلاً صالحاً؛ لم يستقم كلاماً".[8]

---

[1] آل عمران الآية 35.
[2] الحاشية 261/1.
[3] الكشاف 313/1.
[4] الحاشية 156/3.
[5] المغني 88.
[6] الحاشية 263/3.
[7] حاشية الفاكهي على شرح قطر الندى 110/2.
[8] الحاشية 129/3.

والـــنصُّ في المُفَصَّلِ: "وقولهم إنَّهُ في حكم تنحية الأول؛ إيذان منهم باستقلاله بنفـــسه؛ ومفارقته التأكيد والصفة؛ في كونهما تتمتين لما يتبعانه؛ لا؛ أن يَعْنوا إهدار الأول واطـــراحه؛ ألا تراك تقول: زيدٌ رأيتُ غلامَهُ رجلاً صالحاً؛ فلو ذهبتَ تهدر الأول؛ لم يسد كلامك".[1]

ومثل هذا قوله في همزة التسوية المصاحبة لـــ (أم) المعادلة: "قال ابن يعيش: وإنَّمـــا جاز استعارتها للتسوية؛ للاشتراك في معنى التسوية؛ إذ الأمران اللذان تسأل عـــن تعيين أحدهما؛ مستويان عندك في عدم التعيين".[2] وما نقله هو معنى قول ابن يعيش الوارد في شرحه: "فأما التسوية: فهي أنَّ الاسمين المسؤول عن تعيين أحدهما مستويان في علم السائل؛ أي: الذي عنده في أحدهما؛ مثل الذي عنده في الآخر".[3]

وقـــد ينقل الصَّبَّانُ النصَّ مع بعض التغيير عليه، نحو ما نقله عن ابن عقيل فـــي مـــبحث (المفعـــول المطلق): "وردَّ ابنُ عقيل المنازعة؛ بأنَّ جميع الأمثلة التي ذكـــرها ليسَتْ من المؤكِّد؛ بل المصدر فيها نائبٌ منابَ الفعل؛ عِوَضٌ منه؛ دالٌّ على مـــا يدلُّ عليه، ويدلُّ على ذلك أنَّهُ يمتنع الجمع بينهما، ولا شيءَ من المؤكِّدات يمتنع الجمع بينه وبين المؤكَّد، وأنَّهُ لا خلاف في عدم عمل المصدر المؤكِّد، واختلفوا في عمل المصدر؛ الواقع موقع الفعل؛ والصحيح أنَّهُ يعمل".[4]

والنصُّ في شرح ابن عقيل: "وكذلك جميع الأمثلة التي ذكرها ليست من باب التأكـــيد في شيء، لأنَّ المصدر فيها نائب منابَ العامل، دلَّ على ما يدلُّ عليه، وهو عِوَضٌ منه، ويدلُّ على ذلك عدم جواز الجمع بينهما، ولا شيءَ من المؤكِّدات يمتنع بجمـــع بينهما وبين المؤكَّد، ومما يدلُّ أيضاً على أنَّ (ضرباً زيداً) ونحوه؛ ليس من المـــصدر المؤكِّد لعامله، أنَّ المصدر المؤكِّدَ لا خلافَ في أنَّهُ لا يعمل، واختلفوا في المصدر الواقع موقع الفعل، هل يعمل أو لا، والصحيح أنَّهُ يعمل".[5]

فالصَّبَّانُ – إذن – أوجزَ قول ابن عقيل إيجازاً لا خلَل فيه.

---

(1) المفصل 121، وفي نسخة أخرى (تمتينا).
(2) الحاشية 150/3.
(3) شرح المفصل لابن يعيش 98/8.
(4) الحاشية 169/2.
(5) شرح ابن عقيل، 564/1.

ومـــنه مـــا ذكره الصَّبَّانُ في مبحث (الاختصاص) من أنَّ ابن الحاجب قال: "المعـــرف بـــأل لـــيس منقولاً عن النداء، لأنَّ المنادى لا يكون ذا لام؛ ونحو: أيُّها الرجل؛ منقولٌ عنه قطعاً، والمضاف يحتمل الأمرين: أن يكون منقولاً عن المنادى؛ ونـــصبُه بـــياء مقدَّرة؛ كما في أيُّها الرجل، وأنْ ينتصبَ بفعل مقدَّرٍ؛ نحو: أعني أو أخـــصُّ أو أمدحُ (كما في المعرف بأل)، والنقل خلاف الأصل، فالأولى أنْ ينتصبَ انتصابَ نحن العربَ اهـــ".[1]

والنصُّ بتمامه في الكافية، إلاَّ أنَّ الصَّبَّانَ أضاف إليه عبارة (كما في المعرف بأل) زيادة في التوضيح.

---

[1] الحاشية 276/3 وينظر الكافية لابن الحاجب 162/1.

الفصل الثاني
أصول الاحتجاج عند الصبّان

1.2 الأدلة النقلية

السماع (لغة):

اسمٌ لِما استَلَذَتْ به الأذنُ، من صوتٍ حسنٍ. وهو كل ما سَمِعْتَ به فشاع وتُكُلِّمَ به[1].

وأما اصطلاحاً فهو ما سُمِعَ من كلام العرب الفصيح، والمنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة.[2]

والسماع بمصطلح السيوطي، هو النقل بمصطلح الأنباري، فالمصطلحان يُفضي أحدُهما إلى الآخر، فسماع الشعر وكلامِ العرب مَآلُه إلى النقل والرواية، التي هي سماعٌ عن الراوي، وروايةٌ عنه فيما بعد.[3]

ولعلَّ الأنباري آثرَ النقلَ لِيُلْمِحَ إلى أنَّ مصادرَ النحو؛ نوعان: مصادرُ منقولةٌ ومصادرُ معقولةٌ، أما المنقول منها: فيشمل القرآن الكريم؛ والحديث النبوي الشريف؛ وما نُقِلَ من كلام العرب من شعر ونثر. والأمر في ذلك مَنوطٌ بالنقل فحسبُ، وأما المصادرُ المعقولة فهي: القياسُ والعِلَّةُ والإجماعُ واستصحابُ الحال.[4] وسيتم الحديث عنها فيما بعد.

والسماع طريق مهم اعتمده اللغويون والنحاة القدامى بصريين كانوا أم كوفيين. وجعلوه أساساً استندوا إليه في تقعيد اللغة واستنباط قواعدها النحوية والصرفية. فهو المرحلة التي تسبق القياس. فالسماع – إذن – أصل؛ والقياس قائم عليه. وأنَّ السماع يَنْقُضُ قياساً سابقاً،[5] فيقول ابن جني "إذا أدَّاك القياس إلى شيءٍ، ثم سَمِعْتَ العربَ نَطَقَتْ فيه بشيءٍ آخر؛ على قياس غيره، فَدَعْ ما كُنْتَ عليه...".[6]

---

(1) اللسان مادة (سمع). 257/7. ومقاييس اللغة 102/3.
(2) لمع الأدلة 81، والدراسات اللغوية عند العرب حتى نهاية القرن الثالث عشر 342.
(3) أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم 21، وأصول النحو العربي، محمود أحمد نحلة 31. وابن يعيش النحوي، عبد الإله نبهان 306.
(4) نزهة الألباء في طبقات الأدباء 55. أصول النحو العربي، محمد أحمد نحلة 31.
(5) القياس النحوي بين البصرة والكوفة 11، والدراسات اللغوية 342-343.
(6) الخصائص 125/1والاقتراح 83.

هــذا ما اتفق عليه أهل اللغة والنحو، والسماع هو الطريق الطبيعي للتَعرُّف علـــى كُـــنْه اللغة وبيانِ سماتها، فاللغات – عموماً – نقلية، وأساس المعرفة فيها هو الـــسماع[1]، وعلـــيه فالـــسماع هو الأصل الذي تستند إليه بقية الأصول لِتَكْسَبَ منه مشروعيةَ الاستخدام في النحو.

ومصادر السماع تتمثل في:

أولاً: القرآن الكريم:

القرآن هو كلام الله الذي أُحكِمَتْ آياتُه، ثم فُصِّلَتْ من لَدُنْ حكيم خبير، تتجلَّى فصاحتُه في إعجاز لفظه ومعناه؛ فهو الكلام الذي **﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾**.[2]

نـــصُّهُ أقدمُ النصوص تدويناً وأصحها وأفصحها، وهو أول المصادر وأفضل الـــشواهد، إذ لم يدخله تحريف ولا تأويل. قال تعالى: **﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾**.[3]

لذا يُعَدُّ القرآنُ أعلى وأدقَّ وأوثقَ نصٍّ يُعْتَمَدُ عليه في السماع، وشرطُ التواتر تحققَّ فيه بلا خلاف، ولم تَعْتَنِ أمةٌ بنصٍّ كما اعتنى المسلمون بنص قرآنهم، كما لم يتوافـــر لـــنص ما توافر للقرآن وقراءاته؛ من عناية العلماء واهتمام النحاة به؛ من حيث الضبطُ وتحريرُ المتن وتوثيقُ السَند وتحرِّي الدقة؛ والأمانة المتناهية في النقل بالمشافهة عن أفواه الثـــقات.[4]

لذلك كله كان القرآنُ هو النصَّ الصحيحَ المتواترَ المُجْمَعَ على تلاوته بالطرق التي وصل إلينا بها في الأداء والحركات والسكنات، وهو – أيضاً – النصُّ الصحيح المُجْمَع على الاحتجاج به في اللغة والنحو والصرف وعلوم البلاغة، وقراءاته جميعاً الواصلة إلينا بالسند الصحيح حُجة لا تضاهيها حجة.[5]

---

[1] القواعد النحوية، 191.
[2] فصلت الآية 43.
[3] الحجر الآية 9.
[4] ينظر في أصول النحو العربي، سعيد الأفغاني 28، وابن يعيش 308-309.
[5] ينظر في أصول النحو العربي 28.

وقد اتفق اللغويون والنحويون عامةً على أنَّهُ الينبوع الذي لا تَنْضَبُ شواهدُه ولا تنقصُ موارِدُه، فيقول السيوطي: "أجمع الناس على أنَّ اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصحُ ممَّا ورد في غيره".[1]

ولم يختلف موقف الصبَّانِ عن غيره من النحاة في مسألة الاحتجاج أو الاعتماد على القرآن الكريم، في إثبات القواعد النحوية والصرفية. ومن يتصفح الحاشية يَتجلَّ له مقدار عناية الصبَّانِ بالشواهد القرآنية، وقد تَبَيَّنَ أنَّ الصبَّانَ استشهد بالآيات القرآنية في مواضعَ كثيرةٍ. وقد بلغ عددُ شواهدِه من القرآن ما يزيد على (ألفِ) شاهدٍ قرآني.

وسأعرض لبعض هذه الشواهد القرآنية الموجودة في الحاشية لتتضحَ شخصيةُ الصبَّانِ في تناوله للشاهد القرآني وكيفية تعامله معه:

شواهد أخذها الصبَّان من الأشموني ووافقه في موضع الاستشهاد

اتفق الصبَّانُ مع الأشموني في ذكر طائفة من الشواهد القرآنية الواردة في شرحه على الألفية[2] نحو: ما ذكره الأشموني من أنَّ تمييز المركب من الأعداد يكون مفرداً منكراً منصوباً؛ نحو: اثنتي عشرة عيناً، ثم قال: "أما قوله تعالى **﴿وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾** [3] فأسباطاً: بدل من اثنتي عشرة؛ والتمييز محذوف، أي: اثنتي عشرة فرقة، ولو كان (أسباطاً) تمييزاً لذكر العددان وأفرد التمييز؛ لأنَّ السِّبْطَ مذكر، وزعم الناظم أنَّه تمييز، وإن ذكر (أمماً) رجَّحَ حكمَ التأنيث"[4].

قال الصبَّانُ: "لأنَّ المراد وقطعناهم اثنتي عشرةَ قبيلةً، وكلُّ قبيلةٍ أسباط لا سبط، فوضع أسباطاً موضع قبيلة، هذا أحد الأوجه في الآية".[5]

ومنها قوله: إنَّ ما يجمع على (مفاعل) من المعتل له حالتان أحدهما: أنْ يكون آخرُه ياءً قبلها كسرة؛ نحو جوارٍ وغواشٍ، والأخرى: أنْ تُقلب ياؤُه ألفاً؛ نحو

---

(1) المزهر 129/1، واللغة والنحو 95.

(2) ينظر الحاشية 9/1، 22، 172، 180، 210، 232، 245، 287، 301، 403، 425، و 23/2، 27، 43، 69، 75، 80، 124، 220، 319، 408، و 11/3، 23، 25، 67، 80، 94، 175، 217، 315، 353، 441.

(3) الأعراف الآية 160.

(4) شرح الأشموني 625/3 وينظر زاد المسير 275/3، وتفسير القرطبي 303/7، ومختار الصحاح 283.

(5) الحاشية 99/4، ومعاني القرآن واعرابه للزجاج 382/2-383، وتفسير القرطبي 303/7.

عــذارى، فالأول يجري في رفعه وجره مجرى قاضٍ وسارٍ في حذف يائه وثبوت تنوينه؛ نحو ﴿ وَالْفَجْرِ ۝ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ﴾.[1]

فعلَّقَ الصَّبَّانُ عليه بقوله "وقوله ﴿ وَالْفَجْرِ ۝ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ﴾ فليالٍ مجرور بفتحة مقــدرة علــى الــياء المحذوفة لالتقاء الساكنين، منع من ظهورها الثقل؛ نيابةً عن الكــسرة؛ لأنَّــهُ ممــنوع مــن الصرف؛ لصيغة منتهى الجموع تقديراً أي: بحسب الأصل".[2]

وكذلك أورد الأشموني في مبحث (عوامل الجزم) الأدوات التي تجزم فعلين، ومنها (أيّ) ومثَّــل لها بقوله تعالى: ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ الأَسْمَاء الْحُسْنَى ﴾ [3].

وقــال الــصَّبَّانُ فــي هذا الشاهد: أي: "أيّ اسمٍ تسمّوهُ، فأيّاً واقعة على اسم مفعول ثانٍ لــ (تدعوا) بمعنى تسموا، و(ما) زائدة، والمفعول الأول محذوف"[4].

ومنها ما أورده في مواضع فتح همزة (إن) وذلك عندما تكون هي ومعمولاها مبتدأً أو مجروراً بحرف؛ أو بالإضافة؛ أو معطوفاً على شيءٍ من ذلك؛ نحو﴿اذْكُرُواْ نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ﴾.[5]

فقال فيه الصَّبَّان: "وقوله "أنِّي فضلتكم" عطفُ خاصٍّ على عامٍّ"[6]

وكــذلك فــي الــباب نفسه ذكر: أنَّ من مواضع فتح الهمزة؛ أن تكون (أنْ) ومعمولاها، في موضع المبدل من المبتدأ؛ أو المجرور؛ أو المضاف إليــه؛ نحــو: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾ [7] فعلَّق الصَّبَّانُ عليه قائلاً: "(وقوله: أنها لكم) أي: استقرارها لكم، وهو بدل اشتمال من إحدى الطائفتين".[8]

ونحــو ما ذكره من أنَّ (ساء) محمولةٌ على (بئس) في الحكم والمعنى، وعليه التنــزيلُ ﴿ وَسَاءتْ مُرْتَفَقاً ﴾ [9] فقال الصَّبَّانُ: "قوله (ساءت مرتفقاً) أي: مكاناً، أي: نار مرتفق؛ ليوجد شرط التمييز من كونه عينَ المميز".[10]

---

(1) الفجر الآية 1.
(2) الحاشية 3/359-360.
(3) الإسراء الآية 110.
(4) الحاشية 4/14.
(5) البقرة الآية 47.
(6) الحاشية 1/403.
(7) الأنفال الآية 7.
(8) الحاشية 1/403، وينظر البرهان في علوم القرآن 3/173، وفتح القدير 2/287.
(9) الكهف الآية 29.
(10) الحاشية 3/54-55، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج 3/282.

وقـد يُعَبِّـرُ الصَّبَّانُ عن رضاه عن الشاهد الذي أورده الأشموني بالسكوت عنه، ويكتفي بذكر معاني مفرداته؛ نحو[1]:

مـا ذكره الأشموني من أنَّ الصفة الصريحة مع (أل) اسمٌ لفظاً؛ فعلٌ معنىً، ومن ثم حَسُنَ عَطْفُ الفعلِ عليها؛ نحو ﴿ **فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحاً* فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعاً** ﴾ [2]

علَّـقَ الصَّبَّانُ عليه بقوله: "وقوله (فالمغيرات صبحاً) أي: فالخيول المغيرات في الصبح، والنقع" الغبار".[3]

وكذلك قوله في أنَّ الحال قد تأتي دالة على الجمع نحو ﴿ **وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَـرَ دَآئِبَيْنَ** ﴾ [4] وكل ما ذكره الصَّبَّانُ هنا: أنَّ (دائبين) بمعنى دائمين؛ بتغليب المذكر.[5]

ومـنها الشاهد الذي ساقه الأشموني في الأدوات التي تجزم فعلين؛ نحو (ما) كقـوله تعالى ﴿**وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللّهُ** ﴾ [6] فأضاف إليه قائلاً: "وقوله (وما تفعلوا من خير) أي: وشرٌّ؛ ففيه اكتفاء".[7]

ويـوجد مجموعة من الشواهد التي ذكرها الأشموني؛ وتناولها الصَّبَّانُ ببيان الأوجـه الجائـزة فـيها وتـرجيح أحدها، أو سعى من خلالها إلى الردِّ والنقد على الأشموني أو على غيره من العلماء[8]، نحو:

مـا ذكره الأشموني: من أنَّ حذف مفعولي (ظنّ وأخواتها) بلا دليل؛ وهو ما يـسمى بالاقتصار؛ وفيه خلاف، فعَنْ سيبويه والأخفش المنعُ مطلقاً؛ وعن الأكثرين الجـوازُ مطلقـاً؛ تَمَسُّكاً بقوله تعالى:﴿**أَعِندَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهُوَ يَرَى**﴾[9] أي: يعلم. و ﴿**وَظَنَنتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ**﴾ [10]

---

[1] ينظر الحاشية للمزيد: 9/1، 210، 222، 394، و 36/2، 231، 287، 319، 325، 330، 392، 69/3، 83، 136، 144، 155، 175، 180، 214، 417، 437، 449، 456.

[2] العاديات الآية 3-4.

[3] الحاشية 239/1.

[4] إبراهيم الآية 33.

[5] ينظر الحاشية 274/2.

[6] البقرة الآية 197.

[7] الحاشية 14/4.

[8] ينظر الحاشية للمزيد: 62/1، 174، 210، 220، 223، 224، 244، 245، 255، 289، 302، 315، 340، 381، 394، 403، 2/ 23، 36، 119، 137، 170، 263، 282، 286، 314، 423، و 69/3، 70، 83، 120، 136، 454.

[9] النجم الآية 35.

[10] الفتح الآية 12، وينظر الدر المنثور 519/7، وفتح القدير 48/5.

فعلّــق الصبّانُ عليه بقوله: "وقوله: (فهو يَرى) أي: ما يعتقده حقاً، وقد يقال كمــا فــي الروداني أنَّ في قوله تعالى (أعنده علم الغيب) يشعر بالمفعولين فحذفهما لدلــيل[1]، وقــوله: (وظننــتم ظنّ السوء) أي: ظننتم انقلابَ الرسولِ والمؤمنين إلى أهليهم منتفياً أبداً[2]، وظن السوء مفعول مطلق، ولي في كون الحذف هنا لغير دليل نظــر؛ لأنَّ قوله تعالى **﴿بَلْ ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَنقَلِبَ الرَّسُولُ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلَى أَهْلِيهِمْ أَبَداً وَزُيِّــنَ ذَلِــكَ فِــي قُلُــوبِكُمْ﴾**[3] يشعر بالمفعولين، أو بما سد مسدهما، وهو أن لن ينقلب".[4]

وكــذلك مــا قالــه الأشموني: من أنَّ همزة الاستفهام تدخل على "لم" و "لمّا" فيــصيران (ألــم) و (ألمّا) باقيتين على عملهما نحو **﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾**[5] و **﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيماً﴾**.[6]

فقــال الصبّانُ فيه: "قوله: (تدخل همزة الاستفهام إلخ) والأكثر كونُها للتقرير، أي: حَمْــلُ المخاطَــب علــى الإقرار؛ أي: على الاعتراف بالحكم الذي يعرفه من إثــبات؛ كما في **﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾** أو نفي كما في **﴿أَأَنتَ قُلتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَــهَيْنِ مِن دُونِ اللّه﴾**[7]، وقد تَجِيءُ لغيره؛ كالاستبطاء نحو **﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَــنُوا أَن تَخْــشَعَ قُلُــوبُهُمْ﴾**[8] والتوبيخ نحو **﴿أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم﴾**[9] ودخولها على (لم) أكثر".[10]

ونحــو قوله في الشاهد الذي أورده الأشموني من أنَّ (هنا) قد يُصَاحِبُها اللام والكاف، وهو قوله تعالى **﴿هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ﴾**[11] فقال الصبّانُ فيه (أي: على

---

(1) ينظر زاد المسير 77/8، وتفسير القرطبي 112/17، وبرهان في علوم القرآن 172/3.
(2) ينظر الدر المنثور 519/7.
(3) الفتح الآية 12. وينظر الدر المنثور 519/7، وفتح القدير 48/5.
(4) الحاشية 48/2-49، والكتاب 45/1 والارتشاف 2098/4، والمغني 797 وشرح ابن عقيل 445/1 وأوضح المسالك 324/1 والهمع 2/ 225.
(5) الشرح الآية 1.
(6) الضحى الآية 6.
(7) المائدة الآية 116.
(8) الحديد الآية 16.
(9) فاطر الآية 37.
(10) الحاشية 11/1-12، وينظر تفسير الجلالين 812/1، والإتقان في علوم القرآن 192/2، 213، والبرهان في علوم القرآن 332/2، 235، وفتح القدير 460/5-461.
(11) الأحزاب الآية 11.

أنَّها في الآية للمكان، كما عليه أبو حيان، وذهب ابن مالك إلى أنَّها في الآية للزمان المذكور قبلُ في قوله تعالى (إذ جاءوكم)".[1]

ومنها استشهاده على أنَّ (إلى) تأتي بمعنى المصاحبة نحو ﴿وَلاَ تَأْكُلُواْ أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾.[2] فقال الصَّبَّانُ: (قال بذلك الكوفيون وجماعةٌ من البصريين، ومن أنكره جعلها في مثْلِ الآية التي ذكرها الشارح للانتهاء، والمعنى "ولا تأكلوا أموالهم مضمومة إلى أموالكم"[3]

وكذلك تمثيل الأشموني على (لام) الاستحقاق أو الاختصاص؛ وهي الواقعة بين معنىً وذات؛ بقوله تعالى ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾.[4]

فعلَّقَ الصَّبَّانُ عليه قائلاً: "التمثيل به مبنيٌ على أنَّ (ويل) اسمٌ للعذاب، لا على أنه اسمُ وادٍ في جهنم؛ لأنه على هذا اسم ذات".[5]

وربَّما لا يكتفي الصَّبَّانُ بالشاهد الذي يذكره الأشموني، بل في كثيرٍ من الأحيان يضيفُ إليه شواهدَ أخرى، تَتَعلَّقُ بموضوع الاستشهاد، ومن أمثلة هذا [6]:

ما ذكره الأشموني أنَّ من أنواع الإضافة: الإضافةَ المَحْضةَ؛ وغيرَ المَحْضة، وفي التسهيل نوع آخر وهو المشبهة المَحْضة[7]. ومن أمثلتها إضافة الملغي إلى المعتبر كقوله: **(البحر الطويل)**

إِلَى الحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلاَمِ عَلَيْكُمَا [8]

فقال الصَّبَّانُ فيه: وقوله (إضافة الملغي إلى المعتبر) معنى كونه ملغياً؛ أنَّ المعنى يستقيم بدونه كالحرف الزائد، قيل ومنه ﴿كَمَن مَّثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ﴾[9] أي: كمن هو في الظلمات، و ﴿ مَّثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ فِيهَا أَنْهَارٌ﴾ [10] أي: الجنة التي

---

[1] الحاشية 210/1-211. وينظر شرح التسهيل لابن مالك 251/1. والارتشاف 983/2.
[2] النساء الآية 2.
[3] الحاشية 317/2.
[4] المطففين الآية 1.
[5] الحاشية 320/2.
[6] ينظر الحاشية للمزيد: 233/1، 255، 256، 267، 348، 349، 353، 387، 389، 409، و 23/2، 43، 70، 117، 125، 136، 205، 280، 313، و 41/3، 45، 55، 72، 109، 120، 182، 217، 408، 412.
[7] ينظر التسهيل 152، وشرح التسهيل لابن مالك 227/3.
[8] البيت للبيد بن ربيعة، الديوان 74عجزه "ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر"، والخصائص 29/3، وشرح المفصل 14/3، وشرح التسهيل لابن مالك 231/3، والارتشاف 1809/4، والأشباه والنظائر 96/7، والهمع 277/4.
[9] الأنعام الآية 122.
[10] محمد الآية 15.

وعـد المـتقون[1]. وبعـدما أورد هـذه الشواهد أخذ يُعَلِّقُ على الشاهد الذي ذكره الأشموني.

ومـنها مـا ذكره الأشموني في أنَّ الظروف المحمولة على (إذ) في المعنى يجـوز فيها الإعراب والبناء، ولكن يرجح البناء إذا تلا هذا الظرف فعل مبني نحو قول الشاعر: **(البحر الطويل)**

عَلَى حِيْنَ عَاتَبْتُ الْمَشِيْبَ عَلَى الصِّبَا[2]

وعـندما تناول الصَّبَّانُ هذا الشاهد قال[3]: "وقوله (على حين عاتبت) أي: في حين عاتبت؛ على حدِّ قوله تعالى **﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ﴾**".[4]

وكـذا قـال الأشموني أنَّهُ قد يفصل بين (أما) والفاء بواحدة من أمور ستة، مـنها: اسم منصوب لـفظاً أو محلاً بالجواب، واستشهد على ذلك بقوله تعالى**﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾** [5].

وعندما تناول الصَّبَّانُ هذا الكلام[6] قال: "وقوله (لفظا أو محلا) فمثال الأول **﴿ فَأَمَّـا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ * وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾** [7] والثاني: كقوله تعالى: **﴿ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾** "[8].

شواهد انفرد الصَّبَّان بذكرها ولم تَرِدْ عند الأشموني ومنها[9]:

استـشهد الـصَّبَّانُ على قول الأشموني في أنَّ عامل الحال قد يحذف جوازاً لدليل حالي. فقال: "وقيل: منه (قيماً) في قوله تعالى **﴿وَلَمْ يَجْعَل لَّهُ عِوَجَا*قَيِّماً﴾** [10] والتقديـر: "أنـزله قيماً" فجملة النفي معطوفة على **﴿أَنزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ﴾** [11]، وقـيل: حال من الكتاب؛ فجملة النفي معترضة؛ أو حال أوّلي؛ بناء على جواز تعدد

---

(1) ينظر الحاشية 366/2، والتسهيل لابن مالك 155-156، والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل 331/2 و 335.

(2) البيت/ للنابغة الذبياني الديوان 32 وعجزه "فقلت ألما أصح والشيب وازع". الكتاب 330/2، وشرح أبيات سيبويه 53/2، وسر صناعة الإعراب 506/2، والإنصاف 292/1، وأوضح المسالك 198/2، وخزانة الأدب 456/2. والمغني 672، وشرح شذور الذهب 94، والمساعد 354/2، وشرح شواهد المغنى 816/2. والدرر 144/3، وشرح التصريح 42/2.

(3) الحاشية 386/2.

(4) القصص الآية 15.

(5) الضحى الآية 9.

(6) ينظر الحاشية 68/4.

(7) الضحى الآية 9.

(8) الضحى الآية 11.

(9) ينظر الحاشية للمزيد 5/1، 6، 11، 21، 65، 187، 203، 204، 210، 218، 309، 380، 400، 401، 402، و 11/2، 17، 32، 45، 54، 56، 60، 142، 145، 165، 179، 185، 214، 285، 356، 389، و 17/3، 18، 75، 104، 105، 212، 243، 272، 281، 332، 393، 403، 408، 412.

(10) الكهف الآية 1.

(11) الكهف الآية 1.

الحـــال؛ وإن اخـــتلفت جملةً وإفراداً؛ لا معطوفة، لئلاَّ يلزم العطف على الصلة قبل كمالهـــا، وقـــيل: حال من الضمير المجرور باللام العائد على الكتاب، وقيل: المنفية حال، و(قيماً) بدل منها، عكس؛ عرفتُ زيداً أبو من هو.[1] في حين منع الزَمَخْشَري أنْ يكـــون (قيماً) حالاً من الكتاب، لأنَّ قوله: (ولم يجعل) معطوف على أنزل، فهو داخل في حَيز الصلة، أما جعل (قيماً) حالاً من الكتاب، فيؤدي إلى الفصل بين الحال وصاحبه ببعض الصلة، لذا رجَّح الزَمَخْشَري أن يكون (قيماً) مفعولاً لفعل محذوف تقديره: (ولكن جعله قيماً)[2].

فلم يكتفِ الصَّبَّانُ بإيرادِ الشاهد؛ وذكرِ الأوجه الجائزة في الآية وبيانها. إنَّما تابـــعَ كلامَهُ مستطرداً في الموضوع؛ فقال: "ومن العجائب ما حكاه بعضهم أنَّهُ سَمِعَ شـــيخاً يعـــرب لتلميذه قيماً صفةً لعوجاً، ونظيرهُ إعراب أحوى صفة لغثاء[*]، على تـــفسير الأحوى بالأسود؛ من شِدَّةِ الخضرة؛ لكثـــرة الري، كما فسَّر ﴿مُدْهَآمَّتَانِ﴾ [3] وإنَّمـــا هـــو علـــى هذا حال من المَرْعَى؛ وأُخِرَ لتناسب الفواصل، أما على تفسيره بالأسود من الجفاف واليبس؛ فهو صفة لغثاء كذا في المغني، والغثاء بتخفيف المثلثة وتشديدها؛ ما يقذف به السيل على جانب الوادي من الحشيش ونحوه."[4]

وكـــذلك قوله: إنَّ من أسباب حذف الفاعل؛ العلم به.[5] واستـــشهد على ذلك بقوله تعالى ﴿وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفاً﴾.[6]

ومـــنها الشاهد الذي أورده في حذف صاحب الحال،[7] نحو ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً﴾ [8]

ونحـــو الـــشاهد الذي ساقه عند قول الأشموني: أنَّ (أفعال الرجاء) وُضِعَتْ للدلالـــة على رجاء الخبر. فقال: "ومعنى (على رجاء الخبر) يعني الطمع في الخبر محـــبوبا، والإشفاق أي: الخوف منه مكروهاً، ففي كلامه إطلاق الرجاء على الطمع

---

[1] الحاشية 286/2، وينظر البحر المحيط 95/6، والبرهان في علوم القرآن 277/3-278، وفتح القدير 396/3، ومسائل النحو والصرف في البحر المحيط 358/1.
[2] ينظر الكشاف 48/3.
[*] من الآية "فجعله غثاء أحوى" سورة الأعلى آية رقم (5).
[3] الرحمن الآية 64.
[4] الحاشية 286/2، وينظر المغني 693.
[5] الحاشية 87/2.
[6] النساء الآية 28.
[7] الحاشية 287/2.
[8] الفرقان الآية 41.

والإشـــفاق؛ وهـــو تغليب؛ كما قاله ياسين، وقد اجتمعا في قوله تعالى ﴿وَعَـسَى أَن تَكْـرَهُواْ شَـيْئاً﴾ [1] كمـا فـي المغنى؛ (قال الدَّمَامِيني: فالأولى للترجي، والثانية للإشـفاق)؛ بحسب ما في نفس الأمر، أي: ما كرهتموه من الغزو ينبغي أن يُتَرَجَّى؛ لأنَّـهُ خيرٌ؛ لأنَّ فيه إما الظفر والغنيمة؛ أو الشهادة والجنة، وما أحببتموه من القعود عـن الغـزو ينبغي أن يُكْرَه، لأنَّ فيه الذلَ وحرمان الغنيمة والأجر، وقال الشُمُنِّي: الأولى لإشفاق المخاطبين؛ نظراً إلى ما عندهم من الكراهة. والثانية لترجيهم؛ نظراً إلى ما عندهم من المحبة".[2]

ثانياً: القراءات القرآنية

هـــي الصورة المختلفة التي نقلت في ألفاظ القرآن عن المتقدمين منقولة عن الرسول ﷺ بعد أن نزل بها الوحي عليه.[3]

وقد عدَّ اللغويون والنحاة – عامةً – النص القرآني أعلى الشواهد مرتبةً، وقد وصـــل إليـــنا القـــرآن بقراءات مختلفة؛ منها المتواتر؛ ومنها الآحاد؛ ومنها الشاذّ. ووضَّـــح الزركشي الفرق بين القرآن والقراءات بقوله: (القرآن والقراءات حقيقتان متغايـــرتان، فالقـــرآن هـــو الوحـــي المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم للبيان والإعجـــاز، والقراءات اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف، أو كيفيتها من تخفيف وتثـــقيل وغيرها).[4]

ولعلَّ سببَ ظهورِ القراءات يرجع لتعدد القبائلِ العربية واختلاف بيئاتها، التي كـــان لهـــا أثرٌ كبيرٌ في لهجاتها وألسنتها، حتى يمكن القول: بأنَّ لكل قبيلة من تلك القبائل خصائصَ لهجيةً تميِّزُها عن غيرها. والقرآن قد نزل على أمة العرب جمعاء على اختلاف لهجاتهم، لذا فلا غرابة أن ينزل القرآن؛ مراعياً تلك اللهجات؛ تسهيلاً على أمة محمد (عليه الصلاة والسلام).

---

(1) البقرة الآية 216.
(2) الحاشية 380/1، وينظر المغني 201.
(3) معجم القراءات القرآنية، د. عبد اللطيف الخطيب، 12.
(4) البرهان في علوم القرآن 318/1. والقراءات القرآنية بين المستشرقين والنحاة 11.

وقد أجمع علماء العربية على أنَّ اللغة الواردة في القرآن أفصح مما في غيره[1]، وكذلك أجمعوا على أنَّ كل ما ورد في القرآن وقرئ به؛ جاز الاحتجاج به سواء أكان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً.[2] وكثيرا ما صرَّحوا بأنَّ القراءةَ سُنَّةٌ متبعةٌ، وأنَّها لا تخضع لغير السماع الصحيح.[3] ولا نَوَدُّ الخوض في مواقف النحاة من جواز القياس على القراءات الشاذَّة؛ وقبولهم لقراءة؛ وردِّهم لأخرى، لضيق المقام.[4]

وقد اعتنى الصبَّانُ بالقراءات القرائية عناية كبيرة وواضحة، ومن يتصفح الحاشية يَرها غنية تزخر بذكر القراءات وقرائها؛ والأوجه الجائزة فيها؛ ومواقف النحاة منها.[5]

وفيما يأتي أمثلة من القراءات التي ذكرها الأشموني ووافقه فيها الصبَّانُ[6].

ذكر الأشموني أنَّ: (إنْ) قد تهمل حملاً على (لو) كقراءة طلحة ﴿**فَإِمَّا تَرَيْنَ**﴾[7]. بياء ساكنة ونون مفتوحة.

وقال الصبَّانُ: "وقوله: "فأما ترين" بياء المخاطبة الساكنة ونون الرفع المفتوحة".[8]

ومنها ما قاله الشارح في أنَّ من معاني (اللام) موافقة عند، وجعل منه ابن جني قراءة الجحدري ﴿ **بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لِمَا جَاءَهُمْ**﴾ [9]. بكسر اللام وتخفيف الميم.

علَّق الصبَّانُ قائلاً: "وقوله: "قراءة الجحدري" في القاموس: الجحدر القصير، ثم قال: وجحدر كجعفر: رجل". هذا كل ما قاله الصبَّانُ في هذه القراءة، وربَّما عدم تعليقه على الشاهد من الجانب النحوي؛ يُنبِئ عن رضاه عنه وموافقته للشارح فيه.[10]

---

(1) المزهر 129/1، واللغة والنحو 95.
(2) الاقتراح 4-15.
(3) في أصول النحو 30.
(4) فقد فصل الحديث عن هذا أكثر من باحث، ينظر النشر في القراءات 10/1-11. والاقتراح 5، وفي أصول النحو 29-30، والحديث النبوي وأثره في الدراسات اللغوية 287. والقراءات القرانية بين المستشرقين والنحاة 37-73.
(5) ينظر الحاشية، 375/1، 387، 360. و 69/2، 245، 221. 452/3، 196، 436 . . . .
(6) ينظر الحاشية للمزيد: 55/1، 215، 287، 360، 375، 378، و 75/2، 116، 216، 246، 260، 270، 324، 388، 398، 405، 406، 413، و 17/3، 84، 104، 146، 185، 239، 453.
(7) مريم الاية 26.
(8) الحاشية 19/4. والقراءة في البحر المحيط 185/6، والدر المصون 502/4.
(9) ق الاية 5.
(10) الحاشية 324/2. والقراءة في البحر المحيط 121/8 و 159/3.

وكـذلك قـول الأشـموني في أنَّ (أن) المفتوحة والمخففة من الثقيلة؛ قد يقع خبرها جملة فعلية؛ فعلها متصرف، وقد يفصل بينها وبين خبرها بحرف نفي؛ نحو: (لا) أو (لن) أو (لم) ومنه قوله تعالى ﴿ **وَحَسِبُوا أَلاَّ تَكُونَ فِتْنَةٌ**﴾.[1]

وقـال الصبَّانُ: قوله: "(ألا تكون فتنة) أي: على قراءة (تكون) بالرفع؛ على أن مخففة".[2]

وكذا ذكر الأشموني أنَّ الفصل بين المتضايفين جائز في السعة، والجائز في السعة ثلاث مسائل: نحو أن يكون المضاف مصدراً والمضاف إليه فاعله، والفاصل إما مفعوله أو ظرفه[3]، ومثَّلَ للأول بقراءة ابن عامر ﴿**قَتْلُ أَولادَهَم شُرَكَائِهِم**﴾.[4]

قـال الصبَّان فيها: "وقوله (قتل أولادهم) أي: برفع قتلُ على أنَّهُ نائب فاعل (زُيِّـنَ)، ونَصْبِ (أولادَهم)، وَجَرِّ (شركائِهم)، وجعل (الشركاء) فاعل القتل باعتبار أمرهم به.[5]

ذكـر الأشـموني: أنَّ النعت إذا قطع عن المنعوت؛ فإنَّهُ يجوز فيه وجهان؛ الـرفع على إضمار مبتدأ؛ أو النصب على إضمار فعل، وهذا إذا كان النعت لمجرد مـدح أو ذم أو تـرحم. ومـنه قـوله تعالى ﴿**وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ**﴾ [6] بالنصب بإضمار أذم.

علَّقَ الصبَّانُ قائلاً: "وقوله: (ونحو وامرأته . . .) كان عليه أن يزيد "ونحو: اللهـم الطف بعبدك المسكينُ" بالرفع والنصب؛ لاستيفاء التمثيل، وقوله: (بالنصب) أي: (حمالةَ).[7]

ومنه قول الشارح فـي: أنَّ الاستثناءَ المنفيَّ يجوز فيه الرفعُ والنصبُ، لأنه

---

(1) المائدة 71.
(2) الحاشية 430/1-431. والقراءة في البحر المحيط 533/3، والنشر 255/2، والكشاف 50/2.
(3) ينظر شرح الأشموني 327/2. والفصل النحوي بين مطالب التركيب وقيم الدلالة، عبد العزيز موسى علي، مجلة دراسات، مجلد 33، العدد 1، السنة 2006، ص12.
(4) الأنعام الآية 137.
(5) الحاشية 416/2-417. والقراءة في الكشاف 127/2، والنشر 552/1.
(6) المسد الآية 4.
(7) الحاشية 102/3. والقراءة في البحر المحيط 525/8، والدر المصون 586/6، والنشر 451/2.

قُــرِئَ به في السبع، فالرفع نحو قوله تعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [1] والنصب نحو قــوله عز وجل: ﴿وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلاَّ امْرَأَتَكَ﴾ [2]

علَّــقَ صاحب الحاشية عليه بقوله: "وقوله: (إلا امرأتك) كلامُه مبنيٌّ على أنَّ النــصبَ علــى الاستثناء من (أحد)، وفرَّ الزَّمَخْشَري من تخريجِ قراءةِ الأكثرِ على اللغــةِ المــرجوحة – وإنْ جوّزَهُ بعضُهم – فجعلَ النصبَ على الاستثناء من أهلك، والــرفعَ علــى الاســتثناء من أحد[3]، فاعْتُرِضَ بلزومِ تناقضِ القراءتين؛ لاقتضاءِ النــصب، كــونَ المرأةِ غيرَ مَسْرِيٍّ بها، والرفعِ كونها مسرياً بها؛ لأنَّ الالتفات بعد الإســراء[4]. ورُدَّ بــأنَّ إخراجَها من أحدٍ لا يقتضي أنَّها مسريٌ بها؛ بل إنَّها معهم، فــيجوز أنْ تكــون سرت بنفسها، وقد رُوِيَ أنَّها تبعتهم، وأنَّها التفتت فرأت العذاب فــصاحت؛ فأصابها حجرٌ فقتلها[5]، وقال في المُغْنِي: الذي أَجزِمُ به أنَّ قراءةَ الأكثر لا تكــون مرجوحةً، وأنَّ الاستثناءَ من أهلك على القراءتين؛ بدليل سقوط (ولا يلتفت منكم أحد) في قراءة ابن مسعود، وأنَّ الاستثناء منقطع لسقوطه في آية الحِجْر، ولأنَّ المراد بالأهل المؤمنون؛ وإن لم يكونوا من أهل بيته، ووجه الرفع أنه على الابتداء؛ وما بعده خبرٌ، كما في آية ﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ﴾". [6]

استشهد الأشموني على زيادة (ما) مع (مِنْ، وعَنْ، والباء) دون إبطال عملها؛ لعــدم إزالــتها عــن الاختــصاص؛ نحو: ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا﴾[7] وغيرها من الشواهد. وعلَّقَ الصَّبَّانُ على هذا الشاهد؛ بقوله: "فخطاياهم مجرورة بكسرة مقدرة، بدلــيل ظهورها في القراءة الثانية خطياتهم، ولو مثَّلَ بها لكان أظهر، ولا يَقْدَحُ في هذا المثال؛ وما بعده، احتمالُ (ما) للاسمية؛ بمعنى شيءٍ، فيكون ما بعدها بدلاً؛ لأنَّ المثال يكفيه الاحتمال". [8]

---

[1] النساء الآية 66. والقراءة في معاني القرآن للفراء 298/2، والدر المصون 386/2، والكشاف 421/2، والنشر 250/2.
[2] هود الآية 81. والقراءة في البحر 247/5، والدر المصون 199/4، والنشر 290/2، والكشاف 421/2.
[3] الحاشية 216/2، وينظر زاد المسير 142/4، وتفسير ابن كثير 465/4، والكشاف 421/2، وفتح القدير 515/2.
[4] الحاشية 216/2، وينظر تفسير ابن كثير 455/2، وتفسير الجلالين 297/1، وفتح القدير 515/2.
[5] الحاشية 216/2، وينظر زاد المسير 142/4، وتفسير الجلالين 297/1، والكشاف 421/2، وفتح القدير 515/2.
[6] الغاشية الآية 22. والحاشية 216/2، والمغني 558 و 780.
[7] نوح الآية 25.
[8] الحاشية 345/2. وينظر القراءة في البحر المحيط 341/8-342، الدر المصون 386/6، والكشاف 472/4. النشر 390/2-391.

وكـذلك استـشهاده على أنَّ بعض العرب تهملُ (أنْ) حملاً على أختها (ما) المصدرية، وذلك إذا لم يتقدمها علمٌ أو ظنٌّ كقراءة ابن مُحَيْصِن ﴿ **لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَـاعَةَ**﴾ [1]. فقال الصَّبَّانُ في هذه القراءة: "وقوله (لمن أراد أنْ يتمُ الرضاعة) أي: بالـرفع، والقـول بأنَّ (يتم) أصله (يتمون) فهو منصوب بحذف النون، وحذفت الواو للساكنين، واستصحاب ذلك خطأ، والجمع باعتبار معنى من تَكَلُّفٍ". [2]

وتتجلَّـى عـنايةُ الـصَّبَّانِ فـي القراءاتِ في حرصِه على نسبةِ القراءةِ إلى أصحابها . . وذكرِه للأوجهِ الجائزةِ في القراءة؛ وبيانِه للآراءِ التي قيلت فيها[3]. من ذلك:

استـشهد الأشموني على أنَّ بدل (كلّ من كلّ) هو البدل المطابق لوقوعه في اسم الله تعالى، نحو قوله ﴿**إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ**﴾.[4] في قراءة الجرِّ.

وقال الصَّبَّانُ في الآية الكريمة: "وقوله (في قراءة الجر) أما في قراءة الرفع، فالاسم مبتدأ؛ خبره الموصول بعده؛ أو خبر مبتدأ محذوف أي: هو الله". [5]

وكذلك ذكر الأشموني: أنَّ إعمال (ما) عمل (ليس) نحو ﴿**مَا هَـذَا بَشَراً**﴾ [6] و﴿**مَّـا هُـنَّ أُمَّهَاتِهِمْ**﴾ [7] وهذه لغة الحجازيين وأهملها بنو تميم، وهو القياس لعدم اختصاصها بالأسماء.

علَّقَ الصَّبَّانُ عليه بقوله "قوله: (أهملها بنو تميم) بلغتهم؛ وقرأ ابن مسعود (ما هذا بشرٌ) بالرفع؛ ونُقِلَ عن عاصم (ما هن أمهاتُهم) بالرفع". [8]

ونرى الصَّبَّانُ في بعض الأحيان يصف القراءة بالشذوذ، منه:[9]

استـشهد الأشـموني علـى أنَّ صاحب الحال قد يخصص بوصف؛ كقراءة بعـضهم ﴿**وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ مُصَدِّقاً**﴾.[10] فعلَّق الصَّبَّان عليه: "وقوله:

---

(1) البقرة الآية 233.
(2) الحاشية 420/3. والقراءة في البحر المحيط 321/2، والدر المصون 569/1، والكشاف 252/1.
(3) ينظر الحاشية للمزيد: 248/1، 409، 424، 216/2، 246، 314، 337، 345، 17/3، 146، 157، 171، 185، 234، 318، 320 ، 414، 420، 431 439، 450، 453، 455.
(4) سورة ابراهيم الآية 1.
(5) ينظر الحاشية 184/3-185. والقراءة في الكشاف 524/2.
(6) يوسف الآية 31. والقراءة في البحر المحيط 303/5 والدر المصون 178/4-179، والكشاف 464/2.
(7) المجادلة الآية 2. والقراءة في البحر المحيط 232/8 والكشاف 353/4.
(8) الحاشية 363/1.
(9) ينظر الحاشية 53/1، 83، 145، 423، 375، 411، 424، 74/2، 208، 388، 269، 317/3، 457.
(10) البقرة الآية 89.

(كقـــراءة بعـــضهم) هي شاذة، وقد يقال: لا شاهدَ فيها؛ لاحتمالِ أن يكون الحال من المستتر في الجار والمجرور".[1]

وكذلك قول الشارح في (أي الموصولة) أنَّها تُبْنى وهي مضافة لفظاً؛ إذا كان مصدرُ صلتها ضميراً محذوفاً؛ نحو ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [2] وقرئ بضم (أي) بناءً وبنصبها.

علَّـــق الـــصبَّانُ قـــائلاً: وقـــوله (بنصبها) ذكره زيادة فائدة؛ ولا دخل له في الإيراد، وهذه القراءة شاذَّة.[3]

وفي أحيان أخرى يصف القراءةَ، فيذكر أنها إحدى القراءات السبع.[4] ومنها:

ذكر الأشموني في (أنْ) المخففة أنَّ خبرها إذا كان جملة فعلية؛ فعلها جامد أو دعاء؛ فلا تحتاج إلى فاصل، ومنه قوله تعالى ﴿والخَامِسَةَ أَنَّ غَضِبَ اللهُ عَلَيْهَا﴾.[5] فقال الصبَّان فيه: "وقوله (أن غضب الله . . .) أي: في قراءة نافع أنْ بسكون النون و(غَضِبَ) بصيغة الماضي؛ مقصوداً به الدعاء؛ فهي قراءة سبعية، وما في التصريح مما يخالف ذلك سَبْقُ قَلَم".[6]

فنـــراه هـــنا يُعْـــرِبُ عـــن قـــبوله للقراءة، ويَرُدُّ ما صَرَّحَ به بعضُ المتأخرين بخصوص هذه القراءة.

ومنه ما أورده الشارح تبعاً للمصنف من أنَّ النون في (اللذان) تشدد في حالة الرفع، وهذا متفق على جوازه، وقد قرئ ﴿وَاللَّذَانَ يَأْتِيَانِهَا مِنكُمْ﴾.[7]

فعلَّـــقَ الصبَّانُ عليه بقوله: "وقوله: (وقد قُرِئَ اللذانِّ) وهي قراءة سبعية وكذا فذانِّك)[8] وفيه إشارة إلى القراءة ﴿فَذَانِّكَ بُرْهَانَانِ﴾".[9]

---

(1) ينظر الحاشية 260/2. والقراءة في البحر المحيط 302/1، والدر المصون 295/1، والكشاف 151/1.
(2) مريم الآية 69.
(3) ينظر الحاشية 83/1. والقراءة في البحر المحيط 207/6، الدر المصون 518/4، والكشاف 120/3.
(4) ينظر الحاشية: 81/1، 215، 431، 78/2، 111، 209، 216، 225، 303، 305، 405، 414/3، 415، 444، 457.
(5) النور الآية 9.
(6) الحاشية 431/1. وينظر شرح التصريح 331/1، والقراءة في البحر المحيط 434/6، والدر المصون 212/5، والكشاف 274/3-275، والنشر 329/2،
(7) النساء الآية 16. والقراءة في البحر المحيط 197/3، والدر المصون 331/2، والكشاف 427/1، والنشر 248/2.
(8) الحاشية 215/1.
(9) القصص الآية 32. والقراءة في البحر المحيط 119/7، والدر المصون 342/5، والكشاف 448/3. والنشر 344/2.

وقــد انفــرد الصبَّان بذكر مجموعة من القراءات القرآنية، والتي لم تَرِدْ عند الأشموني ومن أمثلة هذا:

ذكر الأشموني تحت باب (تنبيه) أنَّ من العرب من يسكن ياء الاسم المنقوص في النصب؛ نحو قول الشاعر[1]: **(البحر الطويل)**

وَلَوْ أَنَّ واشٍ بِالْيَمَامَةِ دَارُهُ وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا

قال أبو العباس المبرد: وهو من أحسن ضرورات الشعر.

علَّقَ عليه الصبَّانُ قائلاً: "وقوله: (وهو من أحسن الضرورات . . .) الأصح جــوازه في السعة؛ بدليل قراءة جعفر الصادق **﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾** [2] بسكون الياء".[3]

وعلــيه فالصبَّانُ هنا يُرَجِّحُ التسكينَ اعتماداً على السماع بالقراءات القرآنية، ويَسْتَنِدُ إليها في إصدار الحكم.

ونحــو ما ذكره الشارح عن الأخفش من أنَّ (إذ) في قولك (يومئذ) و (حينئذ) مجرورة بالإضافة، وأنَّ كسرتها كسرة إعراب، ورُدَّ بملازمتها للبناء، وذلك لشبهها بالحــرف فــي الوضع؛ وفي الافتقار دائماً إلى الجملة، وبأنَّها كُسِرَت حيث لا شيءَ يقتضي الجرَّ، نحو قول الشاعر[4]:**(البحر الوافر)**

نَهَيْــتُك عن طِلاَبِكَ أُمَّ عَمْرٍو بِعَافِيةٍ وَأَنْتَ إِذٍ صَحِيحُ

فعلَّــقَ الصبَّانُ هنا بقوله: "وقوله: (نهيتك . . .) أجاب عن هذا الأخفش: بأنَّ الأصــل (حينــئذ)، فحُذِفَ المضافُ وبقيَ الجرُّ؛ كما في قراءة بعضهم **﴿واللهُ يُرِيدُ الآخِــرَةَ﴾** [5] أي: ثــواب الآخرة، أفاده في المُغْنِي، ويضعفه أنَّهُ تقديرُ أمرٍ مستغنى عنه، وأنَّ بقاء المضاف إليه على جرِّه بعد حذف المضاف شاذّ".[6]

وكــذلك أورد الأشموني أقوالَ العلماءِ في أصلِ (لات) فقال: منها أنَّ "أصلَها "لــيس" قلبت الياء ألفا والسين تاء وهو ضعيف" علَّق الصبَّان عليه "وقوله: (أصلها

---

(1) البيت لمجنون ليلى في ديوانه 252، وخزانة الأدب 484/10، والمقتصد 1039/2، وشرح المفصل، 51/6، والمغني 382. وهمع الهوامع 182/1، ورح شواهد المغنى 698/2، ولدرر 71/2.

(2) المائدة الآية 89.

(3) الحاشية 149/1. والقراءة البحر المحيط 10/4-11، ولكشاف 58/2.

(4) البيت في أشعار الهذليين 171/1، والخزانة 539/6، والجنى الداني 187، والخصائص 376/2، والمقتصد 74/1، وشرح المفصل 29/3، ومغني اللبيب 119، وشرح شواهد المغني 260/1، والجنى الداني 187.

(5) الأنفال الآية 67. والقراءة في البحر المحيط 517/4، والدر المصون 435/3، والكشاف 271/2.

(6) الحاشية 53/1. وينظر المغني 119، 600.

لَـيِسَ) أي: بكسر الياء؛ كما في المُغْني والتصريح، وإن صَرَّحَ الشارحُ بعد؛ أنَّها ساكنة، فهي حينئذ فعل ماضٍ، وقيل: هي ماضي يليت؛ أي: ينقص، يقال: لات يليت، وألت يألت، وبهما قرئ قوله تعالى ﴿لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئاً﴾".[1]

ولا يستبعد د. رمضان عبد التواب: أنْ تكونَ (ليس) مركبة من (لا) وكلمة(أَيْس) التي لا وجود لها في العربية، إلاّ في بعض التعبيرات القديمة، كقول العرب: "ائتني به من حيث أَيْسَ ولَيْسَ" ومعناه "من حيث هو ولا هو" وكذلك في قولهم "الأيْس والليس) بمعنى: الوجود والعدم، ويرى أنَّ (ليس) في حالة تركيبها مع (لا) ضاع منها الهمز، فصارت (لَاَيْسَ) وهي مكونة من مقطعين، الاول منهما طويل مغلق (Lāy)، وهو غير جائز في العربية، فلذلك لجأت العربية إلى التَخَلُّص منه بتقصير حركته، فصارت الكلمة (لَيْسَ)[2].

وتجدر الإشارةُ إلى أنَّ الخليل بن أحمد الفراهيدي، قد فَطِنَ الى ذلك؛ إذ قال: "إنَّ معنى ليس (لا ايس) فَطُرِحَتْ الهمزةُ؛ وأُلْزِقَتْ اللامُ بالياء"[3].

ويبدو أنَّ ما دفع د. رمضان عبد التواب إلى تبنّي هذا الرأي تتبعُه لما يقابل كلمة (ليس) في اللغات السامية فهي في الآرامية (layt) وأصلها (Lâît) [4]، وفي العبرية (יֵשׁ – yeš) (يش) بمعنى يوجد[5]، وفي الآكدية (išu) ومعناها يوجد. وفي السريانية (Lā>īt)[6]، وفي الآشورية(إشو) išu ونفيها (لشو) Laššu[7]. وفي هذا ما يُؤَيِّدُ الرأي الذي يربط (ليت) بـ (ليس).

ثالثاً: الحديث النبوي الشريف

الحديث في اللغة

تتفق معظم المعاجم العربية على أنَّ الحديث هو: الخبر.[8] فيقول العسكري (ت395هـ) إنَّ الحديث في الأصل: هو ما تخبر به عن نفسك، من غير أن تسنده

---

(1) الحجرات 14، وينظر الحاشية 379/1. والقراءة في البحر المحيط 115/8، والكشاف 262/4، والنشر 375/2-376.
(2) ينظر فصول في فقه اللغة 48، ولحن العامة والتطور اللغوي 372-373.
(3) تهذيب اللغة 72/13، ولحن العامة 373.
(4) لحن العامة 373.
(5) מלון עברי- ערבי ، עמ' 712.
(6) Costaz, L. Syriac English Dictionary. P172.
(7) لحن العامة 373.
(8) تاج العروس مادة (حدث). ولسان العرب مادة (حدث)، ومقاييس اللغة 36/2.

إلـــى غيرك، وسُمِّيَ حديثاً: لأنَّهُ لا يُتَقَدَّمُ له؛ وإنَّما هو شيء حدث لك؛ فحدثت به[1]، والحديث ما يُحَدِّثُ به المحدِّثُ تحديثاً.[2]

أمـــا فـــي الاصطلاح فهو ما نُقِلَ عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صـــفة خَلْقِـــية أو خُلُقية. ويراد به أيضاً ما أضيف إلى صحابي أو تابعي؛ فيما نقلوه عن النبي ﷺ من عبارات تُوضِحُ أقواله وأفعاله وأخباره.[3]

ومن يتتبعْ قضية الاحتجاج بالحديث النبوي يرَ أنَّ النحاة قد وقفوا منه مواقف متبايـــنة، وقـــد كَشَفَتِ النقابَ عن هذه المواقف عِدَّةُ دراسات لغوية[4]. ويمكن بيانُ موقفِ النحاة من الحديث النبوي على النحو الآتي:

فالقدامـــى احـــتجوا بالحـــديث، ولكن بمقدارٍ وعلى ندرة، فسيبويه وغيره من النحاة القدامى احتجوا به في عِدَّةِ مواضع من كتبهم[5].

أما النحاة المتأخرون فقد انقسموا إلى ثلاث فرق[6]:

1- مـــذهب المانعـــين؛ ويمثل هذا المذهب ابن الضائع (ت 680هـــ) وأبو حيان الأندلسي (ت 745هـــ)، والسيوطي (ت 911هـــ).

2- مذهـــب المجيزين؛ ويتزعمهم ابن مالـــك (ت 672هـــ)، وتبعـــه الدَّمَامِيني ت (827)هـــ وغيره من النحاة.

3- مذهب المتحفظين؛ مثل الشاطبي (ت 790هـــ)، وهم لا يرفضون الاحتجاج بالحـــديث جملةً ولا يأخذون به جملة، بل يجيزون الاحتجاج بما ثبت أنه لفظ النبي ﷺ.

ولعلَّ السببَ في وقوف النحاة منه هذه المواقف المختلفة؛ يعود إلى أنَّ علماء الحـــديث جـــوّزوا نقلـــه بالمعنى، كما نبَّهوا على وقوع اللحن في بعض الأحاديث المروية؛ لأنَّ كثيراً من رواته كانوا غير عربٍ.[7]

---

(1) الفروق اللغوية 45.

(2) اللسان مادة (حدث).

(3) أصول النحو العربي 48، وموقف النحاة من الاحتجاج في الحديث الشريف، المقدمة، 5.

(4) في أصول النحو العربي، سعيد الأفغاني 48، والحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية 16، ودراسات في العربية وتاريخها/ محمد خضر حسين 166، ومدرسة البصرة، عبد الرحمن السيد 255، وأصول النحو العربي، محمد عيد، 53، الرواية والاستشهاد باللغة، محمد عيد 131، والدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، فاضل السامرائي 181، 374، والنحاة والحديث النبوي، حسن الشاعر 25، ونظرات في اللغة والنحو، طه الراوي 20.

(5) ينظر الكتاب 1/74، 327، 2/32، 80، 393، 3/268، 4/116، والمقتضب 1/34، 232، 233، 2/184 . . . والإيضاح العضدي 101، والمسائل العضديات 25، 28، 57، 175 . . .

(6) خزانة الادب 1/9، في أصول النحو العربي، سعيد الأفغاني 48.

(7) الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية 307-308. وفي أصول النحو العربي، الأفغاني 41-50.

بَـيدَ أنَّ اهـتمامَ النحاةِ الأوائلِ انصبَّ على الاستشهاد بالشِّعر، فهو الصبغة العامـة التي اصطبغت بها كتُبهم. في حينَ كان احتجاجُهم بالحديثِ قليلاً جداً مقارنةً بغيـره مـن مصادر الاحتجاج. أما المتأخرون فالأمر مختلف عندهم، إذ إنَّنا نلمس اهتماماً ملحوظاً بالحديث عند بعضهم، من أمثال: ابن مالك وابن هشام وغيرهم من النحاة[1]. فقد كان لهم موقفٌ متميزٌ عن غيرهم في مسألة الاحتجاج بالحديث.

ويمكـن أنْ نَلْمِسَ هذه العناية عند الصَّبَّانِ إذ أولى اهتماماً ملحوظاً بالحديث. فقـد بلغ مجموع شواهده من الحديث نحو: خمسين حديثاً. وللصَّبَّانِ موقفُه الخاصُّ والمتميزُ من الحديث النبوي، ويمكن بيان هذا الموقف على النحو التالي:

تابـع الـصَّبَّانُ الأشـموني في بعض الأحاديث التي استشهد بها في مواطن مخـتلفة مـن حاشيته، مكتفياً بشرح بعض ألفاظ الحديث؛ أو التعليق الموجز عليها؛ إيذاناً منه بموافقته للشارح[2]. ومن أمثلة ذلك:

استـشهد الأشموني على أنَّ بعض الأفعال يُحْمَلُ على صار لموافقتها معناها، ومنها (استحال) نحو: قول الرسول ﷺ: "فاسْتَحَالَتْ غَرْبًا".[3]

وكل ما قاله الصَّبَّانُ هنا: "وقوله: (غربا) أي: (دلواً عظيمةً)"[4]

وكـذلك مـا قاله الأشموني في إعراب الفعل حيث استشهد بقول الرسول ﷺ "مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ فَلاَ يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا وَلاَ يُؤْذِيَنَّا بِرِيحِ الثُّومِ"[5] على أنَّ الجزم هـنا على الإبدال من فعل النهي، لا على الجواب. أما الصَّبَّانُ فاكتفى بقوله: "(بريح الثوم) بضم المثلثة".[6]

وذكر الأشموني في أنَّ الفاء الواقعة في جواب الشرط قد تحذف للضرورة أو للـندور. ومـثَّلَ للندور بما أخرجه البخاري من قوله ﷺ لأبيّ بن كعب: "فَإِنْ جَاءَ

---

(1) الرواية والاستشهاد باللغة 131-138. وتاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب 25-26.
(2) ينظر الحاشية للمزيد: 43/1، 184، 316، 68/2، 247، 344، و 16/3، 71، 88، 117، 201، 205، 277، 456، 450 . . . .
(3) الحديث صحيح البخاري 3391، وموطأ الإمام ابن مالك 29.
(4) الحاشية 336/1.
(5) الحديث صحيح البخاري برقم 809، صحيح مسلم برقم 873 موطأ ابن مالك 29.
(6) الحاشية 456/3.

صَاحِبُها؛ وَإلاَّ اسْتَمْتِعْ بِهَا"[1]. وقال الصبَّانُ فيه: "جواب الشرط الأول محذوف للعلم به؛ أي: فأداها إليه".[2]

كذلك استشهد الأشموني على أنَّ (لعلَّ) تُحْمَلَ على عسى في اقتران خبرها بـ (أنَّ) كما في الحديث النبوي "وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ"[3] علّقَ الصبَّانُ بقوله: "(ألحنَ) أي: أفصحَ".[4]

وثَمَّةَ أحاديثُ نبويةٌ وردتْ في الشرح وتناولها الصبَّانُ بالتعليق والبسط أو الردِّ والاعتراض على بعض آراء العلماء فيها، ومنها[5]:

استشهاد الأشموني في مبحث (التنازع في العمل) بقول الرسول صلى الله عليه وسلم "تُسَبِّحُونَ وَتَحْمَدُونَ وَتُكَبِّرُونَ دُبُرَ كُلِّ صَلاَةٍ ثَلاَثاً وَثَلاثِينَ".[6] على تعدد المتنازع فيه.

وقال الصبَّانُ: "ما تعدد فيه المتنازع هنا ثلاثة أفعال. والمتنازع فيه هو الظرف (دُبُرَ) والمفعول المطلق ثلاثاً وثلاثين، وقد أُعْمِلَ الأخير؛ إذ لو أعمل الأول لأضمر عقب الثاني؛ الثالث فيه إيّاها، ولو أُعْمِلَ الثاني لأضمر ذلك عقب الثالث، وقد يدعي أنَّهُ أعمل غير الأخير، بناءً على جواز حذف الفضلة مطلقاً؛ كما اختاره في التسهيل".[7]

وفي هذا إشارة إلى موافقته لرأي البصريين الذين ذهبوا إلى إعمال الفعل الأخير خلافاً للكوفيين الذين نادوا إلى إعمال الفعل الأول.[8]

واستشهد الشارح – كذلك – على أنَّ من معاني (اللام) موافقة (على) في الاستعلاء الحقيقي أو المجازي بقول الرسول صلى الله عليه وسلم (وَاشْتَرِطِي لَهُمْ الْوَلاَءَ)[9] وقد أنكره النحاس.

---

(1) الحديث في صحيح البخاري رقم 2257، ومسند الإمام أحمد برقم 16712، وسنن الكبرى للبيهقي برقم 12204. والحديث يتعلق باللُّقطة.

(2) الحاشية 30/4.

(3) الحديث صحيح البخاري رقم 2483، وصحيح مسلم رقم 4427، وسنن الترمذي رقم 1337، ومسند الإمام أحمد 8344، وصحيح الجامع رقم 2342.

(4) الحاشية 392/1.

(5) ينظر الحاشية للمزيد 185/1، 316، 344/2، 71/3، 79، 193، 205، 277.

(6) الحديث صحيح البخاري برقم 843، سنن الترمذي 275، وصحيح مسلم 936، وصحيح الجامع رقم 2626.

(7) ينظر الحاشية 147/2. وينظر شرح التسهيل لابن مالك 176/2-177.

(8) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف، 83/1. مسألة رقم 13.

(9) الحديث في صحيح البخاري 2375، وسنن الكبرى للبيهقي برقم 22224.

وعلَّقَ الصبَّانُ على هذا الشاهد بقوله: "قوله: (أنكره النحاس) انظر هل مرجع الضمير كونها للاستعلاء المجازي أو كونها للاستعلاء مطلقاً، الأظهر الثاني؛ . . . .. وقال النحاس: المعنى من أجلهم، قال: ولا يُعْرَف في العربية (لهم) بمعنى عليهم".[1]

تتجلَّى عنايةُ الصبَّانِ بالحديث النبوي في اهتمامه بذكر الروايات الواردة في الحديث النبوي وإيراده للمناسبة التي قيل فيها الحديث. ومن أمثلة ذكره للروايات الواردة في الحديث [2]:

استشهد الأشموني على أنَّ (أل) التعريف يقال فيها (أم) في لغة طيء، بقول الرسول صلى الله عليه وسلم (لَيْسَ مِنْ امْبِرِّ امصِّيَامُ فِي امسَّفَرِ)[3]

وقال الصبَّانُ في هذا الشاهد: "محمول كما قاله السيوطي على صوم النفل، فلا يخالف قوله تعالى ﴿**وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ**﴾ [4] والحديث ورد بلفظ (ال) ولفظ (أم) كلاهما بسند رجاله، رجال الصحيح".[5]

ونحو ما ذكره الأشموني من أنَّ (سِنين) قد تكون معربة بالحركات الظاهرة على النون، ومثَّل لذلك بالحديث النبوي الشريف (اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِم سِنِيناً كَسِنِينِ يُوسُفَ)[6] في إحدى الروايتين، وقال الصبَّانُ فيه: "وقوله: (في إحدى الروايتين) والرواية الأخرى سِنين كسِني يوسف بإسكان الياء وحذف النون"[7]. فالشاهد في الرواية التي ذكرها الأشموني أنَّ (سِنين) لو كانت معربة بالحروف لوجبَ حذف النون للإضافة كما هو الحال في الرواية الثانية.

وفي مواطن عديدة ذهب الصبَّانُ إلى إيراد المناسبة التي قيل فيها الحديث.[8] ومن أمثلة ذلك: الحديث النبوي الذي أورده الأشموني في مبحث النداء (ثَوْبِي حَجَرُ)[9] فقال الصبَّانُ فيه: "وقوله "ثَوْبِي حَجَرُ" قاله ﷺ حكاية عن موسى عليه

---

(1) الحاشية 324/2 وينظر المغني 280.
(2) ينظر الحاشية للمزيد 110/1، 105، 113، 185، 316، 7/3، 16، 65/4، 132.
(3) الحديث في مسند الإمام أحمد برقم 23294، وسنن النسائي 2224.
(4) البقرة الآية 184.
(5) الحاشية 56/1.
(6) الحديث في البخاري رقم 3316، وسنن ابن ماجة 1234.
(7) الحاشية 130/1.
(8) ينظر الحاشية 43/1، 104-105، 316، 327/2، 344، 7/3، 16، 201، 49/4 .
(9) الحديث في صحيح مسلم رقم 6100، ومسند الإمام أحمد 8131.

الـصلاة والـسلام؛ حين فَرَّ الحجرُ بثوبه؛ حين وضعه عليه؛ وذهب ليغتسل، وكان رخاماً".[1]

وكـذلك الشاهدُ الذي ذكره الأشموني في مبحثِ (النكرة والمعرفة) من جواز وصـلِ الـضميرِ المنـصوبِ بكان، بقول الرسول صلى الله عليه وسلم في قتل ابن صيَّاد (إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيه، وإلا يَكُنْهُ فَلاَ خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِه).[2]

فـأورد الصَّبَّانُ المناسبة التي قيل فيها هذا الحديث؛ فقال: قاله صلَّى الله عليه وسـلم "لعمـر بن الخطاب حين أراد قتل ابن صياد ظناً منه أنَّهُ الدجال، ولعلَّ هذا الترديد منه عليه الصلاة والسلام؛ قبل أنْ يعرف تفصيل حال الدجال".[3]

ومن مظاهر اهتمامه بالأحاديث النبوية ميلُه أحياناً إلى تتمّةِ الحديثِ المُستشهَدِ به، ومن أمثلة ذلك[4] ما استشهد به الأشموني في مبحث (النكرة والمعرفة) على أنَّ الـنونَ تحـذف من (قَطْني) التي بمعنى (حَسْبي) بقول الرسول صلى الله عليه وسلم (قط قط بعزتك).[5]

فقال الصَّبَّانُ فيه: "وقوله: (وفي الحديث قط قط) في صحيح البخاري مرفوعاً (لاَ تَـزَالُ جَهَنَّمُ تَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ حَتَّى يَضَعَ رَبُّ الْعِزَّةِ قَدَمَهُ فيها، فَتَقُولُ قَطْ قَطْ، وَعِزَّتِكَ وَيُزْوَى بَعْضُهَا إلى بعض)".[6]

وقـد انفرد الصَّبَّانُ في ذكر مجموعة من الشواهد في الحديث النبوي لم تَرِدْ عند الأشموني ومنها[7]:

ذكـر الـصَّبَّانُ أنّ ممـا جاء على لغة (أكلوني البراغيث) في العربية قولَ الرسـول صلى الله عليه وسلم (أَوَ مُخْرِجِيَّ هم)[8] ثم خَرَّجَ الحديث بقوله: "المناسب أن يكـون (هـم) مبتدأ مؤخر، و(مخرجي) خبراً مقدماً، فيكون على اللغة الفصحى التي هي لغته "صلى" ".[9]

---

(1) الحاشية 201/3، البحر المحيط 367/1.
(2) الحديث في صحيح البخاري 2827، ومسند الإمام أحمد 6344، وسنن ابن داوود 4325.
(3) الحاشية 175/1.
(4) ينظر الحاشية 185/1، 247/2، 16/3، 117 و 65/4.
(5) الحديث في صحيح البخاري برقم 6513 وصحيح مسلم برقم 7126، ومسند الإمام أحمد برقم 12186.
(6) الحاشية 183/1-184، و (يزوي) يجمع ويضم، ينظر القاموس المحيط 341/4.
(7) ينظر الحاشية للمزيد 8/2، 247، 344، و 88/3، 117، 201، 275، 456.
(8) الحديث في مسند الإمام أحمد 25468..
(9) الحاشية 67/2.

ذكـــر الصَّبَّانُ أنَّ "(الآن) تأتي مصروفة كقول الرسول صلى الله عليه وسلم حين سمع جبة أي: سقطة (هَذَا حَجَرٌ رُمِيَ بِهِ فِي النَّارِ مُنْذُ سَبْعِينَ خَرِيفاً؛ فَهُوَ يَهْوِي فِي النَّارِ؛ الآنَ حِينَ انْتَهَى إلى قَعْرِها)[1] فالآنَ مبتدأ وخبره (حين انتهى)".[2]

وكذلك ما أورده في مبحث (الحكاية) من قول الرسول صلى الله عليه وسلم: "إيَّـــاكُمْ ولو فإنَّ (لَوْ) تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ".[3] فـــ (لو) اسم (إنَّ) قُصِدَ فيها الحكاية، قالـــه المـــصنف في شرح الكافية، ورواه غيره على الإعراب، ولفظه: "إيَّاكُم واللَّوْ؛ فَإنَّ اللَّوْ تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ".[4]

وكـــذا ذكـــر الـــصَّبَّانُ أنَّ (هـــل) قد تكون بمعنى الهمزة "فيعطف بأم بعدها كالحديث النبوي: (هَلْ تَزَوَّجْتَ بِكْراً أَمْ ثَيِّباً).[5]

وقـــد يبسط القول في كثير من الأحاديث التي وردت في حاشيته ولم تَرِدْ في الشرح ومثاله[6]:

ذكـــر الصَّبَّانُ أنَّهم لم يغلّبوا المؤنثَ إلاَّ في مسألتين: " قولهم (ضَبُعان) بفتح فـــضم؛ فـــي تثنـــية ضبع المؤنث، و (ضِبْعان) بكسر فسكون؛ للمذكر. ونحو قولك: كتبْـــتُهُ لـــثلاث بـــين يوم وليلة، وضابطه أن يكون معك عدد مميز بمذكر ومؤنث؛ كلاهمـــا مما لا يعقل، وفُصِلا من العدد ببينَ؛ كذا في المُغْني. قال الدَّمَاميني: "ومن أمـــثلة المسألة الثانية: اشتريت عشراً بينَ جملٍ وناقةٍ، ثم قال: ووقع تغليب المؤنث فـــي غيـــر تَيْـــنِكَ المـــسألتين؛ ففي التنزيل ﴿**وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً يَتَرَبَّـــصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْراً**﴾ [7] والمراد عشرة أيام بلياليهن؛ لكن أنث العـــدد؛ لتغلـــيب الليالي وغيرها"[8]، ثم قال: "وزعم زاعمٌ أنَّهُ عليه الصلاة والسلام غلَّـــبَ المـــؤنثَ في قوله (حُبِّبَ إِلَيَّ مِنْ دُنْيَاكُمْ ثَلاثٌ: النِّسَاءُ والطِّيْبُ؛ وجُعِلَتْ قُرَّةُ عَيْنِـــي فِي الصَّلاَةِ)[9] اهتماماً بالنساء، وهذا الحديث رواه النسائي عن أنس، وليس

---

(1) الحديث في صحيح ابن حبان 7354، وصحيح مسلم 5078.
(2) الحاشية 192/2، وينظر شرح التسهيل 219/2.
(3) الحديث في صحيح مسلم رقم 6725، وسنن ابن ماجة رقم 82، 4158.
(4) الحاشية 132/4.
(5) الحديث في صحيح البخاري رقم 2745، وصحيح مسلم رقم 3597، وسنن أبي داود رقم 2051.
(6) ينظر الحاشية للصبان 185/1، 306، 192، و 8/2، 239/3.
(7) البقرة الآية 234.
(8) الحاشية 113/1.
(9) الحديث في مسند الإمام أحمد رقم 1204، سنن النسائي 3878.

فـيه ذكر الثلاث؛ ولا أعلمها ثابتة من طريق صحيح اهـ"[1]. وعلَّقَ الصبَّانُ على كـلام الدَّمَامِيني بقوله: "وقد عُدَّ في آخر المُغْني من أمثلة التغليب قولهم (المروتين) في الصفا والمروة، وهذا من تغليب المؤنث"[2].

ومـنه قول الرسول ﷺ الذي ساقه الصبَّانُ في معرض حديثه عن (إذا) غير الفجائـية فقـال: "واعلم أنَّ (إذا) غير الفجائية ملازمة للظرفية عند الجمهور، وقال المـصنف: قـد تقع مفعولاً به؛ كقوله عليه الصلاة والسلام لعائشة رضي الله عنها: "إِنِّيَ لأَعْلَمُ إِذا كُنْتِ عَنِّيَ راضيةً وإِذَا كُنْتِ عَلَيَّ غَاضِبَةً"[3]، وأوَّلَهُ غيرهُ بجعل (إذا) ظرفا لمحذوفٍ هو المفعول، أي لأعلم شأنك إذا كنتِ إلخ"[4].

استشهد الصبَّان – كذلك – على مجيء (على) موافقة لمعنى (من) بقوله عليه الـصلاة والسلام (بُنِيَ الإِسْلاَمُ عَلَى خَمْسٍ)[5] أي: منها، ثم قال: "وبه يندفع ما يقال هـذه الخمس هي الإسلام، فكيف يكون مبنياً عليها، وأجيب أيضاً: بأنه من بناء الكل على أجزائه؛ والتغاير بالكلية والجزئية كافٍ".[6]

وقد يستند إلى الحديث النبوي في إصدار بعض الأحكام أو رَدِّ بعضها الآخر؛ فمـثلاً ذكـر الصبَّان: أنَّهم قد اختلفوا فيما يصاحب (بضع) فالجمهور ذهب إلى أنَّهُ يـصاحب العـشرة والعـشرين إلى التسعين؛ ولا يصاحب المائة والألف، وقيل لا يـصاحب إلاَّ العشرة. وقد ردَّ الصبَّانُ القولَ الأخيرَ؛ فقال: "وهو مردود لوروده في قول الرسول ﷺ "الإِيْمَانُ بِضْعٌ وَسِتُّونَ شُعْبَةً".[7] وفي رواية (بضع وسبعون).[8]

وكذا قوله في أنَّ (ما) عند بعض أئمة اللغة تأتي لغير العاقل، في حينِ يذهبُ الأكثرون إلى أنَّها للعاقل وغيرِ العاقل. ثم ذكر ما ورد في شرح الجامع من مجيئها لغيـر العاقـل عن النبي ﷺ وذلك أنَّ ابن الزبعرى "لما سَمِعَ قوله تعالى ﴿**إِنَّكُمْ وَمَا تَعْـبُدُونَ مِـن دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ**﴾ [9] قال: لأَخْصُمَنَّ محمداً فجاء إلى النبي ﷺ

---

(1) ينظر الحاشية 113/1، والمغني 901.
(2) الحاشية 113/1.
(3) الحديث في صحيح مسلم رقم 6238 وصحيح ابن حبان رقم 6998.
(4) الحاشية 389/2.
(5) الحديث في صحيح البخاري رقم 8.
(6) الحاشية 333/2-334. وكما استشهد به في موضع آخر وذلك في معرض حديثه عن (القواعد) أي قواعد الإيمان أثناء شرحه لخطبة الكتاب 5/1.
(7) الحديث في صحيح البخاري رقم 8، وصحيح مسلم رقم 116.
(8) ينظر الحاشية 103/4، وينظر الحاشية كذلك 132/4.
(9) الأنبياء الآية 98.

فقـــال: أليس قد عُبِدَتْ الملائكة ؟ أليسَ قد عُبِدَ المسيح ؟ فيكون هؤلاء حصب جهنم؛ فقال له النبي ﷺ : (ما أجهلك بلغة قومك ؟ (ما) لا يعقل) اهـــ[1].

رابعاً: كلام العرب:

يُعَـــدُّ كـــلامُ العرب من أهم العناصر التي أُسْتُـــقْرِئَتْ منها قواعدُ اللغة، حتى قـــيل: إنَّ الـــنحو علم مستخرج من استقراء كلام العرب[2]، وعُرِّفَ – أيضاً – بأنَّهُ "انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه؛ من إعراب وغيره . . .".[3]

والمقـــصود بكـــلام العرب: شعرهم ونثرهم. أما الشِّعر؛ فهو ديوان العرب، وأما النثر فأمثالهم وأقوالهم القصيرة وخطبهم، مما قام لأجله علمُ الرواية عند الأئمة الأوائل؛ الذين جعلوا من لغة العرب الفصحاء حكماً يتقاضَوْن إليه، فيما يشجر بينهم من خلاف؛ من صدق اللفظة وصحة القالب.[4]

وهـــؤلاء الفصحاء يُقصد بهم مَنْ يُوثَق بفصاحتهم وسلامة عربيتهم، ولم يقفِ الأمـــرُ عـــند العلمـــاء علـــى ما وجدوه أمامهم من كلام العرب، بل خرج كثيرٌ من النحويـــين واللغويـــين إلـــى الـــبوادي، يستمعون من العرب الخُلَّص ويسجلون عن فصحائها ويروُون عن ثـــقاتها، فقد رُوي عن الخليل؛ أنَّهُ خرج إلى البادية وأخذ عن فـــصحائها".[5] وأنَّ الكسائي جالَ في البادية وسَجَّلَ عن الأعراب[6]، وكما نُقِلَ عن يونس بن حبيب أنَّهُ سَمِعَ من العرب.[7]

لـــذا كـــان شـــعرُ العربِ المورِدَ الذي استـــقى منه النحويون واللغويون – بـــصريين وكوفيـــين – شـــواهدَهم، وبَنَوْا عليه لغتَهم وأصولَهم النحوية؛ واستنبطوا قواعدَهم، ومثـــّلوا لها.

ومن شِدَّةِ عِناية العلماء باللغة وحرصِهم الشديدِ عليها، أنهم دُفِعُوا إلى التشدد فـــي الاحتجاجِ بالشعر؛ خشيةَ أنْ يكونَ هذا الشِّعرُ منحولاً، لذلك وضعوا قيداً زمانياً

---

(1) الحاشية 222/1، السيرة النبوية لابن هشام 359/1، و (حصب جهنم) كل ما أوقدت به.
(2) الاقتراح 24.
(3) الخصائص 34/1.
(4) الحديث النبوي وأثره في الدراسات اللغوية 290.
(5) إنباه الرواة 258/2.
(6) المصدر نفسه.
(7) مراتب النحويين 34.

ومكانـياً، للـشواهد الشِّعرية التي يحتج بها في استنباطِ قواعدهِم. ولذا قسَّم العلماءُ الشُّعراءَ زمنياً إلى طبقاتٍ أربع [1]:

1- الطبقة الأولى: طبقة الشُّعراء الجاهليين.

2- الطبقة الثانية: طبقة الشُّعراء المخضرمين.

3- الطـبقة الثالـثة: طبقة الشُّعراءُ الإسلاميين (شِعر عصر بني أمية) وآخرُهم إبراهيم بن هَرِمة.

4- الطـبقة الرابعة: طبقة الشُّعراء المولدين والمحدثين، وهم يبتدئون في العصر العباسي كـ (بشار بن برد، وأبي نواس).

وقـد أجمـع أئمةُ اللغة والنحو على أنَّهُ لا يُحتج بشِعر المولدين والمحدثين، فـزمنُ الاحـتجاجِ عندهم نحو ثلاثمائة سنة، منها: مئة وخمسون قبل الإسلام؛ ومئة وخمسـون بعـده[2]، وعليـه فيكـون إبراهمُ بن هرمة آخرَ حُجّةٍ في لسان العرب -عندهم-. إذ نقل ثعلب عن الأصمعي قوله (خُتِمَ الشِّعرُ بإبراهم ابن هَرْمَة وهو آخرُ الحجج)[3] وقد استشهد به سيبويه في كتابه.[4]

أمـا بالنـسبة إلى المكان فقد استقى العلماءُ معظمَ المادة اللغوية من أعراب الـبادية، وذلك عن طريق الرحلة إليهم، أو ممن وَفَدَ من الأعراب عليهم، وقد رَوَتْ لـنا كثيرٌ من كتب اللغة الحوارَ الذي دار بين الكسائي والخليل، وذلك حينما أُعْجِبَ الكـسائي بمـا لدى الخليل من علم، فسأله عن مصدر هذا العلم، فقال الخليل: "من بوادي الحجاز ونجد وتهامة"[5]

ونستشفُّ من هذه الحادثة أنَّ العلماء لم يجمعوا اللغة من كل حدبٍ وصوب، لأنَّ القـبائل العـربية - عموما - لم تكن بمرتبة واحدة من الفصاحة والسلامة؛ بل تفاوتـتْ في درجاتها بسبب اختلاط بعضها بالأمم الأخرى.[6] لذلك فقد قُصِرَ الأخذُ

---

(1) خزانة الأدب 5/1، الاقتراح 26، في أصول النحو 17، وأصول التفكير النحوي 19، 43، وأصول النحو العربي 66.

(2) الاقتراح 26-27، وأصول التفكير النحوي 43-51.

(3) الاقتراح 26، والنحاة الحديث النبوي 23.

(4) ينظر الكتاب 206/1 و 415/1.

(5) نزهة الألباء 20، والأشباه والنظائر – المقدمة – 5.

(6) أصول النحو العربي 58.

مـــن اللغـــة على قبائلَ معينةٍ هي: تميم وقيس وأسد وهذيل وبعض كنانة والطائيين، ولم يُؤْخَذْ عن غيرهم من سائر القبائل العربية الأخرى.[1]

وقـــد أدَّتْ هـــذه القـــيودُ التـــي وضعها العلماءُ إلى خلافاتٍ بينهم في مسألة الاحـــتجاج بالـــشِّعر، فالبصريون لم يستشهدوا إلاَّ بالشِّعر الموثوقِ بفصاحته، كما لم يأخـــذوا بكـــل ما سُمِعَ عن العرب؛ إلاّ إذا كان مطّرداً في الاستعمال؛ وجارياً على ألـــسنتهم بكثـــرة، أما القليل؛ فلم يَبْنِ البصريون عليه قاعدةً، ولمْ يولوه اهتماماً كبيراً أثـــناء تقعـــيدهم للغة. بل إنَّهم لجأوا – أحياناً كثيرة – إلى تأويلِ ما خالف قواعدَهم تأويلاً يُبْعِدُ تلكَ اللغةَ عن الـــندرة أو الضرورة، أما الكوفـــيون؛ فقد بَنَوْا قواعدَهم – في كثير الأحيان – على القليل النادر.[2]

لقـــد اعـــتمد النحاةُ الأوائلُ على الشِّعر العربي في مسألة الاحتجاج النحوي بـــشكل ملحوظ، فلا يوجد كتابٌ في مكتبة النحو العربي يخلو من الاستشهاد به، لأنَّهُ المـــادةُ التـــي بُنـــيتْ علـــيها قواعدُهم. أما إذا نظرنا إلى (الصَّبَّان) فنراه قد اعتنى بالـــشواهد الـــشِّعرية عـــنايةً فائقةً؛ وقد بلغت مجموعُ شواهدِه الشعرية؛ الواردةِ في حاشـــيته؛ ســـواءً أخذها من الأشموني وعلَّق عليها؛ أو انفرد في ذكرها نحوَ (ألفٍ ومئتينِ وخمسينَ) شاهداً شِعرياً.

ولمعـــرفة طبيعة منهج الصَّبَّانِ في حاشيته على الأشموني؛ لا بدَّ من الوقوف قلـــيلاً علـــى بعض هذه الشواهد. وقد تباينتْ طرقُ تناولِ الصَّبَّانُ للشواهد الشِّعرية الواردة في شرح الأشموني:

فكثيراً ما كان صاحب الحاشية يكتفي بشرح بعض مفردات الشاهد الشِّعري، دون أن يـــبدي رأيـــاً نحوياً أو موقفاً خاصّاً من هذا الشاهد أو ذاك – ولعلَّ في ذلك إشـــارة منه إلى موافقته للشارح – وأمثلة هذا كثيرة.[3] نذكر بعضاً منها على سبيل

---

(1) الاقتراح 19، في أصول النحو العربي 59، والمدارس النحوية (شوقي ضيف) 159.

(2) المدارس النحوية (خديجة الحديثي) 166، وفي أصول النحو العربي 62-67. ومدرسة الكوفة 459-503. والقياس في النحو العربي نشأة وتطوره 47-48. وأصول النحو العربي 61.

(3) ينظر الحاشية 44/1، 48، 56، 105، 127، 175، 176، 326، 364، 377، 422، 29/2، 30، 33، 35، 38، 51، 69، 71، 81، 95، 100، 309، 426، 87/3، 167، 169، 211، 276 . . . .

التمثيل لا الحصر؛ فمثلاً: ذكر الأشموني في مبحث (عوامل الجزم) أنَّ (لا) الناهية قد يُجْزَمُ بها المتكلم وهو قليل، ومن ذلك قول الشاعر[1]:**(البحر البسيط)**

لاَ أَعْرِفَنْ رَبْرَباً حُوْراً مَدَامِعُهَا مُرَدَّفاتٍ عَلَى أَعْقَابِ أَكْوَارِ

فأخذ الصَّبَّانُ يشرح معاني المفردات الواردة في هذا البيت فقال: "الرَبْرَبْ: القطيع من البقر، شُبِّهَ النساءُ به في حسن العيون وسكون المشي، و(حوراً): صفته؛ جمع حوراء من (الحَوَرُ)، وهو شِدَّةِ بياض العين؛ في شِدَّةِ سوادها، و(مَدَامِعُهَا): مرفوع بحور؛ أو أراد بها العيون؛ لأنَّها مواضع الدمع، و(مردفات): حال من ربرباً، و(الأكوار): جمع كُور بضم الكاف؛ وهو الرَّحْلُ بأداته، والأعقاب: جمع عقب وعقب كل شيءٍ آخره، ويصح جعل (مردفات) صفة ثانية لـ(ربرباً)، و(المردفات) المركبات خلف الراكب".[2]

ومنه قوله في الشاهد الذي أورده الأشموني في مبحث (إنَّ وأخواتها) على أنَّ خبر (كأنْ) المخففة إذا جاء جملة فعلية؛ فُصِلَ بينها وبين خبرها؛ بـ (قد) أو (لم)، ومنه قول الشاعر[3]: **(البحر الخفيف)**

لاَ يَهُوْلَنَّكَ اصْطِلاءُ لَظَى الْحَرْ بِ فَمَحْذُوْرُهَا كَأَنْ قَدْ أَلَمَّا

فقال الصَّبَّان فيه: "لا يهولنك" أي: لا يفزعنك، واللظى: النار؛ فهي: إما استعارة لمشقات الحرب؛ أو إضافتها إلى الحرب من إضافة المشبه به للمشبه، واصطلاء النار: التدفي بها، فهو ترشيح للاستعارة أو التشبيه، والمراد باصطلاء الحرب تعاطيها؛ والتلبس بها؛ ومحذورها هو الموت، وقوله: (كأنْ قد ألما) أي: نزل؛ أي: فالموت لا بدَّ منه".[4]

واستشهد الأشموني على زيادة (كان) بين نعم وفاعلها بقول الشاعر[5]:**(البحر الكامل)**

وَلَبِسْتُ سِرْبَالَ الشَّبَابِ أَزُورُهَا وَلَنِعْمَ كَانَ شَبِيبَةُ الْمُحْتَالِ

---

(1) البيت للنابغة في ديوانه 75 وعجزه فيه "كأن إبكارها نعاج دوَّار" والكتاب 511/3، وشرح التصريح 245/2، وبلا نسبة في المغني 324، وشرح شواهد المغني 625/2.

(2) الحاشية 4/4، وينظر القاموس المحيط 15/2 والمصباح المنير 746، والوسيط 205، 322.

(3) البيت بلا نسبة في أوضح المسالك 272/1/1وسر صناعة الإعراب 419/1، وشرح شذور الذهب 307، وشرح التصريح على التوضيح 335/1،

(4) الحاشية 433/1، ينظر القاموس المحيط 72/4، 388، والمصباح المنير 472، 884، والوسيط 522.

(5) البيت بلا نسبة في الموجز في قواعد اللغة العربية وشواهدها 72، والمعجم المفصل في شواهد العربية 377/6.

علــق الصَّبَّان عليه قائلاً: "وقوله: لبست سربال الشباب" أي: تلبست بالأحوال الدالة علــى الــشباب، ففيه استعارة تصريحية تبعية في (لبست) أو أصلية في (سربال)، والشبيبة: الشباب".[1]

وفــي أحيان كان الصَّبَّانُ يذكر موطن الاستشهاد من الشاهد الذي يستشهد به الشارح[2] ومن ذلك:

قــول الأشــموني في مواضع حذف حرف الجرِّ وبقاء عمله؛ كما هو في المعطوف عليه بحرف منفصل بــ (لا) كقول الشاعر:[3] **(بحر الرجز)**

مَا لِمُحِبٍّ جَلَدٌ أَنْ يَهْجُرَا
وَلاَ حَبِيبٍ رَأْفَةٌ فَيجْبُرَا

وقــال الــصَّبَّانُ: فــيه تعبير عن قوة الهجر، "والشاهد في قوله (ولا حبيب) وقوله: (فيجبرا) فهو منصوب على إضمار أنْ".[4]

وكذلك استشهد الأشموني بقول الشاعر[5]: **(البحر الطويل)**

بِأَهْبَةِ حَزْمٍ لُذْ وَإِنْ كُنْتَ آمِناً فَمَا كُلَّ حِينٍ مَنْ تُوالِي مُوَالِيَا

على جواز تقديم معمول خبر (ما) على اسمها إذا كان ظرفا أو مجروراً.

وعلَّق الصَّبَّانُ هنا فقال: "أما قوله (بأهبة حزم) الأُهْبَة كما في القاموس العُدَّة بالضم، وقوله (وإن كنت آمناً) عطف على محذوف؛ أي: إن لم تكن آمناً؛ وإن كنت آمــناً، أو الــواو للحال؛ و(إن) وصلية، فيكون خلاف هذه الحالة؛ مفهوماً بالأولى، والشاهد في تقدم (كل حين) لأنَّ كل بحسب ما بعدها؛ وما بعدها ظرف، فتكون هي ظرفاً".[6]

وتظهر شخصية الصَّبَّانِ واضحةً في تعامله مع الشواهد، فكثيراً ما كان يُبْدِي رأيَهُ في الشاهد الذي يذكره الأشموني سواءً رفضاً أو قبولاً،[7] ومن ذلك:

---

(1) الحاشية 354/1.
(2) ينظــر الحاشــية 172/1، 175، 194، 253، 294، 303، 309، 326، 339، 341، 367، 71/2، 140، 151، 154، 299، 300، 319، 352، 351، 354، 366، 365، 384، 235/3، 403 و 5/4، 6، 102.
(3) البيت بلا نسبة في الهمع 37/2، والدرر 200/4، والمعجم المفصل في شواهد العربية 64/10.
(4) ينظر الحاشية 352/2.
(5) البيت بلا نسبة في المعجم المفصل في شواهد العربية 319/8 وعجزه "في كل حين من تواتي موالتها" وأوضح المسالك 202/1، والمغني 910، وشرح التصريح 266/1.
(6) الحاشية 367/1، وينظر القاموس المحيط 39/1.
(7) ينظــر الحاشــية 48/1، 149، 184، 194، 216، 244، 253، 294، 304، 334، 337، 340، 359، 370، 7/2، 23، 25، 28، 35، 44، 47، 49، 140، 151، 154، 203، 217، 407، 445، 71، 141، 151. 9/3، 16، 17، 29، 49، 66، 69، 76، 88، 189، 206، 227، 258، 272، 274، 283، 317، 325، 348.

قــول الأشــموني في مبحث (الحال) أنَّ الرابط قد يحذف لفظاً مع نية ذكره؛ نحو: مررت بالبُرِّ ففيرٍ بِدِرْهَمٍ؛ وقوله[1]: **(البحر الكامل)**

نَصَفَ النَّهَارُ الماءُ غَامِرُهُ

أي: والماء غامره"[2].

علَّــق الصَّبَّانُ عليه قائلاً: أنَّ الضمير في (الماء غامره) يرجع إلى "غائص لطلــب اللؤلــؤ؛ انتصف النهار وهو غائص؛ وصاحبه لا يدري حاله، ولَمَّا لم يكن الــضمير لــصاحب الحــال؛ الذي هو النهار؛ لم يصلح رابطاً، وقوله (أي: والماء غامــره) الــذي يظهر لي أنَّ تقدير الواو هنا؛ والضمير فيما قبله؛ إشارةٌ إلى جواز تقديــر كل، إذ يجوز تقدير الرابط هنا ضميراً؛ أي: (غامره فيه)، وتقديره فيما قبله واواً، أي: (وقفيــز بدرهم)، ويظهر لي – أيضا – أنَّ تقدير الواو أرجح؛ حملاً على الكثيــر؛ في ربط الجملة الاسمية؛ وهو الربط بالواو؛ فاعرف ذلك، ثم رأيتُ ما يؤيد ما ظهر لي أولاً للدَّمَامِيني، وما يؤيد ما ظهر ثانياً للشُمُنِّي"[3].

ومــن خــلال هذا الشاهد نرى أنَّ الصَّبَّانَ بنى رأيَه وحكمه بناءً على كثرة الاســتعمال. والاطراد في اللغة، إضافة إلى ما رآه في مصنفات بعض المتأخرين، ولعلَّهُ استند – أيضاً– على معنى البيت وقصته، أثناء إصداره لحكمه.

وكــذلك ذكــر الأشــموني: أنَّ من معاني اللام (التعجب المجرد عن القسم) ويــستعمل – أيضاً – في النداء كقولهم: يا للماء والعشب؛ إذا تعجبوا من كثرتهما، ومنه قوله:[4] **(البحر الطويل)**

فَيَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نُجُوْمَهُ بِكُلِّ مُغَارِ الْفَتْلِ شُدَّتْ بِيَذْبُلِ

علَّــقَ الصَّبَّانُ عليه بقوله: "وقوله: "فيا لك" الأظهر جعل ما بعدها مستغاثاً به مجازاً، و (المُغار) اسم مفعول من أغرت الحبل؛ فتلته؛ فإضافته إلى الفتل للمبالغة، وقــوله (شُــدَّتْ) أي: ربطــت، والباء في (بيذبل)؛ بمعنى في، ويذبل: علم جبل لا

---

(1) البيت للمسيب بن علس وعجزه: "ورفيقه بالغيب لا يدري" في شعر المسيب بن علس 102، وإصلاح المنطق 241، وشرح أبيات إصلاح المنطق 423، وأدب الكاتب 359، وشرح شواهد المغني 878/2، وللأعشى في الخزانة 233/3، والدرر 17/4، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب 286/2، والمغني 656.

(2) شرح الأشموني 260/1.

(3) الحاشية 285/2.

(4) البيت لامرئ القيس في ديوانه: 19، وشرح أبيات امرئ القيس 57، وشرح المعلقات العشر للشنقيطي 86، والخزانة 412/2، والخصائص 432/2، ورصف المباني 220، والمغني 284، والهمع 32/2، وشرح شواهد المغني 574/2، والدرر 166/4.

ينصرف؛ وإنَّما جَرَّهُ لأجل الروي، والمعنى كأنَّ نجومَهُ لطوله وعدم غيبتها؛ رُبِطَتْ بالحبال المفتولة في يذبل؛ فلا تسير، هذا ما ظهر لي".[1]

وقوله في الشاهد الذي ساقه الأشموني في مبحث (حروف الجرِّ) من أنَّ (إلى) تأتي موافقة لـ (عند) نحو قول الشاعر[2]: **(البحر الكامل)**

أمْ لاَ سَبِيْلَ إلَى الشَّبَابِ وذِكْرُهُ أَشْهَى إلَيَّ مِنَ الرَّحِيْقِ السَّلْسَلِ

فعلَّقَ عليه الصَّبَّانُ قائلاً: "ويظهر لي أنَّهُ لا مانع من جعل (إلى) في البيت للتبين، كهي في: زيد أحبُّ إليَّ؛ لوجود ضابطها، ثم رأيت الدَّمَامِيني صرَّحَ به، فلله الحمد".[3]

وكذا ذكر الأشموني: أنَّ المعطوف على اسم (لا)النافية مع تكرار (لا) يجوز فيه وجهان: أن يأتي مرفوعاً؛ ومثَّلَ على ذلك، أو منصوباً كقوله[4]:

لاَ نَسَبَ اليَوْمَ ولا خُلَّةً (البحر السريع)

علَّقَ الصَّبَّانُ هنا بقوله: "وقوله (أو منصوباً) هذا أضعف الأوجه؛ بل قيل ضرورة كما في التوضيح، و(اليوم) خبر (لا) الأولى؛ وخبر الثانية محذوف لدلالة خبر الأولى؛ أي: ولا خُلَّةَ اليوم".[5] ثم راح يتمم البيت فقال: "وتمامه؛ قيل: "اتَّسَعَ الخَرقُ على الرَّاقِعِ"، وقيل: "اتَّسَعَ الفتقُ على الرَّاتِقِ"[6].

وكذلك قول الأشموني أنَّ حذف العامل واجب مع المصدر النائب عن فعله، والآتي بدلاً منه؛ لأنَّهُ لا يجوز الجمع بين المبدل والمبدل منه؛ وهو على نوعين: نوع واقع في الطلب، وآخر واقع في الخبر، فالأول؛ وهو الواقع في الطلب؛ كالأمر أو النهي، كما في قوله:[7] **(البحر الطويل)**

عَلَى حِيْنَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ فَنَدْلاً زُرَيْقُ الْمَالَ نَدْلَ الثَّعَالِبِ

---

(1) الحاشية 323/2.

(2) البيت لأبي كبير الهذلي في أشعار الهذليين 85/2، والارتشاف 1731/4، والمغني 105، والجنى الداني 389، وشواهد المغني للسيوطي 1/ 226، والهمع 20/2، والدرر 14/2، وشرح التصريح على التوضيح 241/1.

(3) الحاشية 318/2.

(4) البيت لأنيس بن العباس السلمي جد العباس بن مرداس، وقيل لأبي عامر جد العباس، وعجزه "اتسع الخرق على الراقع" في الجمل المنسوب للخليل 165 والكتاب 285/2، وشرح المفصل 101/2، والمغني 298، 783، وشرح شذور الذهب 103، وشرح ابن عقيل 2 /12، والمساعد 615/2، وشرح شواهد المغني للسيوطي 351/2، والهمع 144/2، وشرح التصريح 241/1.

(5) الحاشية 13/2. وينظر أوضح المسالك 287/1، شرح التصريح على التوضيح 241/1-242.

(6) الحاشية 13/2.

(7) البيت للأعشى في الحماسة البصرية 262/2، وملحق في ديوان الأحوص 215، وملحق في ديوان جرير 1021، وبلا نسبة في الكتاب 116/1، والانصاف 293/1، والأصول 167/1، وتحصيل عين الذهب 113، والخصائص 120/1، وسر صناعة الإعراب 231/1، وشرح ابن عقيل 178/2. والمساعد 242/2، وأوضح المسالك 38/2، وشرح التصريح 331/1. والدرر 530/1.

فندلاً؛ بدل من اللفظ باندل، والأصل: اندل يا زريق المال: أي اختطفته.

عَلَّقَ الصَّبَّانُ عليه بقوله: "وقوله: (والأصل: اندل يا زريق)؛ يقتضي أنَّ زريقاً اسم رجل، وفي العَيني: أنَّهُ اسم قبيلة، وعليه فالأصل: ندلى أو ندلوا، ويمكن جعل صنيع الشارح على تأويل القبيلة بالجمع أو الحزب مثلاً، والجمع بأنَّ الرجل أبو القبيلة وأنَّها سُمِّيَتْ باسم أبيها".[1]

ويُمَثِّلُ الشاهدُ الشعري عند الصَّبَّانِ – في كثير من الأحيان – محوراً ومنطلقاً لذكر آراء العلماء ومناقشتها والردِّ عليها بموضوعية وإلمام بالمسألة التي تطرح أمامه، من ذلك[2]:

قول الأشموني في أنَّ المُلغى لا عمل له ألبتة، والمعلق عامل في المحل حتى يجوز العطف بالنصب على المحل كقوله[3]: **(البحر الطويل)**

وَمَا كُنْتُ أَدْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا البُكَا وَلاَ مُوْجِعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتِ

يروى بالنصب موجعات بالكسر؛ عطفاً على محل قوله ما البكا.

عَلَّقَ الصَّبَّانُ عليه: "(قال الدَّمَامِيني: ليس بقاطع لاحتمال أن تكون زائدة، والبكاء مفعول به، أو أنَّ الأصل (ولا أدري موجعات القلب) فيكون من عطف الجمل اهـ، ولا يُخفى كفاية الظواهر في أمثال هذه المقامات. وقوله (ولا موجعات) عطف على محل (ما البكا)، ولا بدَّ من تقدير ما هي بعد موجعات القلب، أو اعتبار أنَّ موجعاتِ القلب في معنى الجملة؛ أي: ولا موجعات لقلبي، وإلاَّ لَزِمَ عَمَلُ (أدري) في مفعول واحد، وهو لا يجوز على ما مرَّ، فيشترط على المشهور في المعطوف على المحل؛ أن يكون جملة في الأصل لفظاً، نحو: علمت لَزيدٌ قائم وبكراً قاعداً، أو تقديراً؛ نحو: الذي مرَّ على الوجه الأول فيه، أو معنى نحو: علمت لَزيد قائم؛ وغير ذلك من أموره، لأنَّهُ بمعنى وزيداً متصفاً بغير ذلك، ونحو الذي مرَّ على الوجه الثاني فيه، فلا يجوز علمت لزيد قائم وعمراً بدون تقدير، وبهذا التحقيق يُعْلَم ما في كلام البعض".[4]

---

(1) الحاشية 170/2، وينظر شرح الشواهد للعيني بهامش حاشية الصبَّان 170/2.

(2) ينظر الحاشية للمزيد. 48/1، 53، 62، 172، 173، 174، 193، 212، 216، 229، 334، 341، 362، و 9/2، 17، 19، 26، 37، 48، 66، 68، 74، 114، 140، 147، 149، 157، و 21/3، 35، 40، 150، 203، 244، 268، 354، 414، 405، 452.

(3) البيت لكثير عزة في ديوانه 75، وشرح قطر الندى 237، وشرح شذور الذهب 394، والمغني 546، أوضح المسالك 318/1، وشرح شواهد المغني 813/2، وشرح التصريح 347/1.

(4) الحاشية 44/2.

وذكر الأشموني في مبحث (إعمال المصدر) أنَّ المصدر المضاف يعمل في موضعين؛ منها: أن يكون بدلاً من اللفظ بفعله؛ نحو: ضرباً زيداً، ونحو: قول الشاعر[1]: **(البحر البسيط)**

يَا قَابِلَ التَّوْبِ غُفْرَانًا مَآثِمَ قَدْ أَسْلَفْتُها أنَا مِنْهَا خَائِفٌ وَجِلُ

فزيداً والمالَ ومآثمَ نصب بالمصدر؛ لا بالفعل المحذوف على الأصح.

قال الصَّبَّانُ فيه: "وقوله (بدلاً من اللفظ بفعله) اختلف فيه، فقيل: لا ينقاس عمله، وقيل: ينقاس في الأمر والدعاء والاستفهام فقط، وقيل: والإنشاء، نحو حمداً الله، والوعد نحو: **(البحر البسيط)**

قالت نَعَم وَبُلُوغاً بُغْيَةً وَمُنًى[2]

والتوبيخ نحو: **(البحر الطويل)**

وِفَاقاً بَنِي الأهوَاءِ والغَيِّ والهَوى[3]

وقوله (وَجِلُ) أي: خائف، فهو توكيداً لما قبله، وقوله: (نصب بالمصدر) واخْتُلِفَ في ناصب المصدر، ففي الإيضاح أنَّهُ مفعول به عند سيبويه؛ أي: ألزم ضرباً، وغيره يراه منصوباً باضرب اهـ، دَمَامِيني، ومنه يُعْلَم أن كون هذا المصدر بدلاً من اللفظ بفعله؛ إنَّما يظهر على مذهب غير سيبويه"[4].

ومن خلال بَسْطِ الصَّبَّانِ لآراء النحاة نرى أنَّ الأشموني رجَّحَ نصب هذه الأسماء بالمصادر الدالة على الفعل المحذوف، في حين ذهب سيبويه إلى تقدير ناصب لهذه الأسماء.

وكذلك ذكر الأشموني: أنَّهم قد يفصلون بين المضاف والمضاف إليه بالفعل الملغي كقوله[5]: **(البحر الوافر)**

بِأيِّ تَرَاهُمُ الأَرَضِينَ حَلُّوا

---

(1) البيت بلا نسبة في شرح التسهيل 126/3، والمساعد 242/2، والارتشاف 2253/5، وشفاء العليل 654/2، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية 402/6، والنحو الشافي 423.

(2) عجزه: فالصادقُ الحب مبذول له الأمل، بلا نسبة في المساعد 243/2، والارتشاف 2254/5.

(3) عجزه: "وغيْرُك معْنىً بكُلّ جميل". بلا نسبة في المساعد 243/2 وشرح التسهيل 126/3، والارتشاف 2254/5. وفي الارتشاف صدره: وفاقا بني الأهواء والغي والونى.

(4) الحاشية 430/2-431، وينظر المسألة في الكتاب 115/1-116، وشرح التسهيل لابن مالك 125/3، والإيضاح في شرح المفصل 1/ 221، والارتشاف 2253/5، وشرح التصريح 331/1.

(5) عجزه "أألد بران أم عصفوا الكفارا" بلا نسبة في شرح التسهيل 276/3، والهمع 53/2، والدرر 430/3، وشرح التصريح 738/1.

أي: بأيّ الأَرَضين؛ زاده في التسهيل"[1].

علَّقَ الصَّبَّانُ عليه قائلاً: "وقوله (بالفعل الملغي) أي: الذي يستقيم المعنى المراد بدونه، وليس المراد الملغي بالمعنى المصطلح، لأنَّ (ترى) في البيت عاملٌ في المفعولين؛ وهما الضمير و (حلّوا)، فاندفع اعتراض الدنوشري".[2]

ومنه ما ذكره الأشموني من أنَّ (زال) يشترط في عملها أن تُسْبَقَ بحرفِ نفي أو شبه نفي كـ (النهي) أو (الدعاء)، واستشهد بالدعاء بقول الشاعر[3]:**(البحر الطويل)**

أَلاَ يا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيَّ عَلَى الْبِلَى وَلاَ زَالَ مُنْهَلاً بِجرْعَائِكِ الْقَطْرُ

علَّقَ الصَّبَّانُ على كلام الشارح بقوله: "وقوله (المراد به النهي والدعاء) ظاهر إطلاقه الدعاء؛ عدم تقييده بـ(لا)، وهو المُتَّجَه عندي، وإنْ نَقَلَ المُصَرِّحُ عن الارتشاف تقييده بـ(لا)، فيدخل صدر قول الشاعر[4]: **(البحر الخفيف)**

لَنْ تَزالوا كَذلِكُمْ ثم لا زِلْـ تُ لكم خالِدا خُلودَ الجِبَالِ

بناءً على ورود (لن) للدعاء كما في البيت، ووَجْهُ الشبه عدمُ تَحَقُّقِ حصول الفعل في كل ما قيل، ومثلها الاستفهام الإنكاري"[5]، ثم تابع كلامه معلقاً على الشاهد، فقال: " (وقوله مي) قال في التصريح: هي (اسم امرأة، وليس ترخيم (مية) كما قد يتوهم) اهـ، وكأنه قَصَدَ الردَّ على العَيني في قوله أنَّ (مي) ترخيم مية اهـ، ومن تتبع كلام ذي الرمة نظماً ونثراً؛ وَجَدَهُ يسمي محبوبته بهما"[6]. ثم راح الصَّبَّانُ يشرح معنى المفردات الواردة في البيت، فقال: "وقوله (على البِلى) أي: منه، وهو بكسر الباء من (بَلِيَ الثوب) كـ (رَضِيَ) إذا صار خَلَقاً، و(الجَرْعَاء): أرضٌ ذات رمل مستوية؛ لا تنبت شيئاً، و(القَطْرُ): المطر، و(المنهلّ): المنسكب، والمراد: الانهلال غير المضر بقرينة الدعاء لها؛ فلا اعتراض".[7]

---

(1) ينظر شرح الأشموني 329/2، وشرح التسهيل 276/3.
(2) الحاشية 422/2 .
(3) البيت لذي الرمة في ديوانه 211، والخصائص 278/2، والإنصاف 100/1. والأمالي لابن الشجري 409/2. وبلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش 24/2، وشرح شذور الذهب 165/1، وشرح ابن عقيل 136/1، وشرح قطر الندى 128. والنحو الشافي 207.
(4) البيت للأعشى في ديوانه 169، وشرح شواهد المغني 684/2، وبلا نسبة في المغني 374، وشرح التصريح 230/2.
(5) الحاشية 335/1.
(6) المصدر نفسه، وينظر الارتشاف 1644/4، شرح الشواهد للعيني بهامش حاشية الصبان 360/1، وشرح التصريح 330/2.
(7) الحاشية 335/1-336، وينظر القاموس المحيط 12/3 و 306/4، والمصباح المنير 86، والوسيط 71، 118.

وذكر الأشموني أنَّ التمييز إذا كان محوّلاً من الفاعل في المعنى؛ يمنع دخول حرف الجرِّ عليه، أما إذا كان غيرَ محوَّلٍ؛ فيجوز دخولُ (مِنْ) عليه، ومن ذلك: نعم رجلاً زيد، يجوز فيه: نعم من رجل. ومنه قوله[1]: **(البحر الوافر)**

فَنِعْمَ المَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تِهَامي

علَّقَ الصَّبَّانُ عليه بقوله: "وقوله (نعم رجلاً زيدٌ) مثله حبذا رجلاً زيد، وقول الشاعر[2]:

يَا حَبَّذَا جَبَلُ الرَّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ (البحر البسيط)

ثم تابع كلامَه؛ فقال: "وقولُه (تِهَامي) بكسر التاء؛ إن كان تخفيف ياء النسبة؛ لأجل الروي، وبفتحها إن كان لأجل تعويض الفتحة عن التشديد؛ على أحد مذهبين، فيكون كـ (يمانٍ) نسبة إلى تِهامة بالكسر، تطلق على مكة؛ وعلى أرض معروفة؛ لا بلد، وإنْ وَهَمَ فيه الجوهري، هذا ما يفيده كلام القاموس والمصباح، وقد نقل الدَّمَامِيني فيه الضبطين، وبه يُعْرَفُ ما في كلام البعض. وتمييز باب (نعم) من تمييز المفرد، على ما صَرَّحَ به الرضيُّ وغيره، وأيَّدَهُ الدَّمَامِيني بأنَّ الضمير في نحو: نعم رجلاً زيدٌ، وزيدٌ نِعْمَ رجلاً، لا يعود على زيد؛ تأخر أو تقدم، وإنَّما يعود على مبهمٍ عامٍّ، والرابط بين المبتدأ والخبر العموم اهـ. أي: وتمييز العائد على مبهمٍ تمييز مفرد كما في: لله درُّه فارِساً، والمبهمُ العامُ هو "رجلاً" كما يصرِّحُ به جعلهم ضمير (نعم) مما يعود على متأخر لفظاً ورتبة، ومن تمييز الجملة، على ما نقله الدَّمَامِيني عن المصنف".[3]

وقد اعتنى الصَّبَّانُ بشواهدِ الشارح عنايةً فائقةً، فكثيراً ما كان يميل وينشغل بضبط بعض مفردات الشاهد الواردة في الشرح إضافة إلى شرح معانيه.[4] ومن ذلك:

---

(1) صدره "تخيره فلم يعدل سواه". وهو لأبي بكر بن الأسود المعروف بابن شعوب الليثي في شرح التصريح 626/1، وشرح المفصل 133/7، والدرر 113/2، وبلا نسبة في أوضح المسالك 113/2، والخزانة 395/9.

(2) الحاشية 297/2 والبيت لجرير وعجزه "وحبذا ساكن الريان من كانا"، وهو في ديوانه 596، وشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك 8، والمقرب 70/1، وشرح شواهد المغني 713/2، وبلا نسبة في المفصل لابن يعيش 140/7، والدرر 222/5

(3) الحاشية 297/2، والصحاح 1878/5، والقاموس المحيط 86/4، والمصباح المنير 107 وشرح الكافية للرضي 218/1.

(4) ينظر الحاشية 404/2، 350، 165، 423، 39، 324، 328، 463، 426/3، 217، 69، 122 . . . .

الشاهد الذي أورده الأشموني في مبحث (حروف الجرّ) على أنَّ (ربَّ) قد تُحْذَفُ لفظا بعد (بل) مع بقاء عملها كقول الشاعر[1]: **(بحر الرجز)**

بَلْ بَلَدٍ مِلءُ الفِجَاجِ قَتَمُهْ
لاَ يُشْتَرَى كَتَّانُهُ وَجَهْرَمُهْ

وعندما تناول الصَّبَّانُ الشاهد؛ راح يضبطه ويشرح معانيه. فقال: "وقوله (ملء الفِجاج) بكسر الفاء؛ جَمْعُ فَجٍّ وهو الطريق الواسع، والقَتَمُ: بفتحتين؛ والقَتْمُ: بفتح وسكون؛ والقَتَامُ كـ (سَحاب الغبار)، وقوله (لا يُشْتَرَى كَتَّانه) وَجَهْرَمُه أي: جَهْرَمِيَّةٌ؛ بحذف ياء النسب للضرورة، والمراد به: البُسُط المنسوبة إلى جَهْرَم بفتح الجيم؛ قرية بفارس، وقيل: (الجَهْرم) البساط من الشعر؛ والجمع جَهَارِم".[2]

وكذلك استشهد الأشموني في مبحث (لو) على وقوع خبر (أنَّ) بعد (لو) اسماً جامداً على رأي بعض العلماء بقول الشاعر[3]: **(البحر الطويل)**

وَلَوْ أَنَّها عُصْفُورَةٌ لَحَسِبْتُهَا مُسَوَّمَةً تَدْعُو عُبَيْداً وأَزْنَما

فقال الصَّبَّانُ فيه: "الضمير في (أنَّها) يرجع إلى الأسودة التي ترى من بعيد، و(مُسَوَّمَة) أي: خَيْلاً مُعَلَّمَةً، وعُبيداً: بضم العين؛ بطن من الأوس، وأزنم: من بني يربوع اهـ عَيني، وقال الشُمُنِّي: (مُسَوَّمَةً) أي: فرساً مُسَوَّمَةً، وعُبيداً بضم العين، و(أَزْنَما) بفتح الهمزة وسكون الزاي وفتح النون؛ اسما شخصين اهـ، والتاء في لحسبتها تاء مخاطبة؛ يهجوه، الشاعر، كما في شرح شواهد المغني للسيوطي، وإنْ مشى الدَّمَامِيني على خلافه".[4]

وقد انفرد الصَّبَّانُ بذكر عدد من الشواهد الشِّعرية، التي لم تَرِدْ عن الأشموني، وقد ساق هذه الشواهد؛ إمّا في أثناء شرحه لكلام الشارح وتعليقه عليه، أو في ردِّه على بعض العلماء ومتابعته لهم، ومن ذلك[5]:

قول الأشموني أنَّ (مهما) قد تكون استفهاماً.

---

(1) هذا الرجز مُلفقٌ من بيتين لرؤبة في ديوانه 150، وشرح شواهد الإيضاح 376، والمقتصد 836/2، ولسان العرب 654/11، وشرح المفصل 105/8، والمغني 152 وشرح شذور الذهب 346، وشرح شواهد المغني 347/1، والدرر 110/1.

(2) الحاشية 348/2، وشرح شواهد المغني للسيوطي 347/1، والقاموس المحيط 94/1، 162، والمصباح المنير 672، والوسيط 715.

(3) البيت لجرير في ديوانه 566، وشرح شواهد المغني 662/2. وبلا نسبة في الجنى الداني 281، والمغني 357.

(4) الحاشية 58/4، وشرح شواهد المغني للسيوطي 744/2، والقاموس المحيط 135/4، والمصباح المنير 404.

(5) ينظر الحاشية للمزيد 43/1، 49، 172، 215، 218، 227، 241، 266، 270، 317، 329، و 7/2، 27، 38، 50، 81، 97، 144، 159، 208، 218، 227، 253، 372، 386، 430، و 17/3، 18، 67، 140، 393، 403، 408، 425، 444، 457.

علَّق الصَّبَّانُ عليه قائلاً: "زاعم ذلك: هو المصنف وجماعة قالوا: هي في قوله:

مَهْما لِيَ اللَّيلة، مَهْما لِـيَـهْ [1] **(البحر السريع)**

مبتدأ، و (لي) الخبر، وأعيدت الجملة توكيداً، وأجيب: بأنَّهُ يحتمل أنَّ التقدير: (مه) اسم فعل؛ ثم استأنف استفهاماً بـ (ما) وحدها". [2]

وكذا ذكر الأشموني: أنَّ الجمهور ذهب إلى جواز تقديم معمول (لن) عليها نحو: زيداً لن أضرب، وبه استدل سيبويه على بساطتها، ومنع ذلك الأخفش الصغير.

علَّق الصَّبَّانُ هنا على هذا الكلام بقوله: "وقوله: (منع ذلك الأخفش) لأنَّ النفي صدر الكلام؛ وَرُدَّ: بأنَّ ذلك خاصٌّ بـ (ما) بخلاف (لن) بدليل قول الشاعر [3]: **(بحر الرجز)**

مَهْ عَاذِلي فَهَائماً لَنْ أَبْرَحاً" [4]

وأورد الصَّبَّانُ أنَّهُ يجوزُ إضافةُ (أي) الشرطية أو الاستفهامية إلى النكرة، وكذا إلى المعرفة الدّالة على متعدد؛ نحو: أيُّ الرجالِ أفضلُ، أو المفردة؛ المقدَّرِ قبلها دالٌّ على متعدد؛ نحو: أيُّ زيدٍ أحسنُ ؟ أي: أيُّ أجزائه أحسن، وأيُّ الدينارِ دينارُكَ؛ أي: أيُّ أفراده، والمفردة المعطوف عليها مثلُها بالواو؛ كقول الشاعر: [5]

أيِّي وأَيُّكَ فارِسُ الأحْزابِ " [6] **(البحر الكامل)**

ومنه ما ذكره الصَّبَّانُ في مبحث (عوامل الجزم) تحت (فائدة): " أنَّ الفعل إذا لم يقترن بأحد حروف العطف بعد الجزاء؛ أُعرب بدلاً؛ إذا كان مجزوماً؛ كما في قول الشاعر [7]: **(البحر الطويل)**

مَتَى تَأتِنا تُلْمِمْ بِنَا في دِيَارِنا تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً ونَاراً تأجَّجَا

---

(1) البيت لعمرو بن ملقط وعجزه: "أودى بنعلي، وسر باليه" في الخزانة 18/9، شرح المفصل 44/7، والمغني 146، والجنى الداني 51، 61، والأمالي لابن الشجري 109/1، والهمع 58/2، وشرح شواهد المغني 330/1، والدرر 74/2.

(2) الحاشية 17/4.

(3) البيت وعجزه: "بمثل أو أحسن من شمس الضحى"، في شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح 103.

(4) الحاشية 408/3، الكتاب 5/3 و 135/1، والمغني 374، والهمع 93/4.

(5) البيت صدره: فلئن لقيتك خاليين لتعلمن. أوضح المسالك 205/2، والهمع 287/4، والدرر 32/5، وشرح التصريح على التوضيح 2/ 44.

(6) ينظر الحاشية 243/1.

(7) البيت لعبيد الله بن الحر في الجمل المنسوب للخليل 143، والكتاب 86/3، والخزانة 90/9، وشرح أبيات سيبويه 66/2، والمقتضب 2/ 63، وسر صناعة الإعراب 678، والإنصاف 583/1، وشرح المفصل 53/7، ورصف المباني 32، والهمع 128/2.

وحالاً أن رُفِعَ كما في قوله[1]: **(البحر الطويل)**

مَتَى تَأتِهِ تَعشُو إلى ضَوءِ نَارِه تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِندَها خَيرُ مُوقِدِ " [2]

ونحو ما ذكره الأشموني في مبحث (ظن وأخواتها) من أنَّ (زعم) عند السيرافي: بمعنى القول المقرون باعتقاد صحّ أم لا، وعند الجرجاني: هو قول مع علم. أما ابن الأنباري فقال: "أنَّهُ يستعمل في القول من غير صحة، ويقوي هذا قولهم: زَعَمَ مطيّةُ الكذبِ؛ أي: هذه اللفظة مركبُ الكذب"[3]. وقد فصّل الصبَّانُ الحديثَ عن آراء العلماء هذه، رادّاً على ابن الأنباري بقوله: "وإنَّ حَمْلَ كلام ابن الأنباريِّ على أنَّ الزعمَ يستعملُ في القول من غير صحة غالباً كما في كلامٍ كثيرٍ، فلا ينافي هذا؛ أنَّهُ قد يستعمل في القول الصحيح، كما في قول أبي طالب يخاطب الرسول صلى الله عليه وسلم[4]: **(البحر الكامل)**

وَدَعَوْتَني وزَعَمْتَ أَنَّكَ نَاصِحٌ وَلَقَدْ صَدَقْتَ وَكُنْتَ ثَمَّ أَمِينا

ثم قال: "وكان بينه وبين كلام السيرافي في العموم والخصوص المطلق، وأما بين قول الجرجاني وقول ابن الأنباري، فالتباينُ لاشتراط الصحة في أولهما؛ لأنَّ المعلوم لا بدَّ أن يكون صحيحاً؛ واشتراط عدمهما في ثانيهما؛ والمراد الصحة وعدمها في الواقع وإنْ خالفه الاعتقاد. وتقرير البعض لكلام الشارح على غير هذا الوجه ناشئ عن عدم التأمل"[5].

ومنه ما قاله الأشموني في المبحث (نفسِهِ) في أنَّ هذه الأفعال إذا توسطت بين المفعولين يجوز فيها الإلغاء والإعمال.

وعندما تناول الصبَّانُ هذه العبارة قال: "ورأيتُ بخط الشنواني على هامش شرح التسهيل للدَّمَامِيني؛ نقلاً عن (سم)[6]، ما نَصُّهُ: ذكر المُرادي؛ أنَّ لجواز الإلغاء هنا قيدين؛ أهملهما المصنف؛ أحدهما: أنْ لا تدخل لام الابتداء على الاسم، فإن دخلت نحو: لَزيدٌ قائمٌ ظننتُ، وجب الإلغاء. الثاني: أنْ لا يُنْفَى الفعلُ؛ فإن نُفِيَ

---

(1) البيت للحطيئة في ديوانه 51، والجمل المنسوب للخليل 143، 198، والكتاب 86/3، وشرح أبيات سيبويه 65/2، ومجالس الثعلب 2/ 399، والأمالي لابن الشجري 278/2، وشرح المفصل لابن يعيش 45/7، والخزانة 74/3.

(2) ينظر الحاشية 36/4-37.

(3) شرح الأشموني 156/1.

(4) الحاشية 30/2 والبيت في السيرة النبوية لابن كثير 464/1.

(5) ينظر الحاشية 30/2، وينظر رأي السيرافي في الارتشاف 2099/4، والجرجاني في المقتصد في شرح الإيضاح 504/1، وابن الانباري في أسرار العربية 97.

(6) (سم) هو رمز لـ (ابن قاسم العبادي) ت (994هـ).

امتنع، فيمتنع نحو: زيدٌ قائمٌ لم أظن؛ لبناء الكلام على النفي، ولم يتعرض المصنف ولا غيره من أتباعه؛ لهذا الذي ذكره المُرادي، وهو محلُّ نظرٍ، إذ قد يُدفع الأول؛ بأنَّهُ لا حاجةَ لاستدراكه؛ لأنَّهُ من باب التعليق؛ إذ الظاهر أنَّ تأخير الفعل مع وجود المُعَلِّقُ؛ لا يمنع من التعليق، ويدفع الثاني بمنعه؛ وقد يُؤَيِّدُ اهـ، أي: يُؤَيِّدُ منعَه بعدم منافاة بناء الكلام على النفي للإلغاء؛ وبقول الشاعر[1]:

وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيلُ (البحر البسيط)

على ما فيه، وما نقله المرادي؛ نقله السيوطي في نكته عن أبي حيان شيخ المرادي. قال (سم): وينبغي أن يكون كـ (اللام)؛ غيرها من المعلقات اهـ، وقد تصرَّفَ البعضُ في عبارة السِّيوطي؛ بلا فهم صحيح؛ فوقع في الخلل؛ حيث قال: عَقْبَ الشرط الأول؛ فلا يجوز لزيد قائم ظننت، ولا لزيد ظننت قائم"[2].

وعليه نرى الصَّبَّانُ كيف سار في تتبع آراء العلماء في هذه المسألة، وكيف جمع هذه الأقوال؛ ونبَّهَ على ما وَقَعَ به البعضُ؛ من سُقم في فهم بعض آراء العلماء، وحاول الرَدَّ على بعضها، داعماً ما ذهب إليه بالشاهد الشِّعري.

ولعلَّ ما أوردناه آنفاً فيه إشاراتٍ واضحة؛ للغاية التي أُلِّفَتْ من أجلها الحاشية في هذا الباب، وهي الردُّ على بعض آراء المتأخرين وما وقع فيها من خللٍ أو سقم.

الأمثال والأقوال

المثل: في اللغة مأخوذ من المثال، وهو قولٌ سائرٌ يُشَبَّهُ به حالُ الثاني بالأول، والأصلُ فيه التشبيه، فقولهم: (مَثَلَ بين يديه) إذا انتصب، معناه أشبه الصورة المنتصبة، و (فلان أمثل من فلان) أي: أشبه بما له من الفضل، فحقيقة المثل؛ ما جعل كالعلم للتشبيه بحال الأول، أي: أنَّه لفظ يخالف لفظ المضروب له، ويوافق معناه معنى ذلك اللفظ، شبهوه بالمثال الذي يعمل عليه غيره [3]. وقد احتجَّ النحاةُ عامة بطائفةٍ من نثر العرب مثلاً كان أو قولاً مما رواه الرواة، وسجَّلوه في

---

(1) البيت لكعب بن زهير في شرح ديوانه 9، وصدره: "أرجو وآمل أن تدنو مودتها"، وشرح التسهيل 57/1، 86/2، وشرح ابن عقيل 1/ 425، والمساعد 36/1، والارتشاف 847/2، والهمع 53/1، وشرح التصريح على التوضيح 258/1، والخزانة 311/11.

(2) الحاشية 38/2، والارتشاف 2109/4.

(3) ينظر تعريف المثل في جمهرة اللغة 7، وتهذيب اللغة 95/15، القاموس المحيط 49/4، والمزهر 486/1، وأمثال الحديث 83-84. مجمع الأمثال، المقدمة 13-14.

كتـــبهم، ودوّنوه في مؤلفاتهم، ولعلَّ لجوءَ العلماء إلى اتخاذها شواهدَ على كثير من مسائلهم النحوية والصرفية يشير إلى ما فيها من إيجاز اللفظ وإصابة المعنى وحسن التشبيه.

والـــصبَّانُ، حالُه كحالِ غيرِه من النحاة، اعتمدَ الأمثالَ والأقوالَ مَصْدَراً من مصادر السماع لديه، فقد احتجَّ بمجموعة من الأمثال وردت في ثنايا حاشيته، إلاَّ أنَّ هذه الأمثال لم تبلغ من الكثرة مبلغَ شواهدِ الشِّعر أو القرآن الكريم، وبلغ عددُ شواهد الـــصبَّانِ في الحاشية من الأمثال نحوَ ستين مثلاً، ويمكن بيان استخدامها عنده على النحو التالي:

شواهدُ تابع الصبَّانُ الأشمونيَّ فيها؛ منها:

أورد الأشـــموني المـــثَل (مُكْرَهٌ أخاكَ لا بطلُ)[1] مستشهداً به على ورود لغة القصر في الأسماء الخمسة.

وذكـــر صـــاحبُ الحاشية المثَل نفسه، وقال فيه: "وقوله: (مكرهٌ أخاك) خبر مقدم ومبتدأ مؤخر، أو (مكره) مبتدأ؛ و(أخاك) نائب فاعل سد مسد الخبر؛ على قول الكوفيـــين والأخفـــش؛ من أنَّهُ لا يشترط في الوصف اعتماده على نفي أو شبهه، ثم أورد المناسبة التي قيل فيها المثل".[2]

استشهد الأشموني على عدم جواز الابتداء بنكرة إنْ لم تُفِدْ تخصيصاً بوصف تقديراً أو لفظاً بالمثل القائل (شرٌ أهرَّ ذا نابٍ)[3] أي: على تقدير: شَرٌّ عظيمٌ.

وقـــال الـــصبَّانُ فيه: " (قوله: شرٌّ أهر ذا ناب) أي: جعل الكلب هاراً؛ أي: مصوتاً، مثلٌ يضربُ عند ظهور إمارات الشرِّ"[4].

ونـــرى الـــصبَّانُ يخالف الأشموني ويعترض عليه في بعض الشواهد المثلية نحو:

---

(1) المثل في جمهرة الأمثال 242/2، والمستقصى 347/2، ومجمع الأمثال 160/1 و 374/2 والمغني 286. والهمع 129/1.

(2) الحاشية 106/1.

(3) المثل في الكتاب 329/1 و 360/1 ومجمع الأمثال 384/1 والخصائص 319/1، والمفصل 24 وشرح المفصل لابن يعيش 86/1 والإيضاح في شرح المفصل 186/1 والمغني 609 والأشباه والنظائر 86/1.

(4) الحاشية 301/1

استشهد الأشموني بالمثل: (أَشْغَلُ من ذاتِ النِّحْيَيْن)[1] على شذوذ بناء اسم التفضيل من فعل المفعول.

وذكر الصَّبَّانُ المثلَ وعلَّق قائلاً: "إنَّما كان مصوغاً من المبني للمفعول؛ لأنَّ المراد أنَّها أكثرُ مشغولية؛ لأنَّها أكثرُ شغلاً لغيرها، وإنْ كان يصاغ من المبني للفاعل؛ إذا ناسب المقام. ومن مجيء فعله مبيناً للفاعل **﴿شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا وَأَهْلُونَا﴾**[2] فما ذكره ابن الناظم من أنَّ (شغل) مما لزم البناء للمفعول غير مسلَّم"[3]. ثم أخذ يُفَسِّرُ معنى المثل، ويبين المناسبة التي قيل فيها.

واستشهد الأشموني في مبحث (التحذير والإغراء) على أنَّ التحذير قد يذكر فيه المحذر؛ نحو: المثل القائل (مازِ رأسَكَ والسَّيْفَ)[4] وجعل تقديره: (يا مازن قِ رأسَكَ واحذرِ السيفَ) وقد أورد الصَّبَّانُ الشاهدَ نفسه؛ وقال: "وقوله (نحو يا مازن) هلا جعل تقديره؛ كما في (إياك والشر) أي: احذر تلاقي رأسك والسيف"[5]

ويبدو أنَّ ترجيح الصَّبَّان مبنيٌ على رغبتِه في طرد الباب على وتيرةٍ واحدةٍ؛ ولعلَّهُ ظنَّ ذلك أقربَ إلى ذهنية المتعلمين.

وكذلك ما ذكره الأشموني من أنَّ الاسم يشمل: الصريح والمؤول، ومنه (تَسْمَعَ بالمُعَيْدِيِّ خيرٌ من أنْ تراه)[6]

وعلَّقَ الصَّبَّانُ عليه قائلاً: "وقوله: (تسمَع) أي: لأنَّهُ على تقدير (أنْ)، وقيل: الفعل إذا أريد به مجرد الحدث، صح أنْ يسند إليه، ويضاف إليه، ويكون اسماً حكماً؛ كما في **﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ﴾**[7] و **﴿هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾**[8] فيكون المراد بالاسم ما يَعُمُّ الحقيقي والحكمي".[9]

---

(1) المثل في إصلاح المنطق 357، ومجمع الأمثال 236/1، وفصل المقال 503، وجمهرة الأمثال 564/1 و 322/2، وتهذيب إصلاح المنطق 177/2، والهمع 42/6-43.

(2) الفتح الآية 11.

(3) الحاشية 63/3-64، وشرح الألفية لابن الناظم 186.

(4) المثل في الكتاب 275/1 والمقتضب 215/3 والمفصل 48، وشرح المفصل لابن يعيش 26/2، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب 306/1، والمقرب 27/1، والنكت 336/1 ومجمع الأمثال 279/1. وشرح ابن الناظم 608، وشرح الكافية لابن جماعة 145.

(5) الحاشية 282/3.

(6) المثل الكتاب 44/4 ، ومجمع الأمثال 116/1، وجمهرة الأمثال 266/1، والمستقصى 370/1، والأغاني 297/1 وتهذيب إصلاح المنطق 111/2، والهمع 9/1، 306، ومجمع الأمثال 274/2، والوسيط في الأمثال 51.

(7) البقرة 6.

(8) المائدة 119.

(9) الحاشية 276/1.

وساق الصَّبَّانُ قولهم: (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)[1] على جواز الجر بالمجاورة، وذلك لما أثبته جمهور البصريين والكوفيين في النعت والتوكيد".[2]

ونجد الصَّبَّانُ قد يكرر بعض الشواهد المثلية في مواضع مختلفة من حاشيته ومن ذلك:

فقد استشهد الصَّبَّانُ بالمثل القائل (تسمعَ بالمُعَيْدِيِّ خيرٌ من أن تراه) [3] في شرحه لكلام الأشموني، المتعلّق بجواز حذف ما عُلِمَ من موصول غير (أل) ومن صلة غيرها. وأورد الأشموني شاهدين من الشِّعر على ذلك، ولمَّا تناول الصَّبَّانُ هذا الأمر؛ أضافَ شواهد أخرى، فقال: "وقوله: (من موصول) أي: أسمي؛ لأنَّ الكلام فيه، أما الحرفي؛ فلا يجوز حذفُه، إلاَّ (أنْ) فيجوز حذفها باطراد إجماعاً، نحو ﴿**يُرِيدُ اللَّـهُ لِيُبَـيِّنَ لَكُمْ**﴾ [4] وعلى خلافٍ في نحو ﴿**وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ**﴾ [5] وتسمعَ بالمُعَيْدِيِّ خيرٌ من أنْ تراه".[6]

وكذلك ذكر الأشموني: أنَّ الاشتغال لا يقع بعد أدوات الشرط والاستفهام؛ إلاَّ في الشِّعر، وأما في الاختيار والسعة فلا يليهما إلاَّ صريحُ الفعل؛ إلاَّ إذا كانت أداة الشرط (إذا) مطلقاً؛ أو (إنْ) والفعلُ ماضياً.

وأضاف الصَّبَّانُ[7] "وقال الروداني: مِثْلُ (إذا) في ذلك كلُّ شرطٍ لا يجزم كـ (لو) نحو (لَوْ ذاتُ سِوارٍ لَطَمَتْني)[8]

2.2 الأدلة العقلية

1.2.2 القياس

القياس لغة: مصدر قاسَ الشيءَ يَقِيْسُهُ قَيْساً وقِيَاساً؛ إذا قَدَّرَهُ على مثالٍ له، ويقال: اقتاسَ الشيءَ اقتياساً، وقَيَّسَهُ تَقْيِيساً، وقايَسْتُ بين الشيئين

---

(1) ينظر الخصائص 220/3، وشرح المفصل لابن يعيش 79/1.
(2) الحاشية 353/2، وينظر رأي العلماء في المغني 896-897 والارتشاف 1912/4.
(3) سبقت الإشارة اليه.
(4) النساء 26.
(5) الروم 24.
(6) الحاشية 254/1، وقد كرر الاستشهاد به مرات عديدة وينظر 57/1، 209/2، 461/3.
(7) الحاشية 108/2، وقد استشهد الأشموني به في 56/4.
(8) ينظر المثل في المقتضب 77/3، ومجمع الأمثال 122/2، والصحاح مادة (لطم)، وتاج العروس وصحاح العربية مادة (لطم)، وشرح المفصل 10/9، 9، وجمهرة الأمثال 193/2، وفصل المقال 381، والجنى الداني 279. والمستقصى 297/2.

مُقايَسَةً[1]، ومنه: "قاسَ الطبيبُ الشَّجَّة؛ بالمقياس: أي: قَدَّرَ غَوْرها به، وكلٌّ ذلك بمعنى التقدير."[2]

أما في الاصطلاح؛ فله حدودٌ كثيرةٌ؛ لا تخرج به عن معناه اللغوي، فهو عبارة عن: "ردُّ الشيءِ إلى نظيره".[3]

وقال الأنباري، هو: "حمل الفرع على الأصل؛ لعلَّةٍ جامعةٍ بينهما؛ وإعطاءُ المقيسِ (الفرعِ) حكمَ المقيسِ عليهِ (الأصلِ) في الإعراب أو البناء أو التصريف".[4]

وعليه فالقياس له أربعةُ أركانٍ أساسية هي: الأصل (المقيس عليه) والفرع (المقيس) والحكم، والعلَّةُ (السبب).[5]

ويُعَدُّ القياسُ من الأسس المنهجية في دراسة اللغة، لذا فقد نال اهتمامَ علماء العربية قديماً وحديثاً. حتى إنَّهم عرّفوا النحو: بأنَّهُ علمٌ بمقاييسَ مستنبطةٍ من استقراءِ كلام العرب.[6] وأدقُّ من هذا كلِّه قولُ الكسائي: "إنَّما النحو قياس يتبع"[7]. وقول بعضهم: "إنَّ النحو عَلَمٌ يقاس"[8] وقال الأنباري فيه: "اعلم أنَّ إنكار القياسِ في النحو لا يتحقق؛ لأنَّ النحوَ كلَّهُ قياسٌ"[9] وقوله كذلك: "إذا بَطُلَ أنْ يكونَ النحوُ روايةً ونقلاً؛ وَجَبَ أنْ يكونَ قياساً وعقلاً".[10]

لذا يُعَدُّ القياس من أهم الأصول النحوية التي اعتمدها النحاةُ في بناء قواعدهم النحوية.

ويمكن القول بأنَّ الصَّبَّانَ سلكَ مسلك غيره من النحاة، فقد احتكم إليه في تفسيرِ كثيرٍ من المسائل النحوية والصرفية. ويمكن بيانُ موقفِ الصَّبَّانِ من القياس فيما يلي:

---

(1) لسان العرب مادة (قيس) 186/6، ومقاييس اللغة مادة (قوس) 40/5، والكليات 23/4.
(2) أساس البلاغة 383 والدراسات اللغوية عند العرب حتى القرن الثالث 343.
(3) التعريفات، 195.
(4) لمع الأدلة 93، والاغراب في جدل الاعراب 45، والقياس في النحو العربي نشأته وتطوره 45.
(5) الاقتراح 39 والقياس في النحو العربي نشأته وتطوره 20.
(6) ينظر لمع الأدلة 95، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك - المقدمة 5، وشرح الأشموني ومنزلته بين الشروح 124.
(7) الإغراب في جدل الاعراب 45 والاقتراح 38.
(8) الإيضاح في علل النحو 41.
(9) لمع الأدلة 95 والشواهد والاستشهاد في النحو 151.
(10) لمع الأدلة 99.

يلحظ القارئُ للحاشية أنَّها تشتمل على صور كثيرة من القياس[1]. ولعلَّ أكثرَها شيوعاً قياسُ النظير على نظيره؛ لعِلَّةٍ جامعة أو شَبَهٍ ظاهرٍ أو خفي. ومن أمثلة هذا القياس عنده: قياسه (ما) النافية العاملة على "ليس" ووجه الشبه بينهما معنى النفي. وتلك المشابهة علة إعمال العرب إيَّاها عملَ ليس لما فيها من النفي.[2]

وذكر كذلك في مبحث (إعراب الفعل) أنَّ بعض النحاة أعمل (ما) المصدرية حملاً على (أنْ) المصدرية نحو: "كما تكونوا يولى عليكم".[3] والجامع بينهما أنَّ كلاًّ منهما حرف مصدري ثنائي[4].

وفي مبحث (أفعال المقاربة) قاس (عسى) على (لعلَّ) في العمل، فتقول عساه وعساك. على أنَّ الضمير في موضع نصب. والجامع بينهما الترجي أو الإشفاق.[5]

وكذلك نقل عن الكوفيين أنَّهم ذهبوا إلى أنَّ المبتدأ والخبر مترافعان، أي: أنَّ المبتدأ رَفَعَ الخَبَرَ؛ والخَبَرَ رَفَعَ المبتدأَ؛ فرفع كلٌّ منهما الآخر؛ لطلب كُلٍّ منهما صاحبَه. وقد حَمَلَهُ الصبَّانُ على قياس عملِ كُلٍّ من اسم الشرط والفعل المجزوم به.[6]

وذكر الصبَّانُ أنَّ (الهاء) تحذف مع (أنْ) المخففة. وأنَّ حذفها مع (أنَّ) المشددة ممتنع لعدم السماع، وأنَّ هذا الحكم خاصٌّ بـ (أنْ) دون (أنَّ) ونظيره؛ عسى أنْ يقوم زيد، فلا يقال عسى أنه يقوم.[7]

ذكر الصبَّانُ في مبحث (إعراب الفعل) أنَّ (حتى) تكون جارّة، وقد تأتي بمعنى (إلاّ) ولا تعارضَ في ذلك؛ "لأنَّ: "عملَ الجرِّ ثبت؛ مع إفادة الاستثناء كـ (خلا) و(حاشا) إذا جُرَّ بهما"[8]. أي: أنَّهُ قاس مجيئها جارَّةً" أو بمعنى (إلاَّ) على خلا وحاشا في الاستثناء.

---

(1) ينظر الحاشية للمزيد: 4/1، 19، 21، 23، 25، 26، 66، 78، 83، 90، 99، 108، 115، 118، 132، 138، 363، 18/2، 37، 56، 69، 70، 119، 194، 238، 255، 311، 328، 332، 466، 468، 34/3، 72، 79، 201، 238، 314، 320، 368، 371، 374، 388، 423، 447، 462، 466، 67/4، 69، 82، 122، 156، 157، 159، 161 . .

(2) ينظر المصدر نفسه 363/1.

(3) الحديث في كشف الخفاء 126/2، والإيضاح في شرح المفصل 234/2، والمغني 915.

(4) ينظر الحاشية 420/3.

(5) ينظر الحاشية 392/1.

(6) ينظر المصدر نفسه 384/1، والإنصاف 44/1، مسألة رقم (5)، وأسرار العربية 55.

(7) ينظر الحاشية 27/3.

(8) المصدر نفسه 435/3.

وكـــذلك قولُه في وجوب إضمار (أنْ) بعد نفي كان، حيث تقول: "ما كان زيدٌ ليفعلَ؛ في النفي بإضمار (أنْ) حيث لا يجمع بين (أنْ) واللام؛ قياساً على عدم الجمع بـــين (إنْ) و (الـــسين) في الإثبات؛ لأنَّكَ تقول: كان زيدٌ سيفعل، حيث جعلت اللام معادلة للسين".[1]

ومـــن صور القياس عنده؛ قياس السماع نحو (بحسبك درهم) فهي مبنية على الـــسماع، أمـــا زيـــادة (من) في نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾[2] فهي قياسية، أي: عدَّها هنا زائدةً قياساً على مجيئها زائدة في خبر المبتدأ وفقاً لشروط.[3]

ومـــن أمـــثلة القـــياس لديه الحمل على الكثير: ومنه ما ذكره الأشموني أنَّ الأصـــل في مثل: يا قومُ هل تضربُنَّ، هو هل تضربونَ، فحذفت نون الرفع لتوالي الأمثال، فصار تضربونَ، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين.

وأضاف الصَّبَّانُ على ما ذُكِرَ: "قد يقال إنَّ نون الرفع حذفت مع نون التوكيد المخففـــة، حملاً على حذفها مع الثقيلة اطراداً".[4] أي: أنَّهُ جعل حذف نون الرفع مع المخففة قياساً على كثرة حذفها مع الثـــقيلة.

وذكـــر كذلك نقلاً عن الأشموني: أنَّ المنادى المضاف إلى ياء المتكلم يجوزُ فيه خمسةُ أوجه، ثم أورد ما ذُكِرَ في شرح الكافية من أنَّهم ذكروا أيضاً وجهاً سادساً لـــه هـــو الاكتفاء عن الإضافة بنيتها، وجعل الاسم مضموماً كالمنادى المفرد ومنه ﴿قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾.[5] ثم علّقَ الصَّبَّانُ: "وإنَّما يأتي هذا الوجه السادس فيما يكثر نداؤه مضافا كالرب تعالى، والأب والأم، والابن، حملاً للقليل على الكثير".[6]

أي: أنَّ الصَّبَّانَ قاس نداء مثل هذه الكلمات المضافة إلى ياء المتكلم على ما كثر نداؤه مضافا.

---

(1) الحاشية 427/3.
(2) سورة فاطر الآية 3.
(3) ينظر الحاشية 277/1.
(4) المصدر نفسه 328/3.
(5) سورة يوسف الآية 33، وينظر شرح الأشموني 456/2.
(6) الحاشية 231/3، وشرح الرضي على الكافية 147/1-148.

وكـــذلك إلحاقـــه في مبحث النداء قولهم: "يا فلان بن فلان ويا ضل بن ضل" بالأعلام؛ وذلك لأنه كثر استعمالها كالأعلام.[1]

ذكـــر الأشموني: أنَّ (أفعل) التفضيل يَرِدُ عارياً عن معنى التفضيل؛ واستدل على ذلك بشواهدَ عديدةٍ منها قوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾[2]

وعلّـــقَ الصبَّانُ على ذلك: أنَّ من النحاة من ذكر أنَّ أفعل التفضيل لا يجرد عـــن معنـــى الـــتفـــضيل لا سماعاً ولا قياساً، وأما قوله تعالى ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ "فـــيجعل التفضيل فيه باعتبار الاعتقاد الحاصل لكثير من قياس الغائب على الشاهد، أو باعتبار الحوادث".[3]

وقـــد ردَّه الزجاج فقال: "إنَّ أهون هنا ليس معناه أنَّ الإعادة أهون عليه من الابـــتداء، لأنَّ الإعادة والابتداء كلٌ سهل عليه، ومثله الله أكبر؛ أي: كبير، فعلى هذا لا حاجة إلى التَكلُّف في توجيه (أهون) إلى معنى التفضيل"[4].

ومن أمثلته قول الشاعر: **(البحر الخفيف)**

لا تُهِيْنَ الفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرْ كَعَ يَوْمَاً، وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ[5]

قـــال الـــصبَّانُ: يُقْصَدُ بـــ (علَّك) في البيت: (لعلَّك)، ثم ذكر أنَّ الشاعرَ قرن خبر (لعلَّ) (بأنْ) وهو قليل؛ وذلك حملاً لها على عسى.[6]

ومـــن صـــور القياس في العربية حَمْلُ الشيءِ على نقيضه، ومن أمثلته عند الـــصبَّانِ إلحاق (رأى) البصرية والعلمية بأفعال القلوب بكثرة، و (عدم وفقد ووجد) بقلة، لأنَّ العربَ أجرت (عدمت) و (فقدت) مجرى (ظننت) ونحوه من الأفعال التي يجوز إلغاؤها، فهم يقولون عدمتني وفقدتني.[7]

---

(1) ينظر الحاشية 212/3.

(2) سورة الروم الآية 27.

(3) الحاشية 74/3، وينظر تفسير القرطبي 21/4، وزاد المسير 298/6.

(4) ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج 183/4-184، وزاد المسير 298/6، والبرهان في علوم القرآن 468/3، والدر المنثور 491/6، وحاشية القونوي على تفسير البيضاوي 131/15، والإعراب المحيط في تفسير البحر المحيط0 لياسين جاسم 369/4، ومعجم النحو 12

(5) البيت للأضبط بن قريع السعدي في الجمل المنسوب للخليل 315، ومعاني الحروف للرماني 150، وأمالي ابن الشجري 385/1، والإنصاف 221/1، وشرح المفصل لابن يعيش 43/9، والمغني 206، 842، وأوضح المسالك 137/3، وشرح ابن عقيل 318/2، والهمع 134/1، وشرح شواهد المغني 453/1.

(6) ينظر الحاشية 331/3-332.

(7) المصدر نفسه 36/2.

ومـــن مظاهـــر القياس لديه: أنّ بعض السماع يأباه القياس؛ لذا فيقتصر على الـــسماع. مـــن ذلك: أنَّ (أل) في ألبتة لازمة الذكر، وقيل: يجوز حذفها، ولم يسمع منها إلاَّ قطع الهمزة، والقياس وصلها.[1]

وكـــذلك قـــوله في (الحال) أنَّ الأصل فيها أن تأتي نكرة، وإذا عُرِّفَتْ لفظاً؛ فذلك مقصور على السماع.[2]

وهنا أيضاً قال: إنَّ الحال الأصلُ فيها أن تأتي منصوبة، وقد تُجَرُّ لفظاً بالباء و(مـــن) بعـــد النفي؛ لكن ليس ذلك مقيساً على الأصح.[3] أي: أنَّهُ مقصور على ما سمع من لسان العرب.

وكـــذلك ذكـــر أنَّ القـــياسَ يقتضي عدمَ زيادةِ (الباء ومن) في الإيجاب على مـــذهب ســـيبويه ومـــن تبعه، أما زيادتُها فيما وَرَدَ عن العرب في مثل (كفى بالله) و(بحـــسبك درهـــمٌ)، فهـــو مقـــصورٌ على السماع. وهذا يعني أنَّ ما سُمِعَ من ذلك مرفوض قياساً.[4]

وتجدُرُ الإشارةُ إلى أنَّ الصَّبَّانَ كان يدرس آراء النحاة ويُعَلِّقُ عليها من خلال القـــياس؛ ومن ذلك: ذكر الأشموني أنَّ العطف على الضمير المستكن من غير توكيد ولا فصل، يُعَدُّ ضعيفاً، وهو على ضعفه جائز في السعة.

علَّق الصَّبَّانُ على هذا بقوله: "وهذا رأيٌ ضعيف على مذهب البصريين، أما الكوفيون فقد أجازوه بلا ضعف قياسا على البدل نحو: أعجبتني جَمالُكَ".[5]

وتظهـــرُ قدرةُ الصَّبَّانِ على مناقشة العلماء واضحةً في نحو قضية الاستغاثة في مثل قولهم: "يا لِيَ" فذكر أنَّ ابن عصفور ذهب إلى أنَّ مثل "يا لي" المستغاث له واقع، والمستغاث به محذوف، وأنَّ العامل في المستغاث فعلُ النداء المضمر، فيصير التقدير: يا أدعو لي. وذلك غير جائز في غير ظننت وما حُمِلَ عليها.

وردَّ الـــصَّبَّانُ هـــذا بقوله: أي: فيلزم على كلامه: "عمل الفعل في ضميري واحد، وهما الضمير المستتر في أدعو؛ والياء في (لي)، إذ هما لواحد وهو المتكلم،

---

(1) المصدر نفسه 175/2.
(2) ينظر الحاشية 255/2.
(3) ينظر المصدر نفسه 250/2.
(4) ينظر المصدر نفسه 215/2. وينظر أيضا: الكتاب 38/1، 92، 315/2، 225/4، والإنصاف 474/2، مسألة رقم (66).
(5) المصدر نفسه 169/3.

والأولى حذف (يا)"، ثم ذكر أنَّ: "عمل الفعل في ضميري واحد غير جائز في غير ظننت؛ وما حُملَ عليها من أفعال القلوب؛ كـ(نسيت) و(أبصرت) و(فقدت) و(عدمت)[1]، مُنَبِّهاً على أنَّ بعض النحاة ذهب إلى أنَّ عملَ الفعلِ في ضميري واحد لازمٌ على جعل الياء مستغاثاً له في مثل قولك: مثلاً (أدعو قومي لي) حيث عمل (أدعو) في الضمير المستتر وفي (الياء)، وأجيب: "بأنَّ المحذور عمله فيهما على وجه كون الثاني مفعولاً به، وإذا جعلت الياء مستغاثاً له لم يكن مفعولاً به، لأنَّ مدخول لام التعليل ليس مفعولاً به؛ لعدم وقوع الفعل عليه، بخلاف ما إذا جُعِلَتْ مستغاثاً به"[2].

وذكر الصَّبَّانُ أنَّ (اللَّهُمَّ) "منادى مبني على ضم ظاهر على الهاء في محل نصب، حُذِفَ منه حرف النداء وعُوِضَ عنه بالميم، قال شيخنا: ويحتمل أن يكون مبنياً على ضمٍ مُقَدَّرٍ على الميم لصيرورتها كالجزء منه"[3]. ثم تابع الصَّبَّانُ حديثه عن (اللَّهُمَّ): "أي: أنَّهُ جعل حركة البناء على الميم كحركة الإعراب على الهاء في نحو (عِدة) و (زِنة) بجامع العوضية، والمتجه الأول؛ والفرق أنَّ التعويض في نحو (عِدة) و (زِنة) عن جزء الكلمة فلصيرورة الهاء جزءاً. وجهٌ قويٌ، وفي (اللَّهُمَّ) عن كلمة مستقلة؛ فليس لصيرورة الميم جزءاً أو كالجزء؛ وجه قوي"[4].

في حين يرى د. نهاد الموسى أنَّ (اللَّهُمَّ) تنادى بـ (يا) كما ينادى غيرها من الأسماء، وأنَّ الميم المشددة ليست تعويضاً عنها، كما وجد أنَّ صيغة (اللَّهُمَّ) صيغةٌ مقاربة جداً لـ "الوهيم" אלֹהִים التي ما تزال أحد ألفاظ الجلالة في العبرية[5].

وفسر المحدثون ما يحدث لـ (عِدة) و (زِنة) من وجهة مختلفة. فهم يرون أنّهُ قد تشكلت في صيغة (عدة) حركة مزدوجة صاعدة مرفوضة (wi)، لأنَّ الأصل في (عِدة) هو (وِعْدة) wi<dah وهذا مرفوض في النظام المقطعي للعربية؛ لذا عَمِدَتْ اللغة إلى حذف الحركة المزدوجة بكاملها؛ وعُوِضَتْ منها بالتاء في آخر الصيغة، وذلك لأنَّ حذفَ أيٍّ: من شبه الحركة أو الحركة لا يَحُلُّ المشكلة، فلو

---

(1) ينظر الحاشية 2/43/3.
(2) المصدر نفسه.
(3) المصدر نفسه 216/3.
(4) الحاشية 216/3.
(5) ينظر في تاريخ العربية، نهاد الموسى 199. و מלון עברי – ערבי לשפה העברית בת – זמננו، עמ"75 .

حذفت شبه الحركة لَبُدِئَ المقطع بحركة (i<dah) وهذا مما لا تجيزه العربية حسب نظامهـــا المقطعـــي. ولو حذفت الحركة لالتقى صامتان العين والواو، ولبدأ المقطع بـــصامت ســـاكن، وهـــذا محظور في العربية أيضاً، لذلك ما كان على اللغة إلاّ أنْ تحـــذف الحركة المزدوجة برمتها وتعوض منها بالتاء في آخر الصيغة[1]، ومن ثم لَجَأَتْ العربيةُ إلى تحريك الساكن في بداية الصيغة بالكسر، لأنّهُ الأصل في تحريك الساكن. أو أحد الساكنين إذا التقيا[2]. ويمكن توضيح ذلك في الكتابة الصوتية:

وَعَدَ	←	وِعْدَةٌ	←	عْدَةٌ	←	عِدةٌ
wa<ada		wi<datun		<datun		<idatun
		تـشكل حركة مزدوجة صاعدة		حـــذف المـــزدوج الحركي وبدء الحركة بـــصامت وهـــو مرفوض أيضاً		تحـريك بداية الكلمة بكـسرة تخلصاً من المحظور

وممـــا يتصل بمبحث (القياس) وأثره في توجيهه الأحكام النحوية وتخريجها. نـــورد مـــثلاً: بعض الألفاظ النحوية في العربية اختلف في الأصل الذي بُنِيَتْ عليه، وكـــان القياس سبيلَهم في تحديد هذا الأصل. ومن أمثلة ذلك خلافُ العلماء في تقدير وزن (فم) لاختلافهم في تحديد أصلها[3]. وقد رجَّح صاحبُ الحاشية مذهبَ من قال: إنَّهـــا مأخوذة من (فوه) وهو مذهب سيبويه[4]، بدليل قولهم في الجمع: (أفواه) وفي التـــصغير: (فويه)، ثم علَّل حذف الهاء من (فوه) فقال: "حذفت الهاء اعتباطاً لشبهها بحـــرف العلَّـــة في الخفاء، وقربها منه في المخرج، ثم تارةً يعوض عن واوه الميم؛ لأنَّها من مخرجها وأخف من الياء، وتارةً لا؛ فتنقل حركة الإعراب إلى الواو".[5]

ويـــرى د. نهـــاد الموســـى أنَّ قولهم بالأصل الثلاثي لها، يتنافى مع واقعها التاريخـــي، إذ أثبـــتت الدراســـات المقارنة أنَّ الأصل لهذه الكلمة أحادي وهو تلك "الفاء"، التي تظهر عنصراً مشتركاً في كل كلمات هذه المادة في اللغات السامية[6].

---

(1) ينظر أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية 144، الإعلال في ضوء علم اللغة المعاصر 319.

(2) ينظر الكتاب 152/4.

(3) ينظر آراء العلماء في الكتاب 453/3، والممتع في التصريف 397، وشفاء العليل 1109/3، والمبدع في التصريف لأبي حيان 243، والارتشاف 253/1، والتصريف الملوكي لابن جني 54، وشرح الملوكي في التصريف 417، وشرح المفصل لابن يعيش 82/5.

(4) ينظر الكتاب 453/3.

(5) الحاشية 107/1، والارتشاف 253/1.

(6) ينظر في تاريخ العربية، نهاد الموسى 200.

وكذلك خلافهم في أصل (ذو) فمذهب سيبويه أنَّ (ذو) بمعنى صاحب ووزنها (فَعَلَ) بالتحريك، ولامها ياء (ذَوَي)، ومذهب الخليل أنَّ وزنها (فَعْل) بالإسكان ولامها واو؛ فهي من باب قوة؛ وأصله (ذوو)، وقال ابن كيسان: تحتمل الوزنين جميعاً[1].

وبسط الصَّبَّانُ خلافَ العلماء في هذه المسألة. فقال: "أما الأول فلانقلاب لامها ألفاً في نحو (ذوات) وقيل: (ذات) أيضاً بلا ردِّ اللام كما في التسهيل[2]، وأما الثاني فلورود اللام ياءً أكثرَ منه واواً، والحملُ على الأكثر أرجح؛ فأصلها (ذوي) حذفت الياء اعتباطاً، ونُقِلَتْ حركةُ الإعراب إلى الواو، وحركت الذال بحركة الواو اتباعاً لها"[3].

فتوجيه القياس في أصل (ذو) كان نحو الأكثر؛ والحمل على الاطراد في الاستعمال الذي يتوافق مع الاستقراء. وما يترتب عليه من استنباط، فإذا كان القياس؛ قد دلَّ على أن مجيء لام (فعل) ياءً أكثر من مجيئها واواً. كان القياس عليه أمثل وأقوم من القياس على القليل.

ذكر الأشموني في مبحث (العدد) أنَّ حكم العدد المميز بشيئين في التركيب؛ لمذكرهما مطلقاً؛ إنْ وجد العقل؛ نحو: عندي خمسةَ عشرَ عبداً وجاريةً، وخمسةَ عشرَ جاريةً وعبداً، فإنْ لم يُوجَدْ العقل؛ فالعمدةُ على السابق؛ نحو عندي خمسةَ عشرَ جملاً وناقةً، وعندي خمسَ عشرةَ ناقةً وجملاً.

وقد بسط صاحبُ الحاشية القولَ هنا فقال: "وظاهرُه ترجيحُ المذكر إذا كان العاقلُ مؤنثاً، والقياس يقتضي تغليب العاقل؛ فتقول: أربعَ عشرةَ جملاً وأمةً، لأنَّ وَصْفَ الأنوثة مع العقل أرجحُ من وصف الذكورة مع عدم العقل".[4] أي: أنَّ الصَّبَّانَ استند على القياس في ترجيحه لهذا الوجه.

ومما يُذْكَرُ في بحث القياس أنَّ بعضَ الصيغ قد تأتي مخالفةً للقياس، فيقوم صاحب الحاشية بتعليلها أو بإيجادِ نظيرٍ لها مما ورد في السماع.[5] بمعنى أنَّهُ

---

(1) ينظر الحاشية 107/1، 270/3، وهذا النص منقول عن الهمع 131/1.
(2) ينظر التسهيل 226، وشرح التسهيل 42/1.
(3) الحاشية 107/1.
(4) الحاشية 100/4.
(5) ينظر الحاشية للمزيد: 176/1، 211، 213، 325، 355، 358، 408، 428 و 328/2، 430 و 40/3 و 89/4، 156، 157.

يستعمل القياس حتى فيما خالف القياس، ففي مبحث البدل ذكر الأشموني قول الشاعر[1]: **(البحر الطويل)**

فَمَا بَرِحَتْ أَقْدَامُنَا فِي مَقَامِنَا ثَلاَثَتُنَا حَتَّى أُزِيرُوا الْمَنَائِيَا

وقال الصَّبَّانُ فيه: "قاله عبيدة بن الحارث بن عبد المطلب ابن عم النبي ﷺ، و(المنائيا) جمع منية على غير قياس لأنَّ قياسه المنايا؛ وأصله المنايي بياءين".[2]

وكذلك ذكر في مبحث (الفاعل) قول الحارث بن نهيك النهشلي:[3] **(البحر الطويل)**

لِيُبْكَ يَزِيدٌ، ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطوَائحُ

قال الصبان فيه: " . . . ومختبط أي: محتاج، و(ما) مصدرية؛ أي: من أجل إطاحة الأشياء المطيحة؛ أي: المهلكة، وكان القياس أن يقول المطيحات، لكنه وضع فاعل موضع مفعل اضطراراً".[4]

وجاء في شرح المفصل أنَّ (الطوائح) في البيت "جمع مطيحة وهي القواذف؛ يقال: طَوَّحَتْهُ الطوائح؛ أي: ترامت به المهالك، والقياس أن يقال المطاوح، لأنَّه جمع مطيحة، وإنَّما جاء على حذف الزوائد؛ كما في قوله تعالى: ﴿**وَأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ**﴾[5] والقياس ملاقح؛ لأنَّهُ جمع ملقحة، وإنَّما جاء محذوف الزوائد".[6]

وقد تكون (لواقح) الواردةُ في الآيةِ السابقةِ جمعَ لاقحٍ، على ما نُقِل في بعض كتب التفسير من أن (اللواقح) فيها قولان: أحدهما؛ أنَّ الريح لاقح، إذا جاءت بخير من إنشاء سحاب ماطر، كما قيل للتي لا تأتي بخير: ريحٌ عقيمٌ، والثاني: أنَّ اللواقح بمعنى الملاقح، كما قال: "ومختبط مما تطيح الطوائح" يريد المطاوح جمع مطيحة[7].

وكذلك قوله في قول الشاعر[8]: **(البحر الطويل)**

قَهَرْنَاكُمُ حَتَّى الكُمَاةَ فَأَنْتُمُ تَهَابُونَنَا حَتَّى بَنِينَا الأَصَاغِرَا

---

(1) البيت لعبيدة بن الحارث بن عبد المطلب في المعجم المفصل لشواهد العربية 315/8.
(2) الحاشية 191/3.
(3) البيت في الكتاب 288/1، 366، والمقتضب 282/3 والخصائص 353/2، والمقتصد 354/1، وشرح التصريح 274/1، وقيل لـ (النهشل بن حري) في خزانة الأدب 303/1 وبلا نسبة في الخصائص 353/2 والمغني 807، شرح التسهيل لابن مالك 118/2، وأوضح المسالك 342/1، وهمع الهوامع 258/2.
(4) الحاشية 69/2-70.
(5) الحجر 22.
(6) شرح المفصل لابن يعيش 80/1.
(7) ينظر الكشاف 555/2.
(8) البيت بلا نسبة في الجنى الداني 549 والمغني 172، وشرح شواهد المغني للسيوطي 373/1، والهمع 258/5، والدرر 139/6، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية 126/1.

قال: (الكماة) جمع كَمِيٌّ على غير قياس.[1]

كما اهتم الصَّبَّانُ بنقل أقيسة النحاة الآخرين لكثير مما ورد في حاشيته[2]، رادّاً ومُعَلِّقاً عليها في بعض الأحيان.[3] ومن أمثلة هذا: ذكر الصَّبَّانُ أنَّ (ليت) تختصُّ بجواز اتصال معموليها بها؛ سادةً مسدّ معموليها، نحو: ليت أنَّك قائم، وقيل: الخبر محذوف تقديره (حاصل) مثلاً. ثم ذكر أنَّ الأخفش قاس عليها (لعلَّ) فجوّزَ: لعلَّ أن زيداً قائم.[4]

ونحو ما قاله في مبحث (ما لا ينصرف) من أنَّ الاسمَ المختومَ بـ (ويه) فيه خلافٌ، فسيبويه "لا يجَوِّزُ فيه إلاَّ البناءَ على الكسر، وأما الجرميُّ فجوَّزَ إعرابَهُ إعرابَ ما لا ينصرف، قال أبو حيان: وهو مشكل إلاَّ أن يستندَ إلى سماع؛ وإلاَّ لم يُقبل؛ لأنَّ القياس فيه البناء؛ لاختلاط الاسم بالصوت وصيرورتهما اسماً واحداً".[5]

ومن أمثلة تعليقه وردِّه على أقيسة النحاة؛ قول الأشموني في مبحث (لا النافية للجنس) إنَّ جمع المؤنث السالم يبنى على ما ينصب به؛ وهو الكسر.

وعلَّقَ الصَّبَّانُ على ذلك بقوله: "أي: بلا تنوين، لأن تنوينه وإن كان للمقابلة؛ لا للتمكين، مشبهٌ لتنوين التمكّن، وجوَّز بعضهم تنوينَه قياساً لا سماعاً؛ نظراً إلى أنَّ التنوين للمقابلة، وهو منقوض؛ بنحو يا مسلماتُ، بلا تنوين، قاله الرضي".[6]

وكذلك قوله في أنَّ (المشرفي) نسبة إلى مَشَارف، "وهي قُرَى من أرض العرب؛ تدنو من الريف، يقال: سيف مَشْرَفِي، ولا يقال: مَشَارِفي، لأنَّ الجمع لا ينسب إليه؛ فلا يقال: جَعَافِرِي؛ قاله العَيني، وفي المصباح: مَشَارِفُ الأرضِ: أعاليها؛ الواحدُ مَشْرَف؛ على وزن جَعْفَر اهـ، فَعُلِمَ أن المنسوب إليه جمع واقع على القرى المذكورة، وأنَّ القياس في النسبة إلى (مَشَارِف) مَشْرَفِي، لأنَّ القياس في

---

[1] ينظر الحاشية 143/3.

[2] ينظر المصدر نفسه 19/1، 21، 57، 61، 67، 98، 108، 122، 128، 132، 144، 106/2، 151، 189، 217، 255، 257، 263، 274، 281، 306، 312، 332، 353، 74/3، 146، 147، 221، 238، 251، 260، 321.

[3] ينظر المصدر نفسه 66/1، 83، 90، 103، 125، 195، 215، 236، 273، 276، 281، 325، 363، 374، 45/2، 56، 84، 131، 134، 158، 241، 263، 306، 34/3، 70، 72، 155، 166، 260، 374، 389، 412، 420، 423، 445، 461.

[4] ينظر المصدر نفسه 396/1.

[5] الحاشية 368/3، وينظر الكتاب 301/3، والمقتضب 181/3-182، والارتشاف 867/2.

[6] ينظر المصدر نفسه 12/2، وينظر شرح الكافية للرضي 256/1.

النسبة إلى الجمع أن تنسب إلى مفرده، فقول البعض نسبه إلى مشارف على غير قياس فاسد".[1]

كذلك ذكر الأشموني أنَّ (تبارك) تقبل التاءين أي: تاء الفاعل وتاء التأنيث؛ فتقول: تباركْتَ يا الله، وتباركَتْ أسماءُ الله.

وعندما تعرض الصبَّانُ لعبارة الشارح، ساق عبارةَ التصريح فقال: "وقال في التصريح: هذا إن كان مسموعاً فذاك؛ وإلاّ فاللغة لا تثبت بالقياس"[2]. وردَّ الصبَّان هذه العبارة، "بأنَّ هذا ليس من إثبات اللغة بالقياس، لأنَّهُ وَضَعَ اسمَ معنى؛ على معنىً آخر؛ لجامعٍ بينهما، وما هنا ليس كذلك، لأنَّ غايةَ ما فيه إدخالُ علامةٍ في فعل يصلح لدخولها"[3].

وقد يشير أحياناً إلى خلاف النحاة في جواز القياس على مسألة ما.[4] نحو ما ذكره في مبحث (تعدّي الفعل ولزومه) أنَّ الفعلَ اللازمَ يصيرُ متعدياً بطرق عدة؛ أحدها: همزة النقل؛ وقد ساق قول ابن هشام في المغنى "والحقُّ إنَّ دخولها قياسي في اللازم دون المتعدي، وقيل: قياسي فيه؛ وفي المتعدي إلى واحد، وقيل: النقل بالهمزة؛ كله سماعي".[5]

وكذلك حديثه عن أنَّ المصدر إنَّما يعمل في موضعين أحدهما أن يكون بدلاً من اللفظ بفعله؛ نحو: ضرباً زيداً، وقد اختلف فيه، فقيل: لا ينقاس عمله، وقيل: ينقاس في الأمر والدعاء والاستفهام فقط، وقيل: والإنشاء والوعد والتوبيخ.[6]

ومثله – أيضاً – ما أورده في مبحث (المفعول المطلق) من أنَّ المصدر المعرف (بأل) الرفعُ فيه أحسن من النصب؛ نحو (الويل) و(الخيبة) لكن إدخال (أل) ليس مطرداً في جميعها، وإنّما هو سماع نصَّ عليه سيبويه؛ فلا يقال: السقي لك والرعيُ، وقال الفراء والجرمي: بقياسه.[7]

---

(1) ينظر المصدر نفسه 217/2، وينظر المصباح المنير 423، وشرح شواهد العيني بهامش حاشية الصبَّان 217/2.
(2) ينظر الحاشية 61/1، وشرح التصريح على التوضيح 45/1.
(3) المصدر نفسه 61/1.
(4) ينظر المصدر نفسه للمزيد 19/1، 21، 57، 195، 215، 236، 279، 320، 352، 371، 428، 84/2، 136، 138، 151، 189، 217، 219، 238، 255، 397، 37/3، 147، 169، 238، 251، 260، 368، 389، 420، 445، 456، 462.
(5) ينظر المصدر نفسه 140/2.
(6) ينظر المصدر نفسه 430/2.
(7) ينظر الحاشية 171/1، والكتاب 231/1 و 319 و 332-333، 384 وهذا منقول نصا عن السيوطي في الهمع 109/3.

2.2.2 العلَّةُ النحوية

العلَّــةُ لهــا معانٍ كثيرة.[1] منها أنها حدثٌ يشغل صاحبه عن وجهه أو عن حاجــته.[2] وقــيل – أيضاً – العلَّةُ: المرضُ[3]، كما تأتي العلَّةُ بمعنى السبب؛ فقيل: "هذا علَّةٌ لهذا: أي سبب.[4]

أمــا المعنــى الاصــطلاحي؛ لها فمأخوذ من معناها اللغوي (السبب) فيقول الجرجاني: علَّةُ الشيء ما يتوقف عليه ذلك الشيء.[5]

وعليه فالتعليل هو محاولة الوقوف على الحكمة الكامنة وراء القاعدة النحوية أو معــرفة الــسبب الذي يوجب الحكم. لأنَّ علَل النحو مستنبطةٌ من مواضع كلام العرب ومقايسهم.[6]

وقد مال النحاةُ منذ نشأة الدرس اللغوي إلى التماس العلل لكلِّ ظاهرة نحوية، فقــد رُوِيَ عن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي أنَّهُ كان "أولَ من بعج النحو ومَدَّ القــياس وشرح العلل".[7] وجاء بعده الخليل بن أحمد الفراهيدي ليولي عنايةً خاصَّةً بالعلَّة والتعليل.

وســار الــنحاةُ على خُطاه بعد ذلك، فنثروا كثيراً من العلل التي استنبطوها بأنفــسهم أو نقلــوها عن غيرهم في كتبهم، إما من أجل تثبيت قاعدة استنبطوها، أو تدعيم رأي تبنوه، أو تفسير ظاهرة رأَوْها.

والــصبَّانُ شــأنُه شأنُ معظم النحاة الذين اعتمدوا العلل في تآليفهم المختلفة، واهــتمام الــصبَّانِ بالعلَّة واضحٌ ومُمَيَّز فهو على سبيل المثال يُعرِّف العلَّةَ، فيقول: "العلَّةُ اصطلاحاً: ما يترتب عليه الحكم".[8]

كمــا أورد الفــرق بــين العلَّة والسبب، فالفرق بينهما: أنَّ العلَّةَ متأخرة في الوجــود متقدمة فــي الذهن؛ وهــي العلَّةُ الغائية والغرض، وأما السبب: فهو متقدم

---

(1) ينظر تعريف العلة العين 88/1، وتهذيب العلة 105/1، والمصباح 1773/5، وتاج العروس مادة (علل) ومحيط المحيط 628.
(2) ينظر اللسان مادة (علل) 367/9.
(3) ينظر العين 88/1 وينظر اللسان مادة (علل).
(4) القاموس المحيط مادة (علل) واللسان مادة (علل).
(5) التعريفات 143 ومحيط المحيط لبطرس البستاني 628.
(6) علل النحو ابن الوراق 8.
(7) طبقات النحويين واللغويين 25.
(8) الحاشية 141/1.

ذهناً وخارجاً".[1]

وكـذلك نـراه قد يذكر سبب تسمية بعض المصطلحات، فمثلاً نجده يُعَلِّلُ لِمَ سُـمِّيَتْ حـروفُ الجرِّ بحروف الإضافة فيقول: "لأنَّها تضيف معاني الأفعال؛ أي: توصلها إلى الأسماء".[2]

ومـن مظاهـر اهتمام الصَّبَّان بالتعليل؛ أنَّهُ وقف في كثير من مسائل النحو مُعَلِّـلاً وملتمساً الأسبابَ التي كانت وراءَ إقرارِ الحكم النحوي. فجاءت عِلَلُهُ كثيرةٌ ومتنوعة مصرحاً بأسمائها على الأغلب. ومن أهم تلك العلل:

عِلَّةُ الإجراء

وبهـا علَّـلَ ضـم الضمير المتصل المرفوع (التاء) في مثل (قُمْتُما) فقال: "وإنَّما ضُمَّتْ التاءُ لإجراء الميم مجرى الواو؛ لتقاربهما في المخرج".[3]

وكـذلك فَـسَّر بهـا إثباتَ الياء في قراءة **﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ﴾** [4] وذلك لإجراء المعتل مجرى الصحيح. فيجزم بحذف الحركة المقدرة.[5]

وكـذا ذكـر الصَّبَّانُ أنَّ شرطَ نصبِ (إذن) للفعل بعدها بأن يكون الفعل دالاً على المستقبل. وذلك: لإجراء (إذن) مجرى سائر النواصب.[6]

عِلَّةُ الاستحقاق

وهي من العلل التي فَسَّرَ بها صاحبُ الحاشية كثيراً من التغيُّرات التي تطرأ على بعض الكلمات في العربية.

ومـن ذلـك: فسّر بها الصَّبَّانُ حركةَ بناءِ كلٍّ من (نَحْنُ وهَمُو) على الضم فقـال: "نحـن ضـمير لجماعة الحاضرين، و (همو) ضمير لجماعة الغائبين فهما نظيـرتان، فلمـا بَنوا (نَحْنُ) على حركةٍ لالتقاء الساكنيين اختاروا الضمة؛ لتناسب الواو في نظيرتها، ولما كانت (نحن) لعدد أقله اثنان، و (همو) لعدد أقله ثلاثة، كانت

---

(1) المصدر نفسه 329/2.
(2) المصدر نفسه، 302/2.
(3) الحاشية 163/1.
(4) سورة يوسف الآية 90. وينظر النشر 187/2.
(5) ينظر الحاشية 153/1.
(6) ينظر المصدر نفسه 421/3. وللمزيد ينظر 196/1، 18/2، 298، 29/3، 82/4، 229، 260، 341.

(همـــو) أقوى فاستحقت واوُها أن تكون أصلاً يُحْمَلُ عليه الضم عند فقد سبب آخر له".[1]

وكـــذلك علَّـــلَ بها اختيارَ الأخفشِ كونَ (لا) التي لنفي الجنس؛ إذا رُكِّبَتْ مع الاســـم المفـــرد فهي الرافعة له، وذلك لأنَّ ما استحقت به العملَ باقٍ؛ والتركيبُ لا يبطله.[2]

وقـــد يُعَبِّرُ عن هذه العِلَّة بلفظة (أولى) ومثال ذلك: قوله في مبحث (عوامل الجـــزم) أنَّ جـــزم الـــلام لفعل الفاعل المتكلم جائز في السعة؛ لكنَّهُ قليلٌ، وأقلُّ منه جـــزمُها فعلَ الفاعلِ المخاطَبِ. وعلَّل ذلك بقوله: "لأنَّ له صيغةً تَخصُّهُ، وهي فعلُ الأمر، واختُصَّ المخاطبُ بالأمرِ بالصيغة، وغيرُه بالأمر باللام؛ لأنَّ أمرَ المخاطَب أكثرُ استعمالاً، فكان التخفيف فيه أولى".[3]

عِلَّةُ الاستغناء

علَّـــل بهـــا الـــصبَّانُ لـــزومَ الضميرِ المجرورِ بـــ (رُبَّ) الإفرادَ والتذكير، والتفسيرَ بتمييزٍ بعده مطابقٍ للمعنى. فقال: وذلك لاستغنائهم بمطابقة التمييز للمعنى المراد.[4]

وقال في قول الشاعر[5]: **(البحر الكامل)**

صَمِّي لِمَا فَعَلَتْ يَهُودُ صَمَامِ.

أنَّ (صـــمِّي) أصـــله (اصممي) بوزن (اعلمي) نقلت فتحة الميم الأولى إلى الصاد، وحُذِفَتْ همزةُ الوصل للاستغناء عنها، وأُدْغِمَتْ الميمُ في الميم. أي: أنّهُ علَّلَ حذفَ همزةِ الوصل من الفعل للاستغناء عنها.[6]

---

(1) الحاشية 99/1.

(2) ينظر المصدر نفسه 8/2.

(3) المصدر نفسه 4/4. وللمزيد ينظر 92/1، 94، 157، 181، 315، 8/2، 37، 70، 156، 169، 233، 416، 447، 471، 156/3، 258، 69/4 . . .

(4) ينظر الحاشية 309/2.

(5) البيت للأسود بن يعفر في ديوانه 61 وصدره: "غدرت يهود، وأسلمت جيرانها"، والجمل المنسوب للخليل 182، ومجالس العلماء 588، والمفصل في شرح المفصل 379.

(6) ينظر الحاشية 118/3-119. وللمزيد ينظر 164/1، 166، 426، 457، 115/4. . . .

عِلَّةُ أَمْنِ اللَّبْس

وهـــي علـــةٌ كثيرةُ الدوران في الحاشية، وقد علَّلَ الصَّبَّانُ بها أحكاماً عدة، مـــنها: تعلـــيلُه إجازةَ حذفِ (الواو) في باب العطف؛ عند أمن اللبس ومثـــّل لذلك بقوله[1]: **(البحر الخفيف)**

كَيْفَ أصْبَحْتَ كَيْفَ أَمْسَيْتَ[2]

وكذلك تفسيره لما ذهب إليه بعضُ العلماء في شروط "فعل التعجب" أنَّه يجوزُ أنْ يُبْنَى للتعجب ما كان ملازماً لصيغة فَعَلَ نحو عُنِيتُ بِحَاجَتِكَ؛ وزها علينا، فيجوز أنْ نقول: ما أعناه بحاجتك!، وما أزهاه علينا!. فعلَّل هذا بقوله: "لأمن اللبس".[3]

وكـــذلك علَّل بها جواز تقديم الحال على صاحبه (الجارِّ والمجرور). في مثل قوله تعالى ﴿ **وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ**﴾ لأمن اللبس.[4]

عِلَّةُ التخفيف

وهي من العِلل المهمة التي عوّل عليها الصَّبَّانُ في تفسيره لكثير من المسائل الـــنحوية واللغـــوية فـــي كتابه؛ ومن ذلك: أنَّ (الضارباك والضاربوك، يجوز فيهما الـــوجهان)، أي: الخفـــض بـــناءً على أنَّ النون حُذِفَتْ للإضافة، والنصب على أنَّها حُذِفَتْ للتخفيف، وهو مذهب سيبويه.[5]

وكـــذلك فسَّر الحذف في آخر المنادى عند ترخيمه بأنَّه من أجل التخفيف لا الإعـــلال.[6] ومـــنه – أيضاً – قوله في (كم) بأنَّ بعضهم قال: أنَّها مركبة من كاف التـــشبيه ومـــا الاستفهامية، ثم حُذِفَتْ الألف من ما؛ لدخول الكاف عليها، ثم سُكِنَتْ الميم تخفيفاً.[7]

---

(1) البيت على النحو التالي:

كيف أصبحت ؟ كيف أمسيت ؟ مما يغرس الود في فؤاد الكريم

بلا نسبة في الخصائص 290/1، والتوطئة 263 ورصف المباني 414، وشرح التسهيل لابن مالك 380/3، والمساعد 473/2، والأشباه والنظائر 134/8، والهمع 140/2، والدرر 155/6.

(2) ينظر الحاشية 135/3.

(3) الحاشية 32/3.

(4) سورة سبأ الآية 28. وينظر الحاشية 263/2. وللمزيد ينظر 113/1، 157/2، 289، 291، 9/3، 120، 136، 276، 85/4

(5) ينظر الحاشية 371/2. وينظر الكتاب 187/1.

(6) ينظر المصدر نفسه 255/3.

(7) ينظر الحاشية 121/4. وينظر للمزيد 136/1، 152، 180، 58/2، 306، 370، 398، 400، 343/3، 316، 360، 376، 417 . .

عِلَّةُ التغليب:

فقد ذكر الصَّبَّانُ أنَّهم منعوا الرفعَ في مثل يا زيد صاحبنا، لأنَّ إضافته محضة. وعلَّلَ سبب عدِّ الإضافة محضةً؛ لغلبة الاسمية على صاحب.[1]

وكذلك ذكر الصَّبَّانُ أنَّ بعض الأسماء كـ (ذراع) مثلاً، هو علم لمذكر. لكنَّهُ في الأصل مؤنث، ولما غلب في أعلام المذكرين؛ وَوُصِفَ به المذكر؛ فقالوا: ثوب ذراعٍ، أي: قصيراً، فعدُّوه علماً لمذكر، فلذلك صُرِفَ.[2]

وكذلك تعليله جمع (سافلين) في قوله تعالى ﴿ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ﴾ [3] بالياء والنون لتغليب العاقل على غير العاقل.[4]

عِلَّةُ الثِّقَل

اعتلَّ صاحبُ الحاشية بها كثيراً من الأحكام اللغوية، ومن ذلك قوله: في أنَّ (ليس) أصلُها عند الجمهور بكسر العين، ثم خُفِّفَتْ بالسكون؛ لثقل الكسرة على الياء.[5]

وكذلك فسّر بها ما ذهب إليه المبرد والزجاج[6]: من أنَّ التنوين في (جوارٍ) عِوَضٌ عن حركة الياء، ثم حُذِفَتْ هذه الياء لالتقاء الساكنين، فقال: "فأصله على مذهب المبرد جواري بترك التنوين، وحُذِفَتْ ضمةُ الياء لثقلها، وأُتِيَ بالتنوين عوضاً عنها، فالتقى ساكنان، فحُذِفَتْ الياء لالتقائهما"[7].

عِلَّةُ السماع

ذكر أنَّ القياس عدم زيادة (الباء ومن) في الإيجاب على غير مذهب الأخفش، أما زيادتها في مثل: (بحسبك درهمٌ) و(كفى بالله)، فهو مقصورٌ على السماع، أي: أنّه عَلَّلَ زيادةَ الباء هنا بالسماع.[8]

---

(1) ينظر المصدر نفسه 219/3.
(2) ينظر المصدر نفسه 374/3، وينظر الكتاب 236/3.
(3) التين الآية 5.
(4) ينظر الحاشية 69/3. وللمزيد ينظر 162/1، 192، 194، 196، 297، 320، 394، 36/2، 125، 274، 277، 372، 69/3، 78، 383، 262/4، 269، 270.
(5) ينظر المصدر نفسه 333/1.
(6) ينظر المقتضب 143/1 و 260.
(7) الحاشية 360/3. وللمزيد ينظر 160/4، 163، 219، 250، 265، 286، 288، 298، 325، 338، 345، 358.
(8) ينظر المصدر نفسه 215/2.

وكـــذلك ذكر أنَّ مميِّزَ (كم) الاستفهامية يأتي مفرداً منصوباً؛ وعلَّلَ سببَ ذلك: بأنَّهُ لم يُسْمَع إلاّ كذلك، فالعِلَّةُ عنده هي السماع.[1]

عِلَّةُ الضرورة

وقـــد علَّلَ بها الصَّبَّانُ طائفةً من الأحكام النحوية والصرفية التي تطرأ على كثيرٍ من الكلمات أو التراكيب، ومن ذلك؛ قوله إنَّ نون الجمع ونون المثنى تُحْذَفان للإضافة وللضرورة ولتقصير الصلة[2]، نحو قول الشاعر[3]:(البحر الطويل)

خَلِيلَيَّ ما إنْ أَنْتُمَا الصَّادِقَا هَوىً إذَا خِفْـتُمَا فِيهِ عَذُولاً وَوَاشِيا

ونحو قراءة الحسن **﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلاةَ﴾** [4]

وكذلك علَّلَ بها في مبحث (التنازع): عدم جواز الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي هنا إلاّ للضرورة.[5]

وكـــذلك ذكر أنَّ (النفس) في قولهم: "وطِبْتَ النفسَ" نكرة، لأنَّ (أل) فيه زائدة للضرورة.[6]

عِلَّةُ الضعف

وبهـــا فسّر الصَّبَّانُ جوازَ بقاءِ الفاءِ في خبر المبتدأ الداخلِ عليه أحدُ النواسخ (إنّ وأنّ ولكـــنَّ)، وذلـــك لأنَّها ضعيفة في العمل؛ إذ لم يتغير المعنى الذي كان مع الابتداء. وكذلك جاز العطفُ معها بالرفع على الاسم مراعاةً لمحل الابتداء، بخلاف بقية أخوات (إنّ)، فإنّها قوية في العمل لتغييرها المعنى.[7]

وكـــذلك تعليله في مبحث (التنازع في العمل) بأنَّه لا يتنازع في العمل بين حرفين، وذلك لضعف الحرف[8].

---

(1) ينظر المصدر نفسه 112/4. وللمزيد ينظر 151/2، 185، 369، 397، 403، 5/3، 81، 280، 333، 363، 385، 404، 405، 165/4، 171، 246 . . .
(2) ينظر المصدر نفسه 133/1.
(3) البيت بلا نسبة في الهمع 167/1، والدرر 144/1، والمعجم المفصل في شواهد العربية 334/8.
(4) الحج آية 35، والقراءة في البحر المحيط 369/6، والمحتسب 80/2، ومعاني القرآن للفراء 225/2، والكشاف 225/3.
(5) ينظر الحاشية 148/2.
(6) ينظر المصدر نفسه 289/2، وللمزيد ينظر 171/1، 258، 312، 169، 429، 47/2، 64، 65، 85، 105، 138، 140، 148، 176، 223، 289، 116/3، 149، 211، 213، 272، 336. . . .
(7) ينظر المصدر نفسه 330/1.
(8) ينظر المصدر نفسه 146/2.

وكـــذلك تعليله منع حذف عامل الحال إذا كان معنوياً، وذلك لضعفه كاسم الإشارة والظرف.[1]

عِلَّةُ عدم أَمْنِ اللَّبْسِ:

ومنها تعليلُه أنَّ حرف الجر مع (إنْ) و (أنْ) في نحو: رغبت في أنْ تفعل أو عن أنْ تفعل، لا يجوز حذفه لعدم أمن اللبس.[2]

ومـــنها – أيضاً – تعليلُه، أنَّهم جعلوا الفاعلَ في مثل: ضرب عيسى موسى، مقدَّمٌ بالرتبة عند عدم وجودِ قرينةٍ تدل عليه، وذلك لعدم أَمْن اللبس.[3]

عِلَّةُ عدم السماع

ذكـــر الأشـــموني أنَّ (مِنْ) قد تُزادُ بشروط؛ منها: أنْ يسبقَها نفيٌ، أو شبهُه؛ كالنهـــي والاســـتفهام. وقد حدَّدَ الصَّبَّانُ مجيء (مِنْ) زائدةً مع الاستفهام بأداتين هما (بل) و (الهمزة)، وعلَّلَ عدم زيادتها مع بقية أدوات الاستفهام بعدم سماع ذلك.[4]

وعلَّـــلَ جوازَ حذفِ ياءِ المتكلم من المضافِ إلى المنادى في: يا ابنَ أُمّ و يا ابـــنَ عمّ لوروده في السماع، وعلَّلَ عدم جواز حذفها في غير يا ابن أم و يا ابن عم لعدم السماع.[5]

عِلَّةُ عدم الفائدة

علَّـــلَ الصَّبَّانُ بها منعَ إضافةِ أحدِ المترادفَيْن أو المتساوِيَيْن إلى الآخر؛ بعدم الفائدة، إذ المقصودُ حاصلٌ من لفظِ المضاف؛ مع قطع النظر عن الإضافة.[6]

وكـــذلك علَّلَ عدمَ جوازِ إبدالِ الضمير الظاهرِ من الحاضر لعدم فائدته، لأنَّ ضميرَ الحاضر في غاية الوضوح.[7]

---

(1) ينظر الحاشية 286/2. وللمزيد ينظر 345/1، 114/2، 134، 146، 224، 309، 317، 377، 432، 76/3، 83، 344، 376، 421، 423، 434، 454 . . .

(2) ينظر المصدر نفسه 80/2.

(3) ينظر المصدر نفسه 98/2. وللمزيد ينظر 113/1، 80/2، 95، 134، 135، 268/4. . . .

(4) ينظر المصدر نفسه 314/2.

(5) ينظر المصدر نفسه 233/3. وللمزيد ينظر 385/2، 27/3، 223، 233، 237، 428، 34/4، 112، 118. . . .

(6) ينظر الحاشية 375/2.

(7) ينظر الحاشية 190/3. وللمزيد ينظر 377/2 و 191/3 و 303/4.

عِلَّةُ الفرق

وبهـــا علَّلَ الصبَّانُ أنَّ (أولو) اسمُ جَمْعٍ؛ يكتب بالواو بعد الهمزة؛ للفرق بينه وبين (إلى) الجارة في الرسم؛ نصباً وجراً، وحُمِلَ عليهما الرفعُ.[1]

وكـــذلك فَسَّرَ بها الصبَّانُ حركةَ الضمير المرفوع المتصل (التاء) فهي تُضم للمتكلم، وتفتح للمخاطَب وتكسر للمخاطَبة، وذلك للفرق بينهم.[2]

وكـــذا علَّلَ بها كسرةَ لامِ البعد في أسماء الاشارة؛ نحو (ذلك) و(تلك)، فقال: "وأصلها السكون، وإنَّما كُسِرَتْ للتخلص من التقاء الساكنين أو للفرق بينها وبين لام الجرّ".[3]

عِلَّةُ القوة

يكثـــر دورانُ هـــذه العِلَّـــةِ عند الصبَّانِ في حاشيته، وقد علَّلَ بها عدداً من الأحكـــام النحوية واللغوية، من ذلك تعليله لفتح (أنَّ) بعد القول على لغة بني سليم، وذلك لقوة إجراء القول مجرى الظن عندهم دون غيرهم.[4]

وكذلك فسّر الصبَّانُ بها جواز ترك التمييز في (نعم وبئس) لقوة العامل، في حين لا يجوز حذف التمييز في مثل (ربه رجلاً) لضعف العامل فيه.[5]

وكذا ذكر في مبحث (التوكيد) جوازَ توكيدِ الضميرِ المرفوعِ بنفس وعين، في نحـــو: قُـــمْ أنتَ نفسُكَ أو عينُكَ، وقوموا أنتُمْ أنفسُكُم أو أعينُكُم، وعلَّلَ هذا الجواز، واختصاص هذا الحكم بهما؛ لقوة استقلالهما، وذلك لأنَّهما يستعملان في غير التوكيد كثيراً؛ نحو: علمت ما في نفسِكَ.[6]

---

(1) ينظر المصدر نفسه 124/1.
(2) ينظر المصدر نفسه 163/1.
(3) المصدر نفسه 208/1. وللمزيد ينظر 88/1، 97، 208، 375/2، 159/4، 164، 186، 187، 261، 264، 276، 281، 304، 318. . . .
(4) ينظر الحاشية 53/2.
(5) ينظر المصدر نفسه 309/2.
(6) ينظر المصدر نفسه 116/3. وللمزيد ينظر 100/1، 177، 53/2، 272، 424، 427، 46/3، 374، 406 . . .

عِلَّةُ كثرة الاستعمال

وهـــي من العِلل التي اعتدَّ بها صاحبُ الحاشيةِ في تعليل طائفة من الظواهر الـــنحوية واللغـــوية، مـــن ذلك تعليله سقوط الهمزة في حرف التعريف (أل) لكثرة الاستعمال.[1]

وكـــذلك ذكر أنَّ بعض النحاة ذهبوا إلى أنَّ الأصل في (من) منا[*] كـــ (إلى) ثم خففت لكثرة الاستعمال؛ فحُذفَتْ الألف وسكنت النون.[2]

ولعـــلَّ في هذا تأويلَ تَكَلُّفٍ. وإذا سلَّمنا بما ذكر، فلماذا حذفت مع (من) ولم تحـــذف مـــع (علـــى) و (إلى) و (حتى) وغيرها من حروف الجرِّ، وهي حروف كثيرة الاستخدام أيضاً ؟

وكـــذا تعليله أنَّ ظرف الزمان المبهم والمختص حَسُنَ فيه الحذف، لأنَّهُ كثيرٌ فـــي الاستعمال. أما ظرف المكان إنَّما كثر منه في الاستعمال المبهمُ دون المُخْتَصِّ، فأجـــرى المـــبهم لكثرته مجرى ظرف الزمان، وبقي ما لم يكثر في الاستعمال على أصله.[3]

عِلَّةُ الكراهية

ذكر الصَّبَّانُ أنَّ العدد (عشرة) في حالة التركيب تحذف التاء منه في التذكير وتثـــبت في التأنيث، وعلَّلَ حذف التاء في التذكير لكراهية اجتماع علامتي التأنيث، فيما هو كالكلمة الواحدة.[4]

وكذلك علَّلَ بها وجوب إظهار (أنْ) بعد لام الجحود عند اقتران ما بعدها بلا. فقال: وذلك لكراهية اجتماع اللامين[5].

---

(1) ينظر المصدر نفسه 258/1.

(*) ولعلَّ الصواب (منى) بألف مقصورة، لأن الأدوات تكتب بالألف المقصورة.

(2) ينظر الحاشية 302/2.

(3) ينظر المصدر نفسه 189/2. وللمزيد 87/1، 98، 102، 107، 167، 197، 239، 240، 32/2، 49، 84، 97، 326، 56/3، 58، 149، 212، 90/4، 107 . . . .

(4) المصدر نفسه 96/4.

(5) ينظر المصدر نفسه 427/3. وللمزيد ينظر 244/1، 344/2، 311/4.

عِلَّةُ المشابهة

وهـــي مـــن العلل المهمة التي اعتلّ الصَّبَّانُ بها في مواطنَ عديدةٍ من كتابه، ومن ذلك: قولُ الأشمونيِّ في أنَّ ضميرَ النصب يجوزُ فيه الاتصالُ أو الانفصالُ مع الفعل نحو: الدرهم أعطيتُكَهُ، وأعطيتُكَ إيَّاه؛ والاتصال هنا أرجح، وكذلك يجوز فيه الاتـــصال والانفصال مع الاسم نحو: الدرهمُ أنا معطيكَهُ، ومعطيكَ إيَّاهُ، والانفصال هنا أرجح.

وعلَّـــلَ الصَّبَّانُ سبب ترجيح الانفصال مع الاسم بقوله: "لأنَّ الاسم إنَّما أُعْمِلَ لمشابهته الفعل، لا لذاته، فهو نازل الدرجة عنه في اتصال الضمير به".[1]

وكـــذلك فـــسّر صـــاحبُ الحاشيةِ عدم صرف الاسم بعد التنكير، نحو رجل أحمـــر، سُـــمِّيَ بأحمـــر. فقال: "وذلك لمشابهة حالِ التنكير حالَ الوصفية في وجود المشتق منه، وهو الحُمرة في المدلول، فكأنَّ الوصفيةَ باقيةٌ بعد التنكير، وهذا أحسنُ مما علَّل به البعض".[2]

ومنه – أيضاً – تعليلُه مجيءَ مميِّزِ (كم) الخبرية تارةً جمعاً مجروراً؛ كمميز عشرة، وأخرى مفرداً مجروراً؛ كمميز مائة؛ بقوله: "أما إفراد المميز فلمشابهة (كم) للمائة والألف في الدلالة على الكثرة، والتي مميزها مفرد".[3]

عِلَّةُ المناسبة

ذكـــر الصَّبَّانُ: أنَّ الأكثر في نداء اسم الله (تعالى) أنْ يحذف حرف النداء؛ فـــيقال: اللَّهُـــمَّ. أي: بتعويض الميم المشددة عن حرف النداء المحذوف، واختيرت الميم عوضاً عن (يا) النداء للمناسبة بينهما، فإنَّ (يا) للتعريف و الميم تقوم مقام لام التعريف في لغة حمير.[4]

---

(1) الحاشية 174/1.
(2) المصدر نفسه 399/3.
(3) المصدر نفسه، 113/4. وينظر للمزيد 138/1، 140، 144، 163، 176، 185، 262، 298، 328، 22/2، 137، 248، 292، 356، 360، 397، 428، 59/3، 70، 203، 207، 220، 253.
(4) ينظر الحاشية 216/3. والرأي موجود في الخصائص 266/1.

وكـذلك فَسَّرَ بها الصبَّانُ اختيارهم اللام المفتوحة في الاستغاثة، فقال: "وذلك لمناسـبة معناها للاستغاثة، لأنَّ لامَها للتخصيص؛ أُدْخِلَتْ على المستغاثِ دلالةً على أنَّهُ مخصوصٌ من بين أمثاله بالنداء".[1]

وثَمَّةَ ملاحظات على استخدام الصبَّان للعلل النحوية، يمكن بيانها في ما يلي:

قلَّما كان يُعَلِّلُ الحكمَ النحوي بعلتين، ومن أمثلة ذلك:

قال الأشموني: إنَّ "ما كان من باب (سنة) مفتوحَ الفاء كُسِرَتْ فاؤه في الجمع نحـو سـنين، وما كان مكسورَ الفاء لم يُغَيَّرْ في الجمع؛ على الأفصح؛ نحو مئين؛ وحُكِيَ مُئون وسُنون وعُزون بالضم"[2].

علَّـقَ الـصبَّانُ على هذا القول: "والذي يتجه عندي رجحانُ الضم في حال الـرفع؛ لمناسـبةِ الواو، وللفرار من انتقال من كسر إلى ضم، ورجحان الكسر في حالتي النصب والجرِّ؛ لمناسبة الياء، وللفرار من الانتقال من ضم إلى كسر"[3].

فالـصبَّانُ علَّـلَ تـرجيحه لرأيه بعلتين: المناسبة واستثقال الجمع بين الضم والكسرة.

وكـذلك تعلـيله أنَّ الظرف إذا كان مبهماً مُسْتقبلَ المعنى؛ لم يعامَل معاملة (إذ)، بـل يعامـل معاملة (إذا) فلا يضاف إلى جملة اسمية بل إلى فعلية، وذلك لأنّه حينئذٍ بعيد الشبه بـ (إذ) ولأنّهُ لم يُسْمع. [4]

فالـصبَّانُ علَّـلَ وجـوب إضافة الظرف؛ إذا كان مبهماً مستقبل المعنى إلى الجملة الفعلية بعلتين: هي بُعْدُ الشبهِ وعدمُ السماع.

وثَمـةَ أمرٌ يمكنُ ملاحظتُه في أسلوبِ التعليل لدى الصبَّان، هو اهتمامه بذكر علل الآخرين.[5] ومن أمثلة ذلك:

ذكر الأشموني أنَّ اسم التفضيل لا ينصب المفعول به إجماعاً.

وعلَّقَ الصبَّانُ على هذا القول "قال المصرح: قال الموضح في الحواشي: قال محمد بن مسعود في كتابه البديع غَلِطَ مَنْ قال: إنَّ اسمَ التفضيل لا يعملُ في المفعول

---

(1) الحاشية 241/3. وللمزيد ينظر 103/1، 146، 340، 125/2، 163، 427، 24/3، 83، 216، 241، 328، 401، 450 . . .

(2) شرح الأشموني 37/1.

(3) المصدر نفسه 129/1.

(4) ينظر الحاشية 385/2.

(5) ينظر المصدر نفسه للمزيد 144/1، 163، 240، 279، 297، 324، 345 و 10/2، 18، 36، 49، 84، 195، 263، 317، 369، 375، 415. و 5/3، 82، 83، 149، 241، 333، 363، 385، 394، 404، 421 . . . .

به؛ لورود السماع بذلك". كقوله تعالى ﴿هُوَ أَهْدَى سَبِيلاً﴾ [1] وليس تمييزاً لأنَّهُ ليس فاعلاً؛ كما هو: في زيدٌ أحسنُ وجهاً، وقال أبو حيان في الارتشاف: نقلاً عن ابن مسعود أنَّ أفعل التفضل ينصب المفعول به نحو قوله تعالى[*] ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِ﴾ [2] اهـ"[3].

وردَّ الصبَّان ذلك بقوله: "وأجيب بأنَّهُ لم يلتفت إليه لشدَّة ضعفه وفيه نظر"[4].

وكذلك: ذكر في مبحث (المعرب والمبني) ما أورده الدَّمَامِيني في "أنَّ كلَّ اسمٍ وافقَ لفظُهُ لفظَ الجمع، نكرة كان كـ (ياسمين) أو علماً كـ (صِفِّين) و(قِنَّسْرِيْن) و(فِلَسْطِين) و(نَصِيبِين)، فإنَّهُ يُعرب إعرابَ الجمعِ للمشابهة اللفظية، كما منعوا سراويل من الصرف لتلك المشابهة".[5]

ويلاحظ – أيضاً – على أسلوبه في التعليل أنَّ العِلَّةَ – في بعض الأحيان– تُمَثِّلُ لديه منطلقاً للتعليق على الشارح أو على النحاة عامة؛ والردِّ عليهم؛ وإبداءِ رأيه في ذلك أحياناً.[6] ومن ذلك:

قوله فيما ذكره الشارح: من أنَّ الفاعلَ عُمْدَةٌ؛ فلا يجوزُ حذفُه؛ لأنَّ الفعل وفاعلَه؛ كجزأي كلمة؛ لا يستغني بأحدهما عن الآخر.

فعَلَّقَ الصبَّانُ على هذا قائلاً: "مقتضاه أنَّهُ لا يجوزُ حذفُ الفعلِ مع أنَّهُ يجوزُ لقرينة، فالأَولى أنْ يُعَلِّلَ بأنَّ مدلولَ الفعلِ عرضٌ قائم بمدلول الفاعل، فلو حُذِفَ للزم شبه قيام العرض بنفسه، هكذا ينبغي تقرير هذا التعليل، لا؛ كما قرره البعض".[7]

وكذلك قوله في: أنَّ المنادى المفردَ المعرَّف؛ إنّما بُنِيَ لوقوعه موقعَ الكاف الاسمية؛ في نحو: أدعوك، المشابهة لفظاً ومعنىً؛ لكاف الخطاب الحرفية؛ ومماثلته لها إفراداً وتعريفاً. ثم قال: "وجعل السَّيِّدُ عِلَّةَ البناءِ المشابهة؛ لكاف ذلك في الخطاب، والإفراد بلا واسطة، ويُرَدُّ عليه وجود هذه العلة في النكرة غير المقصودة

---

[1] الإسراء الآية 84.

[*] وقد حدث خلط عند بعض محققي الحاشية في نقلهم عن أبي حيان فذكروا الآية القرآنية (أن ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله) الواردة في سورة النجم آية رقم (30) شاهدا على المسألة، وما في الارتشاف غير ذلك، والآية المستشهد بها عند أبي حيان هي في سورة الأنعام آية رقم (117).

[2] الأنعام الآية 117.

[3] ينظر الحاشية 185/2 و 81/3 والارتشاف 2326/5.

[4] الحاشية 185/2.

[5] المصدر نفسه 140/1، وهذا الرأي موجود في الكتاب 232/3.

[6] ينظر الحاشية للمزيد 88/1، 129، 164، 318، و 134/2، 259، 267، 272، 295، 401، 416، 427، و 47/3، 78، 179، 224، 346، 360، 344، 374، 404، و 97/4 . . .

[7] الحاشية 63/2.

مع عدم بنائها، وبُنِيَ على حركة؛ للإعلام بأنَّ بناءَه غير أصلي، وكانت ضمة؛ لأنَّهُ لو بُنِيَ على الكسر؛ لالتبس بالمنادى المضاف إلى ياء المتكلم عند حذف يائه؛ اكتفاءً بالكسرة، ولو بُنِيَ على الفتح لالتبس به عند حذف ألفه؛ اكتفاءً بالفتحة، قاله الفاكهي، وأورد عليه أنَّ المنادى المضاف للياء؛ يجوز فيه الضمُّ عند حذف يائه؛ فلا يحصل الفرق، وأُجِيبَ بأنَّهُ قليلٌ فلا ينظر إليه".[1]

ومما سَبق يتضح أنَّ الصبَّانَ حاول جاهداً تَلَمُّسَ الأسباب التي أَوْجَبَتْ الحكمَ النحوي لكثيرٍ من المسائل، فكان – حقاً – بارعاً في التعليل باحثاً عنه في كثيرٍ من المسائل التي عرضها في حاشيته معتمداً في ذلك على أسلوب التساؤل في أغلب الأحيان.[2] ومن ذلك:

أنّ الخبرَ يجبُ تأخيرُه إذا كان فعلاً ظاهراً أو مقدَّراً عن المبتدأ. ثم طَرَحَ الصبَّانُ تساؤلاً حول هذا فقال: "فإنْ قلت: علةُ امتناعِ تقديمِ الخبر الفعلي على المبتدأ؛ خوف التباس الجملة الاسمية بالفعلية، وهذا إنّما يكون في الملفوظ لا المقدر، قلت: أعطوا المُقدَّر حكمَ الملفوظ وإنْ كانت العِلَّةُ لا توجد في المقدر، إجراءً للباب على سَنَنٍ واحدة".[3]

ومنه قولُ الأشموني إنَّهم قد يقولون في ترخيم ذات: يا ذوا. بِرَدِّ المحذوف.

وعندما تعرَّضَ الصبَّانُ لهذا القول قال: "والمحذوف هو اللام، أي: وقلبه ألفاً؛ وإرجاع العين إلى أصلها وهو الواو، إذ أصل ذات (ذوي) أو (ذوو) على الخلاف، وحُذِفَتْ اللام؛ وعُوِّضَ عنها تاء التأنيث؛ كما قيل في بنت، ثم قلبت الواو؛ التي هي عين الكلمة ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها. فإن قيل: لو كانت التاء عوضاً عن اللام؛ ما جمع بينهما في التثنية والجمع، حيث قيل: ذواتاً وذوات ؟ قلت: لا نُسَلِّمُ الجمعَ فيهما، بل التاء في التثنية لمحض التأنيث، كالتاء في كل مثنى مؤنث، والتاء في الجمع هي التاء المزيدة مع الألف؛ في جمع المؤنث، واللام باقية على حذفها؛ فلا

---

(1) المصدر نفسه 203/3، وينظر حاشية الفاكهي على شرح قطر الندى 102/2.

(2) ينظر الحاشية للمزيد1/ 32، 34، 80، 89، 96، 97، 101، 145، 162، 333، 340، 401، و 9/2، 23، 72، 100، 201، 221، 224، 225، 326، 335، 458، و 146/3، 156، 178، 270، 279 . . . .

(3) المصدر نفسه 297/1.

جمـــعَ، هـــذا مـــا ظهـــر لي في هذا المحل. وهو متين، وإنْ أوهمَ بعضُ العبارات خلافَه".[1]

3.2.2 الإجماع

في اصطلاح الأصوليين هو: "اتفاق المجتهدين من أمة محمد صلى الله عليه وسـلَّم فـي عـصر على أمر ديني"[2] وهو دليل شرعي يُجمِع على حجيته جمهورُ الفقهـاء، وهو أحدُ الأدلةِ الأصولية التي نُقِلَتْ إلى النحو العربي، لتصبحَ أصلاً من أصوله التي يقوم عليها، ويستند إليها في كثير مما ذهبوا إليه، ويقصد به عند النحاة: (إجمـاعُ نحـاةِ البـصرةِ والكوفة) أي: اتفاقُ أهل البلدين على حكم لغوي؛ كإجماعِ النحاةِ على أنَّ الجرَّ خاصٌّ بالأسماء؛ ولا جرَّ في الأفعال مثلاً،[3] وإذا ما تتبعنا كُتُبَ الـنحاة الأوائـل، فـلا بدَّ أنْ نجد لهذا الأصل أثراً في كثير منها؛ فهذا سيبويه يأخذ بالإجماع ويستدل به[4]، وكذلك هو الحال بالنسبة إلى بقية النحاة الذين جاءوا بعده.

ومن الجدير بالذكر أنَّ هذا الأصل لم يكن له صدىً واسعٌ في كتب النحاة، بل نـرى أنَّ اعتمادَهم الأكبرَ في الاحتجاج كان مبنياً على الاستعمال والقياس والتعليل. وعلـى كـل حال لم يخرج الصبَّان عن سابقيه في هذا المضمار، بل نراه يأخذ به ويُعَوِّلُ عليه في بعض مما ورد لديه، ومن أمثلة ذلك:

ما ذكره في مبحث (النعت) من أنَّ اسمَ الإشارة لا يوصَف إلاّ بذي (أل) إجماعاً.[5]

وكـذلك مـا نقلـه في مبحث (التوكيد) من إجماع الفريقين على عدم جواز: صُـمْتُ زمـناً كلَّهُ ولا شهراً نَفْسَهُ، لأنَّ النكرة في الأول غير محددة، والتوكيد في الثاني ليس من ألفاظ الإحاطة.[6]

إلاّ أنَ بعض المصنفات أوردت خلاف ما ذكره الصبَّانُ، فذكرت: أنَّ المسألة مخـتلف فـيها. فأكثرُ البصريين ذهبوا إلى عدم توكيد النكرة مطلقاً؛ وأجاز بعضهم ذلـك مطلقـاً سـواء أكانـت محدودة أم لا ؟ وذهب الكوفيون والأخفش إلى جواز توكـيدها، إنْ كانت محدودة؛ أي: مؤقتة؛ وإلاّ فلا. وقال ابن مالك: وهذا القول أولى

---

(1) الحاشية 270/3.
(2) الكليات 42 وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم 323/1، وأصول الفقه 229 وأصول النحو العربي محمود أحمد نحلة 77.
(3) الاقتراح 35، وأصول النحو العربي محمود أحمد نحلة 77.
(4) ينظر الكتاب 391/2 ، 21/3.
(5) ينظر الحاشية 89/3.
(6) ينظر المصدر نفسه 114/3.

بالـــصواب لصحة السماع بذلك، ولأنَّ فيه فائدةً، واستند في ترجيحه لهذا القول على مجمـــوعة من الشواهد منها: قول عائشة رضي الله عنها: "ما رأيتُ رسولَ اللهِ صامَ شهراً كلَّه إلاّ رمضان"[1].

وقـــوله: إنّ اســـم الفاعل إذا كان متعدياً لأكثرَ من مفعول؛ تمتنع إضافته إلى الفاعل إجماعاً.[2]

وفـــي مبحث (تعدي الفعل ولزومه) ذكر لنا: الإجماع على أنّ (تَعلَّم) مطاوع علّم إثباتاً ونفياً.[3] لأنَّ (علم) لما هو من جانب المعلم والمتعلم معاً.

وكـــذلك ذكـــر في مبحث (التمييز) أنّ بعضَ النحاة نقل الإجماعَ على جواز توســـطِ التمييـــزِ بـــين العامـــل ومعموله؛ نحو: طاب نفساً زيد.[4] وقوله: إنَّ قَصْرَ الممدود للضرورة كصرف ما لا ينصرف للضرورة في الجواز؛ بالإجماع.[5]

وقد يُعَبِّرُ عن الإجماع بلفظة الاتفاق، ففي مبحث (التنازع في العمل) ذكر لنا اتفاقَ الفريقين على جواز إعمال كل منهما[6] ولكنَّ الخلافَ حصلَ في الأولية.

وكذلك قوله إنَّ حرف الاستفهام يجوز حذفه اتفاقاً، لأنَّ الاستفهامَ هيئةٌ تخالفُ هيئةَ الإخبار.[7]

وقـــوله إنَّ المضاف من نحو (واغلام زيداه) تجوزُ ندبتُه اتفاقاً.[8] وقوله في (النداء) إنَّ ضمير المتكلم والغائب يمتنع نداؤهما اتفاقاً.[9]

وقـــوله في مبحث (النسب) إنَّ عينَ (المرئي) و (اليرئي) هي الهمزة لكونها قـــبل يـــاء النـــسب؛ واجبةُ الكسرِ اتفاقاً.[10] وقوله في مبحث (المعرب والمبني) إنَّ أسماء الأفعال لا تدخل عليها العوامل اتفاقاً.[11]

وقد يُصَرِّحُ الصَّبَّانُ أحياناً بأسماء المصادر التي ينقل منها إجماع العلماء، في مـــسألة مـــا علـــى حكم واحد، نحو ما نقله عن أبي حيان من أنَّ (أي) إذا أضيفت

---

(1) ينظر شرح التسهيل 296/3، والهمع 205/5، وشرح ابن عقيل 211/2، وأوضح المسالك 22/3.
(2) ينظر الحاشية 3/3
(3) ينظر المصدر نفسه 129/2.
(4) ينظر الحاشية 298/2.
(5) ينظر المصدر نفسه 156/4 وللمزيد ينظر 56/1، 253-254، 343، 349، 405، 73/3، 80، 426، 156/4، 290، 330.
(6) ينظر المصدر نفسه 150/2.
(7) ينظر المصدر نفسه 173/3.
(8) ينظر المصدر نفسه 249/3.
(9) ينظر المصدر نفسه 200/3.
(10) ينظر المصدر نفسه 279/4.
(11) ينظر المصدر نفسه 81/1. وللمزيد ينظر 226/1، 138/2، 180، 457، 182/3، 204، 327، 374، 192/4، 214، 289.

وحُـذِفَ صَدْرُ صلتها؛ بُنِيَتْ على الضم، أما إذا وصلت بظرف أو مجرور أو جملة فعلية، أعربت إجماعاً.[1]

وكذلك ما نقله عن الدَّمَامِيني من قوله: "والتحقيق أنَّ أهل البلدين متفقون على أنَّ (أمَ) تجـيء للإضـراب المجـرد، وإنّما الخلاف في تسميتها حينئذ؛ فالكوفيون يسمونها منقطعة والبصريون يقولون لا متصلةً ولا منقطعةً.[2]

ويمـيل أحـياناً إلـى التعليق والشرح أو النقد والردِّ على بعض الآراء، أو الأقـوال التـي كانت تتبنى الإجماع في قضية معينة، ومنه: ما ذكره الأشموني في (كان وأخواتها) من قولهم إنَّ (كان) قد تزاد دالة على الزمان الماضي؛ ولا تَدُلُّ على الحدث اتفاقاً؛ على ما أفاده البعض.

فعلَّـقَ الصَّبَّانُ على هذا الكلام وردَّه بقوله: "وهو عندي مُشْكِل لأنَّ مقتضى القول السابق أنَّ لها مرفوعاً، بل صريحة دلالتها على الحدث، إذ لا يُسند في الحقيقة من الأفعال إلاّ الأحداث. فالوجه أنَّ عدم دلالتها على الحدث، عند من يقول بأنها لا فاعل لها فقط، فلا تكن من الغافلين".[3]

وكذلك نقل الصبان عن صاحب التوضيح: إجماع العرب على إعمال (لات) عمـل (ليس) ثم عقَّبَ عليه قائلا؛ "فإنْ قلت: إذا أجمعت العرب على إعمالها؛ فكيف مـنعه بعـض الـنحاة كالأخفش ؟ قلت: معنى إجماع العرب على إعمالها؛ كما في الرودانـي؛ أنَّـهُ وُجد في لغة الحجازيين والتميميين بعدها مرفوعٌ وحده ومنصوبٌ وحـدَه؛ فهـذا مـراده بالعمـل المجمع عليه، وهذا لا ينافي اختلاف النحاة في ذلك الموجود؛ هل هو معمول لها أو لا ؟"[4]

4.2.2 استصحاب الحال

يقـصد به عند النحاة: "إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل؛ عند عدم وجود دليل النقل عن الأصل"[5].

---

(1) ينظر الحاشية 242/1، وينظر الارتشاف 1017/2.

(2) ينظر المصدر نفسه 154/3 وينظر للمزيد 156/1، 181، 343، 374، 405، 204/3، 214/4، 330.

(3) المصدر نفسه 353/1.

(4) الحاشية 374/1-375 وينظر التصريح على التوضيح 200/1، وينظر للمزيد 341/1، 343، 271/2، 434، 80/3، 123، 203، 237، 155/4-156.

(5) الإغراب في جدل الإعراب 46.

وأوضح الأنباري أنَّ استصحاب الأصل في الأسماء هو الإعراب؛ واستصحاب الاصل في الأفعال هو البناء[1].

واستصحاب الحال من الأصول الفقهية التي نقلت إلى النحو العربي، وعلى الرغم من اعتماد النحاة عليه في بناء قواعدهم، ومعرفة أحكامهم التي استنبطوها من الكلام العربي إلاّ أنَّهم يعدونه من الأدلة الضعيفة، بل من أضعف الأدلة التي تقوم عليها قواعدهم اللغوية والنحوية[2]. حتى إنَّ بعض النحاة آثر إسقاطه من الأدلة العقلية التي اُعْتِمُدَت في النحو مثل ابن جني[3].

بَيْدَ أنَّ هذا لا يعني خلو المؤلفات النحوية عَبْرَ العصورِ الماضية من مظاهر هذا الدليل، فالصَّبَّانُ نراه يَعْتَدُّ به ويُعَوِّلُ عليه في مواضعَ مختلفةٍ من حاشيته[4].

نحو ما أورده في مبحث (الكلام وما يتألف منه) أنَّ الحرف على ثلاثة أنواع، منها المشترك كـ (هل)، وهو إما مهمل لا عمل له؛ وهو الأصل فيه كـ (هل) و(بل)، أو عامل على خلاف الأصل كـ (ما)، و (لا)، و (إن) المشبهات بليس. ونوع آخر المختص بالأسماء: وهو إما عامل العمل الخاص بها، وهو الأصل كـ (في) أو غير الخاصِّ كـ (إنَّ) وأخواتها، أو مهمل كـ (لام التعريف)، ونوع ثالث: وهو المختصُّ بالأفعال كـ (لم)، ولن، وقد، وما جاء على الأصل لا يسأل عنه[5].

وذكر في مبحث (المعرب والمبني) أنَّ الاسم يُبْنَى لشبهِهِ الحرف في شيئين: النيابة وعدم قبول الإعراب، وذلك لأنَّ عدم التأثر بالعامل؛ أصل في الحرف[6].

وكذلك الأسماء الستة إنَّما أُعْرِبَتْ بالحروف استصحاباً للأصل، وذلك لأنَّ الأصل في المعرب بالفرع؛ وهو الحرف؛ أن يكون رفعه بالواو؛ ونصبه بالألف؛ وجره بالياء؛ ليجانس الفرع الأصل[7].

---

(1) أصول النحو العربي، محمد خير الحلواني، 126. وأصول النحو العربي، محمود أحمد نحلة، 143.
(2) ينظر أصول النحو العربي، محمد خير الحلواني، 126.
(3) ينظر أصول النحو العربي، محمود أحمد نحلة، 142.
(4) ينظر الحاشية للمزيد: 39/1، 60، 73، 78، 97، 146، 148، 176، 227، 238، 269، 295، 398، و 42/2، 55، 91، 101، 126، 193، 215، 307، 315، 380. و 25/3، 31، 234، 235، 342، 360، 370، 395، 157/4 . . . .
(5) ينظر الحاشية 65/1.
(6) ينظر المصدر نفسه 80/1.
(7) ينظر المصدر نفسه 103/1.

وقوله في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم إنَّ الأصل في هذه الياء: قيل: هو السكون وقيل: الفتح، وقد جُمِعَ بأن السكون أصلٌ أول: إذ هو الأصل في كل مبني، والفتح أصل ثانٍ؛ إذ هو الأصل فيما وضع على حرف واحد[1].

وكـذلك ذكر في مبحث (إعمال المصدر) أنَّ المصدر أعمل عمل فعله؛ لأنَّهُ أصلُ الفعل؛ ولأنَّ الأصلَ في العمل للفعل، فهو من إلحاق الفرع في العمل بالأصل فيه[2].

وقوله في مبحث (الاختصاص) إنَّ المختصَّ لا يقع مبنياً على الضم إلاَّ بلفظ (أيهـا) و(أيتها)، ثم ذكر أنَّ وجه الضم فيهما استصحاب حالهما في النداء؛ بأنْ نُقِلاَ بحالهما عن النداء، واسْتُعْمِلاَ في كثيره[3].

وأحياناً نرى الصَّبَّانُ يتناول هذا الدليل بالردِّ والتعليق أو التبسيط والتعقيب.

نحـو مـا أورده الأشموني في مبحث (المعرب والمبني) من مذهب الكوفيين القائـل: إنَّ الإعراب أصل في الفعل؛ وفرع في الاسم، وذلك لوجوده في الفعل من غير سبب؛ فهو لذاته؛ بخلاف الاسم.

وقـد ردَّه الصَّبَّانُ بقوله "وهو باطل؛ لما علمت من أنَّ سببَ الإعرابِ فيهما توارد المعاني"[4].

وكـذلك أورد الأشموني أنَّ الفعل المضارع يُبْنَى على الفتح إذا اتصل بنوني التوكـيد، لتـركيبه معهما؛ تركيب خمسةَ عشرَ، ويبنى على السكون إذا اتصل بنون النـسوة؛ حمـلاً علـى الماضـي المتصل بها؛ لأنَّهما مستويان في أصالة السكون وعروض الحركة.

وقـد عقَّبَ الصَّبَّانُ عليه قائلاً: "وإنّما عَلّلَ سكونه، مع أنَّ الأصل في المبني الـسكون؛ لأنّهُ لما استحق الإعراب؛ الذي أصله الحركة؛ وبُنِيَ مع نون التوكيد على حركة؛ دلَّ على أنَّ المنظور إليه فيه هو الحركة؛ فاحتيج في خروجه عنها؛ مع نون

---

[1] ينظر الحاشية 230/3.
[2] ينظر المصدر نفسه 427/2.
[3] ينظر المصدر نفسه 277/3.
[4] المصدر نفسه 91/1.

الإنـــاث إلـــى وجه"[1] وذلك لأنَّ الأصلَ الأصيل في الأفعال هو البناء، وفي المبني السكون[2].

وفـــي موضـــع آخـــر ذكـــر أنَّ الأصلَ في المبني السكون؛ وأنَّ الأصلَ في الإعراب الحركة[3].

ونحـــو مـــا نقله من آراء العلماء في قوله تعالى: ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ [4]. ومنها ما قيل: "أنَّ (هذان) مبني لتضمنه معنى الإشارة كمفرده وجمعه؛ وكذا هذين؛ لمـــا ذكر، لكنَّ (هذان) أقيس؛ لأنَّ الأصلَ في المبني أنْ لا تختلف صيغه لاختلاف العامل، مع أنَّ فيه مناسبةً لألف (ساحران)"[5].

وكذلك قول الأشموني: إنَّ المنادى يجب نصبه في ثلاثة أحوال؛ منها:

الـــشبيه بالمـــضاف نحو: يا حسناً وجهه؛ ويا طالعاً جبلاً؛ ويا ثلاثة وثلاثين؛ فيمن سَمَّيْتَهُ بذلك، ويمتنع في هذا؛ إدخال (يا) على ثلاثين؛ خلافاً لبعضهم.

وعقَّبَ الصَّبَّانُ على ذلك: "لأنَّ ثلاثين جزء علم حينئذ؛ كـــ (شمس) من عبد شـــمس، والمخالفُ نظرَ إلى الأصل المنقول عنه"[6]. أي: أنَّ من أجاز إدخال حرف الـــنداء (يـــا) علـــى ثلاثين؛ استند في ذلك على استصحاب الأصل المنقول عنه هذا الاسم.

وعَلَّـــلَ الـــصَّبَّانُ المخالفة بين العدد والمعدود في مثل ثلاثة وأخواتها بقوله: "وإنَّمـــا حُذِفَتْ التاءُ من عدد المؤنث؛ وأُثْبِتَتْ في عدد المذكر؛ لأنَّ الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات؛ كـــ (زمرة) وأمة وفرقة، فالأصلُ أنْ تكون بالتاء؛ لتوافق نظائرها؛ فاستُـــصْحِبَ الأصـــلُ مـــع المذكر؛ لِتَقَدُّمِ مرتبته، وحذفت مع المؤنث فرقاً؛ لتأخر مـــرتبته"[7]. أي: أنَّ استـــصحابَ الأصل مع المذكر هنا لِتَقَدُّمِ الرتبة؛ والتفريق بينه وبين المؤنث.

---

(1) الحاشية 92/1.
(2) ينظر المصدر نفسه.
(3) ينظر المصدر نفسه 96/1، 99.
(4) طه الآية 63.
(5) ينظر الحاشية 119/1.
(6) الحاشية 207/3.
(7) المصدر نفسه 87/4.

الفصل الثالث

شخصية الصبّان العلمية

يمكنُ بيانُ شخصيةِ الصبَّانِ العلمية باستجلاء قدرةِ الصبَّان على الردِّ والترجيح، والحاشية تزخر بردوده على العلماء، كما اهتمَّ الصبَّان في حاشيته بالردِّ على بعض العلماء وخصَّهم بذلك دون غيرهم. إذ ذكر في مقدمته أنَّهُ اعتمد في تأليفه للحاشية على شيوخ عدَّةٍ منهم العلامة المُدَابِغي، والسَيِّد البُلَيْدِي، والفهامة الفاضل يوسف الحَفْنِي.

وأما المُدَابِغي والبُلَيْدِي فهما من شيوخه الذين أخذ عنهم معظم علمه؛ وممن لهم حَواشٍ معروفة على شرح الأشموني، لذا آثرت أن أدرسَ شخصية الصبَّان من خلال بعض آرائهم، وردوده عليها، كما أفردت مبحثاً خاصاً بالحَفْنِي إذ له حاشية على شرح الأشموني أيضاً، وكان اهتمام الصبَّان بآرائه كبيراً، وقد خصَّصتُ مبحثاً آخر لدراسة بعض العلماء؛ علماً بأنَّ ترتيب المسائل سيكون وفقاً لترتيب أبواب الحاشية.

1.3 موقف الصبَّان من الشارح

أولى الصبَّان الشرح عنايةً فائقةً، فقد عكف عليه شرحاً وتوضيحاً، بسطاً وعرضاً، تعليقاً واستدراكاً، فاهتمامه به بلغ حدَّه؛ حتى إنَّهُ شمل التفريعات والأصول، وهذا منهج سَنَّهُ الصبَّان لنفسه منذ الصفحات الأولى لحاشيته؛ إذ قال في مقدمته: "هذه حَواشٍ شريفةٌ، وتقديراتٌ جليلةٌ مُنيفةٌ، وتحقيقاتٌ فائقةٌ، وتدقيقاتٌ رائقة"[1].

وصرَّحَ في خاتمة كتابه: "تمَّ بعون الله ما قصدته من حاشية؛ نطقَتْ بدقائقِ هذا الشرحِ ونُكاتِه، وكشفَتِ النقابَ عن وجوهِ مُخْدَراته ومُخْبَآته؛ وأوضحَتْ من مكنونات أسراره؛ ما خَفِيَ على الواقفين، وأبرزَتْ من عرائسِ أبكاره؛ ما احتجَبَ عن الناظرين، . . ."[2].

---

(1) الحاشية – المقدمة: 3.

(2) المصدر نفسه 502/4.

ولا شـــكَّ فـــي أن فكرة الحاشية تنطلق من نقص في النص، أو غموض، أو خطأ فيه؛ ونستطيع القول بأنَّ الصبَّان في حاشيته يسير وفقاً لهذه المحاور. لذلك فهو لـــم يأخذ بجميع آراء الأشموني النحوية، ولم يَسْكُتْ عن المواطنِ التي رأى فيها – حسب رأيه – تقصيراً منه. وفي ما يلي بيان لموقفه من الشارح:

كثيـــرٌ مـــا كان الصبَّان لا يوافق الشارح فيما يذهب إليه، فنجده يخالفُه فيما يقـــوله، معلـــناً رفـــضَه لـــه، مبدياً في أكثر الأحيان رأيَهُ الخاصَّ، الذي تظهر فيه اســـتقلاليةُ صـــاحبِ الحاشيةِ عن الشارح. وسوف أذكر بعض هذه الردود التي من شأنها إيضاحُ شخصية الصبَّان العلمية، نحو[1]:

قال ابن مالك في مبحث العلم[2]: **(بحر الرجز)**

وَمِنْهُ مَنْقُولٌ كَفَضْلٍ وَأَسَدْ وَذُو ارْتِجَالٍ: كَسُعَادَ، وَأُدَدْ

شرح الأشموني قولَ المصنف؛ فقال: أي "منقول عن شيء سبق استعمالُه فيه قـــبلَ العَلَمـــية، وذلك المنقولُ عنه مصدرٌ كفضل؛ واسمُ عين مثل أسد . . .[3] أخذ الـــصبَّان على الشارح عدَّهُ (فضل) تمثيلاً للمنقول عنه، بل هو عنده تمثيل للمنقول. كما هو ظاهر في المتن[4].

وكـــذلك ذكـــر الأشموني أنَّ (ما) قد تأتي نكرة تامة، نحو "ما أَحْسَنَ زيداً" إذ المعنى: شيءٌ حَسَّنَ زيداً، هذا على مذهب البصريين إلا الأخفش[5].

خالف الصبَّانُ الشارحَ في ذلك، بأنَّ المنقولَ عن الأخفش أنَّهُ لا يمنع ذلك بل يُجَـــوِّزُهُ، كمـــا يجـــوز أن تكون (ما) موصولةً أو نكرةً موصوفة، "والخبر عليهما محـــذوف وجـــوباً تقديـــره: شيءٌ عظيمٌ"[6]. وقولُ الصبَّانِ هذا أدقُّ مما صرَّح به الأشموني، لأنَّ الأخفش أجاز في (ما) الأوجهَ الثلاثة[7].

ومـــنه قولُ الأشموني: إنَّ من مواضعِ جوازِ الابتداء بالنكرة أن تكونَ عامة، إما بنفسها كأسماءِ الشرطِ والاستفهام؛ وإمّا بغيرها وهي الواقعة في سياق استفهام أو

---

(1) ينظر الحاشية: 283/1، 342، 101/2، 320، 454، 105/3، 172، 210، 438.
(2) الألفية 13.
(3) شرح الأشموني 59/1-60.
(4) ينظر الحاشية 191/1.
(5) شرح الأشموني 71/1.
(6) الحاشية 226/1.
(7) ينظر راي الأخفش في معاني القرآن للأخفش 38/1 والمقتصد 375/1، والمفصل 368، والأمالي لابن الشجري 142/2، وشرح المفصل لابن يعيش 149/7، وشرح الكافية للرضي 310/2، والارتشاف 2065/4، والمغني 392.

نفـــي[1]. ومـــثَّلَ على النفي؛ بقوله "ما أحدٌ أغيرُ من الله". في حين رأى الصَّبَّانُ أنَّ "الأنسبَ بالمقامِ جعل (ما) تميمية، لأنَّ الكلام في المبتدأ في الحال"[2].

وكـــذلك استـــشهد الأشمونيُّ بالحديثِ النبويّ "لَرَزَقَكُمْ كَمَا يَرْزُقُ الطَّيْرَ تَغْدُو خِمَاصـــاً وتَرُوْحُ بِطَاناً"[3]. على أنَّ (تغدو) و (تروح) تعمل عمل صار لموافقتها في المعنى[4].

وذهـــب الـــصَّبَّانُ إلى خلاف ما رآه الشارحُ، فالظاهرُ عنده أنَّ الفعلين تامان بمعنى تذهبُ في الغدوة، وترجعُ في الرواح، أي: المساء، ووجه انتصاب ما بعدهما على الحال[5].

وتَجْـــدُرُ الإشـــارةُ إلـــى أنَّ في هذه المسألة خلافـــاً بـــيـــن العلماء[6]، بسط الحديثَ عنه د. فهمي حسن، إذ بَيَّنَ أنَّ الزَمَخْشَري وابنَ عصفور ذهبا إلى أنَّ (غدا) و (راح) تأتـــيان بمعنى صار، ويكون المنصوب بهما خبراً[7] وتبعهم ابنُ يعيش في ذلـــك[8]. فـــي حـــينَ منعَ ذلك الجمهورُ ومنهم ابن مالك، وذهبوا إلى أنَّ المنصوبَ بعـــدهما حـــال[9]. وهو ما تبناه د. فهمي حسن، إذ رجَّحَ عدمَ جوازِ إلحاقِ (غدا) و (راح) بالأفعـــال الناقصة، ورأى أنَّ الظاهرَ في الفعلين (غدا) و (راح) الواردين في الحديث أن يكونا فعلين تامين[10]. وَفقاً لما ذكره الصَّبَّانُ. وهو ما نراه أيضاً.

ومثله قول صاحب الألفية: في مبحث (إنَّ وأخواتها)[11]: **(بحر الرجز)**

وَلاَ يَلِي ذِي اللاَّمَ مَا قَدْ نُفِيَا وَلاَ مِنَ الأَفْعَالِ مَا كَرَضِيَا

شرع الأشموني في إعرابِ البيتِ قائلاً "ذي إشارة، واللام نصب بالمفعولية، و (مـــا) من قوله (ما قد نفيا) في موضع رفع بالفاعلية، أي: لا تدخل هذه اللام على منفي إلاَّ ما ندر"[12].

---

(1) ينظر شرح الأشموني 207/1، والمسالة في شرح التسهيل لابن مالك 293/1، وشرح ابن عقيل 194/1، والمساعد 217/1-218، والارتشاف 1100/3، وأوضح المسالك 143/1، وشرح التصريح 170/1، والنحو الوافي 486/1.

(2) الحاشية 300/1.

(3) الحديث النبوي في مسند الامام أحمد برقم 348، وسنن الترمذي برقم 2266، وابن ماجه برقم 4154.

(4) ينظر شرح الأشموني 111/1.

(5) ينظر الحاشية 337/1.

(6) ينظر الأمالي لابن الشجري 166/1.

(7) ينظر المفصل 349، والمقرب 142، والهمع 70/2.

(8) ينظر شرح المفصل لابن يعيش 90/7.

(9) ينظر شرح التسهيل لابن مالك 348/1، الهمع 70/2.

(10) ينظر مسائل النحو الخلافية بين الزمخشري وابن مالك، فهمي حسن النمر، 36.

(11) الألفية 19.

(12) شرح الأشموني 141/1.

وَوَجَّهَ الصَّبَّانُ الإعرابَ إلى وُجهةٍ أخرى؛ فقال: "الصوابُ أن يقول (ذي) اسم إشارة في محل نصب على المفعولية، واللام بدل؛ أو عطف بيان؛ أو صفة"[1]. وما أخذه الصَّبَّانُ على الشارح صحيح، وهو الأولى، بناءً على ما أثبته معظم المحققين[2].

وقال الأشموني: إنَّ الفعل الثلاثي المعتل العين؛ بعد بنائه للمفعول؛ إذا أسند إلى ضمير المتكلم أو المخاطب، فإن كان يائياً كـ (باع) من البيع؛ آجْتُنِبَ كَسْرُهُ، وعُدِلَ إلى الضم أو الإشمام، لِئَلاَّ يَلْتَبِس بفعلِ الفاعل؛ نحو: بِعْتُ العبدَ، فإنَّهُ بالكسر، ليس إلاَّ، وإن كان واوياً كـ (سام) من السوم، آجْتُنِبَ ضَمُّهُ، وعُدِلَ إلى الكسر أو الإشمام؛ لِئَلاَّ يَلْتَبِس بفعلِ الفاعل؛ نحو: (سُمْتُ العبد) فإنَّهُ بالضم، ليس إلاَّ.

أخذ الصَّبَّان على الشارح قوله هذا، وعدَّ حكمَهُ ناقصاً، وذلك لأنَّهُ: "ينبغي أن يكونَ مثله الواوي الذي مضارعه بفتح العين، نحو: خفت، فيضم أو يشم؛ عند إرادة بنائه للمفعول؛ لِئلاَّ يَلْتَبِسَ بالمبني للفاعل، فإنَّهُ بالكسر ليس إلاَّ"[3].

وكذا ذكر الأشموني أنْ (عَلُ) اسم بمعنى فوق، فإذا أريد به النكرة كان معرباً، ومنه قول الشاعر[4]: **(البحر الطويل)**

كَجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلِ

علَّقَ الصَّبَّان على قول الشارح هذا قائلاً: "والشاهد في (من علِ) حيث جُرَّ بـ (من)، ونُوِّنَ لقطعه عن الإضافة؛ لفظاً ومعنىً، هذا ما اقتضاه كلام الشارح، وصرَّحَ به أربابُ الحواشي"[5]. إلاَّ أنَّهُ لم يرضَ بما قيل في هذا الشاهد، مبدياً رأيه فيه، إذ ذهب إلى أنَّ (من عَلِ) ليس منوناً بالفعل، حتى "يُسْتَشْهَدَ به على قطع (عَلِ) عن الإضافة؛ لفظاً ومعنىً، ولا دليل على أنَّ تَرْكَ تنوينه لأَجْلِ وَقْفِ الروي، فالحق أنَّهُ مُحْتَمَلٌ، لأنْ يكونَ تركُ تنوينه لنيَّةِ لفظِ المضاف إليه، وأنْ يكون لأجل وقف الروي، فلا يصلح شاهداً على القطع"[6].

---

(1) الحاشية 414/1.

(2) ينظر منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل محمد محيي الدين عبد الحميد 367/1.

(3) الحاشية 91/2.

(4) البيت لامرئ القيس في ديوانه 154، الكتاب 228/4، وشرح المعلقات العشر للشنقيطي 87، وشرح ديوان امرئ القيس لأبي جعفر النحاس 33، والدرر 115/3، وأوضح المسالك 221/1، وشرح شذور الذهب 127، والمغني 205، والهمع 195/3، وشرح التصريح 454/2، ومعجم النحو 247.

(5) الحاشية 407/2، وينظر حاشية ياسين بهامش شرح التصريح 45/2 والنحو الوافي 148/3.

(6) الحاشية 407/2.

ولـــم أعثـــرْ على أحدٍ ذهبَ إلى ما ذهبَ إليه الصَّبَّانُ، بل إنَّ صاحبَ كتابِ هدايـــةِ السالكِ وَصَفَ ما ذهب إليه الصَّبَّان بأنَّ فيه تهافتاً [1]، ورجَّح تخريجَ البيت؛ وَفقـــاً لما رآه الشارح؛ أي: "من شيء عال" إذ إنَّ (عل) هنا نكرة، لذلك قُطِعَتْ عن الإضافة فأُعْرِبَتْ ونُوِّنَتْ، ولكن التنوين حُذف للوقف[2].

وكذا ذهب الأشموني إلى أنَّ حذفَ المتعجَّبِ منه لا يجوز؛ إلاَّ إذا كان (أفعل) معطـــوفاً على آخرَ مذكورٍ معه؛ مِثْلُ ذلك المحذوف، نحو: قوله تعالى ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [3] أما قول الشاعر[4]: **(البحر الطويل)**

فَذلكَ إنْ يَلْقَ المَنيَّةَ يَلْقَهَا حَميدًا وإنْ يَسْتَغْنِ يوماً فَأَجْدِرِ

أي: (به) فشاذّ[5]. وَوَجْهُ الشذوذِ كونُهُ حذفَ المُتَعَجبَ منه بعد (أفعل) مع أنَّهُ لم يكن معطوفاً على مثله[6].

فـــي حـــينَ ذهبَ الصَّبَّانُ إلى أنَّهُ ليس بشاذٍّ، "وأنَّهُ لا يشترط هذا الشرط؛ بل المـــدارُ على وجود دليل المحذوف"[7]. أي: أنَّ الصَّبَّان هنا ذهبَ مذهبَ مَنْ قال: إنَّ العبـــرةَ بوضـــوح القصد سواءٌ أكان بالعطف أم بغيره، وعلى رأي هؤلاء لا يكونُ الحذفُ في البيت شاذّاً[8].

كما ذهب الأشمونيُّ إلى أنَّهُ يجوزُ عطفُ بعضِ النعوتِ المختلفةِ المعاني على بعـــض؛ نحـــو: مررتُ بزيدٍ العالمِ والشجاعِ والكريمِ، في حينَ ذهبَ الصَّبَّانُ إلى أنَّ "الأحسنَ في الجملِ العطفُ، وفي المفرداتِ تركُه"[9]. علماً بأنَّ العُمْدةَ في هذا الأمرِ تكونُ على السياق، وليسَ على توجيه النحاة.

وكذلك ذهب الأشموني إلى أنَّ المنادى يجبُ نصبُه في حالات؛ منها: إذا كان نكرةً غيرَ مقصودة، كقول الواعظ: "يا غافلاً والموتُ يطلبه". في حينَ رأى الصَّبَّانُ

---

(1) ينظر هداية السالك بهامش أوضح المسالك 221/2-222.
(2) ينظر المصدر نفسه، وشرح الشواهد للعيني بهامش حاشية الصَّبَّان 407/2، ومعجم النحو 247.
(3) مريم 38.
(4) البيت: لعروة بن الورد في ديوانه15 وفي شرح التصريح 90/2، وقيل لحاتم الطائي في الأغاني 303/6، وخزانة الأدب 9/10، وبلا نسبة في أوضح المسالك 276/2، وشرح ابن عقيل 153/2.
(5) شرح الأشموني 365/2.
(6) ينظر شرح الألفية لابن عقيل 153/2، وشرح التصريح 90/2، والنحو المصفى 669، ومعجم النحو 111.
(7) الحاشية 29/3.
(8) ينظر النحو المصفى 669، ومنحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل 152/2.
(9) الحاشية 105/3.

أنَّ هـذا من قَبيل الشبيه بالمضاف لا من المفرد، لأنَّ الواو هنا حالية[1]. وما ذهب إليه الصَّبَّانُ أنسبُ لأنَّ المعنى على الحالية أولى.

وأورد الأشـموني فـي مـبحث (التحذيـر والإغراء) المَثَل القائل (كِلاهما وتمراً)[2] على أنَّ تقديرَ الكلامِ فيه: (كلاهما لي وزدني تمراً)[3]

وقال الصَّبَّان في المَثَل: "بإثبات الألف في (كلاهما) ونصب (تمراً)، فكلاهما مـرفوع، ويحتمل أنْ يكونَ منصوباً؛ على لغة من ألزمه الألف، قال شيخنا والبعض وتـرجيح بـسلامته مـن عطف الإنشاء على الخبر اهـ، وفي أنَّ السلامة من ذلك ممكنة على الرفع أيضاً؛ بأن يقدر ناصب تمراً (أطلب) أو (آخذ) أو (أستزيد) مثلاً، وإن كان خلاف تقدير الشارح"[4].

كمـا تكثـرُ في الحاشيةِ استدراكاتٌ وتعليقاتٌ؛ وَجَّهَهَا الصَّبَّانُ إلى الشارح؛ تتعلقُ بطريقةِ صياغة الأشموني للعبارة، فالصَّبَّانُ لم يرضَ عن كُلِّ ما قاله الشارح، فطالمـا سعى جاهداً إلى إخراجِ النصِّ اللغوي؛ وَفق ما يريد أو كما يراه هو، ولعلَّ القـصدَ الـذي ابتغاه من ذلك توضيحُ النصِّ للقارئ؛ وإبعادُهُ عن مَواطِنِ الإبهامِ أو السقمِ. ولإبرازِ دلالته، وتنقيته من التَكَلُّف، ومن أمثلة هذا[5]:

ما أورده الأشموني في تعريف البناء اصطلاحاً، فقال: هو "لزوم آخِر الكلمة حركةً أو سكوناً لغيرِ عاملٍ أو اعتلال".

اسـتدرك الصَّبَّانُ على هذا الحدِّ؛ فقال: "كان الأولى إسقاط (آخِر) لأنَّ المبني قـد يكـون حـرفاً واحداً كتاء الفاعل؛ وكان عليه أن يزيدَ أو حرفاً أو حذفاً، وأمثلة الأربعـة: هـؤلاء؛ كـم؛ لا رجلـين؛ ارمِ، فدخلَ في تعريف البناء؛ بناءُ اسم (لا) والمـنادى؛ للـزومهما حالـةً واحـدة؛ ما داما منادى واسم لا؛ ويحتمل تخصيص التعريف بالبناء الأصلي؛ فلا يردّان؛ لعروض بنائهما"[6].

---

(1) المصدر نفسه 206/3.
(2) المثل في جمهرة الأمثال 124/2، ومجمع الأمثال 97/2، والكتاب 280/1-281، والمساعد 440/1، والارتشاف 1474/3.
(3) شرح الأشموني 483/2.
(4) الحاشية 286/3 وينظر الكتاب 281/1 والارتشاف 1474/3.
(5) ينظر الحاشية 377/1، 22/2، 25، 80، 104، 123، 170، 174، 276، 283، 297، 321، 330، 354، 355، 28/3، 45، 67، 206، 232، 234، 242، 369، 372 . . . .
(6) المصدر نفسه 75/1.

ثـم تابـع الصبَّانُ تعليقه على هذه العبارة فقال: "هذا وفي كلام الشارح لفٌ ونشرٌ مرتبٌ فقوله (لغير عامل) راجع لقوله (حركة) وقوله (أو اعتلال) راجع لقوله (سـكوناً)، كما قاله شيخنا السيد عن الشيخ يحيى، والأولى رجوع قوله (لغير عامل) إلى الأمرين"[1].

ومـنه مـا قاله الأشموني: من أنَّ (فَمْ) إذا لم تنفصل منه الميم، فإنَّهُ يعرب بالحـركات الظاهرة عليها[2]. اعترض الصبَّان على عبارة الشارح؛ بأن كان الأولى علـيه إسـقاط قـوله (الحـركات الظاهرة عليه) لتدخلَ الحركات المقدرة في لغة القصر[3].

وذهب الأشموني إلى أنَّ (هَنْ) فيها لغتان: النقص والإتمام، واستدرك الصبَّان على الشارح؛ بأنَّ السيوطي أضاف لغة ثالثة لها وهي (هَنٌ) بتشديد النون[4].

ومـثله ما ذكره الأشموني من أنَّ تاء التأنيث الساكنة تساوي في لزوم الفعل وعدم لزومه؛ تاء مضارع الغائبة والغائبتين[5].

أضـاف الصبَّانُ على ما قاله الشارح، بأنَّ الظاهرَ أنَّ تاء الغائبات كـ (تاء) الغائبة والغائبتين، ورأى بأنْ كان عليه أن يزيد ذلك[6].

كـذلك ذكر الأشموني في مبحث (الاشتغال) أنَّ المبرد ومن تبعه؛ ذهبوا إلى أنَّ قـولك (زيد قام) يُرَجَّحُ فيه الابتدائية على الفاعلية[7]. في حين ذهب غيرهم إلى أنَّهُ يُوْجِبُ الابتدائية؛ لعدم تَقَدُّمِ طلبِ الفعل[8].

استدرك الصبَّانُ على الشارح؛ قائلاً: "وينبغي أن يزاد الكوفيون؛ فإنَّهُم قائلون بجـواز تَقَـدُّمِ الفاعـل على رافعه، فيكون جواز الاشتغال في ذلك عندهم أقيس من جوازه عند من قال لا يتقدم"[9].

---

(1) الحاشية 75/1.
(2) ينظر شرح الأشموني 28/1.
(3) ينظر الحاشية 104/1.
(4) ينظر المصدر نفسه 106/1 والهمع 128/1.
(5) ينظر شرح الأشموني 173/1.
(6) ينظر الحاشية 73/2.
(7) ينظر شرح الأشموني 194/1، والمقتضب 76/2، والمساعد 387/1 و 424، والارتشاف 2176/4.
(8) شرح الأشموني 194/1، الارتشاف 2176/4.
(9) الحاشية 125/2، ورأي الكوفيين في أسرار العربية للأنباري 62، والإنصاف 615/2 مسألة رقم 85، والبحث النحوي عند الأصوليين / مصطفى جمال الدين 249.

وكذلك ذكر الأشموني أنَّ (اللام) لها معانٍ منها الزائدة[1]. علَّقَ الصبَّانُ على عبارة الشارح هذه بقوله: "فيه أنَّ الكلام في عَدِّ معاني اللام: والزائدة ليست من معاني اللام بل نفس اللام، فكان الأولى أن يقول من معاني اللام؛ التوكيد؛ وهي الزائدة"[2] ثم قال الصبَّانُ: "أما قول البعض كان الأولى أن يقول الزيادة، فغيرُ مستقيمٍ أيضاً، إذْ الزيادةُ ليست من معاني اللام فافهم"[3].

وبالرجوع إلى كتب النحاة نَجِدُ أنَّ الصبَّانَ مُحِقٌّ في اعتراضه على الشارح والحَفْني[4].

ومنه قول الأشموني في (أفعل التفضيل) أنَّ قولهم: ما أحدٌ أحسنَ به الجميلُ من زيدٍ، الأصل فيه: (ما أحدٌ أحسنَ به الجميلُ من حُسْنِ الجميلِ بزيدٍ)، ثم أضيف الجميلُ إلى زيد لملابسته إيَّاه، ثم حُذف المضاف الأول ثم الثاني.

وقد رأى الصبَّانُ أنَّ عليه إسقاطَ (حسن) في قوله (من حسن الجميل بزيد) "لأنَّ المفاضلةَ بين الجميل ونفسه باعتبارين، ولا يقال الداعي إلى ذكره، تَعَلُّقِ (بزيد) به، لأنا نقول على حذفه؛ يكون (بزيد) حالاً من مجرور (من) كما في نظائره، ولا حاجةَ إلى ما نقله شيخنا والبعض عن اللَّقَاني وأَقَرَّاهُ من التَكَلُّفِ"[5]. وتزخر الحاشية بأمثلة كثيرة من قبيل هذا النوع من الاعتراضات[6].

وكثيراً ما يقف الصبَّانُ موقف المُدَافع عن الشارح، فنراه يَرُدُّ على الاعتراضاتِ التي تُوَجَّهُ إلى الأشموني[7]، ومن أمثلة هذا ما قاله الأشموني في (الاسم الموصول) من أنَّ: (ما) و (من) تأتيان شرطيتين، ومنه قوله تعالى ﴿**وَمَن يَهْدِ اللّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ**﴾[8].

أخذ الصبَّانُ يدافع عن الشارح فقال: "والمُتَجَهُ أنَّ الشارح لَمْ يَقْصِدْ لفظَ التلاوة، حتى يَرِدَ اعتراضُ البعض كغيره، بأنه لَفَّقَ من آيتين، فكان الصواب أن

---

(1) ينظر شرح الأشموني 290/2.
(2) الحاشية 321/2.
(3) المصدر نفسه.
(4) ينظر حروف المعاني للزجاجي 42، والمقتصد 827/2-828، والمغني 284، والمفصل في شرح المفصل 74، وشرح ابن عقيل 2/ 21، وشرح التصريح 10/2، وأسرار النحو 297.
(5) الحاشية 79/3.
(6) المصدر نفسه 74/1، 80، 83، 106، 108، 111، 130، 164، 178، 247، 376، 264، 293.
(7) المصدر نفسه 12/1، 14، 59، 64، 74، 75، 233، 237، 243، 311، و 131/2، 132، 134، 150، 151، 155، 162، 170، 234، 240، 457 . . . .
(8) البقرة 272 وينظر شرح الأشموني 70/1.

يقـــول: أمـــا ﴿وَمَا تُنفِقُواْ مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ﴾ [1] وإما ﴿وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللّهُ﴾[2] بل قَصَدَ ذِكْرَ مثالٍ من عنده"[3].

وذكـــر الأشـــموني أنَّ المبتدأَ على نوعين: مبتدأ له خبر، ومبتدأ له فاعل سد مسد الخبر، ويشترط في النوع الثاني: أن يكون المبتدأ وصفاً؛ يعتمد على استفهام أو نفـــي كـــــ (أقائمٌ الزيدان) و (ما قائمٌ الزيدان)، ثم ذكر: أنَّهم قاسوا على الاستفهام النفـــي الـــصالح لمباشـــرة الاسم، حرفاً كان كـــ (ما) و (لا) و (إنْ)، أو اسماً كـــ (غير)، أو فعلاً كـــ (ليس)[4].

علَّق الصَّبَّان عليه قائلاً: "حمل الشارح الاستفهام والنفي في عبارة المصنف؛ علـــى اللفظ المستفهم به، واللفظ المنفي به، فوصف النفي بالصالح إلخ، وقسَّمَهُ إلى حـــرفٍ وغيره، لأنَّ هذا شأنُ اللفظ لا المعنى المصدري، ولا عَيْبَ فيما صنع، وإنْ عابه البعضُ تبعاً لشيخنا، ولو أبقى الشارحُ المصدرَ على ظاهره؛ وقال: النفي بلفظ صـــالح إلـــخ، لصح أيضاً؛ واحترز بالصالح عمَّا لا يصلح؛ مما يختصُّ بالفعل كـــ (إن) و (لم) و (لمّا)"[5].

ومـــثله قـــول الأشموني: إنَّ الباء قد تزاد في الخبر المسبوق بالنفي، ثم قال: "ربَّما أجروا الاستفهام مجرى النفي لشبهه إيَّاه كقوله[6]: **(البحر الطويل)**

يَقُولُ إِذَا اقْلَوْلَى عَلَيْهَا وَأَقْرَدَتْ ... أَلاَ هَلْ أَخُو عَيْشٍ لَذِيذٍ بِدَائِمِ[7]

وأورد الصَّبَّانُ اعتراضَ الحَفْني على هذا الشاهد: بأنَّهُ لا يجوز الاستشهاد به لمـــا فـــيه خـــروج عمّـــا نحن فيه؛ إذ الكلام في زيادة الباء بعد الناسخ المفيد معنى النفي[8].

وقـــد دفـــع الصَّبَّانُ هذا الاعتراضَ بأنَّ كلامَ الشارح يفيد: بأنَّهم ربَّما أجروا الاســـتفهام الموجـــود في الكلام مجرى النفي الداخل على الناسخ، كما أنَّ إجراءهم

---

(1) البقرة 272.
(2) البقرة 197.
(3) الحاشية 224/1.
(4) ينظر شرح الأشموني 89/1 والمسالة في شرح التسهيل لابن مالك 269/1، والمساعد 205/1، والإيضاح في شرح المفصل 189/1، وشرح الكافية للرضي 226/1، والتعليقة على المقرب 143، والارتشاف 1080/3، ومن أسرار اللغة / إبراهيم أنيس 292، دراسات نقدية في النحو العربي 151/1، واسم الفاعل بين الاسمية والفعلية 72، معجم النحو 18.
(5) الحاشية 279/1.
(6) البيت للفرزدق في شرح ديوانه (طبعة الصاوي) 863/2، والأمالي لابن الشجري 408/1، والارتشاف 1218/3، والمغني 459، وشرح شواهد المغني للسيوطي 772/2 والهمع 128/2.
(7) ينظر شرح الأشموني 122/1.
(8) ينظر الحاشية 370/1.

للاستفهام هنا غيرُ مُقيَّدٍ بأن يكونَ الاستفهام داخلاً على ناسخ، بل هو أعمُّ من ذلك، وعليه فالاستشهاد بالبيت في محله[1].

وبذلك يكون الصَّبَّانُ وافقَ غيره؛ في كون الباء هنا زيدت في خبر المبتدأ الداخلة عليه (هل) الاستفهامية؛ لأنَّها بمعنى النفي[2]. وعليه فاستشهاد الأشموني بالبيت السابق في هذا الموضع صحيح وفقاً لما ذكر.

وقال الأشموني: إنَّ الفاعلَ قد يُحْذَفُ لأغراضٍ عِدَّة؛ منها (الجهل به)[3].

أورد الصَّبَّان ما قاله المُدَابِغِي والحَفْني من أنَّ الشارحَ جعل: "الجهل من الغرض المعنوي، تَبِعَ فيه الناظمَ، وهو غير ظاهر، والظاهر ما في التوضيح من جعله مقابلاً للغرض اللفظي والمعنوي اهـ"[4] وردَّه الصَّبَّان بقوله: "**وعندي** أن الظاهر ما مشى عليه الناظم والشارح فتأمل"[5].

ولا شكَّ في أنَّ حذف الفاعل لا يكون إلاَّ لمعانٍ، وهذه المعاني معنوية لا لفظية، فالصَّبَّان مُحِقٌّ في اعتراضه على شيخه المُدَابِغِي، ولأنَّ كلامَ الناظمِ والشارحِ لا يُشْعِرُ بذلك.

وكذلك ذكر الأشموني في مبحث (التعدي واللزوم): أنَّ تقديم المفعول الثاني على الأول يمتنع، إذا كان المفعول الأول ضميراً؛ والثاني اسماً ظاهراً؛ نحو ﴿**إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ**﴾[6].

وقد أورد الصَّبَّانُ الاعتراضَ المُوَجَّهَ للشارح بأنَّهُ: "يجوز تقديم الثاني على الفعل"، ثم ردَّ الصَّبَّانُ هذا الاعتراضَ بقوله: "وأجيب بأنَّ لزوم الأصل؛ إضافي بالنسبة إلى امتناع تقديم الثاني على الأول؛ لا مع الفعل"[7].

وفي بعض الأحيان يكتفي الصَّبَّانُ بشرحِ عبارة الأشموني وتوضيح المقصد منها، إيذاناً منه بموافقته له ورضاه عنه، ومن أمثلة ذلك[8].

---

(1) المصدر نفسه.
(2) ينظر أوضح المسالك 214/1، والجنى الداني 55، والهمع 128/2، وشرح شواهد المغني 772/2، وشرح التصريح 202/1.
(3) ينظر شرح الأشموني 180/1.
(4) الحاشية 87/2 وينظر أوضح المسالك 371/1، وشرح التصريح 286/1.
(5) الحاشية 87/2.
(6) الكوثر 1، وينظر شرح الأشموني 198/1.
(7) الحاشية 134/2.
(8) ينظر الحاشية 13/1، 14، 17، 19، 54، 55، 58، 83، 91، 129، 6/2، 47، 62، 65، 79، 98، 99، 101، 129، 154

مـــا ذكره الأشموني: من أنَّ الضمائرَ بُنِيَتْ لأسباب منها: مشابهتها للحروف فـــي الجمـــود فلا يتصرف في لفظها[1]، شرح الصَّبَّانُ عبارة الشارح؛ فقال: "يقصد بالجمـــود أي: عـــدم التـــصرف كمـــا يدل عليه قوله (فلا يتصرف) وأما قوله (فلا يتـــصرف فـــي لفظه) أي: لا يثنى ولا يجمع، وأما: هما وهم ونحن؛ فأسماء للاثنين والجماعة"[2].

وكـــذلك قول الأشموني في مبحث (الفاعل) أنَّهُ: " قد يَشْتَبِهُ الفاعلُ بالمفعول، وأكثر ما يكون ذلك؛ إذا كان أحدهما اسماً ناقصاً والآخر اسماً تاماً"[3].

أخـــذ الـــصَّبَّانُ يـــشرح عبارة الشارح ويبسط القولَ فيها، فقال: أراد بالاسم الـــناقص "الاســـم الموصول لعدم دلالته على معناه؛ إلاَّ بصلته؛ وما أشبهه؛ مما لا يتـــضحُ معـــناه إلاَّ بـــضميمه؛ كـــــ (مـــا) الموصوفة، وبالتام ما عداه، وقيل: أراد بالناقص؛ خَفِيَّ الإعرابِ، وبالتامِّ؛ ظاهِرَه"[4].

2.3 موقف الصبّان من بعض شيوخه

1.2.3 المُدَابِغِي (ت 1170هـ)[5]

هـــو مـــن أصحاب الحواشي التي أُلِّفَتْ على شرح الأشموني؛ وهو أيضاً من أبـــرزِ شـــيوخِ الـــصَّبَّانِ؛ لذلك كانت الحاشيةُ مليئةً بنقولات الصَّبَّانِ عنه، حتى إنَّ الـــصَّبَّانَ اصـــطلحَ علـــى الرمز للمُدَابِغِي بـــ (شيخِنا) كما أشار في مقدمته. وكان للصَّبَّانِ موقفٌ خاصٌّ منه، فاحتوت حاشيتُهُ على اعتراضاتٍ وانتقاداتٍ كثيرةٍ أخذها على المُدَابِغِي نذكر أهمها:

المرفوعات:

حـــدَّ الأشـــموني المبتدأ بقوله: "المبتدأ: هو الاسم العاري من العوامل اللفظية غيرِ الزائدة"[6].

---

(1) ينظر شرح الأشموني 49/1.
(2) الحاشية 164/1.
(3) شرح الأشموني 180/1.
(4) الحاشية 86/2-87.
(5) المدابغي هو حسن بن علي أحمد بن عبد الله الشافعي الأزهري المنطاوي الشهير بالمُدَابغي، أخذ العلوم عن شيوخ عصره؛ ودرس بالجامع الأزهر وأفتى وألف وأجاد، من مصنفاته: حاشية على الشيخ على شرح الخطيب على أبي شجاع، وشرح الصيغة الأحمدية، وحاشية على الأشموني، وحاشية على الشيخ خالد، وغير ذلك، ينظر تاريخ الجبرتي 209/1.
(6) شرح الأشموني 88/1.

وبسط الصبَّان القولَ في عبارة الأشموني؛ فقال: "أورد على التقييد بالعاري أنَّهُ: "يخرج اسم (إنَّ) و (لا) التبرئة، مع أنَّهُ يجوز رفعُ صفته على المحلِّ؛ فهو مبتدأ وليس عارياً، وأجيب: بأنَّهُ باعتبار الرفع عارٍ، لأنَّ الحرفَ كالعدم باعتباره، وإنما يُعْتَدُّ به؛ إذا اعتبر النصب، كذا نقل شيخنا السؤال والجواب، وأَقَرَّهما، وتَبِعَهُ البعضُ، وفي الجواب تسليم أنَّهُ مبتدأٌ، والذي يظهر لي: مَنْعُهُ؛ بدليل ما سيأتي في بابي (إنَّ) و (لا)؛ من أنَّ رفعَ الصفة على المحلِّ مبنيٌّ على القول: بأنَّهُ لا يشترط في مراعاة المحلِّ بقاءُ المُحْرِز، أي: الطالب لذلك المحلِّ لعدم المحرز هنا؛ وهو الابتداء، وإذا عدم الابتداء؛ عدم المبتدأ، وحينئذ لا يَرِدُ الاعتراضُ من أصله"[1].

ومنه قول الأشموني: إنَّ شبه جملة في مثل: "زيد في الدار" مُتَعَلِقٌ بخبر محذوف تقديره استقر أو مستقر[2]، وهذا المُتَعَلِّق إنَّما يجب حذفُه إذا كان استقراراً عاماً، فإن كان استقراراً خاصّاً نحو: زيد جالس عندك؛ أو نائم في الدار، وجب ذكره لعدم دلالتهما عليه عند الحذف[3].

وأورد الصبَّانُ أنَّ كُلاًّ من المُدَابِغي والحَفْني استدركا على الأشموني حَصْرَهُ وجوبَ حذفِ المُتَعَلِّق العام، فذكرا أنَّ المتعلقَ الخاصّ قد يُحْذَفُ وجوباً نحو: يومَ الجمعة صُمْتُ فيه، ونحو قولهم: في المثل العربي "الكلابَ على البقر"[4] أي: أرسل.

وقد عقَّبَ الصبَّانُ على هذا قائلاً: "وهو سهو، عن كون موضوع الكلام مُتَعَلِّق الخبر الظرف أو الجار والمجرور"[5].

ومنه قول ابن مالك[6]: **(بحر الرجز)**

وَأَخْبَرُوا بِاثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرَا عَنْ وَاحِدٍ كَهُمْ سَرَاةٌ شُعَرَا

علَّق الصبَّانُ هنا؛ فقال: " (سَرَاةُ) بفتح السين، وقد تضم؛ أصلها (سَرِيَّة) جمع سُرَى؛ على غير قياسها، إذ قياس جمع فَعيل المعتل اللام أَفْعِلاء كـ (نبي) وأنبياء، وتقي أتقياء وزكي أزكياء، وأما قولُ شيخنا وشيخنا السيد والحَفْني كغيرهم؛ أنَّ قياس

---

(1) الحاشية 275/1.
(2) ينظر المسألة في أسرار العربية 59، وشرح ابن عقيل 211/1، والهمع 22/2.
(3) ينظر شرح الأشموني 95/1.
(4) المثل في جمهرة الأمثال 141/2، ومجمع الأمثال للميداني 88/2، والارتشاف 1149/3، 1477.
(5) الحاشية 297/1.
(6) ينظر ألفية ابن مالك 16.

جمع فَعيل فُعَلاء كشَريف وشُرَفَاء فغيرُ مستقيمٍ، لأنَّ ما قالوه من فَعيل الصحيح اللام وما نحن بصدده من فَعيل معتلها، وقيل: اسمُ جمع"[1].

واعتـــراض الصَّبَّانُ عليهم في موضعه، لأنَّ القياس في جمع فَعيل المضعف أو معتل اللام هو أَفْعِلاء لا فُعَلاء[2].

ومـــنه ما ذكره الأشموني في عمل (إنَّ وأخواتها) أنَّ مِنَ العربِ من ينصب بها الجزأين ومن ذلك قول الشاعر[3]: **(البحر الطويل)**

إذا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ خُطَاكَ خِفافاً إنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا

وتـــناولَ الصَّبَّانُ مفرداتِ البيت بالضبط والشرح؛ فقال: "و (الخِطاء) بالكسر والمـــدِّ، لكنْ قَصَرَهُ الشاعرُ للوزن، وهو جمع خَطْوَة بالفتح كـــ (رَكْوة ورِكَاء) كما فـــي الـــصحاح، وهي نَقْلُ القَدَمِ، وجعلها بالضم جمع خُطْوة بالضم، ما بين القدمين، كمـــا زعمه الشُمُنِّي فتبعه شيخُنا والبعض، غير مناسب في البيت"[4]. والصحيح ما قاله الصَّبَّانُ، وفقاً لما وَرَدَ في المعاجم[5].

وكـــذلك ذكـــر الأشموني أنَّ الفعل المتعدي يصير لازماً؛ أو في حكم اللازم بخمـــسة أشياء: منها التضمين لمعنى لازم، والتضمين: هو إشراب اللفظ معنى لفظ آخـــر، وإعطـــاؤُه حكمَـــه لتـــصير الكلمـــةُ تـــؤدِّي مـــؤدَّى كلمتـــين؛ ومنه قول الفرزدق[6]:**(بحر الرجز)**

كَيْفَ تَرَانِي قَالِباً مِجَنِّي
قَدْ قَتَلَ اللهُ زِياداً عَنِّي

أي: صَرَفَهُ بالقتل[7].

عَلَّـــقَ الصَّبَّانُ على ذلك بقوله: إنَّ هذا البيت من التضمين من حيث هو، "لا بقـــيد كـــونِ المُضَمَنِ فعلاً متعدياً؛ صار بالتضمين لازماً، ولهذا فصله بـــ (من) في

---

(1) الحاشية 325/1، وينظر القاموس المحيط 344/4، والوسيط 428.
(2) ينظر الكتاب 634/3 والمقتضب 208/2، والارتشاف 445/1، والمقرب 476/2، وشرح التصريح 312/2.
(3) البيت لعمر بن أبي ربيعة في الجنى الداني 394، وشرح شواهد المغنى للسيوطي 122/1، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية 2 /189، الهمع 156/2، وبلا نسبة في الخزانة 117/4، 242/10، والمغني 55، ولم أجده في ديوانه.
(4) الحاشية 397/1.
(5) ينظر القاموس المحيط 326/4، والصحاح 2328/6 و 2361. ومختار الصحاح 181.
(6) هذا الرجز للفرزدق في الخصائص 310/2، والمغني 899، وبلا نسبة في شرح شواهد المغنى للسيوطي 964/2، والمعجم المفصل في شواهد العربية 291/12، ولم أجده في ديوانه.
(7) ينظر شرح الاشموني 199/1.

قوله: (ومنه)، فاندفع ما قاله شيخنا وأَقَرَّهُ البعض؛ أنَّ البيتَ ليس مما نحن فيه؛ لأنَّ الفعلَ فيه مُتَعَدٍّ إلى واحد؛ وصارَ بالتضمين متعدياً إلى ثانٍ بحرف جرٍّ"[1].

المنصوبات:

ومثلُهُ قولُ الأشموني: إنَّ الناصب للحال في مثل قولك: "أمَّا عِلْماً فعالم" يجوز أن يكون ما بعد الفاء؛ وصاحب الحال الضمير المُسْتَكِن فيه، وهي على هذا مؤكِّدة، وتقدير الكلام فيه "مهما يَكُنْ من شيءٍ فالمذكور عالمٌ في حال العلم"[2].

ولمَّا تناول الصَّبَّانُ قولَ الأشموني هذا، أورد اعتراضَ بعضِ العلماء من أمثال (زكريا وشيخِنا والبعض) على ذلك؛ من حيث إنَّ ما بعد فاء الجزاء؛ لا يعمل فيما قبلها، وقد دفعه الصَّبَّانُ؛ وردَّهُ بأنَّ ذلك: "يكون في غير الفاء الواقعة بعد أما؛ لكونها مزحلقةً عن مكانها"[3]. أي: أنَّ الحال انتصبت بفعل الشرط المحذوف بعد الفاء[4].

المجرورات:

وكذا ذكر الأشموني أنَّ من معاني (إلى) التبيينَ؛ وهي المبينة لفاعلية مجرورها؛ بعد ما يفيد حباً أو بغضاً؛ من فعل تعجب؛ أو اسم تفضيل[5]، نحو ﴿**رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ**﴾[6].

علّق الصَّبَّانُ على هذا الكلام قائلاً: "أي: مشتقين من لفظي الحبِّ والبعضِ؛ كذا قاله الشُمُنِّي؛ وأَقَرَّهُ شيخنا والبعضُ، ويظهر لي: أنَّ المشتقَ مما في معناهما كالمشتق منهما نحو: (وُدَّ) و (كَرِهَ) ويشير إليه قول الشارح؛ بعد ما يفيد حباً أو بغضاً؛ فتدبر"[7].

وكذلك ذكر الأشموني: أنَّ ابنَ مالكٍ زادَ في التسهيل؛ نوعاً ثالثاً للإضافة؛ وهي: الإضافةُ المشبهةُ المَحْضَةُ.

---

(1) الحاشية 139/2.
(2) الأشموني 246/1.
(3) الحاشية 258/2.
(4) ينظر الكتاب 384/1، وشرح التسهيل لابن مالك 329/2-330، والمساعد 15/2، والارتشاف 1573/3، وشرح الكافية للرضي 38/2، شرح التصريح 374/1، وشفاء العليل 525/2، الهمع 239/1.
(5) ينظر شرح الأشموني 288/2، والارتشاف 1732/4، والمغنى 104، والهمع 114/5.
(6) يوسف 33.
(7) الحاشية 317/2-318، وينظر النحو الوافي 363/3.

وأورد الصَّبَّانُ تعليلَ ابنِ مالك لهذه الزيادة؛ إذ قال: "لأنَّ للإضافة في هذا النوع الثالث اعتبارين؛ اتصالاً من حيث إنَّ الأولَ غيرُ مفصول بضمير مَنْوِيٍّ، وانفصالاً من حيث إنَّ المعنى لا يصحُّ إلاَّ بِتَكَلُّفِ خروجها عن ظاهرها؛ كذا في الهمع، والذي يظهر: أنَّهُ ليس زائداً في الحقيقة على هذين النوعين، بل هو قسم من غيرِ المَحْضَةِ، بدليل تسميته مُشَبَّهاً بالمَحْضَةِ، وحينئذ لا يجوز تَسميتُهُ مُشَبَّهاً بغيرِ المَحْضَةِ؛ لاقتضائه أنَّهُ ليس من غيرِ المَحْضَةِ، فتجويزُ البعضِ تبعاً لشيخنا تسميته مُشَبَّهاً بغيرِ المَحْضَةِ مبنيٌّ على تباين الثلاثة؛ المتبادر من تثليث القسمة؛ هو خلاف ما حققناه"[1].

أي: أنَّ الصَّبَّانَ خالفَ ابن مالكٍ ومن تبعه في تسميته هذا النوعَ من الإضافةِ بالإضافةِ الشبيهة بالمَحْضَةِ، وعليه فالإضافة عنده نوعان لا ثلاثةٌ.

التوابع:

ذكر الأشموني: إنَّ الشَّلُوبين والفراء أجازوا أنْ يُنْعَتَ الأعمُّ بالأخصِّ[2]. وذكر الصَّبَّانُ قول الحَفْني؛ فقال: "قال البعض: أي فقط؛ وإلاَّ ساوى ما بعده اهـ، وترجاه[*] شيخنا"[3]، وعلَّقَ الصَّبَّانُ على ما ذهبا إليه بقوله: "وفيه نظر: إذ يبعد كلَّ البعدِ أنَّ الفراءَ والشلوبين يوجبان وصفَ الأعمِّ بالأخصِّ؛ مع مَنْعِ غيرهما إيَّاه، ولا يجيزان الوصف بالأعمِّ أو المساوي؛ مع إيجاب غيرهما إيَّاه، وأيُّ ضررٍ في كون ما بعده مساوياً له، فيكون سوقُه لتأييده؛ ثم رأيتُ ما يُؤَيِّدُ ما قلته بخط بعض الأفاضل"[4].

وذكر الأشموني أنَّ الحروفَ لا يجوز توكيدها توكيداً لفظياً، بل لا بدَّ من الفصل بين الحرفين بضمير أو اسم وما وَرَدَ منها متصلاً فهو شاذٌ. ومثَّل على ذلك بقول الشاعر[5]: **(بحر الرجز)**

---

(1) الحاشية 364/2، وينظر التسهيل 155، وشرح التسهيل لابن مالك 229/3-230، والارتشاف 1805/4، وشفاء العليل 703/2، والهمع 277/4.

(2) ينظر شرح الأشموني 394/2، ورأي الفراء والشلوبين في شرح التسهيل لابن مالك 308/3، والمسألة في المساعد 402/2، والارتشاف 1912/4، والهمع 172/5.

(*) هكذا وردت في الأصل.

(3) الحاشية 89/3.

(4) الحاشية 89/3.

(5) ينظر شرح الأشموني 410/2 هذا رجز قيل لخطام المجاشعي أو الأغلب العجلي، في المساعد 399/2، والدرر 160/2، وشرح الشواهد للعيني بهامش حاشية الصبّان 121/3، وشرح التصريح 317/1، و 130/2، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية 12/ 203، وبلا نسبة في اوضح المسالك 28/3 والهمع 209/5.

حَتَّى تَرَاهَا وَكَأَنَّ وَكَأَنْ
أَعْنَاقَهَا مشدَّدَاتٌ بِقَرَنْ

فهو شاذٌّ للفصلِ بين الحرفين بالعاطف.

وأورد الصَّبَّانُ أنَّ المُدَابِغِي والحَفْنِي قالا إنَّ البيتَ: "فيه نظرٌ: لأنَّ مجموعَ (وَكَأَنْ) الثانية تأكيدٌ لمجموع (وكَأَنَّ) الأولى، فالواو من جملة المؤكِد، فلم يفصل بين المؤكَّد والمؤكِّد بعاطف اهـ[1]، ثم ردَّ الصَّبَّانُ هذا القولَ؛ بقوله: "ولا يَخْفَى أنَّ ما ذكراه غيرُ مُتَعيّن، لجوازِ أن يكون المؤكِّد (كأن) فقط، والواو عاطفه؛ فاصلة بينه وبين توكيده، كما درج عليه الشارح، لكنْ يُرَدُّ على هذا: أنَّ العطفَ الذي يفصل به هو (ثم)، وكذا الفاء على قول الرضي؛ لا الواو، إلاَّ أنْ يُجْعَلَ التقييدُ بثم والفاء؛ للفصل بالعاطف قياساً، وهذا سماع فتدبر"[2].

ذكر الأشموني أنَّ عطف الفعل على الفعل؛ يصح بشرط اتحاد زمنيهما؛ سواء اتحد نوعيهما، نحو قوله عز وجل[3] ﴿لِنُحْيِيَ بِهِ بَلْدَةً مَّيْتاً وَنُسْقِيَهُ﴾ أم اختلفا؛ نحو قوله تعالى[4] ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ﴾ [5].

علَّق الصَّبَّانُ على الآية الثانية بقوله: "فأوردهم معطوف على (يقدم)؛ لأنَّهُ بمعنى يوردهم؛ كما قاله أبو البقاء. وقال شيخ الإسلام زكريا: ويحتمل أن يكون (أوردهم) معطوفاً على (اتبعوا أمرَ فرعون)؛ فلا اختلافَ في اللفظ، ويُرَدُّ عليه – وإنْ أَقَرَّهُ شيخُنا والبعض –، أنَّ زمني المتعاطفين حينئذ مختلفان؛ لِمُضي زمن الإتباع؛ واستقبال زمن الإيراد، فلم يوجد شرط عطف الفعل على الفعل؛ إلاَّ أنْ يُرَادَ بالنار ما يشملُ نارَ القبرِ؛ ومتباعدان جداً؛ فلا وَجْه حينئذ للفاء فتدبر. ثم يحتمل أن يكون العطف في الآية من عطف الجملة على الجملة؛ لا الفعل على الفعل، وكذا في كثير من الأمثلة؛ لكن لا يَضُرُّ الاحتمالُ؛ إذا كان المقصودُ التمثيلَ؛ لا الاستشهاد"[6].

---

(1) الحاشية 121/3.
(2) الحاشية 121/3 وينظر شرح الكافية للرضي 333/1.
(3) الفرقان 49.
(4) هود 98.
(5) ينظر شرح الأشموني 433/2.
(6) الحاشية 177/3 وينظر التبيان في إعراب القرآن للعكبري 547/1، والبحر المحيط 258/5، والكشاف 428/2، والارتشاف 2033/4، وشرح التصريح 152/2.

وكـذا ذكر الأشموني أنَّ في عطف الخبر على الإنشاء وعكسه خلافاً، منعه البيانـيون والـناظمُ فـي التـسهيل، وابـنُ عصفور في شرح الإيضاح؛ ونقله عن الأكثـرين؛ وأجازه الصفارُ تلميذُ ابن عصفور وجماعة؛ مُستَدِلِّينَ بقوله تعالى﴿**وَبَشِّرِ الَّذِين آمَنُواْ**﴾[1] وقوله تعالى ﴿**وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ**﴾ [2].

نقـل الـصبَّانُ ما قاله الشُمُنِّي عن البهاء السبكي: "من أنَّ أهلَ البيان متفقون علـى مـنعه، وكثيـر من النحاة جوَّزه؛ ولا خلافَ بين الفريقين؛ لأنَّهُ عند مُجَوِّزِه؛ يجـوز لغـة؛ ولا يجوز بلاغة اهـ، وقد تبعه في ذلك كلٌّ من المُدَابِغِي والحَفْنِي[3]، وقـد ردَّ الـصبَّانُ هـذا الرأي قائلاً: "أنَّ عدمَ جوازه بلاغةً عند المُجَوِّزين؛ ينافيه اسـتدلالُهم على جوازه بالآيتين"[4]. أي: إنَّ الصبَّانَ لا يَجِدُ فرقاً بين اللغة والبلاغة لأنَّها آلتها ومادتها.

الأساليب

قـال الـصبَّانُ: إنَّ (أفعل التفضيل) إذا أُضيفَ إلى معرفة، يجوز فيه التثنيةُ والجمعُ والتأنيثُ وهو القياس[5]، وأجاز سيبويه الإفراد تَمَسُّكاً بقوله[6]:

وَمَيّةَ أحسَنُ الثَّقَلَيْنِ جِيداً وسالِفَةً وأحْسَنُهُ قَذَالا (البحر الوافر)

وتقديـره أي: أَحْسَنُ مَنْ ذُكِرَ[7]، ثم ذكر: أنَّ شيخَه المُدَابِغِي نقله عن ياسين؛ وأَقَرَّهُ هـو والـبعض، "وظاهره وجوبُ تذكير الضمير وإفرادُه؛ في نحو: هذه أكرمُ امرأة وأعقلـه، وهذان أكرم رجلين وأعقله، وهكذا؛ والوجه عندي: جواز المطابقة؛ إن لم تَكُنْ واجبةً؛ أو أولى؛ فتأمل"[8].

---

(1) البقرة 25.

(2) الصف 13، وينظر شرح الأشموني 434/2، والمسألة في الكتاب 248/1، والمنصف 40/3، وشرح التسهيل لابن مالك 249/2-250، والهمع 273/5.

(3) ينظر الحاشية 180/3، وينظر الكشاف 99/1.

(4) الحاشية 180/3.

(5) قد تناول أكثر من باحث هذه المسألة، ينظر مثلا الطاهر بن عاشور في مؤتمر اللغة العربية الجلسة الثانية والثلاثين لمجمع اللغة العربية في القاهرة الآراء في التزام (أفعل التفعيل) الإفراد والتذكير أو المطابقة لموصوفه؛ بحث بعنوان "تحرير أفعل التفضيل" واسم التفضيل بين النظرية والواقع، ميسون علي اسماعيل، رسالة ماجستير، عمان، 1995، وجهود مجمع اللغة العربية في القاهرة، د. ياسين أبو الهيجاء، 69.

(6) البيت لذي الرمة في ديوانه 327، الجمل المنسوب للخليل 47، والخصائص 419/2، والكامل للمبرد 54/3، والارتشاف 2324/5، وشرح التسهيل لابن مالك 128/1، وشرح المفصل لابن يعيش 96/6، والأشباه والنظائر 231/1، والهمع 205/1، وشفاء العليل 1/ 180.

(7) ينظر الحاشية 68/3-69، ولم أعثر على رأي لسيبويه بخصوص هذا البيت.

(8) الحاشية 68/3.

ويفهم من هذا أنَّ الصَّبَّانَ جعل المطابقة هنا أولى، وممن سبق الصَّبَّانَ في هذا القول المالقي[1]، إذ وصفَ تذكيرَ الضمير وإفراده في الحديث النبوي: "خَيْرُ نِسَاءٍ رَكِبْنَ الإبِلَ صَوالِحُ نِسَاءِ قُرَيْشٍ، أَحْنَاهُ عَلَى وَلَدٍ في صِغَرِهِ، وَأَرْعَاهُ عَلَى زَوْجٍ في ذَاتِ يَدِهِ"[2].

ويبدو أنَّ أولويةَ المطابقة في مثل هذا أسلَم، لِمَا في ذلك من مجاراة للاستعمال الشائع في المعطوفات التي تُعَدُّ من التوابع لما قبلها. أما البيت الشعري فإنَّ الضمير في (أحسنه) فيه احتمالات عِدَّة منها: يحتمل أن يكون للثقلين، ويجوز أن يكون للجيْد، وهو للثقلين أقوى في المعنى، وللجيْد أقوى في اللفظ.

فإذا جعلنا الضميرَ عائداً على (الثقلين) كان معناه جلياً وواضحاً، فـ (ميَّة) أَحْسَنُ الثقلين جيداً وأَحْسَنُ الثقلين قذالاً، وكان لفظُه ضعيفاً، لأنَّهُ إما: أنْ ينظر إلى لفظ التثنية في الثقلين؛ فيقال: وأحسنهما، أو ينظر إلى قصد الجمع في الثقلين؛ فيقال: وأحسنهم[3].

وإذا جعلنا الضمير عائداً على (الجيد) كان لفظه ظاهراً، لكونه مذكراً مفرداً مثله، ولم يتقدم ما يطابقه سواه. إلاَّ أنَّ المعنى هنا يكون ضعيفاً، إذ يصير التقدير: (مية) أَحْسَنُ الجيدِ قذالاً، وهذا لا يستقيم؛ لأنَّ شرطَ (أفعل التفضيل) المضاف أن يضاف إلى ما هو بعضه، وليست (مية) بعضَ الأجيادِ. كما لا يحسن – من جانب آخر – تمييزُ حُسْنِ الجيدِ بالقذال.

وقد توصل ابن الحاجب إلى حلٍّ هذا الإشكال، وهو أن يكون (أحسن) في الشطر الأول وصفاً لمحذوف، والتقدير (وجيد مية أحسن الثقلين جيدا . . . وأحسن جيد قذالا)، فعلى هذا يكون أفعل التفضيل (أحسنه)؛ قد أضيف إلى ما هو منه، ثم مَيَّزَ الجيد بالقذال؛ لِمَا بينهما من المُلاَبَسَة، كما يصحُ تمييزُ حسن الرأس بالشعر؛ في قولنا: رأسه أحسن رأس شعراً، فكذلك يصح القول: جيدها أحسن جيد قذالاً[4].

وكذلك ذكر الأشموني أنَّ: (اللَّهُمَّ) تستعمل على ثلاثة أوجه: أحدها استعمالها في النداء المحض، وثانيها: أن يذكرها المجيب تمكيناً للجواب في نفس السامع؛ كأنْ

---

(1) رصف المباني للمالقي 243.
(2) الحديث في مسند أحمد بن حنبل 333/4، وصحيح البخاري 4692، 4946، وصحيح مسلم 4591.
(3) الأمالي، ابن الحاجب 349/1. وينظر اسم التفضيل بين النظرية والواقع، ص143.
(4) ينظر الأمالي لابن الحاجب، 349/1.

يقولُ لك القائل: أزيدٌ قائم؛ فتقول له: اللَّهُمَّ نعم؛ أو اللهم لا، وثالثها: أن تستعمل دليلاً على الندرة؛ وقلة وقوع المذكور؛ نحو قولك: أنا أزورك؛ اللهم إذا لَمْ تَدْعُني[1].

تناول الصَّبَّانُ قول الشارح هذا بالشرح والتفصيل، ومن ثم ساقَ ما قاله شيخه المُدَابِغِي والحَفْنِي: "من أنَّ (اللَّهُمَّ) في الموضعين الأخيرين خرجت عن النداء، والظاهر أنَّ اللَّهُمَّ فيهما؛ لا معربة؛ ولا مبنية؛ لعدم التركيب"[2]، وقد ردَّ الصَّبَّانُ هذا القول؛ فقال: "وفيه نظر، لأنا لا نُسَلِّمُ خروجها في الموضعين عن النداء بالكلية، لِمَ لا يجوز أن تكون فيهما للنداء؛ مع التمكين أو الندرة، وقد يشير إليه قول الشارح في الموضع الأول؛ المقابل لهذين الموضعين؛ أحدها: النداء المحض، ولئن سَلِمَ خروجها عن النداء بالكلية، فلا نُسَلِّمُ أنَّها لا معربة؛ ولا مبنية؛ لعدم التركيب، لأنَّ خروجَ الكلمة عن معناها الأصلي؛ لا يستلزم خروجها عمَّا لها من إعراب أو بناء أو تركيب"[3]. ولذا رأى الصَّبَّانُ أنَّها باقيةٌ على تركيبها.

والذي يبدو لي أنَّ (اللَّهُمَّ) هي نداءٌ مَحْض، ومنه قول صلى الله عليه وسلم "آللهُ أَرْسَلَكَ: قَالَ: اللَّهُمَّ نَعَمْ"[4]. فهي تعرب كما تعرب في النداء الحقيقي، وإن خَرَجَتْ عن معناها الأصلي إلى معنى آخر، وهو ما رآه الدكتور عباس حسن؛ لكنه فَضَّلَ أنْ يُزَادَ عند إعرابها في مثل ذلك: "أنَّ النداءَ غيرُ حقيقي"[5].

وكذا ذكر الأشموني في مبحث (الاستغاثة) أنَّهُ لا يجوز الجمع بين لام الاستغاثة والألف، فلا نقول: يا لزيدا[6].

ولمَّا تناولَ الصَّبَّانُ عبارة الشارح؛ ساق الصَّبَّانُ تعليلَ شيخيه الحَفْنِي والمُدَابِغِي في عدم جواز الجمع بين لام الاستغاثة والألف: "وذلك لأنَّ اللام تقتضي الجرَّ والألف تقتضي الفتح، فبيْنَ أثريهما تنافٍ، ولأنَّه لا جمع بين العوض والمعوض اهـ"[7]. ثم ردَّ الصَّبَّانُ هذا التعليل بقوله: "وفي كلٍّ من العلتين نظرٌ، أما الأولى: فلأنَّ مقتضى اللامِ الجرُّ؛ ولو تقديراً، فلا ينافي ما يقتضيه الألف من الفتح،

---

(1) ينظر شرح الأشموني 450/2 والمسألة في الهمع 65/3، وحاشية الشيخ ياسين بهامش شرح التصريح 173/2.
(2) الحاشية 217/3-218.
(3) المصدر نفسه.
(4) الحديث في صحيح البخاري رقم 61، ومسند الإمام أحمد رقم 12002، وسنن النسائي رقم 2065، وسنن ابن ماجه رقم 1392.
(5) ينظر النحو الوافي – الهامش 37/4.
(6) ينظر شرح الأشموني 463/2.
(7) الحاشية 246/3 وينظر حاشية الفاكهي على شرح قطر الندى 113/2.

وأمـــا الثانـــيةُ: فلأنّـــه قد يمنع كون الألف عوضاً عن اللام؛ ويدعى أنَّ كُلاًّ أصلٌ فـــتأمل"[1]. وردُّ الـــصبَّانُ هـــنا ليس جيداً، وتفسيرهما مقبول، إلاّ أنَّ الاستعمال هو الحكم.

2.2.3 البُلَيدي ت (1176هـــ)[2]

شيخ من شيوخ الصبَّانِ الذين أخذ علومه عنهم، كما أنَّ له حاشيةً كبيرةً على شرح الأشموني، ولذا كَثُرَتْ نقولُ الصبَّان عنه، أثناءَ تأليفه لحاشيته قد اصطلح على الرمز له بـــ "شيخنا السيد". وأخذ الصبَّانُ عليه أموراً كثيرةً، منها: ما قاله الأشموني في تعريفه لابن مالك: "هو الإمام العلامة أبو عبد الله جمال الدين عبد الله بن مالك، الطائي نسباً، الشافعي مذهباً، الجياني مَنشأً، الأندلسي إقليماً"[3].

وعلَّـــق الـــصبَّانُ عليه؛ فقال: "الجياني نسبةً إلى جيانَ بلدٍ من بلادِ الأندلس، فكـــان الأولـــى تأخيره عن قوله: (الأندلسي إقليماً) ليكون للمتأخر فائدة"[4]. ثُمَّ أوردَ الـــصبَّانُ ما قاله شيخه البُلَيدي من أنَّهُ: "قدَّمَ الجياني اهتماماً بالأخصِّ"، وعدَّ الصبَّانُ هـــذا القولَ غيرَ نافعٍ، لأنَّ الفائدةَ حاصلةٌ على تأخير قوله (الأندلسي إقليماً) لِمَنْ لا يَعْلَم كونَ (جيان) من بلاد الأندلس"[5].

وكذلك ذكر الصبَّانُ أنَّ الأفصحَ في تمييز العدد من ثلاثة إلى عشرة أن يكون جمعـــاً مجـــروراً، وفـــيما فوق العشرة أن يكون مفرداً منصوباً، ثم وصف ما قاله البُلَيدي: من أنَّ العشرَ كما فوقها، ليس على ما ينبغي[6].

ومثال ذلك استشهاد الأشموني في مبحث (الإضافة) بقول الشاعر[7]:

إنَّ وَجْدِيَ بِكَ الشَّديدَ أَراني عاذراً فيكَ مَنْ عَهِدْتُ عَذُولاَ (البحر الخفيف)

أخذ الصبَّانُ يُعْرِبَ بعضَ مفرداتِ البيت، فقال: "عاذراً، مفعول ثالث مقدم، والأول: الـــياء، والثانـــي: (مَـــنْ عهدت)، والعائد محذوف أي: عهدته، و (عذولاً): حالاً من

---

(1) الحاشية 246/3.

(2) البليدي هو: المحدث الشريف السيد محمد بن محمد البليدي المالكي الأشعري، الأندلسي حضر على أشياخ عصره، وتمهر ثم لازم الفقه والحديث، فراج أمره، واشتهر ذكره وعظمت حلقته، ترجمته في سلك الدرر للمرادي 124/4، وتاريخ الجبرتي 227/1.

(3) شرح الأشموني 3/1.

(4) الحاشية 12/1.

(5) المصدر نفسه.

(6) ينظر المصدر نفسه 105/1.

(7) البيت بلا نسبة في الدرر 9/5، وشرح قطر الندى 372، والهمع 272/4، وشرح التصريح 27/2.

العائـــد المحذوف، ولا يصح أنْ يكون (عذولاً) مفعول عهد، لما يلزم عليه من خلو الموصول عن العائد، فقول شيخنا السيد: أنَّهُ مفعولُ (عهد) سهو"[1].

ويـــبدو لي أنَّ تخريجَ الإعرابِ على الوجهِ الذي ذكره الصَّبَّانُ أكثرُ استقامةً وأقـــربُ للمعنـــى، إذ تقدير الكلام عليه: "إنَّ الوجدَ الشديدَ أراني الذي عهدته عذولاً عاذراً فيك"[2].

وكـــذلك ذكـــر الأشموني إنَّ قولهم: الاختصاص كالنداء، أي: أنّهُ جاء على صورة النداء لفظاً وتوسعاً، كما جاء الخبر على صورة الأمر[3].

علَّـــل الصَّبَّانُ ذلك بقوله: لأنَّ "وَجْهَ الشبهِ بين النداء والاختصاص؛ أنَّ الاسم تـــارةً يأتـــي معهما مبنياً على الضم؛ وتارةً منصوباً"[4] ثم قال: "وهذا أوْجَهُ من قول شيخنا السيد: مجيئه على صورة النداء؛ إنَّما هو في (أيّها) و (أيّتها) لا غير"[5].

3.3 موقف الصبّان من الحَفْني

الحَفْني ت (1178) هـــ[6]

تُعَـــدُّ آراءُ الحَفْنـــيِّ من أكثرِ آراءِ العلماءِ تكراراً وتداولاً في حاشية الصَّبَّانِ، وهـــو ما اصطلح على الرمز له بـــ "البعض"، والقارئ للحاشية يدرك من أول وهلة أنَّ معظم هذه النقولات لم تكن في مَنأى عن الانتقاد والاعتراض، أو الردِّ والتعليق؛ ويظهـــر هـــذا منذ الصفحات الأولى للحاشية، وقد تنوَّعَتْ اعتراضاتُ الصَّبَّانِ على الحَفْنـــي؛ فشملَتْ أبوابَ الحاشية جميعها، كما اتَّسَمتْ ردودُه في أكثرِ الأحيان بالنقد والتجـــريح له، وسنعرض لبعض هذه الردود التي تُبَيِّنُ موقفَ الصَّبَّانِ من هذا العالم من جهة، وتبرزُ جوانبَ من شخصية الصَّبَّانِ العلمية من جهة أخرى، منها:

---

(1) الحاشية 364/2.

(2) ينظر شرح قطر الندى – الهامش – 372.

(3) ينظر شرح الأشموني 478/2.

(4) الحاشية 275/3 وينظر شرح المفصل لابن يعيش 18/2، والمساعد 56/2، وشرح ابن عقيل 297/2، والارتشاف 2247/5.

(5) الحاشية 275/3.

(6) هو يوسف بن سالم بن أحمد ولد في حفنا، أخذ العلم عن مشايخ عصره في الأزهر، اشتغل بالعربية، ودرس فأفاد، وأفتى فأصاب، وألف فأبدع، واشتهر في تآليفه الكثيرة، ومن أهمها حاشية على الأشموني، وحاشية على المختصر، وحاشية على شرح الناصر وغيرها، توفي في سنة 1178هـ. ينظر ترجمته في تاريخ الجبرتي 231/1 والأعلام 308/9، ومداخل المؤلفين 142، والنحو العربي، نشأته، تطوره 658-659، ونشأة النحو 265.

المرفوعات:

نحـــو ما ذكره الأشموني من أنَّ الخبرَ قد يقع جملة لا رابط فيها؛ لأنَّها نفسُ المبـــتدأ فـــــي المعنـــى، ومنـــه قوله تعالى[1]: **﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾** [2].

وصـــف الـــصبَّانُ ما ذهب إليه الحَفْني تبعاً لغيره[3]؛ من عدِّ (أنْ) في الآية الـــسابقة مخففـــةً من الثقيلة بأنَّهُ غيرُ مناسبٍ، "وذلك لجعل الشارح الآية من الإخبار بجملـــة هـــي عـــين المبتدأ في المعنى، لأنَّ الخبر حينئذ مفرد؛ لتأولها مع معموليها بمـــصدر"[4]، وتابـــع الصبَّانُ كلامَه على الآية الكريمة؛ فقال: "وأما جعلها تفسيرية؛ فيمـــنعه أنَّ التفسيرية يشترط فيها أنْ تكونَ بعد جملة فيها معنى القول دون حروفه؛ وهي هنا بعد مفرد"[5].

ونـــضيف إلـــى مـــا ذُكِرَ، مما يمنع كون (أنْ) هنا تفسيرية، أنَّهُ يشترط في التفسيرية أن يكون ما قبلها كلاماً تاماً، لأنَّها وما بعدها تأتي كي تُفَسِّرَ ما قبلها، وما قبلها في هذه الآية كلام غير تامّ[6].

ومـــمـــا يَجْـــدُرُ ذكرُهُ أنَّ (أنْ) المخففة المفتوحة الهمزة دائماً في تأويل مفرد، ويـــبدو لـــي أنَّ الـــصبَّانَ يميلُ إلى جعل الخبر في الآية السابقة من قَبيل الجملة لا المفرد، لذلك ردَّ التخفيفية والتفسيرية، وعدَّ (أنْ) لا عمل لها.

وكذلك استشهد الأشموني في مبحث (كان وأخواتها) بقول الشاعر[7]:**(البحر الطويل)**

قَنَافِدُ هدَّاجونُ حولَ بُيوتِهِمْ بِمَا كَانَ إيَّاهم عَطِيَّةُ عَوّدا

تـــناول الـــصبَّانُ هذا الشاهد بالشرح والضبط والتعليق، فقال: "وهو من كلام الفـــرزدق كمـــا في التصريح وشواهد العَيني؛ حيث قاله الفرزدق يهجو جريراً، أما قول البعض هو من كلام جرير غيرُ صحيح"[8].

---

(1) يونس 10.

(2) ينظر شرح الأشموني 92/1.

(3) ينظر المقتضب 61/2، البحر المحيط 129/5، والكشاف 350/2. والأمالي لابن الشجري 155/3، والمفصل في شرح المفصل 176 وحاشية محي الدين زادة على تفسير البيضاوي 545/4، ومعجم النحو 64.

(4) الحاشية 289/1.

(5) المصدر نفسه.

(6) ينظر الكتاب 163/3، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج 97/3، والكافية لابن الحاجب 386/2، وشرح الكافية للرضي 386/2، والهمع 185/2.

(7) ينظر شرح الأشموني 116/1 والبيت للفرزدق في ديوانه 162، والمقتضب 101/4، وشرح ابن عقيل 281/1، والمساعد 277/1، والهمع 190/1.

(8) الحاشية 349/1، وينظر التصريح 190/1، وأوضح المسالك 175/1، وإرشاد السالك بهامش ألفية ابن مالك 28.

وكذا ذكر الأشموني: أنَّ (كان) قد تُحْذَف بعد (أنْ) المصدرية. ويُعَوَضُ عنها بـــ (ما) ويَبْقى اسمها وخبرها، نحو: "أمّا أنتَ بَرّاً فاقْتَرِبْ" والأصل فيه: "لأنْ كُنْتَ بَرّاً فاقْتَرِبْ"[1].

وقال الصَّبَّانُ: هي مصدرية على مذهب البصريين، في حين ذهب الكوفيون: إلـــى أنَّها شرطيةٌ بدليل اقتران الفاء، لأنَّهم يجيزون فتح همزة (إنْ) الشرطية[2]، ثم أضـــاف قـــائلاً: "وما نقله الحَفْني في بعض نسخ حاشيته "الأول عن غير البصريين والثانـــي عـــن البصريين، سَبْقُ قَلَم"[3]. وتَجْدُر الإشارةُ إلى أن بعض المحدثين يميل إلى اعتبار إلحاق (ما) بـــ (إن) يُولِّدُ أداةً جديدةً تفيد معنى التخيير[4].

وكذلك ما ذكر الأشموني قول الشاعر[5]: **(البحر الطويل)**

وبُدِّلْتُ قَرْحاً دَامياً بعد صِحَّةٍ فَيا لَكِ مِنْ نُعْمَى تَحَوَّلْنَ أَبؤُسَا

تـــناول الصَّبَّانُ هذا الشاهدَ بالضبطِ والشرحِ والتعليقِ، وأخذ يستقصي الجانبَ اللغـــويَّ؛ فقـــال: "النُعْمَـــى؛ مثل النِعْمة، بضم النون مع القصر؛ وبفتحها مع المدِّ، وتجمع (النِعْمة) على نِعَمْ كـــ (عِنَبْ) وأَنْعُمْ كـــ (أَفْلُسْ)، وجمع النَعماء: أنْعُمْ أيضا؛ مـــثل: البَأسَاء والأَبْؤُسْ؛ كذا في المصباح والقاموس، وبناءً عليه فالنُعْمى في البيت بالـــضم؛ لأنَّها فيه بالقصر، أما دعوى أنَّ القصرَ للضرورة فغيرُ مسموعة"[6]، وعَدَّ الـــصَّبَّانُ قولَ الحَفْني أنَّ: "النَعْمى في البيت السابق بفتح النون؛ جمع نِعمة فاسداً"[7]. كمـــا وصف الصَّبَّانُ ما ذهب إليه الحَفْني: من أنَّ (الأبْؤُس) كأَفْلُسْ؛ جمع بَأسٍ؛ بأنَّهُ ليس بالدقيق؛ لأنَّه يصحُ أنْ يكونَ جمعَ بأساء[8].

وكـــذا ذكر الأشموني أنَّ (لعلَّ) تأتي بمعنى الترجي والإشفاق، واستشهد على الإشـــفاق؛ بقـــوله تعالـــى ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَى إِلَيْكَ﴾ [9] وقال: إنَّ (لعلَّ) تختصُّ بالمُمْكِنِ[10].

---

(1) ينظر شرح الأشموني 119/1.
(2) ينظر الحاشية 358/1 ومعاني القرآن لأخفش 251/1 وشرح الكافية للرضي 235/2.
(3) الحاشية 358/1-359، والمسألة في شرح ابن عقيل 298/1، والمغني 53-54، والهمع 107/2، وشرح التصريح 195/1.
(4) ينظر الشرط في القرآن، عبد السلام المسدي ومحمد الطرابلسي 29.
(5) البيت لامرئ القيس في ديوانه 112. وشرح ديوان امرئ القيس 168، وشرح التسهيل لابن مالك 347/1، والمساعد 259/1، والارتشاف 1164/3، والمغنى 380، وشرح شواهد المغنى 695/2، وهمع الهوامع 70/2.
(6) الحاشية 337/1. وينظر القاموس المحيط 183/4-184، والمصباح المنير 843.
(7) الحاشية 337/1.
(8) ينظر المصدر نفسه.
(9) هود 12.
(10) ينظر شرح الأشموني 136/1. وينظر البحر المحيط 93/1 و 203، والأدوات النحوية في كتب التفسير 681.

علَّق الصَّبَّانُ على هذا الشاهد بقوله: "أُوْرِدَ أنَّ تركَ بعض ما يوحى إليه، غيرُ مُمْكِنٍ لعصمته، وأجيب: بأنَّ المراد بالممكن في قوله (وتختص لعلَّ بالممكن): الممكن عقلاً، وإن استحالَ عادةً أو شرعاً كذا في حاشية البعض، وفيه نظر: لأنَّ تَرْكَ النبي بعضَ ما يوحى إليه مستحيلٌ عقلاً، لأنَّ دليلَ استحالتِه عقليٌ كما قُرِرَ في فنِ الكلام[1].

ومثله ما ذكره الأشموني من أنَّ الفاعلَ له أحكامٌ عِدَة منها: أنَّه واجبٌ الرفع. وقد يُجَرُّ لفظُه بـ (من) أو الباء الزائدتين، ويجوز في تابعه حينئذ الجرُّ حملاً على اللفظ، والرفعُ حملاً على المَحلِّ، نحو: ما جاءني مِنْ رجلٍ كريمٍ وكريمٌ، وما جاءني مِنْ رجلٍ ولا امرأةٍ ولا امرأةٌ[2].

أخذ الصَّبَّانُ يشرحُ عبارةَ الشارحِ؛ مبدياً استغرابَه من قول الحَفْني الداعي: إلى أنَّ جوازَ رفعِ التابعِ مخصوصٌ بالفاعل المجرور بالحرف الزائد، دون المجرور بالمصدر، رادّاً عليه هذا القول؛ بما جاء في حاشية شيخِه المُدَابِغِي من أنَّ: "ما أضيفَ إليه المصدرُ أو اسمُه يجوز في تابعه الرفعُ والجرُّ، ولو كان معرفة اهـ"[3]، ثم تابعَ قائلاً: "وهذا هو الذي سَيُصَرِّحُ به المصنفُ في باب المصدر، بقوله: **(بحر الرجز)**

وَجُرَّ مَا يَتْبَعُ مَا جُرَّ، وَمَنْ رَاعَى فِي الاتْبَاعِ المَحَلَّ فَحَسَنْ"[4]

وكذلك ذكر الأشموني أنَّ نائبَ الفاعلِ تنطبق عليه أحكامُ الفاعل؛ كالرفعِ والعُمْدِية ووجوبِ التأخير، وغير ذلك[5].

وبيَّنَ الصَّبَّانُ أنَّ تصريحَه بالوجوب في التأخير فقط عائدٌ للخلاف فيه؛ دون الحكمين الأولين، ثم قال: "أما قولُ البعض "للخلاف في الأولين؛ فهو سبق قلم"[6].

أي: أنَّ الخلافَ المنقولَ عن العلماء واقعٌ في مسألة جواز تقديم الفاعل على الفعل من نحو **﴿إِذَا السَّمَاء انشَقَّتْ﴾** [7] ونحوه[8].

---

(1) ينظر الحاشية 399/1.
(2) ينظر شرح الأشموني 168/1.
(3) الحاشية 62/2.
(4) الحاشية 62/2، وينظر المسألة في الألفية 33، وشرح ابن عقيل 103/2، والارتشاف 2260/5، وشرح التصريح 64/2.
(5) ينظر شرح الأشموني 180/1.
(6) الحاشية 88/2.
(7) الانشقاق الآية 1.
(8) ينظر أسرار العربية 62، والإنصاف 615/2 مسألة رقم 85، ومدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها، عبد الرحمن السيد 116.

ومـــثله ما ذكره الأشموني من أنَّ الفعلَ لا يرفع إلاَّ فاعلاً واحداً، كذلك نائب الفاعـــل؛ لا يَـــرْفَعُ إلاَّ نائباً واحداً، وما سوى ذلك؛ فالنصب له، إما لفظاً إن لم يكن جاراً ومجروراً أو محلاً إن يَكُنْهُ[1].

اعتـــرض الحَفْني على عبارة الأشموني من أنَّ: "النصب له: إما لفظاً؛ إن لم يكن جاراً ومجروراً، أو محلاً إن يَكُنْهُ" بأنَّهُ كان الأولى أن يقول: "لفظاً إن كان مما يظهـــر إعرابه محلاً أو تقديراً؛ إن لم يكن كذلك؛ ليدخلَ المبني والمُقَدَّرُ"[2]، وقد ردَّهُ الـــصبَّانُ بما قاله الرُوداني من أنَّ المراد باللفظي: هو ما يتوصلُ إليه العاملُ بنفسه، والمراد بالمحلِّ أنْ يتوصلَ إليه بواسطة حرف الجرِّ[3].

المنصوبات:

وقد ذكر الأشموني أنَّ قولهم: (له صوتٌ صوتُ حمارٍ) يجب رفعُه، والنصب فيه ضعيف لعدم تقدم جملة[4].

وقـــال الـــصبَّانُ: إنَّ (صوت) في المثال السابق: "مصدرُ صَاتَ يَصُوتُ؛ إذا صـــاح؛ فهـــو بمعنـــى التـــصويت لا اسمِ مصدرٍ؛ نائب مناب المصدر؛ كما زعمه البعض"[5].

أمـــا النـــصبُ علـــى ضعفه فقد خَرَّجَهُ العلماءُ على الحالية[6]. ويبدو لي أنَّ تخريجها بالنصب على تقدير فعل محذوف أمرٌ أكثرُ قبولاً لأنَّ الاستعمال يُرَجِّحُ هذا الاســـتخدام وهـــذه الدلالـــةَ. إذ المُقـــدَّرُ له (صوتٌ يشبهُ صوتَ حمارٍ)، وعليه فَعَدُّ (صوتَ) اسمَ مصدرٍ؛ أولى من كونها مصدراً؛ كما ذهب إليه الصبَّانُ.

ومـــا يُـــرَجِّحُ كونَهُ اسمَ مصدرٍ لا مصدراً، أنَّ نيابةَ هذا النوع من المصادر عـــن عاملـــه تكـــاد تكونُ مقصورةً على ما سُمِعَ من كلامِ العربِ[7]. إلاّ أنَّ بعضَ

---

(1) ينظر شرح الأشموني 186/1.
(2) الحاشية 101/2.
(3) ينظر المصدر نفسه.
(4) ينظر شرح الأشموني 214/1.
(5) الحاشية 176/2.
(6) الكتاب 355/1، المساعد 471/1، والهمع 127/3، وشرح التصريح 333/1-334.
(7) ينظر الكتاب 319/1، وشرح المفصل 114/1، وشرح التصريح 331/1.

المُحققين؛ جوَّزَ القياسَ عليها، وهو ما أيَّدَهُ الدكتور عباس حسن[1]. معللاً تأييده بأنَّ ذلك: لا تُضَارُ اللغةُ باتباعه، كما أنّهُ يساير الأصول اللغوية العامة.

وكذا ذكر الأشموني أنَّ المفعول معه: اسمُ فضلة، يأتي بعد الواو التي بمعنى مع، نحو: (جاء زيد وعمرو قبله أو بعده)[2]

اعتـرض الحَفْني على قول الشارح، فقال: "هذا خارجٌ بقوله فضلة، فلو قال بـدل (جـاء) (رأيت) لكان أولى" وقد ردَّ الصَّبَّانُ هذا الاعتراضَ بقوله: "أنَّ المراد بالفـضلة كمـا هـو أحد معنييها ما يتمُّ الكلامُ بدونه؛ ولو مرفوعاً؛ كالمعطوف في المـثال، بدليل أنَّهُ لو أريدَ بالفضلة غيرُ المرفوع؛ لدخل في التعريف؛ نحو: اشترك زيد وعمراً؛ بالنصب، مع أنَّ المقصود خروجُه؛ لفساده"[3].

ومـثله قـول الأشـموني: إنَّ العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجارِّ؛ ممتنعٌ عند الجمهور[4].

وقـال الـصَّبَّانُ: يقـصد بالجمهور – هنا – في نظر الحَفْني البصريون لا الـنحويون، لأنَّ الكوفيـين وبعض البصريين لا يوجبون إعادة الجارِّ[5]. واستدرك الصَّبَّانُ على الحَفْني هذا القول؛ فقال: "إنَّ الدَمَاميني ذكر: أنَّ أهلَ الأمصار انضموا في المنع إلى أكثر البصريين؛ فصار المجموع أكثرَ من الكوفيين وبعض البصريين؛ فصحَّتْ إرادةُ جمهورِ النحويين"[6].

وممـا يدل على أنَّ المسألةَ ليستْ مجمعاً عليها عند جمهور النحاة؛ أنَّ الفراءَ وصـف العطف من غير إعادة حرف الجرِّ: "بأنَّهُ قبيح؛ لأنَّ العربَ لا تَرُدُ مخفوضاً على مخفوض"[7]. ويقول النحاس – أيضاً –: "إنَّ ذلك قبيحٌ عند الكوفيين"[8]. وكذلك ما نقله ثعلب عن الكسائي، من أنَّه لا يجيز أن تقول: "مررت بزيدٍ لا بعمرو" إلاَّ مع الباء[9].

---

(1) ينظر النحو الوافي 224/2.
(2) ينظر شرح الأشموني 223/1.
(3) الحاشية 199/2.
(4) ينظر شرح الأشموني 226/1، والمسألة في مجالس العلماء 175/3، ومجالس ثعلب 446/2، والإنصاف 463/2، والمقتصد 959/2-960، والهمع 244/3، و 229/5، وشرح التصريح 151/2، ومعجم النحو 366.
(5) ينظر الحاشية 206/2.
(6) المصدر نفسه.
(7) معاني القرآن للفراء 252/1.
(8) إعراب القرآن للنحاس 431/1.
(9) مجالس ثعلب 446/2.

وقـــال الأشـــموني في مبحث الحال: (إنَّ المراد بالفضلة ما يستغني عنه من حيث هو هو)[1]. عَلَّقَ الصَّبَّانُ على عبارة الشارح السابقة (من حيث هو هو) فقال: "الأقرب في هذه العبارة، وإنْ لم يتنبه له البعضُ أنَّ الضميرَ الأول لـــ (ما)، والثاني تأكـــيد، والخبـــر محـــذوف، والمعنى من حيث اللفظ نفسِه مُعْتَبَر، أي: باعتبار نفس اللفظ؛ وقطع النظر عمَّا عُرِضَ له، أو الثاني: راجعٌ للحال خبر؛ أي: من حيث ذلك اللفـــظ حـــال؛ لا من حيث توقف المعنى عليه، ولو قال كبعضهم: ما يستغني الكلام عنه من حيث هو كلام نحوي؛ لكان أوضحَ، وإنَّما لم يقتصر على (هو) الأولى، لأنَّ قـــولك: (مـــن حيث هو) حيثية إطلاق، (ومن حيث هو هو) حيثية تقييد بالنظر إلى الذات"[2].

المجرورات:

ذكر الأشموني في مبحث حروف الجرِّ؛ أنَّ (رُبَّ) الأكثرُ فيها أن تدخل على فعل ماض، وقد تدخل على مضارع نزل منزلته لتحقق وقوعه نحو **﴿رُّبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُواْ﴾** [3].

قـــال الصَّبَّانُ: معنى هذا "أنَّ (يود) مستقبل حقيقة؛ لأنَّهُ في يوم القيامة، لكن لمـــا كـــان معلوماً لله تعالى؛ نزل منزلة الماضي؛ بجامع التحقيق في كلٍّ، واعلم أنَّ عبارةَ الشارح هي عبارتُه في التوضيح بعينها، فَزَعْمُ البعضِ أنَّهُ لم يُعْتَدَّ بقيد التنزيل فـــي التوضـــيح؛ باطل، ونقله عن التوضيح عبارة ليست عبارته؛ تَقَوُّلٌ فاضحٌ؛ ولا حولَ ولا قوةَ إلا بالله"[4]. وما في التوضيح وغيره يُؤَيِّدُ صحةَ ما قاله الصَّبَّان[5].

وكـــذا ذكر الأشموني مذهب البصريين القائل بأنَّ (إذا) لا يجوز إضافتها إلاَّ إلـــى جملـــة فعلية، أما إذا أضيفت إلى جملة اسمية؛ فهي على تأويل فعل نحو **﴿فَإِذَا انشَقَّتِ السَّمَاء﴾** [6] وقول الشاعر[7]:

---

(1) شرح الأشموني 242/1.
(2) الحاشية 251/2.
(3) الحجر 2، وينظر شرح الأشموني 299/2، وزاد المسير 381/4-382، وفتح القدير 121/3.
(4) الحاشية 348/2..
(5) ينظر أوضح المسالك 160/2، والمسألة في معاني القرآن للفراء 82/2، والمقتصد 835/2، والكشاف 551/2، والأمالي لابن الشجري 49/3، والمغني 408، وحاشية الشيخ زاده على تفسير البيضاوي 191/5.
(6) الرحمن 37.
(7) البيت للفرزدق في ديوانه 359، وأوضح المسالك 194/2، والمغني 97، والمساعد 508/1، والجنى الداني 368، وشرح شواهد والمغني 270، وشرح التصريح 40/2.

إِذَا بَاهليٌ تَحْتَهُ حَنْظَليَّةٌ لَهُ وَلَدٌ منْها فَذَاكَ المُذَرَّع[1] (البحر الطويل)

عَلّقَ الصَّبَّانُ على هذا الشاهد بقوله: "إنَّ (باهلي) نسبة إلى باهلة؛ أرذل قبيلة من قيس، وحنظلية نسبة إلى حنظلة؛ أكرم قبيلة من تميم؛ كما في القاموس وشيخ الإسلام والتصريح وغيرها، فقول البعض (أرذل) قبيلة من تميم خطأ"[2].

وما أثبته الصَّبَّان أكثرُ قبولاً وَفقاً لما ورد في معظم كتب النحاة[3].

ومنه ما قاله الأشموني من أنَّ مثل قولك: رأيت ابنيّ وزيديّ ومررت بابنيّ وزيديّ وهؤلاء زيديّ، والأصل في المثنى والمجموع المنصوبين أو المجرورين ابنين لي؛ وزيدين لي؛ فحذفت النون واللام للإضافة؛ ثم أدغمت الياء في الياء[4].

وافق الصَّبَّانُ الشارح في أنَّ علة الحذف هنا الإضافة. ثم قال: "وإن اشتهر أنَّ اللام إنَّما حذفت للتخفيف خلافاً لمن جعل في كلام الشارح مسامحةً كالبعض"[5]. إلاَّ أنَّنا نرى أنَّه ومهما كانت الغاية من الحذف، نَحْويةً أو صرفيةً أو دلاليةً، فالتخفيفُ هو الغاية الأهم.

ومثله قول الأشموني إنَّ المضاف قد يكتسب من المضاف إليه عدَّةَ أشياءَ؛ منها: التذكير والتأنيث؛ ومما يحتمله قوله تعالى ﴿**إِنَّ رَحْمَتَ اللّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِي**﴾ [6] وعندما تناول الصَّبَّانُ هذه الآية، ساق قول الحَفْني القائل بأنَّهُ قد "عبَّرَ بالاحتمال لِمَا في إطلاق المذكر على الله تعالى من سوء الأدب"[7]. وقد ردَّ الصَّبَّانُ هذا القول فقال: "وفيه إنَّ التذكير وصفٌ للفظ الجلالة، لأنَّه المضاف إليه، لا؛ لذاته تعالى؛ حتى يلزم سوء الأدب، فتأمل، ولأنَّهُ يبعده التذكير حيث لا إضافة في (لعل الساعة قريب)"[8] وأضاف الصَّبَّانُ احتمالاتٍ وتأويلاتٍ عدَّةً، منها: أنَّ (قريب) على وزن فعيل، وهو وإن كان بمعنى فاعل؛ قد يُعْطَى ما بمعنى فاعل حكم ما بمعنى مفعول؛ من استواء المذكر والمؤنث[9]، وقيل: إنَّه بمعنى مفعول أي: مقربة، ومنها:

---

(1) ينظر شرح الأشموني 315/2.
(2) الحاشية 389/2-390، ينظر القاموس 374/3، وشرح التصريح 40/2.
(3) ينظر أوضح المسالك 194/2، وشرح شواهد المغني 270/1، والهمع 181/3، وشرح التصريح 40/2.
(4) شرح الأشموني 330/2. وينظر شرح التصريح 61/2.
(5) الحاشية 424/2.
(6) الأعراف 56. وينظر شرح الأشموني 310/2-311.
(7) ينظر الحاشية 374/2. والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب 237/4.
(8) الشورى 17 وينظر الحاشية 374/2.
(9) ينظر الحاشية 374/2 والخصائص 412/2، والإيضاح في شرح المفصل 560/1، وتفسير البيضاوي 16/3.

أنَّ التذكيـــر على تأويل الرحمة بالغفران[1]، ومنها: ما ذكر الفراء: من أنَّهم التزموا التذكيـــر فـــي قـــريب؛ لأنَّهُ نعت لمنعوت محذوف، تقديره: هي في مكان قريب[2]. ويُعَلِّـــقُ د. نهاد الموسى فيقول: بأنَّهم لما نظروا في الآية الكريمة وجدوا أنَّ (قريب) المذكر يخبر به عن (رحمة) المؤنثة؛ فاحتالوا على النص بتأويل بعيد[3].

وقـــد تتـــبع الدكتور يحيى عبابنة هذه الصيغة في المعاجم العربية؛ فَوَجَدَ أنّها الصيغة الأولى التي اختارتها اللغة العربية للتعبير عن اسم المفعول، أي: أنَّها كانت الـــصيغة القياســـية لهذا الباب، وأما صيغة (مفعول) فهي صيغة جديدة طارئة على اللغـــة بعد استعمال صيغة (فعيل)، وساق د. العبابنة عِدَّةَ أدلة للتدليل على صحة ما ذهب إليه؛ منها: أنَّ اللغات السامية تخلو من هذه السابقة (م)← (مفعول) فالسريانية والعـــربية الجنوبـــية اتخذتا صيغة (فعيل) للتعبير عن هذا الباب وصيغتا (فعيل) ← (فعـــول) ليـــسا منهما هذه اللاحقة وهي الميم. كما أنَّ مسألة دخول التاء مباحة في وزن (مفعول)، وأما عدم دخولها على بعض الأوصاف؛ فإنَّه يختصُّ بصيغة (فعيل) ســـواء أكان الموصوف مؤنثاً أم مذكراً، وللتأكيد على ذلك أورد عدداً ليس بقليل من أمثلة هذا النوع في العربية[4].

ويـــرى براجـــشتراسر أنَّ كثيـــراً من الأسماء المؤنثة مجردة من كلِّ علامة تأنـــيث، فلـــذلك تـــشبه المذكرات، وليس هذا بين الأسماء الموصوفة فقط، نحو الأم والـــيد، بل وبين الأوصاف أيضاً؛ نحو: امرأة حامل وامرأة قتيل، وجاء في القرآن الكريم ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [5] وبالعكس؛ فبعض الأسماء المُلْحَقة بها التاء مذكرة؛ نحو العلاَّمةُ والخليفةُ والراويةُ[6].

ونـــرى أنَّ بِرْجِـــشْتَراسّر أبعـــدَ فـــي هذا التخريج، لأنَّه يجرد اللفظة الدلالة الخاصَّـــة التي تكتسبها فيما لو كانت مؤنثة دون علامة التأنيث، كما نرى أنَّ قريب الأرجـــح أن تكون مذكراً؛ لأنَّها نعت لمنعوت محذوف؛ تقديره: هي في مكان قريب

---

(1) ينظر الحاشية 374/2 وشرح المفصل لابن يعيش 102/5، 560/1، وحاشية الشيخ زاده على تفسير البيضاوي 237/4.
(2) ينظر الحاشية 374/2 ومعاني القرآن للفراء 380/1، والمغنى 666، وحاشية الشيخ زاده على تفسير البيضاوي 237/4، وحاشية القونوي على تفسير البيضاوي 405/8-406.
(3) ينظر في تاريخ العربية، د. نهاد الموسى 203.
(4) ينظر دراسات في فقه اللغة والفونولوجيا العربية، د. يحيى عبابنة 75-77.
(5) الأعراف 56.
(6) ينظر التطور النحوي للغة العربية / براجشتراسر، تحقيق د. رمضان عبد التواب 73-77.

أو أمـــر قـــريب؛ ولأنَّ هـــذا الحذف يُؤَدِّي إلى دلالاتٍ عميقةٍ لهذا الشيءِ العظيمِ؛ المحـــذوف فـــي العربية، وأزيدُ على ذلك بأنَّ العدولَ عن المطابقة؛ فيه لَفْتٌ للنظر وجَلْبٌ للانتباه؛ ليتناسب مع فكرة المبالغة؛ وقُرْبِ الرحمة من المحسنين[1].

التوابع:

وكـــذا ذكـــر الأشموني: أنَّ تقديم التابع على المتبوع ممنوع، إلاَّ أنَّ صاحب الـــبديع أجاز تقديم الصفة على الموصوف؛ إذا كان لاثنين أو جماعة، وقد تَقَدَّمَ أحدُ الموصوفين؛ فتقول: قام زيد العاقلان وعمرو[2].

وأورد الصَّبَّانُ رأي الحَفْني القائل: إنَّ هذا المنع كمنعهم جوازَ تقديمِ المعمول على عامله، فلا يجوز أنْ نقول: "هذا طعامَكَ رجلٌ يأكلُ" وذلك لأنَّ المعمول لا يَحِلُّ إلاَّ حيثُ يَحِلُّ عامله[3].

وردَّ الـــصَّبَّانُ هذا القول، فقال: "وهو منقوض بنحو زيداً لم أضربْ"، وجوَّزَ الكوفـــيون تقديم المعمول، ووافقهم الزَمَخْشَري في قوله تعالى **﴿وَقُل لَّهُمْ فِي أَنفُسِهِمْ قَوْلاً بَلِيغاً﴾** [4] فجعل في أنفسهم متعلقاً ببليغاً"[5].

وكـــذلك ذكر الصَّبَّانُ نقلاً عن الأشموني أنَّ من أمثلة النعت: قولهم (مررت بـــزيد التاجـــر) وأنَّ التاجـــرَ يجوز فيه ثلاثة أوجه؛ منها: النصب على تقدير أعني التاجر[6]. ثم نقل الصَّبَّانُ ما قاله الحَفْني: من أنَّ هذا التقدير جائز؛ إذا كان المنعوت غيـــر متعيِّن، وإلاَّ قُدِّرَ "اذكر"، وعلَّقَ الصَّبَّانُ على هذا القول فقال: "وفيه نظر لأنَّ مقتضاه جوازُ القطع؛ مع عدم تعيُّن المنعوت، مع أنَّ محلَ القطعِ؛ إذا تعيَّنَ المنعوت بدون النعت"[7].

وكذا ذكر الأشموني أنَّ النعت إذا صَلُحَ لمباشرة العامل جاز تقديمه مبدلاً منه المنعوت[8].

---

(1) المبالغة والتكثير في العربية 140.

(2) ينظر شرح الأشموني 293/2، والمسألة في الإنصاف 160/1، والأمالي لابن الشجري 275/1، والهمع 185/5. والنحو الوافي 3/ 498.

(3) ينظر الحاشية 84/3.

(4) النساء 63.

(5) الحاشية 84/3، وينظر الكشاف 459/1، والارتشاف 1936/4، والهمع 170/5، وحاشية على شرح الفاكهي على قطر الندى 215/2.

(6) ينظر شرح الأشموني 400/2، وأوضح المسالك 14/3.

(7) الحاشية 102/3، وينظر النحو المصفى 731.

(8) ينظر شرح الأشموني 402/2، والمسألة في التسهيل 109، والأمالي لابن الشجري 9/3. وشرح قطر الندى 331. وأوضح المسالك 2/ 82 ، والارتشاف 1929/4، وشفاء العليل 525/2، والنحو الوافي 498/3.

وعـندما تناول الصَّبَّانُ هذه العبارة؛ ذكر أنَّ الحَفْنِي: حصرَ هذا الجوازَ في كـونِ المنعوتِ معرفةً، أما إذا كان المنعوتُ نكرةً؛ فينصب نعتُه المتقدمَ عليه؛ على اعتبار الحالية؛ نحو قول الشاعر: **(مجزوء الوافر)**

"لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلُ"[1]

واسـتدرك الـصَّبَّانُ على الحَفْني هذا القول؛ فقال: "وأنت خبيرٌ بأنَّ هذا ليس علـى إطلاقـه، فإنَّ من المنعوت النكرة ما هو كالمنعوت المعرفة؛ في إعراب نعته بحسب العوامل، وإعرابه هو بدلاً أو عطفَ بيان، نحو: مررت بقائمٍ رجلٍ؛ وقصدْتُ بلَـد كريمٍ رجلٍ، ثم رأيت في الدَمَامِيني ما يُؤَيِّدُهُ، حيث ذكر: أنَّ نصبَ نعت النكرة المـتقدم علـيها حال غالبٌ؛ لا واجب؛ على الأصح، وأنَّ محلَّ نصبه حالا؛ إذا قبل الحالية؛ ليخرج النعت في نحو: جاءني رجل أحمر، ونحوه؛ من الصفات الثابتة، إذا لم يمنع مانع من نصبه حالاً، ليخرج الوصف في نحو المثالين المتقدمين"[2].

وكـذلك ذكر الأشموني أنَّ (أو) قد تأتي بمعنى الواو، ومَثَّلَ لذلك بقوله تعالى **﴿وَأَرْسَـلْنَاهُ إِلَـى مِـئَةِ أَلْـفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾**[3] أي: "ويزيدون" وهو مذهب الأخفش والجرمي وجماعة من الكوفيين[4].

أورد الصَّبَّانُ أنَّ (الحَفْنِي) ذهب إلى أنَّ (أو يزيدون) صفة موصوف محذوف معطوفة على ما قبله أي: أو جماعة يزيدون اهـ. وردَّ الصَّبَّان هذا التخريج بقوله: "وفـيه أنَّ الموصوف بالجملة المحذوف؛ ليس بعض اسم مجرور بمن أو في"[5] ثم وَجَّـهَ العطف في هذه الآية إلى كونه من باب العطف على المعنى، أي: إلى جماعة يبلغون مائة ألف أو يزيدون"[6] وهو الأنسب.

ومـثله قـول الأشـموني: إنَّ الكوفيين يسمون البدل ترجمةً وتبييناً[7]. فقال الحَفْنِـي: فهـو "مبنـيٌ علـى أنَّ عطف البيان هو البدل اهـ"[8]. وردَّ الصَّبَّانُ هذا

---

(1) الحاشية 3/105-106. والبيت لكثير عزة تمامه "يلوح كأنه خلل" في ديوانه 210/2، والكتاب 276/1، والجمل المنسوب للخليل 76، ومجالس العلماء 172، والخصائص 492/2، وشرح المفصل لابن يعيش 50/2، والمغني 118، وشرح شواهد المغني 249/1.

(2) الحاشية 3/105-106.

(3) الصافات 147.

(4) ينظر شرح الأشموني 2/ 424، والجمل المنسوب للخليل 293، ومجالس ثعلب 112/1، ومعاني القرآن للفراء 393/2.

(5) الحاشية 158/3، وينظر البرهان في علوم القرآن 209/4.

(6) الحاشية 158/3.

(7) ينظر شرح الأشموني 435/2، والمصطلح النحوي، نشأته وتطوره، 163.

(8) ينظر الحاشية 183/3.

التوجيه؛ بقوله: "والظاهر أنَّ هذا البناءَ غيرُ لازمٍ؛ لأنَّ البدلَ لا يخلو عن بيانٍ وإيضاحٍ، وإن لم يكنْ المقصودَ منه بالذات ذلك"[1].

ولعلَّ خلافَهما هنا راجعٌ بطبيعة الحال إلى الشبه الكبير بين البدل وعطف البيان؛ إذ إنَّ الفروقَ دقيقةٌ بينهما، فها هو الرضي يصرح بعدم وجود فرقٍ واضحٍ بينهما؛ فيقول: "أنا إلى الآن لم يظهرْ لي فرقٌ جليٌ بين بدل الكل من الكل وعطف البيان، بل ما أرى عطف البيان إلاَّ البدل"[2] وبالرغم من هذا القول أو ذاك؛ فإنَّ هذه الفروق تبقى محطَّ جدلٍ عند العلماء[3]، مما دفع بعضَ دعاةِ التيسير من المُحدثين إلى القول بأنَّ الفرقَ بين البدلِ وعطفِ البيان مبنيٌ على توهمات لا أساس لها في الواقع اللغوي، إذ ليس هناك من فرقٍ بينهما في الغرض والوظيفة، فالوظيفة التي يقوم بها كل من (عطف البيان) و (البدل) باستثناء البدل المباين، وظيفة واحدة هي: "توضيح حقيقة الذات" بلفظ آخرَ يساوي الأول في المراد؛ أو يوضح المتبوعَ بمشتمل عليه أو ببعضه. لذلك دعا هؤلاء الباحثون إلى جعل كُلٍّ من عطف البيان والبدل باباً واحداً لا بابين[4].

إلاَّ أنَّنا لا يمكننا أنْ نتجاهل كل ما خلَّفَهُ لنا النحاةُ القدامى، فقد رأى بعضُهم فرقاً ليس بالهيِّنِ بين البدلِ وعطفِ البيان، فهما متباعدان في التعريف، إذ البدل هو المقصودُ في الحكمِ الذي يرادُ من الكلام، وعطفُ البيان يعطف على متبوعه ليُبَيِّنَ معناه[5]، وفرَّق ابن كيسان بين عطف البيان والبدل، فرأى أنَّ: "البدل هو المقصود بالحكم، لأنَّه على نيةِ الإحلالِ محلَّ المبدلِ منه، وأما عطف البيان وما عطف عليه فكلٌّ منهما مقصودٌ[6].

وقال ابن مالك في الفرق بينهما: "إنَّ عطف البيان يجري مجرى البدل في صلاحيته للاستقلال، ويفارقه في أنَّهُ ليس على نية الطرح"[7].

---

(1) الحاشية 183/3.

(2) شرح الكافية للرضي 337/1.

(3) ينظر شرح التسهيل لابن مالك 327/3، وشرح الكافية للرضي 337/1-338، والواضح في النحو 395 واللغة والنحو بين القديم والحديث 200، والنحو المصفى 755.

(4) ينظر النحو الوافي، عباس حسن 551/3-554. وبحث بعنوان "عطف البيان والبدل باب واحد أم بابان"، قراءة في ضوء البنية الوظيفية لمعظم التوابع، د. فيصل صفا، جامعة اليرموك، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد 49، سنة 1995م.

(5) ينظر الكافية لابن الحاجب 337/1 والارتشاف 1943/4 و 1961.

(6) الإتقان في علوم القرآن 211/3.

(7) ينظر شرح ابن عقيل 219/2، وأوضح المسالك 64/3، والمقرب 327.

وبناءً عليه فالفرق بين التابعَيْن فرقٌ واضحٌ، وإلاَّ ما كان من اللازم أن يَختلفا في التسمية، فإذا لم يكن بينهما فروقٌ موضوعيةٌ، فما اختلاف التسمية في كل منهما إذن ؟ ولعلَّ أهَم الفروق التي بينهما أنَّ مهمةَ عطفِ البيان توضيحُ المتبوع، أي: أنَّ عطفَ البيان يجبُ أنْ يكونَ أوضحَ من متبوعه؛ ليتمَّ بيانه للمتبوع، في حينَ لا يُشترط ذلك في البدل الذي هو على نيةِ إحلالِه محلَّ الأولِ، كما أنَّ هناك حالتين لا يصح في عطف البيان إحلالُه فيهما محل المتبوع[1].

وصفوةُ القول: إنَّ كلَّ ما جاء مكمّلاً لمتبوعه فهو عطفُ بيان، أما البدل فهو ما جاء مقصوداً أصلياً بعد متبوع مطروح في المعنى.

الأساليب:

وكذلك ذكر الأشموني أنَّ المنادى إذا كان نكرةً غيرَ مقصودةٍ يجب نصبُه، ومثَّلَ له بقول الواعظ: يا غافلاً والموتُ يَطْلُبُه[2].

رجَّحَ الحَفْني أنْ تكون الواو فيه استئنافية؛ ليصح كونُه مثالاً للنكرة غيرِ المقصودة، لأنَّها لو كانت حاليةً؛ لكان من أمثلة الشبيه بالمضاف؛ لا مما نحن بصدده[3]. في حين ذهب الصبَّانُ إلى أنَّ الواو فيه حالية لأنَّ المعنى على الحالية لا على الاستئناف[4].

وعليه فالصبَّانُ عَدَّ النكرةَ في هذا المثال من باب الشبيه بالمضاف لا من المفرد، وفي هذا مخالفةٌ صريحة للحَفْني والشارح معاً[5]. والفيصل في هذه المسألة هو المعنى، فلذلك كان الصبَّانُ مُحِقاً في مخالفته لهما، لأنَّ المعنى يقتضي الحالَ لا الاستئنافَ.

ومنه ما ذكره الأشموني في مبحث الترخيم أنَّ الأصلَ في (مصطفَوْن) و(مصطفَيْن) هو (مصطفيون) و (مصطفيين)[6].

---

(1) ينظر شرح التسهيل لابن مالك 327/3، وأوضح المسالك 34/3-36، والنحو المصفى 603-604.
(2) ينظر شرح الأشموني 445/2.
(3) ينظر الحاشية 206/3.
(4) ينظر الحاشية 206/3 وشرح التصريح 167/2.
(5) ينظر الحاشية 206/3.
(6) ينظر شرح الأشموني 472/2.

علَّلَ الصَّبَّانُ مَجيئه بالياء مع أنَّه واوي؛ بما قاله أستاذه المُدَابِغِي فقال: "وقال شيخنا أنَّما جعله بالياء مع أنَّهُ واوي، لأنَّ آخرَ المقصور يقلب ياء في المثنى والجمع على حدة اهـ. فمراده بالأصل ما يستحقه عند التثنية والجمع"[1]، ثم أورد الصَّبَّانُ رأي الحَفْنِي في هذه المسألة: الداعي إلى أنَّ الصواب في (مصطفَوْن) هو (مصطفَوْون) لأنَّهُ واوي لا يائي اهـ[2]. وعلَّقَ عليه قائلاً: "فقول البعض إنَّ الأصلَ فيه (مصطفوون) لأنَّهُ واوي صحيح؛ إذ هو مأخوذ من الصفوة، كـ (الأعلوون) مأخوذ من العلو، إلاّ أنَّ القياس يأبى هذا الأصل، في حالتي التثنية الجمع للاسم المقصور[3].

ويمكن تفسير جمع الاسم المقصور من وجهة نظر علم اللغة الحديث على النحو التالي[4]:

muṣṭafaa ← muṣṭafaa+ún ← muṣṭafa+wn ← muṣṭafawn

تتابع حركي مرفوض: فتحة طويلة تليها ضمة طويلة

تقصر الفتحة الطويلة واستبدال الضمة الطويلة بشبه حركة من جنسها

فإن قيل لماذا لم تحذف إحدى الحركتين الطويلتين (الفتحة: á أو الضمة:u) برُمَّتِها وأبقي على الأخرى وعند ذلك سيستقيم الأمر؟ قلنا إنَّ الضمة الطويلة؛ لا يمكن حذفُها؛ كونَها علامةَ جمعٍ؛ وإنَّما جِيء بها لهذه الغاية؛ فلا سبيل لحذفها. أما الفتحة الطويلة؛ فربَّما يصح الأمر لو حذفت؛ وذلك:

muṣṭafaa+ún ← muṣṭaf+ún ← muṣṭafún

ولكن الذي يحدث هنا هو أنَّهُ سيتساوى ما آخرُه حرفٌ صحيحٌ؛ مع ما آخرُه حرفُ علة (ألف)؛ فأرادوا أن يفرقوا بين الجمعين؛ فحافظوا على نصف الفتحة الطويلة، أي: تقصيرها وليس حذفها؛ لعلَّةٍ دلاليةٍ؛ وليس لعلةٍ صوتيةٍ، فبقي التتابع الحركي قائماً، فلجأت العربية إلى استبدال الضمة الطويلة (ú) بشبه حركة من جنسها هي: (الواو: w) فأصبحت الصيغةُ على ما هي عليه، وهو ما يطلق عليه

---

[1] الحاشية 264/3.
[2] ينظر المصدر نفسه.
[3] ينظر الحاشية 264/3 وشرح المفصل لابن يعيش 3/5، والكافية لابن الحاجب 174/2، والارتشاف 563/2، وشرح التصريح 297/2
[4] ينظر أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية 186.

"إنزلاق حركي". فالعلة فيها إذن علتان: علةٌ صوتيةٌ وأخرى دلالية ومِثْلُ ذلك جرى في حالتي النصبِ والجرِّ والله أعلم.

أما في حالة التثنية، فيمكن بيانه على النحو الآتي:

muṣṭafá+án ← muṣṭafa+án ← muṣṭafayán

حركتان طويلتان متتابعتان — تقصير الفتحة الطويلة — إنزلاق شبه الحركة الياء بين الحركتين المتماثلتين

وإنَّما جِيء بشبه الحركة الياء (y) لعلتين؛ أولاهما صوتية: وهي المخالفة بين الحركتين المتماثلتين (الفتحة الطويلة (á) والفتحة القصيرة (a) إذ لا يمكن أن تجتمعا في مقطع واحد، لا سيَّما وأنَّهما في الأصل؛ ثلاثُ حركاتٍ قصيرة؛ من جنس واحد (ثلاثُ فتحاتٍ قصيرةٍ)، فلجأت العربية إلى المخالفة بين هاتين الحركتين؛ عن طريق الفصل بينهما؛ بشبه حركة مخالفة لهما من جهة؛ وتقوية للمقطع من جهة أخرى؛ ألا وهي الياء (y). والعلة الثانية علة دلالية وهي تكمن في اختيارهم الياء (y) دون الواو (w) للدلالة على أنَّ الأصلَ في الكلمة المزيدة يائي، وليس واوياً.

اصطفى ← يصطفي ← مصطفى ← مصطفيان

وهكذا . . .

أما لماذا لم تحذفْ الألفُ برُمَّتها؛ وأُبقي على الألف الثانية (ألف الصيغة) فإنما كان كذلك؛ للتفريق بين المثنى الذي آخر المفرد فيه حرف صحيح؛ وفيه علة طويلة هي الألف (الفتحة الطويلة á)، وما قيل في حالة الجمع ينطبق على المثنى والله أعلم.

ومنه قول الأشموني في مبحث (الإغراء والتحذير): إنَّ التحذير على نوعين الأول منها: أنْ يكون بإيَّاك، وفي هذا النوع يجب استتار عامله[1]. وعندما شرع الصَّبَّانُ في شرحه عبارة الشارح؛ قال فيها: "إنَّ العامل موجَبُ الاستتار في هذا النوع أي: موجب الحذف"[2]، ثم أورد ما قاله شيخُه (الحَفْني): من أنَّ العامل هنا "مقدَّرٌ بعد إيَّاك، إذ لا يتقدم الفعل مع انفصال الضمير"[3]، ونظر الصَّبَّانُ في هذا القول فقال: "وفيه أنَّهم ذكروا من أسباب الانفصال حذفَ الفعل وتأخّرَه، ولا مانعَ أنْ

---

(1) ينظر شرح الأشموني 480/2.
(2) الحاشية 279/3.
(3) المصدر نفسه.

يكون سببَه هنا الحذفُ، بل صرَّح به بعضهم، فالفعلُ المقدَّرُ يجوز تقدُّمه مع انفصال الضمير، وما ذكره من عدم جواز تقدمه مع انفصال الضمير، إنَّما هو في الفعل الملفوظ به، فما علَّل به تقدير الفعل بعد إيَّاك لا ينهض"[1]. ثم ذكر أنَّ التعليل الصحيح هو ما نصّ عليه الدماميني، إذ قال: "تقدير الفعل بعد إيّاك واجب، إذ لو قال: مقدما للزم أن يكون أصله باعدك أي: باعد أنت إيّاك، فيلزم تعدّي الفعل الرافع؛ لضمير الفاعل إلى ضميره المتصل، وذلك خاصّ بأفعال القلوب وما حُمِلَ عليها"[2].

ومثله قوله في مبحث (التعجب)، فقد ذكر أنَّ الحَفْني ذهب إلى: منع بناء فعل التعجب من القيام والقعود والجلوس؛ لِفَقْدِ شرطِ قبول الفضل[3]. ثم ردَّه بقوله: "وعندي فيه نظرٌ لأنَّها تقبلُ الفضلَ من حيث طول زمنها"[4]. وفي قول الصَّبَّان هذا لفتةٌ لطيفةٌ إذ أشار إلى قضية دقيقة من قضايا التعجب لم ينظر إليها النحاة بهذه الوجهة.

وكذلك خالف الصَّبَّانُ ما ذهب إليه الحَفْني من أنَّ: "ما لا فعل له" لا يتعجب منه، لأنَّهُ لا مصدَر له، حتى يُؤْتَى به بعدَ (أشدَّ) منصوباً أو مجروراً[5]. فجَوَّزَ الصَّبَّانُ التعجب منه "بزيادة ياء المصدرية أو ما في معناها، فيقال: "ما أشدَّ حماريته" أو "ما أشدَّ كونَهُ حماراً"[6]. ولم أعثر على أحد؛ قال بهذا قبل الصَّبَّانِ، وهو نظر وصفي يقوم على استقراء إمكانات اللغة التعبيرية، ويبعد النحو عن الجمود والغلو كما نراه عند بعض القدماء.

وكذا نقل الصَّبَّانُ تأويل الحَفْني للحديث المروي عن النبي صلى الله عليه وسلم "مَنْ تَوَضَّأَ للجمعةِ فَبِها وَنِعْمَتْ"[7] إذ جعل التقدير:"ونِعْمَتْ الطريقةُ الوضوءُ"

---

(1) المصدر نفسه.
(2) الحاشية 279/3.
(3) ينظر الحاشية 32/3، والارتشاف 2084/4، والهمع 43/6، وشرح التصريح 93/2.
(4) الحاشية 32/3.
(5) ينظر الحاشية 34/3 وأوضح المسالك 280/2، والهمع 44/6، وشرح التصريح على التوضيح 91/2.
(6) الحاشية 34/3.
(7) الحديث في سنن الترمذي برقم 457، وسنن النسائي برقم 1363، وسنن أبي داوود برقم 300 وسنن ابن ماجة برقم 1081، ومسند الإمام أحمد برقم 9120، وسنن الدارمي برقم 1496..

وقـد ردَّه الصَّبَّانُ بقوله:"غير مناسب لما نحن فيه؛ بل غير صحيح؛ لأنَّهُ يلزم عليه حذف الفاعل"[1]. لأنَّ الصواب عنده: نِعْمَت طريقةً الوضوءِ.

وكذلك ذكر الأشموني خلاف العلماء في فاعل (نعم وبئس)، فالجمهور ذهبوا إلـى أنَّ الفاعل يكون ضميراً مستتراً فيها، وذهب الكسائي إلى أنَّ: الاسم المرفوع بعـدها هـو الفاعـل. والنكـرة منصوبة على الحال، وذهب الفراء إلى أنّ: الاسم المـرفوع فاعل والنكرة تمييزه[2]. ثم رجَّح الشارح رأيَ الجمهور لوجهين: أحدهما قـولهم: نعـم رجلا أنت، وبئس رجلاً هو، فلو كان فاعلاً لاتَّصل بالفعل، والثاني: قولهم نعم رجلاً كان زيد، فأعملوا فيه الناسخ[3].

وأضـاف الـنحاة وجهـاً ثالثاً لتقوية رأي الجمهور وهو قولهم: إخوتك نعم رجالاً، فالفاعل لم يتقدم، وهو ما رآه الحَفْنِي، إلاَّ أنَّ الصَّبَّانَ لم يَعْتَدَّ بهذا الوجه، لأنَّ الكـسائي والفـراء مـن الكوفيين، وهم يجيزون تقديم الفاعل فلا ينهض هذا الوجه عليهما[4].

ومـثل هذا ما نقله الصَّبَّانُ عن الشارح من جواز المطابقة في مثل: "الزيدون أفـضلو القوم" والهندات فضليات النساء[5]، ومنه قوله تعالى ﴿**وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا**﴾ [6] وأوردَ الصَّبَّانُ قولَ الحَفْنِي في الشاهد القرآني، الذي ذهب إلـى أنَّ (أكابـر) مفعول أول لـ (جعلنا) مضاف إلى (مجرميها)، وفي (كل قرية) المفعول الثاني اهـ. وقد ردَّ الصَّبَّانُ هذا التوجيه بقوله: "ولا يَخْفَى ما يلزم عليه من ضـعف المعنـى، والأولـى عـندي على الإضافة تفسير الجعل بالتمكين كما في البيضاوي"[7]، أي: أنَّ الصَّبَّانَ يرى أنْ تكون (جعلنا) بمعنى (مكّنّا) لتقوية المعنى.
ثم أضاف الاحتمالات الأخرى للآية فقال[8]:

---

(1) الحاشية 47/3.
(2) ينظر شرح الأشموني 375/2 والمسألة في معاني القرآن للفراء 57/1، وأسرار العربية 73 والمساعد 126/2، والارتشاف 2044/4، والهمع 29/5.
(3) ينظر شرح الأشموني 375/2.
(4) ينظر الحاشية 48/3 وينظر الإنصاف 615/2، وأسرار العربية 62. "ورأي في بعض أنماط التركيب الجملي" خليل عمايرة، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، مجلد 2، عدد 8، ص67.
(5) ينظر شرح الأشموني 387/2، والمسألة في أوضح المسالك 301/2-302، والارتشاف 2325/4، والمساعد 177/2، وشرح ابن عقيل 181/2، وشرح المفصل لابن يعيش 96/6، والإيضاح في شرح المفصل 656/1، وشرح الكافية للرضي 216/2-217، معجم النحو 14.
(6) الأنعام 123.
(7) الحاشية 70/3 وينظر حاشية الشيخ زاده على تفسير البيضاوي 133/4-134، وحاشية القونوي على تفسير البيضاوي 256/8.
(8) ينظر الحاشية 70/3.

1- (مجـرميها) مفعـول أول، و(أكابر) مفعول ثانٍ و (في كلِّ قرية) ظرف لغو متعلق بـ (جعلنا)، و(جعلنا) بمعنى صيَّرنا.

2- (أكابـر) مفعـول أول، و (فـي كـلِّ قرية) مفعول ثاني، و(مجرميها) بدل، و(جعلنا) بمعنى صيَّرنا.

ويظهـر لـي أنَّ ما تبناه الصَّبَّانُ من تفسير (جعلنا) بمعنى مكنّا، هو أقرب الآراء السابقة إلى الصواب، إذ إنَّ الرأيين الأخيرين يلزمان جمع أفعل التفضيل في غير الحالتين المسموح بهما وهما التحلية (بأل)، أو الإضافة إلى معرفة.

وبعد هذا العرضِ المطوّلِ؛ لبعض الأمثة التي تُوَضّحُ موقف الصَّبَّانِ من أحد أربـاب الحواشـي، التـي أُلِّفَـتْ على شرح الأشموني، والذين سبقوه بزمن يسير، نـستطيع القـول بـأنَّ الصَّبَّانَ صَرَفَ جهداً مضنياً؛ ووقتاً طويلاً؛ في تتبع عثرات الحَفْنـي في حاشيته على الأشموني، وكأني أجدُهُ قد قام بعمله هذا لتلك الغاية، ومما يجعلني أميلُ إلى هذا القول: أنَّ كثيراً من تلك الانتقادات أخذت طابعاً حادّاً، مما دفع بعـض الباحثـين من المحققين في التراث اللغوي العربي[1] إلى القول بأنّ الصَّبَّانَ: "تَحَامَـلَ علـى الحَفْنـي في شدَّةٍ وعُنْفٍ؛ لا سماحةَ معهما؛ وأسرفَ في التشهير به مـتجاوزاً العـرف التقليدي في ردِّ العلماء بعضهم على بعض؛ حتى في الهَنَات أو الهَـيِّنات"[2].

ومـن الإنصاف أنّ الصَّبَّانَ لم يخالف الحَفْني في كل ما أورده، فقد وافقه في مواضع عديدة[3]؛ إلاَّ أنَّ موافقته له لا تُمَثِّلُ إلاَّ النَزْرَ القليل؛ إذا ما قُورِنَتْ بمواطنِ المخالفة والاعتراض التي أخذها الصَّبَّان على الحَفْني، فمن المواضع التي وافق فيها الـصَّبَّانُ الحَفْنِـي؛ نحـو: ما ذكره الأشموني من أنَّ المنادى المفرد، يشمل المثنى والمجموع؛ نحو: يا زيدان ويا زيدون ويا هندان ويا رجلان. ولما شرع الصَّبَّانُ في شـرحه لعـبارة الشارح؛ أورد ما قاله الحَفْني؛ فقال: "الظاهر كما قال البعض" "إنَّ نحـو: يا زيدان ويا زيدون؛ من النكرة المقصودة لا العَلَم؛ لأنَّ العَلَمية زالت؛ إذ لا

---

(1) ينظر نشأة النحو 256، 261، النحو العربي، نشأته وتطوره 658-659، وترجمة الصَّبَّان في حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، وحاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق محمود بن الجميل ص27-28.

(2) نشأة النحو 257.

(3) ينظر الحاشية 215/1، 317/2، 365/3، 391، 445.

يُثَنَّـــى العلـــمُ ولا يُجْمَع؛ إلاَّ بعد اعتبار تنكيره، ولهذا دخلت عليهما (أل) فتعريفهما بالقصد والإقبال"[1].

ومـــنه ما قاله الأشموني في مبحث (العدد): من أنَّ التاءَ يجوزُ أنْ تحذفَ في المذكـــر نحـــو: "أَتْبَعَهُ بِستٍ مِنْ شَوَّالٍ"[2] إذا قصد المعدود، أما إذا لم يقصد معدود، وإنمـــا قـــصد العدد المطلق كانت كلها بالتاء؛ نحو: ثلاثة نصف ستة؛ ولا تنصرف لأنَّها أعلام.

علَّـــقَ الـــصبَّانُ علـــى كـــلام الشارح فقال: "جعل الشارح هذه الألفاظ غير منصرفة لأنَّها أعلام؛ أي: مؤنثة، والظاهر: أنَّها أعلام أجناس كما قاله شيخنا وتبعه البعض"[3].

وصفوة القول:

إن الـــصبَّانَ؛ وإن وُصِـــفَ بتحامله الشديد على الحَفْني، إلاَّ أنَّنا لا يمكن أنْ نُخْفِـــيَ مـــدى قدرته على التعامل مع النصوص اللغوية بحنكة وإحاطة؛ ينبئان عن شخـــصية علمـــية مستقلة؛ نهجَتْ لنفسها منهجاً علمياً، يقوم على تتبع الآراء والربط بـــين مـــا استقرئ من كلام العرب وما قِيسَ عليه، وعلى كلٍّ؛ فحاشية الصبَّانِ تُمَثِّلُ خصوصيةً بيِّنةً من خلال تعقيبِ الصبَّانِ وردِّهِ على آراء كثيرٍ من النحاة.

4.3 موقف الصبّان من بعض علماء النحو السابقين

تتجلَّـــى شخـــصيةُ الصبَّان العلمية في جوانبَ عدَّة من حاشيته، ويمكن إبرازُ هـــذه الشخصية من خلال ردوده على كتب بعض النحاةِ له الذين سبقوه، وتتَّسِمُ هذه الردودُ بأشكالٍ مختلفة؛ منها: ردُّ الصبَّان على كثيرٍ من أقوال هؤلاء العلماء، رغبةً مـــنه فـــي إزالة الإبهام والغموض على كثير مما استغلقَ عليهم، مما ساهم مساهمةً واضـــحةً في تجليةِ النصِ اللغوي. وسوف نعرض لبعض الأمثلة على سبيلِ التمثيلِ لا الحصرِ، وسيكون ترتيبُ هذه الردودِ؛ وَفقاً لترتيب أبواب الحاشية، وحسب تاريخ وفيات العلماء.

---

(1) الحاشية 204/3.
(2) الحديث في سنن أبي داوود برقم 2078، وسنن ابن ماجه 1706.
(3) الحاشية 87/4.

1.4.3 الرَضي الأستراباذي ت 686هـ

من أمثلة اعتراض الصبَّان على الرضي:

قولُ الصبَّان في تركيب (ولا سيَّما) أنَّ الواو قد تحذف منه، أما حذف (لا) فقد ذكر الدَّمَامِيني أنَّ الرضي قال: أنَّ (سيَّما) تروى "بالتثقيل والتخفيف؛ مع حذف لا ولم أقف عليه من غير جهته"[1]، وقد ردَّهُ الصبَّان بما قاله الدَّمَامِيني من أنَّ: حذف (لا) من (سيَّما) "لم يَرِدْ إلاَّ عند من لا يُحْتَجُّ بكلامه"[2]. أي: في كلام المولَّدين[3]، وذهب ابن هشام نقلاً عن ثعلب إلى أنَّها لا تستعمل إلاَّ بتشديد الياء؛ ودخول (لا) والواو عليها[4]. وأما من استعمالها على غير هذا الوجه؛ فهو مخطئ[5].

وتَجْدُرُ الإشارةُ إلى أنَّ الواو في (ولا)، (سيَّما) اعتراضية؛ لذا نرى جواز حذفها وذكرها.

ومنه ما قاله الأشموني في مبحث (الاستغاثة) من أنَّ لام الاستغاثة؛ قد تَعْقُبُ الألفَ؛ فكما تقول: يا لزيدٍ؛ تقول أيضاً: يا زيدا[6].

ونقل الصبَّان مذهبَ الجامي والرضي القائل "بأن (زيدا) – هنا – مبني على الفتح، وأنَّ توابعه لا ترفع"[7]، وقد ردَّ الصبَّان هذا الرأي قائلاً: "الظاهر الذي لا ينبغي العدول عنه؛ أنَّهُ مبنيٌ على ضم مُقَدَّرٍ؛ منع من ظهوره اشتغالُ المحل بحركة المناسبة، وأنَّهُ يجوز في تابعه الوجهان[8]. أي: الرفع والنصب.

2.4.3 ابن هشام الأنصاري ت 761هـ

وجَّه الصبَّان لابنِ هشامٍ اعتراضاتٍ كثيرةً، منها:

قال ابن مالك[9]: **(بحر الرجز)**

وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنَا يَجِبْ وَلَفْظُ مَا جُرَّ كَلَفْظِ مَا نُصِبْ

---

(1) الحاشية 250/2، وشرح الكافية للرضي 249.
(2) الحاشية 250/2.
(3) ينظر الهمع 294/3.
(4) ينظر المغني 186.
(5) ينظر رأي ثعلب في "الصاحبي في فقه اللغة" لابن فارس 158، والمغني 186، ومعجم النحو 436.
(6) ينظر شرح الأشموني 463/2.
(7) الحاشية 246/3. شرح الكافية للرضي 136/1 وحاشية ياسين بهامش شرح التصريح 181/2.
(8) الحاشية 246/3.
(9) الألفية 12.

ذكـــر الصبَّان معنى كلام الناظم أنَّ: "لفظ ما جر من الضمائر المتصلة كلفظ ما نصب منها"[1]. كما أنَّه "لم يقل (ولفظ ما نصب كلفظ ما جر) لِيُنَبِّهَ من أول وهلة علـــى أنَّ كلامه في المتصل إذ المجرور من خواصِّه[2]. أما حَمْلُ ابن هشام المعنى علـــى أنَّ مشابهةَ ضميرِ الجر لضميرِ النصب خاصَّةً بالمتصل، فلا تجوز، لإطلاقه المشابهة على المتصل[3].

وكذلك قال الصبَّان: في قولهم (بحسبك درهمٌ) أنَّ: " (بحسبك) مبتدأ؛ ودرهم خبـــر، لأنَّ (درهم) نكرة، أما إذا وَلِيَ (حسبك) معرفة، نحو: بحسبك زيد، فالمعرفة هـــي المبـــتدأ، و(حسبك) الخبر، "لأنَّهُ نكرة لا يَتَعَرَّفُ بالإضافة؛ وإن تخصَّص بها، قـــال الـــناظم: ولا يخبر بمعرفة عن نكرة؛ وإن تَخَصَّصَتْ؛ إلاَّ في نحو: كَمْ مَالُكَ؟ وخَيرٌ منكَ زيدٌ، عند سيبويه"[4]، في حين: "اكتفى ابن هشام في الإخبار بمعرفة عن المبـــتدأ النكرة؛ بتخصيصه، وجعل (حَسْبُ) مبتدأً، سواءً وقع بعده نكرة أو معرفة، لأنَّ الـــباء لا تـــزاد فـــي الخبر في الإيجاب"[5]. أي: أنَّ ابن هشام خالف الجمهور والصبَّان في تجويزه الإخبارَ بمعرفة عن المبتدأ النكرة بتخصيصه، معلِّلاً ذلك بعدم زيـــادة الـــباء في الخبر في الإيجاب؛ نحو: "بحسبك زيد" وقد ردَّ الصبَّان تعليل ابن هشام: "بأنَّ زيادةَ الباءِ في (بحسبك) سماعيةٌ لا قياسية"[6].

وكـــذا ذكر الأشموني في مبحث (حروف الجرِّ) أنَّ الكاف تأتي لمعانٍ عِدَّة؛ هـــي التشبيه؛ والتعليل؛ والتوكيد؛ والاستعلاء، ونقل الصبَّان عن ابن هشام؛ أنَّ ابن الخَـــبَّاز والسيرافي ذهبا إلى أنَّها تأتي للمبادرة، وذلك إذا اتصلت بـــ(ما) في نحو: سَـــلِّمْ كمـــا تَـــدْخُل، وَصَلِّ كما يَدْخل الوقت، وعدَّ ابن هشام هذا الرأي بأنَّهُ غريبٌ جداً[7].

---

(1) الحاشية 165/1.
(2) الحاشية 165/1.
(3) ينظر الحاشية 165/1، وأوضح المسالك 63/1.
(4) ينظر الحاشية 277/1، والكتاب 160/2.
(5) الحاشية 277/1، ورأي ابن هشام في المغني 589.
(6) الحاشية 277/1.
(7) ينظر الحاشية 337/2، والمغني 237، ومعجم النحو 213.

وأخذ الصبَّان ينافح عن رأي ابن الخبَّاز والسيرافي، قائلاً: "ويمكن تخريجهما على زيادة الكاف؛ وجعل (ما) مصدرية وقتية، أي: سَلِّمْ وقتَ دخولِك، وَصَلِّ وقتَ دخولِ الصلاة، فتستفاد المبادرة"[1].

ومنه قول الأشموني في مبحث (الصفة المشبهة باسم الفاعل) إنَّ الصفة المشبهة تتميز عن اسم الفاعل باستحسان جرِّ فاعلها بإضافتها إليه، أما اسم الفاعل فلا يحسن فيه ذلك؛ لأنَّهُ إنْ كان لازماً، وقُصِدَ ثبوتُ معناه؛ صارَ منها؛ وانطلق عليه اسمها. أما إذا كان متعدِّياً فقد منعه الجمهور، فلا استحسان فيه[2].

ذكر الصبَّان أنَّ ابنَ قاسم العبادي رأى أنَّ ظاهرَ كلام الشارح: يُستَحْسَنُ في اسم الفاعل جرُّ فاعله؛ ثم دَفَعَهُ الصبَّان بما صرَّحَ به صاحبُ التوضيح: من أنَّ الإضافةَ في مثل قولك: زيد كاتب الأب؛ قبيحةٌ. إلاَّ إذا قُصِدَ بالاستحسان مطلقُ الجوازِ والصحة[3]، وعلَّلَ ابنُ هشام قُبْحَ ذلك؛ بأنَّ من كتب أبوه؛ لا يُحْسَنُ أن تسند الكتابة إليه إلاَّ بمجاز بعيد[4]. وقد رَدَّ الصبَّان كلاً من الاعتراض والجواب بقوله: "وعندي في الإيراد والجواب نظرٌ؛ بل كلاهما سهو؛ عمَّا فرضَ الشارح الكلام فيه، وهو اسم فاعل اللازم؛ لأنَّ (كتب) مُتَعَدٍّ"[5]. وفي هذا إشارة إلى محاولة إحاطةِ الصبَّان بالمسائلِ التي عالجها في حاشيته.

وكذلك قال الصبَّان: إنَّ ابنَ هشام ذهب إلى أنَّ الصفة المشبهة: "تنصب المصدر والحال والتمييز والمستثنى والظرفين والمفعول به والمفعول معه والمشبه بالمفعول به، وذكر في موضع آخر: أنّها لا تعمل في المفعول المطلق اهـ"[6]. ثم عقَّب قائلاً: "والمُتَّجَه الأول"[7] وهو ما نصَّ عليه ابن الخبَّاز في النهاية[8].

---

(1) الحاشية 337/2.
(2) ينظر شرح الأشموني 355/2.
(3) ينظر الحاشية 3/3 وأوضح المسالك 269/2.
(4) ينظر أوضح المسالك 269/2.
(5) ينظر الحاشية 3/3.
(6) الحاشية 6/3، وينظر أوضح المسالك 271/2، وشرح التصريح 83/2.
(7) ينظر الحاشية 6/3.
(8) ينظر رأي ابن الخباز في الارتشاف 2348/5.

أمـــا القول الثاني، فيظهر أنَّ الصبَّان نقله عن حاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح على التوضيح، إذ قال فيها: "صرَّحَ المصنف في الحواشي: بأنَّها لا تعمل في المفعول المطلق"[1].

3.4.3 الدَّمَامِيني ت (827هـ)

اعتـــرض الصبَّان في غير موضع على الدَّمَامِيني، ومن مواضع اعتراضه: استشهاد الأشموني في مبحث (المفعول معه) بقول الشاعر[2]:**(البحر الكامل)**

أَزْمَانَ قَوْمِي وَالجَمَاعةَ كَالَّذِي لَزِمَ الرِّحَالَةَ أنْ تَميلَ مَمِيْلا

فالجماعـــة نُـــصِبَ على المعية؛ بفعل (كون) مضمر، والتقدير: (أزمان كان قومي والجماعة) كذا قدَّرَه سيبويه[3].

قـــال الـــصبَّان: إنَّ الدَّمَامِيني ذهب إلى أنَّ تقديرَ كان هنا متعيِّنٌ، وإلى أنّها تَحتَمِلُ النقصانَ والتمام[4]، وأنَّ تعينها هنا يُرجِّحُ تقديرها في باقي الأمثلة؛ لأنَّها أعمُّ الأفعالِ.

وقد استدرك الصبَّان عليه قائلاً: "ولا مانعَ هنا من تقدير نحو ثبت ووجد"[5]. ويبدو أنَّ قولَ الدَّمَامِيني باحتمالية كونها تامَّةً ما يفيد تقديرَها بمعنى قريب من معنى الأفعـــال التي أوردها الصبَّان، لأنَّ (كان) التامَّة تحتمل مَعانِيَ عِدَّة. وعليه فلا وجه لاستدراك الصبَّان عليه.

فـــي حـــين يـــرى الشيخ ياسين أنّهُ لا مانعَ من جعل (كان) ناقصةً على أنَّ (قومـــي) اســـمها، وقـــوله (كالذي) خبرها، وفي هذا شاهد على حذف كان مع بقاء اسمها وخبرها[6].

وكـــذلك ذكر الصبَّان أنَّ الدَّمَامِيني: ذهب إلى أنَّ الميم في صيغة القسم نحو: (م الله) ليـــست بدلاً من الواو؛ إذ لو كانت بدلاً؛ لَوَجَبَ فتحها؛ كما في التاء. وقد ردَّ

---

(1) ينظر حاشية الشيخ ياسين بهامش شرح التصريح 83/2.

(2) البيت للراعي النمري في ديوانه 234، والكتاب 305/1، وأوضح المسالك 266/1، والأزهية 71، والهمع 122/1، وشرح التصريح 1 /195،

(3) ينظر شرح الأشموني 225/1، والكتاب 305/1.

(4) ينظر الحاشية 203/2، ورأى الدَّمَامِيني في شرح التصريح 195/1.

(5) الحاشية 203/2.

(6) ينظر حاشية الشيخ ياسين بهامش شرح التصريح 195/1.

الصبَّان هذا التعليل بقوله: "وفيه أنَّ الواوَ بدلٌ من الباء؛ ولم توافقها في الحركة؛ إلاّ أنْ يُقال خالفتها للتخفيف"[1].

وتَجْدُرُ الإشارةُ إلى أنَّ العلماءَ اختلفوا في هذه الواو، هل هي عاطفة أو بدل من الباء أو أنَّ التاء بدلٌ منها[2]. فذهب الزمخشري وابن مالك إلى أنَّها بدلٌ من الباء لتقارب معناهما. لأنّ الواو تفيدُ الجمع؛ والباء للإلصاق، ولأنَّهما متقاربان في المخرج[3]. في حين ذهب السُّهيلي إلى أنَّ (واو) القسم في الأصل (واو) العطف إذ لو كانت بدلاً من الباء؛ فَلِمَ اختلفا في الحركة ؟ كما ضَعَّفَ السُّهَيلي أن تكون التاء بدلاً من الواو؛ لما فيها من معنى العطف؛ وليس ذلك في التاء[4].

وكذلك قول الصبَّان إنَّ: (أي) قد تَرِدُ زائدة بين المبتدأ والخبر؛ تأكيداً للاتحاد؛ وزيادةً في البيان، كما قاله السيد الجرجاني، ومثال ذلك؛ قول صاحب المُغْني: وقالوا التقدير في قوله تعالى ﴿**أَفَمَن يَتَّقِي بِوَجْهِهِ سُوءَ الْعَذَابِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**﴾ [5] أي: كمن ينعم في الجنة اهـ[6]. ويظهر أنَّ هذا الرأي للأخفش[7]. فزاد (أي) بين المبتدأ – وهو (التقدير) بمعنى المقدَّر – والخبر وهو (كمن ينعم في الجنة)[8].

ثم ذكر الصبَّان أن الدَّمَاميني تَكَلَّفَ؛ فعدَّها تفسيرية؛ وذلك: "بجعل خبر التقدير محذوفاً، تقديره: ثابت. وهذا يدل على أنَّ ثَم مقدراً؛ فَسَرَّهُ بقوله: أي: كمن ينعم في الجنة، فاحرص على هذه الفائدة تنفعْكَ في مواطنَ عديدة"[9].

ويظهر أنَّ ما ذهب إليه الصبَّان أخفُ تقديراً؛ وأقلُ تأويلاً، وأبعدُ عن التَصَنُّعِ والتَكَلُّفِ، وأنسبُ للمقامِ، وفقاً لما ورد في بعض كتب التفسير وعلوم القرآن[10].

---

(1) الحاشية 306/2.
(2) ينظر المسألة في المفصل 383، والأمالي لابن الشجري 203/1، وشرح المفصل لابن يعيش 32/8، والمساعد 311/2، والارتشاف 4 /1772، والمغني 137، 463، والهمع 237/4.
(3) ينظر المفصل 383، وشرح التسهيل لابن مالك 200/3-201.
(4) نتائج الفكر 108، والأمالي للسهيلي 44، والمساعد 311/2-312، والارتشاف 1772/4، والهمع 237/4.
(5) الزمر 24.
(6) ينظر المغني 19.
(7) ينظر تفسير القرطبي 251/15.
(8) الحاشية 132/3.
(9) المصدر نفسه.
(10) ينظر اعراب القرآن المنسوب للزجاج 748/2، والكشاف 48/4، والبرهان في علوم القرآن 345/2، وزاد المسير 178/7، وصفوة التفاسير / محمد علي الصابوني 77/3.

4.4.3 العَيني ت 855هـ

ومن الذين اهتمَّ الصبَّان في تَعَقُّبِ آرائهم العَيني؛ حيث اعترض عليه في غير موضع، نذكر منها: استشهد الأشموني بقول الشاعر[1]:**(البحر الطويل)**

أَسِيلاتُ أَبْدانٍ دِقَاقٌ حُصُورُهَا وَثِيْرَاتُ مَا التَفَّتْ عَلَيْهَا المَآزِرُ

عَلَّقَ الصبَّان على الشاهد؛ فقال: "أسيلات" أي: طويلات أبدان، والوَثِيرَات جمع وَثِيرة؛ بفَتْحِ الواو وكَسْرِ المثلثة؛ وهي السَّمِينة كما في القاموس، أي: سَمِينات الأرداف والأعجاز، فهي المراد بما التفت عليه المآزر، وقول العَيني: أي: وطيئات الأرداف والأعجاز، لا يناسب المقام"[2].

وقد نقل الشيخ ياسين ما قاله العيني دون تثبتٍ وتَحَقُّقٍ، فوقع فيما وقع به[3].

وكذلك استشهد الأشموني في مبحث (الصفة المشبهة بالفاعل) بقول الشاعر[4]:**(البحر الطويل)**

أَزُورُ امْرَأً جَمّاً نَوَالٌ أَعَدَّهُ لِمَنْ أَمَّهُ مُسْتَكْفِياً أَزْمَةَ الدَّهْرِ

تناول الصبَّان الشاهد بالشرح والتفصيل؛ فقال: "(جَمّاً) أي: كثيراً، و (نوال) أي: عطاءً؛ فاعله، وجملة (أَعَدَّهُ) صفة نوال، والضمير البارز فيها لنوال، والمستتر لأمر، أو لم يبرز لأمن اللبس، (وأَمَّه) بمعنى قَصَدَهُ، و (مستكفياً) حال من فاعل (أَمَّ)، و (الأزمة) بفتح الهمزة وسكون الزاي؛ الشدَّة، وما في العَيني مما يخالف ما قلنا غيرَ ظاهر"[5].

وقد نقل الشيخ ياسين رأيَ العيني في البيت فقال: "وقالَ العَيني: والصواب أن يكونَ صفةً لأمرٍ؛ أو الضمير المنصوب يرجع إليه، وقوله (لمن أَمَّهُ) بمعنى قَصَدَهُ، و(مستكفياً) مفعول ثانٍ لأَعَدَّهُ، واللام في (لمن) يتعلق به، و(أزمة الدهر) منصوب بـ (مستكفياً)؛ أي: شدته"[6]. ولعلَّ عدمَ تعليقه على قولِ العَيني يشيرُ إلى موافقته له.

---

(1) ينظر شرح الأشموني 357/2 والبيت لعمر بن أبي ربيعة في شرح الشواهد للعيني بهامش حاشية الصبَّان 9/3. وبلا نسبة في شرح التصريح 86/2، ولم أجده في ديوانه.

(2) الحاشية 9/3 وينظر القاموس 158/2، والمصباح المنير 890 ورأي العيني في شرح الشواهد للعيني بهامش حاشية الصبَّان 9/3.

(3) حاشية الشيخ ياسين بهامش شرح التصريح 86/2.

(4) ينظر شرح الأشموني 357/2، والبيت بلا نسبة في شرح الشواهد للعيني بهامش حاشية الصبَّان 9/3، وشرح التصريح 86/2.

(5) الحاشية 9/3 وينظر القاموس المحيط 62/4 و 92.

(6) ينظر حاشية الشيخ ياسين بهامش شرح التصريح 86/2، وشرح الشواهد للعيني بهامش حاشية الصبَّان 9/3.

وكذا ذكر الأشموني: أنَّ صاحب البديع أجاز تقديم الصفة على الموصوف إذا كان لاثنين أو جماعة، وقد تَقَدَّمَ أحد الموصوفين فتقول قام زيد العاقلان وعمرو ومنه قوله[1]: **(البحر الطويل)**

وَلَسْتُ مُقِرّاً لِلرِّجَالِ ظُلاَمَةً أَبَى ذَاكَ عَمِّي الأَكْرَمَانِ وَخَالِيَا

أورد الصَّبَّان ما قاله العَيني من أنَّ ذاك إشارةٌ إلى المذكور من (الظلامة)[2]، وإنَّ الياء حُرِّكَتْ للضرورة. وعَلَّقَ عليه قائلاً: "الأحسنُ إرجاعُ الإشارةِ إلى إقرار الظلامة المفهوم من (مُقِرًّا)، وفَتْحُ ياءِ المتكلمِ جائزٌ اختياراً إجماعاً، فقول العَيني حُرِّكَتْ الياء للضرورة غير صحيح"[3].

ومنه ما ذكره الأشموني من أنَّ الفعل قد يُبْدَل من الفعل؛ نحو قول الشاعر[4]: **(بحر الرجز)**

إنّ عَلَيَّ اللهَ أَنْ تُبَايِعَا
تُؤْخَذَ كُرْهاً أو تَجِيءَ طَائِعَا

قال الصَّبَّان في هذا الشاهد: " (كُرْهاً) مفعول مطلق بتقدير مضاف أي: (أخذ كره)؛ أو حال أي: (كارهاً)، وهذا أنسب بقوله (طائعاً)، وجعله صفة لمصدر محذوف يُحْوِجُ إلى تَكَلُّف تقدير الموصوف، وتأويل (كرهاً) باسم مفعول، وبهذا يعلم ما في كلام (العَيني) الذي درج عليه شيخنا والبعض"[5]. ولعلَّ جعلَهُ حالاً أقلُّ تَكَلُّفاً؛ لأنَّهُ أخفُ تقديراً وأنسبُ للمعنى، وتَجْدُرُ الإشارةُ إلى أنَّ العَيني لَمْ يستبعد مجيء (كُرهاً) حال[6]، كما ذهب الصَّبَّان.

وكذلك استشهد الأشموني في مبحث (إعراب الفعل) بقول الشاعر[7]:**(البحر المديد)**

كَي لِتَقْضِيَنِي رُقَيَّةُ مَا وَعَدَتْنِي غَيرَ مُخْتَلَسِ

---

(1) البيت بلا نسبة في الدرر 17/6، والمغني 803، شرح الشواهد للعيني بهامش حاشية الصَّبَّان 85/3، وهمع الهوامع 185/6.
(2) الحاشية 85/3، وينظر شرح الشواهد للعيني بهامش حاشية الصَّبَّان 85/3.
(3) الحاشية 85/3.
(4) البيتان بلا نسبة في الكتاب 156/1، وخزانة الأدب 203/5، وشرح أبيات سيبويه 402/1، والمقتضب 63/2، وشرح ابن عقيل 2/ 253، وشرح الشواهد للعيني بهامش حاشية الصَّبَّان 194/3، وشرح التصريح 161/2.
(5) الحاشية 194/3، وينظر شرح الألفية لابن عقيل 253/2-254.
(6) ينظر شرح الشواهد للعيني بهامش حاشية الصَّبَّان 194/3.
(7) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه 160، وشرح التصريح 231/2، وبلا نسبة في أوضح المسالك 162/3، والمساعد 69/3، والهمع 184/1، والدرر 170/1.

أخذ الصبَّان على العيني عدَّهُ (مُخْتَلِس) في البيت مصدراً ميمياً بمعنى الاختلاس، مرجحاً كونَه اسمَ مفعول؛ وعلى أنَّه حال من (ما)[1]. ولا ضَيْرَ فيما قاله الصبَّان من أنَّ (مُخْتَلِس) اسم مفعول من (اختلس) إلاَّ أنَّ إعرابه على أنَّه مضاف إليه؛ أولى من عدِّه حالاً من (ما)[2].

5.4.3 خالد الأزهري (ت 905هـ)

ومما أخذه الصبَّان عليه:

ما ذكره الأشموني من أنَّ الضميرَ المنفصلَ لا يأتي؛ إلاَّ عندما يَتَعَذَّرُ مجيءُ الضميرِ المتصل، فلا نقول: في أكرمْتُكَ: "أكرمْتُ إيّاك" لأنَّ المتصلَ أَخْصَرُ من المنفصل[3]، إلاَّ في مواضعَ معينةً[4].

ونقل الصبَّان عن التصريح أنَّ من أسباب مجيء الضمير المنفصل: أنْ ينصب الضمير بمصدر مضاف إلى المرفوع؛ نحو: عَجِبْتُ من ضربِ الأميرِ إيَّاك[5]. وقد ردَّ الصبَّانُ هذا التجويز؛ بقوله: "وردَّهُ الدَّمَاميني بجواز اتصاله فاصلاً بين المتضايفين؛ كأنْ يقال: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ الأميرِ، بجرِّ (الأميرِ)"[6].

ويبدو أنَّ ترجيحَ الشيخِ خالد فصلَ الضمير هنا له وجه قويٌّ؛ وَفقاً لقواعد النحو العربي من حيث إنَّ إضافةَ المصدر للفاعل أكثرُ من إضافته إلى المفعول، كما فيه مراعاةً للقاعدة النحوية في نمطية الجملة العربية (الفعل فالفاعل فالمفعول به) والأهمُّ من هذا وذاك؛ عدم لجوئه إلى الفصل بين المتضايفين، إذ لا يفصل بينهما في الاختيار[7].

أما ما ذهب إليه الصبَّان فيظهر لي أنَّهُ أكثرُ تيسيراً وشيوعاً، إذ إنَّ اللغة الفصحى تميلُ إلى استعمال الضمائر المتصلة؛ وتترك نظائرها المنفصلة؛ رغبةً في

---

(1) ينظر الحاشية 411/3. ورأي العيني في شرح الشواهد بهامش حاشية الصبَّان 411/3.
(2) ينظر الهامش في اوضح المسالك 162/3-163.
(3) ينظر شرح الأشموني 51/1.
(4) ينظر الكتاب 359/2، وشرح ابن عقيل - الهامش 100/1، والمساعد 103/1، والارتشاف 931/2، ومعجم النحو 220.
(5) الحاشية 172/1، وينظر شرح التصريح على التوضيح 105/1.
(6) الحاشية 172/1.
(7) ينظر الجمل المنسوب للخليل 78، ومجالس ثعلب 126/1، والخصائص 390/2، وشرح المفصل لابن يعيش 19/3-20، ومعجم النحو 39، و "الفصل النحوي بين مطالب التركيب وقيم الدلالة" عبد العزيز موسى علي/ مجلة دراسات/ مجلد 33، عدد 1، شباط 2006م – الجامعة الأردنية، ومظاهر التجديد النحوي، مجمع اللغة العربية في القاهرة، ياسين أبو الهيجاء، 54.

الإيجاز وتوفير الجهد[1]. هو ما عَبَّرَ عنه النحاةُ من أنَّ الضميرَ المتصلَ أخصرُ من المنفصل[2].

وكـذلك استشهد الأشموني في مبحث (الفاعل) على لغة من يطابق بين الفعل والفاعل في الإفراد والتثنية والجمع بقول الشاعر[3]:**(البحر الطويل)**

تَوَلَّى قِتالَ المَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمُ

وذكـر الصَّبَّان: أنَّ الشيخ خالد ذهب إلى أنَّ (مُبْعَدُ) اسم مفعول من الإبعاد، والمـراد بـه الأجنبـي مـن النسب اهـ[4]. وعلّقَ الصَّبَّان على هذا القول قائلاً: "والظاهـر أنَّـهُ يـصح كـونه اسـم فاعـل من أبعد؛ بمعنى تباعد؛ مراداً به غير الصاحب"[5]. أي: بمعنى مبتعد، وقد تبعه في ذلك الشيخ ياسين[6].

ووَجْـهُ قـولِ الـصَّبَّان هذا، أنَّهُ يمكن حَمْلُهُ على المجاز العقلي، وهو إسناد الوصـف علـى ما ليس له، فكثيراً ما تخرج دلالة اسم الفاعل إلى اسم المفعول أو الصفة المشبهة، كقوله تعالى ﴿**فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ**﴾ [7] أي: مرضية.

ومـنه استـشهاد الـشارح علـى جـواز حذف تاء التأنيث من الفعل؛ بقول الشاعر[8]:**(البحر المتقارب)**

فَلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا وَلا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا[9]

أي: على معنى: أنبتت البقل كإنباتها.

وأورد الـصَّبَّان أنَّ في تذكير (أبقل) أوجهاً، منها: "قيل التذكير: على اعتبار (المكـان)، والتأنيث في إبقالها على اعتبار البقعة، ولا مانعَ من إعادة ضميرين على جائـز التذكير والتأنيث؛ أحدهما: باعتبار تذكيره، والآخر باعتبار تأنيثه، وممن نصَّ علـى أنَّ البـيتَ من هذا القبيل البهاء السبكي في عروس الأفراح، فقول التصريح:

---

(1) النحو المصفى 142.

(2) ينظر المفصل 167، وشرح المفصل لابن يعيش 101/2، 108، وشرح الأشموني 51/1.

(3) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه 196، والأمالي لابن الشجري 199/1، والجنى الداني 175، والمغني 481، وأوضح المسالك 352/1، وشرح شذور الذهب 193، وشرح ابن عقيل 469/1، وشرح الشواهد للعيني بهامش حاشية الصَّبَّان 67/2، وشرح شواهد المغني 784/2، 790، والهمع 257/2، والدرر 282/2، وشرح التصريح 277/1.

(4) ينظر الحاشية 67/2 وشرح التصريح 277/1.

(5) الحاشية 67/2.

(6) ينظر حاشية الشيخ ياسين على شرح الفاكهي لقطر الندى 60/2.

(7) الحاقة 21، وينظر تفسير القرطبي 166/20، والإتقان في علوم القرآن 98/2، وتفسير الجلالين 819/1، وفتح القدير 486/5-487.

(8) البيت لعامر بن جوين في الكتاب 140/1، والخصائص 411/2، والأمالي لابن الشجري 242/1، 246، وشرح المفصل لابن يعيش 5 /94، والتوطئة 157، والمغني 860، وأوضح المسالك 354/1، ورصف المباني 166، والهمع 65/6، وشرح شواهد المغني للسيوطي 943/2، وشرح التصريح على التوضيح 278/1.

(9) ينظر شرح الأشموني 174/1.

التذكير في أبقل باعتبار المكان بأباه الهاء في (إبقالها)؛ غيرُ مُسلَّمٌ، ونصَّ الدَّمَاميني في حاشيته على المُغْني؛ على أنَّهُ لا يجوز تذكير ضمير حقيقي التأنيث؛ باعتبار التأويل. وأنَّهُ لا يقال: هند قام، مثلاً على تأويل هند بشخص"[1].

ومن المُبَيَّنِ أنَّ جوازَ إتيانِ الكلام على خلاف مقتضى الظاهر كثيرٌ في العربية، فَرُبَّما يذكر المؤنث؛ نحو: قوله تعالى **﴿جَاءهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ﴾** [2] ولذلك يجوز تذكيرُ كلِّ مؤنثٍ، ومنه البيت الذي نحن بصدده. ويبدو أنَّ الشاعر أراد تفخيم الأرض؛ فعَبَّر به عن المكان[3]، وعليه فلا تعارضَ ولا شذوذَ في قول الشاعر كما زعم صاحب التصريح.

وقال ابن مالك في مبحث (الاستثناء)[4]: **(بحر الرجز)**

وإن يُفَرَّغْ سابقٌ إلاّ لِمَا بعد يَكُنْ كَمَا لَوِ الاَّ عُدِما

قال الصَّبَّان: "إنَّ تنوينَ سابقٍ متعيِّنٌ؛ لاختلال الوزن بالإضافة، فتجويز الشيخ خالد لها سهو"[5]. فالصَّبَّان أصابَ فيما قاله، لأنَّ تنوينَ سابقٍ يحفظ الوزن من الاختلال، والبيت من بَحْرِ الرجز، وفي هذا لَمْحَةٌ لطيفةٌ؛ تُبَيِّنُ دقةَ الصَّبَّان ومقدارَ عنايتِهِ بالعروض.

وكذلك ذكر الصَّبَّان أنَّ الشيخ خالد في التصريح عدَّ من خصائص الواو: عَطْفُ ما تضمنه الأول؛ لِمِزيَّةٍ في المعطوف؛ نحو: **﴿حَافِظُواْ عَلَى الصَّلَوَاتِ والصَّلاَةِ الْوُسْطَى﴾** [6].

ووقفَ الصَّبَّان عند هذا القول؛ فقال: "وفيه: إنَّ هذا من عطف الخاصِّ على العامّ؛ ويشاركها فيه (حتى)"[7]. ثم ذكر: وجاء في التصريح من خصائص الواو – أيضا – امتناع الحكاية بـ (مَن) إذا اقترنت بها؛ فلا يقال: (ومَن زيداً بالنصب؛ حكايةً لمن قال: رأيت زيداً[8]. وردَّهُ قائلاً: "وفيه أنَّهم أطلقوا العاطف الذي اقترانه

---

(1) الحاشية 76/2 وينظر الخصائص 412/2، والأمالي لابن الشجري 246/1، وشرح شواهد المغني 943/2، وشرح التصريح 278/1.
(2) البقرة 275.
(3) ينظر حاشية الشيخ ياسين بهامش شرح التصريح 278/1، وشرح شواهد المغني 943/2.
(4) ينظر الالفية 27.
(5) الحاشية 220/2.
(6) البقرة 238، وينظر شرح التصريح 136/2.
(7) الحاشية 136/3. وينظر المغني 466.
(8) ينظر شرح التصريح 136/2.

بمـــن؛ بمنع الحكاية؛ ولم يُقَيِّدُوه بالواو"[1]. وما قاله الصَّبَّان هو الصحيح؛ وفقاً لقول كثيـــرٍ من النحاة[2]؛ إذ يقول ابن عصفور: لا تجوزُ الحكايةُ بمَن إلاَّ بشروط منها أن لا يدخل على (من) حرف من حروف العطف[3].

ذكر الأشموني في مبحث النداء: أنَّ الأسماء المحكية قد تُنادى؛ فتقول: "تأبط شرّاً المقدامَ أو المقدامُ، ويظهر أثر النداء في تابعه[4].

عَلّقَ الصَّبَّان: أنَّ المحكي "ليس بمبني، وهو مذهب السيد، ولهذا جعل إعرابَه تقديراً، وهو أوجَه مما في التصريح من أنَّهُ مبنيٌ"[5]. ويظهر أنَّ الصَّبَّان تابع الشيخ ياسين في هذا الأمر[6].

ويفهـــم من الكلام السابق أنَّ مَنْ قَدَّرَ الحركةَ عَدَّ المركبَ الإسنادي قسماً من الشبيه بالمضاف؛ فَقَدَّرَ الحركةَ عليه، وأما من بناه؛ ألحقه بالعلَم.

قال ابن مالك في مبحث (الترخيم)[7]: **(بحر الرجز)**

ترخيماً احْذِفْ آخرَ المنادى كَيَا سُعَا فِيْمَنْ دَعَا سُعَادَا

وذكر الصَّبَّان أنَّ الشيخ خالد: جوَّز أنْ يكونَ (ترخيماً) مفعولاً به لفعل شرط حـــذف مـــع أداتـــه، وحذفت الفاء الواقعة في جوابه للضرورة، والتقدير: إنْ أردْتَ ترخيماً فاحذفْ آخرَ المنادَى. وقد وَصَفَ الصَّبَّان هذا التقدير بأنَّ فيه تَكَلُّفاً[8].

وقـــد أصاب الصَّبَّان فيما قاله، لأنَّ التقديرَ: فيه تَكَلُّفٌ جَلِيٌّ، ويمكن تخريجُها على ما ذهب إليه محمد محيي الدين عبد الحميد: من أنه مفعول مطلق عامله احذف الـــذي بعده، إذ إنَّ عدمَ التقديرِ أولى من التقدير، ويبدو لي أنَّ كلمة (ترخيماً) تَحْتَمِلُ الحالـــيةَ أيـــضاً، على تقدير: "احذف في حال كونك مُرَخِّماً"، والمعنى عليه أقرب؛ خاصَّةً أنْ ليسَ كلُّ حذفٍ ترخيماً، لذا حَمْلُها على الحاليةِ أدقُ[9].

---

(1) الحاشية 136/3.
(2) شرح ابن عقيل 428/2، والمساعد 264/3، والارتشاف ـ الهامش - 688/2.
(3) ينظر شرح الجمل لابن عصفور 465/2، والمقرب 377.
(4) ينظر شرح الأشموني 445/2.
(5) الحاشية 206/3، وينظر شرح التصريح على التوضيح 166/2.
(6) ينظر شرح التصريح وبهامشه حاشية للشيخ ياسين على شرح التصريح 166/2، وحاشية الشيخ ياسين على شرح الفاكهي لقطر الندى 103/2.
(7) ينظر الالفية 44.
(8) ينظر الحاشية 255/3.
(9) ينظر منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل- الهامش 287/2.

6.4.3 السُّيوطي ت 911هـ

اعتـــرض الصَّبَّان على السُّيوطِي في مواضعَ عِدَّة من حاشيته؛ نحو: ما نقله الـــصَّبَّان عـــن السُّيوطِي: من أنَّ همزة الاستفهام اختُصَّتْ بجواز الحذف؛ والدخول على النافي وواو العطف وفائه وثم والشرط وإن[1]. ثم استدرك عليه الصَّبَّان قائلاً: "وأنـــا لا أرى بأساً بدخول (هل) أيضاً على الشرط"[2]. وتَجْدُرُ الإشارةُ إلى أنَّ ابنَ هشام صَرَّحَ في مُغْنِيه أنَّ (هل) لا تدخل على الشرط بخلاف الهمزة[3].

وكـــذلك قال الأشموني: إنَّ المنادى المضموم قد يُنَوَّنُ للضرورة في الشِّعر، وقـــد سُمِعَ ذلك عن العرب رفعاً ونصباً: واختار الخليل وسيبويه الضم، وأبو عمرو وعيـــسى ويـــونس والجرمي والمبرد النصب، ووافق ابن مالك والأعلم؛ الأولين في العلم؛ والآخرين في اسم الجنس[4].

وذكر الصَّبَّان أنَّ السُّيوطِي خالف الناظمَ فيما ذهب إليه، "فاختار النصب في العلـــم لعـــدم الإلـــباس فـــيه، والضم في النكرة المقصودة؛ لِئلاَّ تلتبسُ بالنكرة غيرِ المقصودة، إذ لا فارقَ مع التنوين للضرورة؛ إلاَّ الحركة؛ لاستوائهما في التنوين"[5]، وقـــد ردَّ الصَّبَّان هذا التعليلَ بقوله: "وفيه أنَّ تعليلَه اختيارَ نصبِ العلم لا يَتَّجِهُ؛ لأنَّهُ كمـــا لا إلـــباس فـــي نـــصبه؛ لا إلباسَ في ضمه، فلا يَتِمُّ التعليلُ إلاَّ بضميمةِ كونِ الرجوع عند الضرورة إلى الأصل في الأسماء وهو الإعراب أولى، فتدبر"[6].

ومنه قول الأشموني: إنَّ تابعَ المنادى المضموم في مثل قولهم: يا زيدُ الحسنُ أو الحـــسنَ، ويا غلامُ بشرُ أو بشراً، يجوز فيه وجهان؛ النصب على المحلِّ، والرفع اتباعاً للفظ، لأنَّهُ يشبه المرفوع من حيث عروض الحركة[7].

---

(1) ينظر الحاشية 106/2، والهمع 360/4، والمسألة في الكتاب 82/3، 187، 174، 189، وشرح المفصل لابن يعيش 154/8، 151.
(2) الحاشية 106/2.
(3) ينظر المغني 458.
(4) ينظر شرح الأشموني 448/1، والكتاب 202/2، والمقتضب 213/4، وشرح التسهيل لابن مالك 396/3، والإيضاح في شرح المفصل 257/1، وشرح ابن عقيل 262/2، والمساعد 501/2، والارتشاف 2190/4، والهمع 42/3، وشرح التصريح 171/2، ومعجم النحو 395.
(5) الحاشية 214/3-215.
(6) الحاشية 214/3، وينظر الهمع 42/3.
(7) ينظر شرح الأشموني 450/2، ومعجم النحو 396.

ولما تناول الصَّبَّان هذه العبارة ساق ما قاله السُّيوطِي في متنِ جمعِ الجوامعِ وشـــرحه مـــن أنَّ قوماً اعتقدوا: "أنَّ بناءَ النعتِ إذا رُفِعَ؛ لأنَّهم رأوا حركته كحركة المنادى"[1].

وقـــد ردَّ الـــصَّبَّان هذا الرأي بقوله: "والمُتَّجَهُ وِفاقاً لبعضهم أنَّ ضمةَ التابعِ ضـــمةُ إتباعٍ لا إعرابٍ ولا بناءٍ، وفي قول الشارح (والرفع إتباعاً للفظ) إشارة إليه، وعلى هذا يكون في التعبير بالرفع تَسَمُّحٌ؛ فاعرفه"[2].

ويـــرى ابـــن يعيش: أنَّ ضمةَ النداء في (يا زيدُ) ضمةُ بناءٍ مشابهة لحركة الإعراب، وذلك: لأنّه لمَّا اطّردَ البناء في كلِّ اسمٍ منادى مفرد صار كالعلة لرفعه[3]، فأشـــبهت حركته حركة الفاعل؛ وحركةِ الفاعل إعراب، ولذلك جاز أن تتبعها حركة الإعـــراب، وإن كانـــت هي حركةَ بناءٍ[4]، وعدَّ سيبويه (الطويل) في قولك: يا زيدُ الطـــويلُ، صـــفةً لمرفوع[5]. أي: أنَّ حركةَ تابعِ المنادى عندهم هي حركةُ إعرابٍ، وإنْ كانت في الأصل بناءً.

ويرى الشيخ ياسين في حواشيه على شرح التصريح خلافَ ما ذكره الصَّبَّان، إذ يقول: "ولو ذهب ذاهبٌ إلى أنَّ حركةَ تابعِ المنادى حركةُ إتباعٍ لا حركةُ إعرابٍ، لما يلزم عليه من التَمَحُلات، لكان له وجهٌ وجيهٌ، ولكنَّا لم نَطَّلِعْ على أحدٍ ذهب إليه، وعلـــيه فـــيكون النـــصبُ مقدَّرًا فيه؛ منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الإتباع، قلْـــتُ: لا يـــصح الـــذهاب إلى ما ذُكِرَ من الإتباع؛ لعدم تَأَتّيه؛ فيما إذا كان إعرابُ المتبوعِ بالحركة، وإعرابُ التابعِ بالحرف وعكسه، إلاَّ أنْ يقال بصحة إتباع الحرف للحركة لا بالعكس"[6].

ويفهـــم من الكلام السابق أنّه لَمْ يُسلِّمْ بصحة جعلِ حَرَكةِ تابعِ المنادى حركةَ اتباعٍ.

---

(1) الحاشية 220/3 وينظر الكتاب 203/2، وشرح المفصل لابن يعيش 129/1 و 2/2، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب 1/ 257-258، والكافية ومعها شرح الرضي 144/1، والارتشاف 2191/4، وشرح ابن عقيل 267/2، والمساعد 501/2، والهمع 38/3.

(2) الحاشية 220/3.

(3) ينظر شرح المفصل لابن يعيش 2/2.

(4) ينظر التعليقة على المقرب 276.

(5) ينظر الكتاب 183/2-184.

(6) حاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح 176/2.

الخاتمة

بعد الحديث المُطَوَّلِ عن شخصية الصَّبَّانِ العلمية وفكرِه اللغوي، تَوَصَّلَ البحثُ إلى النتائج التالية:

1- تُعَدُّ الطريقةُ التي اتبعها الصَّبَّانُ من أفضل الطرق في شرح المتون، لأنَّهُ قام بإيراد المتن أعلى شرحه، وبذا تجنب طريقة الشرح الممزوج التي يختلط فيها المتن بالشرح.

2- التزم الصَّبَّانُ بمنهج صاحب الشرح التزاماً كاملاً؛ فلم يُهْمِل عباراته، ولم يخرج عن النسق الذي سار عليه في تبويبه للحاشية.

3- منهجه واضح في الشرح، فكان يرتب الأفكار؛ وَفق مُقَدِّمات وخواتيمَ من ناحيةٍ، محاولاً أن يربطها بالمعنى العام من ناحيةٍ أخرى، وكثيراً ما يعزز ذلك بإيرادِ فوائدَ جليلةٍ تكشفُ الستارَ عن كثيرٍ من القضايا المُلْتَبِسةِ على دارسي اللغة.

4- اهتم الصَّبَّانُ بالحدود النحوية اهتماماً كبيراً؛ ويبدو هذا واضحاً في مناقشته لحدِّ الشارح واعتراضه عليه، واستيفائه لشروط الحدِّ الجامع والمانع، ويعكس هذا أثر المنطق والعقل على ثقافته.

5- من يقرأ الحاشية يَلْمَسْ طُغْيان الأسلوب التعليمي عليها، فهو أسلوبٌ متّبعٌ في معظم الحواشي.

6- لم يسلك مَنْهَجاً واحداً في تعامله مع الشواهد الشعرية، بل تَنَوَّعَتْ طرقُ تعاملِه؛ فتارةً ينسب البيت لقائله، وتارةً أخرى يتمم البيت؛ وأخرى يذكر صدر البيت أو عجزه، وأحياناً يذكر موطن الشاهد، أو مناسبته.

7- اهتم الصَّبَّانُ اهتماماً واسعاً بأصول الاحتجاج النقلي والعقلي، فكثيراً ما كان يدعم أقيسته وعِلَلَهُ بالسماع الفصيح.

8- تَنَوَّعَتْ مصادرُ الحاشية – كمّاً ونوعاً – ما بين اللغة والأدب والنحو والفقه، مما أغنى حاشيته، فهي أشبه بموسوعةٍ لغويةٍ شاملةٍ؛ لمعظم فنون اللغة العربية.

9- وكثيـراً ما كان يصرح بأسماء المصادر التي نقل عنها مادته العلمية، ويبدو هـذا جَلـيّاً مـن كثـرة مصادره، وفي بعض الأحيان؛ نراه ينقل من بعض المصادر دون أن يشير إلى ذلك.

10- يَلْمَـسُ القـارئُ للحاشية أنها ضَمَّتْ عدداً من شروح الألفية؛ مما عزز من قِيْمَتِها حتى قيل إنَّها مُغْنِية عن كثيرٍ من الشروح والحواشي.

11- عَمِـدَ الصَّبَّانُ إلى استخدام الرمز من باب الاختصار نحو رمزه لـ (شيخنا) و(شـيخنا الـسيد) و (البعض) إلاَّ أنَّهُ أطلق رمز (سم) على ابن قاسم العبادي دون الإشارة إلى ذلك في مُقَدِّمَتِه؛ كما فعل مع بقية العلماء.

12- لـم يقتصر عَمَلُ الصَّبَّانِ على الشرح والجمع والتفصيل؛ بل تَعَدَّى ذلك إلى إبداء الرأي في كثيرٍ من الأحيان، إذ لَفَتَ انتباهَنا إلى كثيرٍ من القضايا التي لم تخطر على بالِ كثيرٍ من الباحثين.

13- تظهـر شخصيةُ الصَّبَّانِ واضحةً؛ من خلال مناقشته؛ لكثيرٍ من آراء العلماء؛ والـردِّ عليها وترجيح ما يراه مناسباً، أو استقباح وجهٍ واستحسان آخر، وكلُّ هذا بالدليل والتعليل؛ فأنبأَتْ ترجيحاتُهُ وردودُهُ عن شخصيةِ نَحْوي؛ مجتهدٍ في الرأي، آخذٍ بالدليل والبرهان.

14- لـم يتعـصب الـصَّبَّانُ لمذهب نَحْوي على مذهب آخر؛ بل اتَّسَم في أغلب الأحـيان بالاعـتدال والنظرة الموضوعية، وهذا يتضح من خلال ردوده على العلماء.

15- ويتـضح أنَّ الـصَّبَّانَ فـي حاشيته على الأشموني؛ لَمْ يُسَلِّمْ بكلِّ ما جاء في المـتن، بل كانت له شخصيته المستقلة عن الشارح، حتى إنَّ مناقشته له سواء بالمـوافقة أو الـرفض؛ تُنْبِئُ عن هذه الاستقلالية، وعلى العموم فالصَّبَّانُ كان يُجِـلُّ الشارح ويحترمه، فلم تتخذ مخالفته له طابعَ التهجم والتجريح، بل بقِيَتْ فـي إطار آداب المناقشة والبحث التي اتَّسَمَ بها العلماء، وهذا الطابع انسحب علـى بقـية تعامله مع العلماء الآخرين، إلاَّ مع الحفني الذي تحامَل عليه، كما وصفه -كما رأينا- بعض الباحثين.

16- حاشـــية الـــصبَّانِ كـــشفَتِ النقابَ عن الغرض الحقيقي التي وُجِدَتْ من أجله الحواشي، فالمُحَشِّي؛ إما أنْ يُوضِحَ معنىً في المتن، أو يُزِيلَ الإلباسَ عنه، أو يُتَمِمَ النواقص، أو يَسْتَدْرِكَ ويُصَحِّحَ ما يراه خطأً أو يَدْعَمَ ما يراه صواباً.

المراجع

أ- المراجع العربية

آل ياسين، محمد حسين، 1980، **الدراسات اللغوية عند العرب في نهاية القرن الثالث الهجري**، دار مكتبة الحياة، بيروت، ط1.

أبو سويلم، أنور، 1994، **شعر المسيب بن علس**، منشورات جامعة مؤتة، ط1.

أبو المكارم، علي، 1971، **أصول التفكير النحوي**، منشورات الجامعة الليبية، الكلية العربية.

أبو الهيجاء، ياسين، 2003، **مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة**، عالم الكتب الحديث، إربد، ط1.

الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة، 1979، **معاني القرآن**، تحقيق فائز فارس، المطبعة العصرية، الكويت، ط1.

أدورد فنديك، 1896، **اكتفاء القنوع بما هو مطبوع من أشهر التآليف العربية في المطابع الشرقية والغربية**، مطبعة الهلال، الفجالة.

الأزهري، الشيخ خالد بن عبد الله، د.ت. **شرح التصريح على التوضيح**، وبهامشه حاشية للشيخ ياسين على التصريح، دار الفكر، بيروت.

الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، 2001، **تهذيب اللغة**، تحقيق رياض زكي قاسم، دار المعرفة، بيروت، ط1.

الإستراباذي، محمد بن الحسن، 1985، **الكافية في النحو**، ابن الحاجب ومعه شرح الرضي على الكافية، دار الكتب العلمية، بيروت.

الأشموني، أبو الحسن نور الدين بن يوسف بن محمد، 1955، **شرح الأشموني على ألفية بن مالك المسمى (منهج السالك) إلى ألفية بن مالك**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1.

الأصبحي، مالك بن أنس، 1979، **موطأ بن مالك**، رواية محمد بن الحسن الشيباني، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، المكتبة العلمية، ط2.

الأصفهاني، أبو الفرج، علي بن الحسين، 1992، **الأغاني**، تحقيق وإشراف: لجنة من الأدباء، دار الكتب العلمية، بيروت.

أطلس، محمد أسعد، 1953، **الكشاف عن مخطوطات خزائن كتب الأوقاف**، مطبعة العاني، بغداد.

الأعشى، ميمون، 1994، **ديوان الأعشى**، دار صادر، بيروت.

الأعلم الشنتمري، يوسف بن سليمان بن عيسى، 1992، **تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب**، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، دار الشؤون الثقافية، وزارة الثـقافة، بغداد، ط1.

الأعلم الشنتمري، يوسف بن سليمان بن عيسى، 1978، **النكت في تفسير كتاب سيبويه**، تحقيق زهير بن المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت، ط1.

الأفغاني، سعيد، 1964، **في أصول النحو العربي**، جامعة دمشق، ط3.

الأفغاني، سعيد، 1970، **الموجز في قواعد اللغة العربية وشواهدها**، دار الفكر، بيروت، ط1.

الأنباري، كمال الدين، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، 1997، **أسرار العربية**، تحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

الأنباري، كمال الدين، أبو البركات، 1971، **الإغراب في جدل الإعراب ومعه لمع الأدلة في أصول النحو**، تحقيق سعيد الأفغاني، بيروت، ط2.

الأنباري، أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد، 1982، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد.

الأنباري، أبو البركات، د.ت.، **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار النهضة، القاهرة.

الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف، 1998، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق رجب عثمان محمد، ومراجعة رمضان عبد التواب، مطبعة المدني، ط1.

الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف، 1983، **البحر المحيط**، دار الفكر، القاهرة.

الأندلسي، أبو حيان، 1982، **المبدع في التصريف**، تحقيق عبد الحميد السيد طلب، دار العروبة، الكويت، ط1.

أنيس، إبراهيم، 1966، **من أسرار اللغة**، مكتبة الأنجلو المصرية، ط3.

أيوب، عبد الرحمن، 1957، **دراسات نقدية في النحو العربي**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

بايزيد، ليلى محمد، 2001، **النحو عند ابن مالك**، رسالة جامعية غير منشورة، جامعة دمشق، كلية الآداب ص168.

البخاري، محمد بن اسماعيل، 1987، **صحيح البخاري**، تحقيق مصطفى ذيب، دار القلم، بيروت.

براجشترسر، 1982، **التطور النحوي للغة العربية**، تعليق: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض.

بروكلمان، كارل، د.ت.، **تاريخ الأدب العربي**، ترجمة رمضان عبد التواب ومراجعة السيد يعقوب بكر، دار المعارف، مصر، ط2.

البستاني، بطرس، 1983، **محيط المحيط**، مكتبة لبنان، بيروت.

البغدادي، إسماعيل باشا، 1945، **إيضاح المكنون في كشف الظنون على أسامي الكتب والفنون**، وكالة المعارف الجليلية، مصر.

البغدادي، إسماعيل باشا، 1955، **هدية العارفين عن أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**، وكالة المعارف الجليلة، استانبول.

البغدادي، عبد القادر، 1986، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**. تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخفاجي، مصر، ط1.

البكري، أبو عبيد، 1981، **فصل المقال في شرح كتاب الأمثال**، تحقيق إحسان عباس وعبد المجيد عابدين، مؤسسة الرسالة، بيروت.

ابن أبي ربيعة، عمر، 1988، **شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الأندلس، ط4.

ابن بري، عبد الله بن بري، 1985، **شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي**، تحقيق مصطفى درويش ومحمد مهدي علام، الهيئة العامة لشؤون الطباعة الأميرية، القاهرة.

ابن الجزري، محمد بن محمد الدمشقي، د.ت.، **النشر في القراءات العشر**، مراجعة علي محمد الضباع، المكتبة التجارية، مصر.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، 1998، **التصريف الملوكي**، تحقيق ديزيرة سقال، دار الفكر العربي، بيروت، ط1.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، د.ت.، **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، ط2.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، 2000، **سر صناعة الإعراب**، محمد حسن إسماعيل وأحمد رشدي عامر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، 1969، **المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، تحقيق عبد الحليم النجار وآخرين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ط2.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، 1954، **المنصف**، شرح تصريف المازني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين البابي الحلبي.

ابن الحاجب، جمال الدين عثمان بن عمر، 1989، **الأمالي النحوية**، تحقيق فخر الدين صالح سليمان قدارة، دار الجيل، بيروت، ودار عمار، عمان.

ابن الحاجب، جمال الدين عثمان بن عمر، 1982، **الإيضاح في شرح المفصل**، تحقيق ودراسة: موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد.

ابن حبان، محمد بن حبان التميمي، 1994، **صحيح بن حبان بترتيب ابن بليان**، تحقيق شعيب الأرنؤوطي، مؤسسة الرسالة.

ابن حجلة، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن يحيى، 1987، **ديوان الصبابة**، تحقيق محمد زغلول سلام، منشأة المعارف، الإسكندرية.

ابن دريد، أبو بكر الأزدي، محمد بن الحسن، د.ت.، **جمهرة اللغة**، مكتبة الثقافة الدينية.

ابن ربيعة، لبيد بن ربيعة العامري، 1993، **ديوان لبيد بن ربيعة، شرح الطوسي**، قدم له ووضع هوامشه حنا نصر الحتى، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، 1973، **الأصول في النحو**، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مطبعة النعمان، النجف.

ابن السكيت، يعقوب بن إسحاق، د.ت، **إصلاح المنطق**، أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ط1.

ابن الشجري، علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي، 1992، **الأمالي**، تحقيق محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1.

ابن عاشور، محمد الفاضل، 1971، تحرير أفعل التفضيل من ربقة قياس نحوي فاسد، **مجلة مجمع اللغة العربية المصري**، محاضر جلسات الدورة (30)، القاهرة، ص139.

ابن عصفور، علي بن مؤمن الأشبيلي، 1980، **شرح جمل الزجاجي**، تحقيق صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف، بغداد.

ابن عصفور، علي بن مؤمن الأشبيلي، 1998، **المقرب**، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

ابن عصفور، علي بن مؤمن الأشبيلي، 1996، **الممتع الكبير في التصريف**، تحقيق فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، ط1.

ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل، د.ت.، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ومعه كتاب (منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل) تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية، بيروت.

ابن عقيل، بهاء الدين بن عقيل، 1980، **المساعد على تسهيل الفوائد**، تحقيق محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق.

ابن فارس، أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا، 1993، **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، تحقيق عمر الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، ط1.

ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا، 1991، **مقاييس اللغة**، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1.

ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، 1982، **أدب الكاتب**، تحقيق محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1.

ابن كثير، أبو الفداء اسماعيل بن كثير، 1998، **تفسير ابن كثير**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

ابن كثير، أبو الفداء اسماعيل بن كثير، 1964، **السيرة النبوية**، تحقيق مصطفى عبد الواحد، دار إحياء التراث العربي.

ابن كمال باشا، 2002، **أسرار النحو**، تحقيق أحمد حسن حامد، دار الفكر، بيروت، ط2.

ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، 2001، **ألفية ابن مالك في النحو والصرف**، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1.

ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، 1967، **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة.

ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، 1990، **شرح التسهيل**، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، دار هجر، مصر، ط1.

ابن مالك، جمال الدين، محمد بن عبد الله، 1983، **شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح**، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، عالم الكتب، بيروت، ط3.

ابن الملوح، قيس بن الملوح، 2003، **ديوان مجنون ليلى**، تحقيق عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط1.

ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، 1956، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت.

ابن الناظم، بدر الدين محمد بن محمد أبو عبد الله بن مالك، د.ت.، **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**، تحقيق عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت.

ابن النحاس، بهاء الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم، 2004، **التعليقة على المقرب**، تحقيق جميل عبد الله عويضة، وزارة الثـقافة، عمان، ط1.

ابن هشام، جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله، 1980، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** ومعه كتاب هداية السالك إلى تحقيق: أوضح المسالك، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الندوة الجديدة، بيروت، ط6.

ابن هشام الأنصاري، جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله، 1988، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، تحقيق الفاخوري، دار الجيل، بيروت، ط1.

ابن هشام الأنصاري، د.ت.، **شرح قطر الندى وبل الصدى** ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى وبل الصدى، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الأقصى، القاهرة.

ابن هشام الأنصاري، 1979، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق مازن مبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط5.

ابن هشام، 1955، **السيرة النبوية**، تحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلبي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط2.

ابن الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله، 2002، **علل النحو**، تحقيق محمود جاسم الدرويش، بيت الحكمة، بغداد.

ابن الورد، عروة، 1966، **ديوان عروة بن الورد**، شرح ابن السكيت، تحقيق عبد المعين الملوحي، وزارة الثـقافة، سوريا، ط1.

ابن يعيش، موفق الدين، د.ت.، **شرح المفصل**، عالم الكتب، بيروت.

ابن يعيش، موفق الدين، 1988، **شرح الملوكي في التصريف**، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الأوزاعي، بيروت، ط2.

البيضاوي، ناصر الدين أبو الخير عبد الله بن عمر بن محمد، 1998، **أنوار التنزيل وأسرار التأويل المعروف بتفسير البيضاوي**، تقديم محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1.

البيطار، عبد الرزاق، 1963، **حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر**، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق.

البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي، 1994، **سنن البيهقي الكبرى**، تحقيق عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة.

التبريزي، أبو زكريا يحيى بن علي الخطيب، 1986، **تهذيب إصلاح المنطق**، تحقيق، فوزي بن عبد العزيز مسعود، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

الترمذي، محمد بن عيسى الترمذي، د.ت.، **صحيح الجامع المعروف بسنن الترمذي**، دار إحياء التراث العربي.

التهانوي، محمد علي بن علي بن محمد، 1998، **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، وضع حواشيه أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

ثعلب، أحمد بن يحيى، 1950، **مجالس ثعلب**، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ط5.

الجامي، نور الدين عبد الرحمن، 1983، **الفوائد الضيائية**، شرح كافية ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: أسامة طه الرفاعي، منشورات وزارة الأوقاف، بغداد.

الجبرتي، عبد الرحمن بن حسن، 1997، **تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار المعروف بتاريخ الجبرتي**، ضبط وتصحيح، إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

الجرجاني، عبد القاهر، 1982، **المقتصد في شرح الإيضاح**، تحقيق كاظم بحر المرجان، وزارة الثـــقافة، دار الرشيد، بغداد.

الجرجاني، علي بن محمد، 1938، **التعريفات**، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر.

جمال، عادل سلمان، د.ت.، **شعر الأحوص الأنصاري**، الهيئة المصرية العامة.

جمال الدين، مصطفى، 1980، **البحث النحوي عند الأصوليين**، دار الرشيد، وزارة الثـــقافة، بغداد.

الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد، (1404هـ). **زاد المسير في علم التفسير**، دار النشر، المكتب الإسلامي، بيروت، ط3.

الجوهري، اسماعيل بن حماد، 1956، **الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط1.

حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله، 1976، **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، منشورات مكتبة المثنى، بغداد.

حداد، حنا، 1982، **شعر ابن ميادة**، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.

الحديثي، خديجة، 1990، **المدارس النحوية**، مطبعة جامعة بغداد، ط2.

الحديثي، خديجة، 1981، **موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف**، دار الرشيد، بغداد.

الحسن البصري، صدر الدين علي بن أبي الفرج، 1999، **الحماسة البصرية**، تحقيق وشرح عادل إسماعيل، مكتبة الخانجي، ط1.

حسن، عباس، 1966، **اللغة والنحو القديم والحديث**، دار المعارف، مصر.

حسن، عباس، 1986، **النحو الوافي**، دار المعارف، القاهرة، ط8.

حسن، عبد الحميد، 1952، **القواعد النحوية، مادتها وطريقتها**، مكتبة الأنجلو المصرية، والمكتبة المركزية، بغداد، ط2.

حسين، محمد الخضر، 1960، **دراسات في العربية وتاريخها**، دمشق.

الحطيئة، 1981، **ديوان الحطيئة** من رواية ابن حبيب عن ابن الأعرابي، وأبي عمرو الشيباني، شرح أبي سعيد السكري، دار صادر، بيروت.

الحلبي، حازم سليمان، 1987، **القراءات القرائية بين المستشرقين والنحاة**، مطبعة القضاء، النجف.

الحلواني، محمد خير، 1979، **أصول النحو العربي**، مطبعة الشرق، حلب.

الحلواني، محمد خير، 1979، **الواضح في النحو والصرف**، مكتبة الشاطئ، الأزرق، ط3.

حمادي، محمد ضاري، 1982، **الحديث النبوي وأثره في الدراسات اللغوية**، وزارة الثـقافة، بغداد، ط1.

الحمصي، أسماء، 1973، **فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية**، قسم النحو، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.

خريسات، محمود سالم، 1998، **الإعلال في ضوء علم اللغة المعاصر**، رسالة جامعية غير منشورة، جامعة اليرموك، ص319.

الخضري، محمد، 1962، **أصول الفقه**، مكتبة السعادة، القاهرة، ط4.

الخطيب، عبد اللطيف، 2002، **معجم القراءات**، دار سعد الدين، دمشق، ط1.

الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن، 1978، **سنن الدارمي**، دار الكتاب العربي، بيروت.

درويش، ميسون علي إسماعيل، 1995، **اسم التفضيل بين النظرية والواقع**، رسالة جامعية غير منشورة، الجامعة الأردنية، ص143.

الدقر، وعبيد، عبد الغني، وأحمد، 1975، **معجم النحو**، دمشق، ط1.

الذبياني، النابغة، 1990، **ديوان النابغة الذبياني**، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دمشق.

ذي الرمة، غيلان بن عقبة العدوي، 1995، **ديوان شعر ذي الرمة**، شرح وتعليق: زهير فتح الله، دار صادر، بيروت، ط1.

الرازي، محمد بن أبي بكر عبد القادر، 1983، **مختار الصحاح**، دار الرسالة، الكويت.

الراعي النميري، عبيد بن حصين، 1980، **ديوان الراعي النميري**، تحقيق راينهرت فاييترت، دار النشر فرانتش شتايز، بيروت.

الرامهرمزي، الحسن بن عبد الرحمن، 1968، **أمثال الحديث**، تحقيق أمة الكريم القرشية، حيدرآباد، باكستان.

الراوي، طه، 1962، **نظرات في اللغة والنحو**، المكتبة الأهلية، بيروت، ط1.

الرقيات، عبيد الله بن قيس، 1986، **ديوان عبيد بن قيس الرقيات**، تحقيق محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت.

الرماني، علي بن عيسى، 1986، **معاني الحروف**، تحقيق عبد الفتاح اسماعيل شلبي، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، ط2.

روّاى، صلاح، 2003، **النحو العربي نشأته وتطوره، مدارسه ورجاله**، دار غريب، القاهرة.

الزبيدي، أبو بكر، 1973، **طبقات النحويين واللغويين**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر.

الزبيدي، سعيد جاسم، 1997، **القياس في النحو العربي نشأته وتطوره**، دار الشروق، ط1.

الزبيدي، السيد محمد مرتضى، 1966، **تاج العروس**، دار ليبيا للنشر والتوزيع، بنغازي، وطبع على مطابع دار صادر، بيروت.

الزجاج، أبو إسحاق، إبراهيم بن السري، 1986، **إعراب القرآن**، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط3.

الزجاج، أبو اسحق إبراهيم بن السري، 1988، **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن أبي اسحاق، 1959، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن مبارك، دار العروبة، القاهرة.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن أبي اسحاق، 1984، **حروف المعاني**، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الأمل، إربد، ط1.

الزركشي، محمد بن بهادر بن عبد الله، 1972، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، ط2.

الزركلي، خير الدين، 1992، **الأعلام**، دار العلم للملايين، بيروت، ط1.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، 1953، **أساس البلاغة**، تحقيق عبد الرحيم محمود، مطبعة أولاد أورفاند، القاهرة، ط1.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، 2000، **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، شرح وضبط: يوسف الحمادي، دار مصر.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، 1962، **المستقصي في أمثال العرب**، سلسلة مطبوعات دائرة المعارف العثمانية.

الزمخشري، أبو القاسم، محمود بن عمر، 2003، د.ت.، **المفصل في صناعة الإعراب**، تقديم علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، وطبعة دار الجيل، بيروت.

زيدان، جرجي، 1992، **تاريخ آداب اللغة العربية**، منشورات مكتبة الحياة، بيروت.

الزيعلي، فخر الدين عثمان بن علي، 2000، **تبين الحقائق**، شرح كنز الدقائق، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

الساقي، فاضل مصطفى، 1970، **اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية**، بغداد، مجمع اللغة العربية.

السامرائي، فاضل، 1971، **الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري**، مطبعة الإرشاد، بغداد.

السجستاني، أبو داوود سليمان بن الأشعث الأزدي، د.ت.، **سنن أبي داوود**، المكتبة العصرية، بيروت.

السخاوي، علم الدين علي بن محمد، 2002، **المفضل في شرح المفصل**، تحقيق يوسف الحشكي، وزارة الثـقافة، عمان.

السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن، 1345هـ، **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**، مكتبة القدسي، القاهرة.

سركيس، يوسف إليان، 1928، **معجم المطبوعات العربية والمعربة**، مطبعة سركيس.

السكاكي، يعقوب يوسف بن محمد بن علي، 2000، **مفتاح العلوم**، تحقيق عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

السكري، أبو سعيد الحسن بن الحسين، د.ت.، **شرح أشعار الهذليين** رواية أبي الحسن علي بن علي النحوي بن أبي بكر أحمد بن محمد الحلواني عن السكري، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، دار العروبة، القاهرة.

السكري، أبو سعيد الحسن بن الحسين، 1950، **شرح ديوان كعب بن زهير**، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة.

السلسيلي، أبو عبد الله محمد بن عيسى، 1986، **شفاء العليل في إيضاح التسهيل**، تحقيق: الشريف عبد الله علي الحسيني، مكة المكرمة.

السمين الحلبي، شهاب الدين أبو العباس بن يوسف بن محمد بن إبراهيم، 1994، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق علي محمد معوض وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن، 2002، **الأمالي**، تحقيق محمد إبراهيم البنا، المكتبة الأزهرية للتراث ومطبعة السعادة، القاهرة، ط1.

السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن، 1984، **نتائج الفكر**، تحقيق محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، مكة المكرمة.

السويح، محمد عاشور، 1986، **القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة**، المطبعة الأزهرية، القاهرة، ط1.

السويدان، ناصر محمد، 1980، **مداخل المؤلفين والإعلام العرب**، الرياض.

سيبويه، أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر، 1983، **الكتاب**، تحقيق عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، ط2.

السيد، عبد الحميد مصطفى، 2003، **مسائل النحو والصرف في تفسير البحر المحيط**، دار الإسراء، عمان، ط1.

السيد، عبد الرحمن، د.ت.، **مدرسة البصرة نشأتها وتطورها**، دار المعارف، مصر وجامعة البصرة، ط1.

السيرافي، يوسف بن أبي سعيد، 1955، **أخبار النحويين البصريين**، تحقيق: الزيني وخفاجي، مطبعة مصطفى البابي، القاهرة.

السيرافي، يوسف بن أبي سعيد، 1992، **شرح أبيات إصلاح المنطق**، تحقيق ياسين محمد السواس، الدار المتحدة، دمشق، ط1.

السيرافي، يوسف بن أبي سعيد، 1979، **شرح أبيات سيبويه**، دار المأمون للتراث، دمشق.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، (1318هـ)، **الإتقان في علوم القرآن**، المطبعة الأزهرية، القاهرة.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، 1985، **الأشباه والنظائر**، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، 1993، **الدر المنثور**، دار الفكر، بيروت.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، د.ت.، **شرح شواهد المغني**، تعليق محمد محمود ابن التلاميذ الشنقيسطي، دار مكتبة الحياة، بيروت.

الشاعر، حسن، 1980، **النحاة والحديث النبوي الشريف**، ط1.

الشرنوبي، عبد المجيد، د.ت.، **ألفية ابن مالك** وبهامشها الشرح المسمى إرشاد السالك.

الشلوبيين، أبو علي عمر، 1973، **التوطئة**، يوسف أحمد المطوع، دار التراث العربي، القاهرة.

الشنقيطي، أحمد بن الأمين، 1973، **الدرر اللوامع على همع الهوامع**، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار المعرفة، بيروت، ط3.

الشنقيطي، أحمد بن الأمين، د.ت.، **شرح المعلقات الشعر وأخبار شعرائها**، مكتبة النهضة، بغداد.

الشوكاني، محمد بن علي، 1998، **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**، جمعه السيد الحافظ محمد بن علي بن زيادة الحسني اليمني، وضع حواشيه خليل منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، د.ت.، **فتح القدير**، الجامع بين فني الرواية والدراية في علم التفسير، دار الفكر، بيروت.

الشيباني، أحمد بن حنبل، د.ت.، **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، مؤسسة قرطبة، مصر.

الصابوني، محمد علي، 1981، **صفوة التفاسير**، دار القرآن الكريم، بيروت، ط2.

الصاوي، محمد اسماعيل عبد الله، 1353هـ، **شرح ديوان جرير**، دار الأندلس، بيروت.

الصاوي، عبد الله اسماعيل، 1936، **شرح ديوان الفرزدق**، مطبعة الصاوي، القاهرة، ط1.

الصبان، محمد بن علي، 1997، **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية بن مالك**، ضبطه وخرج شواهده إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

الصبان، محمد بن علي، د.ت.، **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية بن مالك**، ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية.

الصبان، محمد بن علي، د.ت.، **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية بن مالك**، ومعه شرح الشواهد للعيني، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

صفا، فيصل، 1995، "عطف البيان باب واحد أم بابان" قراءة في ضوء البنية الوظيفية لمعظم التوابع، **مجلة مجمع اللغة العربية الأردني**، عدد49، ص 55 -69.

الصغير، محمود أحمد، 2001، **الأدوات النحوية في كتب التفسير**، دار الفكر، دمشق، ط1.

ضيف، شوقي، د.ت.، **المدارس النحوية**، دار المعارف.

الطنطاوي، محمد، د.ت.، **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة**، طبعة خاصة بجامعة محمد بن علي السنوسي، الإسلامية.

عبابنة، يحيى، 2000، **دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية**، دار الشروق، عمان، ط1.

عبابنة، يحيى عطية، 1984، **في المصطلح النحوي البصري من سيبويه إلى الزمخشري**، رسالة جامعية غير منشورة، جامعة اليرموك، ص 57-62.

عبد التواب، رمضان، 1997، **فصول في فقه اللغة**، مكتبة الخانجي، ط5.

عبد التواب، رمضان، 1967، **لحن العامة والتطور اللغوي**، القاهرة، ط1.

العبيد، محسن، 1993، **شرح الأشموني ومنزلته بين شروح الألفية**، كلية الآداب، جامعة دمشق، ص124.

العجاج، رؤبة بن العجاج، 1903، **ديوان رؤبة**، اعتنى بتصحيحه، وليم بن الورد البروسي، مكتبة المثنى، بغداد.

العجلوني، إسماعيل بن محمد، 1351هـ، **كشف الخفاء ومزيل الألباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس**، دار إحياء التراث العرافي، بيروت، ط2.

عزة، كثير، د.ت.، **ديوان كثيرة عزة**، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ط1.

العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله، د.ت.، **جمهرة الأمثال**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، وعبد المجيد قطاش، دار الجيل، ط2.

العسكري، أبو هلال، 2002، **الفروق اللغوية**، تحقيق جمال عبد الغني مدغمش، مؤسسة الرسالة، ط1.

العظم، جميل بن مصطفى، 2004، **السر المصون على كشف الظنون**، تحقيق محمد جبر رمضان يوسف، دار البشائر الإسلامية، ط1.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، 1998، **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

علي، عبد العزيز موسى، 2006، الفصل النحوي بين مطالب التركيب وقيم الدلالة، **مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية**، الجامعة الأردنية، مجلد 33، عدد 1، ص12.

العليمي، الشيخ ياسين بن زين الدين الحمصي، 1971، **حاشية على شرح الفاكهي لقطر الندى وبل الصدى**، وبأعلى الصحائف: مجيب النداء إلى شرح قطر الندى، لأحمد بن الجمال عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط2.

عمايرة، خليل، 1980، "رأي في بعض التراكيب الجملي في اللغة العربية، في ضوء علم اللغة المعاصر، **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**، الكويت، مجلد 2، عدد 8، ص67.

عياصرة، منصور، 2004، **المبالغة والتكثير في العربية**، رسالة جامعية غير منشورة، جامعة مؤتة، ص140.

عيد، محمد، 1992، **النحو المصفى**، مكتبة الشباب، القاهرة.

الغزي، نجم الدين محمد بن محمد، 1997، **الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة**، وضع حواشيه خليل منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

الفارسي، أبو علي، 1969، 1981، **الإيضاح العضدي**، تحقيق حسن شاذلي فرهود، جامعة الرياض، ط1.

الفارسي، أبو علي، 1986، **المسائل العضديات**، تحقيق علي جابر المنصوري، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط1.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، د.ت.، **معاني القرآن**، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، دار السرور، بيروت.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد، 1410هـ، **الجمل في النحو**، تحقيق فخر الدين قباوة، مطبعة الأمير، إيران.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد، 1981، **معجم العين**، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، منشورات وزارة الإعلام، دار الرشيد، بغداد.

الفرزدق، همام بن غالب، 1987، **ديوان الفرزدق**، شرح وضبط وتقديم علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

الفيروزأبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، 1952، **القاموس المحيط**، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط2.

الفيومي، أحمد بن محمد بن علي، د.ت.، **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي**، دار القلم، بيروت.

القرطبي، محمد بن أحمد، 1372هـ، **تفسير القرطبي**، تحقيق أحمد بن العليم البردوني، دار الشعب، القاهرة، ط2.

القزويني، محمد بن يزيد، د.ت.، **سنن ابن ماجة**، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت.

القشيري، أبو الحسين مسلم بن حجاج بن مسلم، 1972، **صحيح مسلم**، دار إحياء التراث العربي.

القفطي، علي بن يوسف، 1950، **إنباه الرواة على أنباء النحاة**، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، القاهرة.

القوجري، محمد بن مصلح الدين مصطفى، 1999، **حاشية محيي الدين شيخ زادة على تفسير البيضاوي**، إخراج محمد عبد القادر شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت.

القوزي، عوض حمد، 1981، **المصطلح النحوي**، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، الرياض، عمادة شؤون المكتبات، ط1.

القونوي، عصام الدين إسماعيل بن حمد الحنفي، 2001، **حاشية القونوي على تفسير البيضاوي**، إخراج عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

القيسي، نوري حمودي، 1970، **ديوان الأسود بن يعفر**، وزارة الثـــقافة، بغداد، ط 1.

الكتاني، عبد الحي بن عبد الكبير، 1982، **فهرس الفهارس والأثبات**، ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، دار الغرب الإسلامي، ط2.

كحالة، عمر رضا، 1959، **معجم المؤلفين**، مراجعة رفعت رضا كحالة، مطبعة الترقي، دمشق.

الكفوي، أيوب بن موسى الحسيني، 1976، **الكليات**، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، وزارة الثـــقافة، دمشق، ط2.

الكناعنة، عبد الله محمد، 1997، **أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية، "دراسة لغوية"**، وزارة الثـــقافة، عمان.

مبارك، علي باشا، 1983، **الخطط التوقيفية الجديدة لمصر والقاهرة**، طبعة مصورة عن الطبعة الثانية بالقاهرة، 1970، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، 1989، **الكامل في اللغة والنحو**، تحقيق: تغاريد بيضون ونعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت.

المبرد، أبو العباس، أحمد بن يزيد، د.ت.، **المقتضب**، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

المثـــقب العبدي، عابد بن محصن، 1970، ديوان المثـــقب العبدي، تحقيق حسن كامل الصيرفي، **مجلة معهد المخطوطات العربية**، مجلد 16، القاهرة.

المحلي، د.ت.، **تفسير الجلالين**، دار الحديث، القاهرة، ط1.

المخزومي، مهدي، 2002، **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو**، منشورات المجمع الثـــقافي، أبو ظبي.

امرؤ القيس، 1958، **ديوان امرئ القيس**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار المعارف.

المرادي، الحسن بن قاسم، 1973، **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، المكتبة العربية، حلب.

المرادي، الفضل محمد خليل بن علي بن محمد المرادي، 1997، **سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر**، ضبطه وصححه محمد عبد القادر شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

المسدي والطرابلسي، عبد الله ومحمد الهادي، 1980، **الشرط في القرآن الكريم على نهج اللسانيات الوضعية**، الدار العربية للكتاب، طرابلس.

مغالسة، محمود حسني، 2002، **النحو الشافي**، بيروت، ط3.

الموسى، نهاد، 1976، **في تاريخ العربية**، أبحاث في الصورة التاريخية للنحو العربي، الجامعة الأردنية.

الميداني، أحمد بن محمد بن أحمد، 2003، **مجمع الأمثال**، تحقيق قصي الحسن، دار الهلال، بيروت، ط1.

النايلة، عبد الجبار علوان، 1976، **الشواهد والاستشهاد في النحو**، مطبعة الزهراء، بغداد، ط1.

نبهان، عبد الإله، 1997، **ابن يعيش النحوي**، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق.

النحاس، أبو جعفر، أحمد بن محمد بن إسماعيل، 2001، **إعراب القرآن**، تعليق عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

السيرة الذاتية

د . زياد أبو سمور

❖ البيانات الشخصية:

الاسم	:	زياد محمد سلمان أبو سمور
مكان وتاريخ الولادة	:	بيادر وادي السير 1975/1/14م
الجنسية	:	الأردنية
الحالة الاجتماعية	:	أعزب
العنوان	:	بيادر وادي السير – حي الجندويل
الهاتف	:	0795522231 / 5810483
صندوق البريد	:	ص.ب. 143860

❖ الشهادات العلمية:

1) دكتوراه في اللغة العربية من جامعة مؤتة, تخصص نحو بتقدير جيد جدا بتاريخ 2006/10/9م.
2) ماجستير في آداب اللغة العربية من جامعة صدام للعلوم الإسلامية تخصص نحو بتقدير جيد جدا عام 2000م.
3) بكالوريوس في آداب اللغة العربية من جامعة بغداد – كلية التربية بتقدير جيد عام 1997م.
4) شهادة بكفاءة علمية متميزة من قبل كبار أساتذة النحو العربي في بغداد.
5) رخصة " قيادة الحاسوب " "ICDL"